الثورة ...
والتعليم

الدكتور
سعيد إسماعيل على



الثورة ... والتعليم

الدكتور
سعيد إسماعيل على
أستاذ أصول التربية - جامعة عين شمس

عالم الكتب

علی ، سعید إسماعیل .

الثورة . . . والتعليم / سعيد إسماعيل على . - ط ١ -القاهرة :

مكتبة عالم الكتب ، (٢٠١١) .

٣٠٤ ص ؛ ١٧× ٢٤ سم

رقم الإيداع : ٢٠٢٧٨ / ٢٠١١

تدمك : 8 - 848- 232 - 977 تصنيف ديوى ٣٧٩,٦٢

المطبعة : أبناء وهبة محمد حسان

١ - التعليم - مصر ٢ - مصر - التخطيط التربوى

٣ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - ثورة ٢٠١١

أ - العنوان

عالم الكتب

نشر • توزيع • طباعة

الإدارة :

١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة

تليفون : ٢٣٩٢٤٦٢٦

فاكس : ٠٠٢٠٢٢٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة :

٣٨ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : ٢٣٩٢٦٤٠١ - ٢٣٩٥٩٥٣٤

ص.ب : ٦٦ محمد فريد

الرمز البريدى : ١١٥١٨

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ - ٢٠١١ م

رقم الايداع ٢٠٢٧٨ / ٢٠١١

ISBN: 977-232 - 848 -8

مطبعة أبناء وهبه حسان

٢٤١ (أ) ش الجيش - القاهرة

تليفون : ٢٥٩٢٥٥٤٠

E-mail : hassaanpress@yahoo.com

الموقع على الإنترنت : www.alamalkotob.com

البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com

بسم الله الرحمن الرحيم

شاع بين علماء التربية وفلاسفتها، سواء على المستوى العالمى أو المستوى المحلى، جدل معروف حول وجهتى نظر:

إحداهما: تقول بأنه لا إصلاح للمجتمع إلا بإصلاح التعليم وتطويره..

ثانيهما: تؤكد على العكس من ذلك بأن أى سعى لتطوير التعليم فى ظل مجتمع متخلف مقهور محكوم عليه بالفشل، حيث إنه فى هذه الحالة سوف يعيد إنتاج الأوضاع المجتمعية القائمة..

وكنا من الناقدين لهذا الجدل، نافين المنطق القائم على علاقة: " إما..أو.." مؤكدين على المنطق القائم على علاقة " واو العطف "، بمعنى أن كلا من وجهتى النظر بها بعض الحق، لكن لا الحق كله، وأن الأوفق هو العمل على الجبهتين معا، وفق نهج نؤمن به ونسعى للعمل تحت مظلته، يقوم على التكامل والكلية.

ورأى البعض فى وجهة نظرنا هذه نوعا من " التلفيق" لا " التوفيق" ..

إلى أن جاءت ثورة يناير ٢٠١١، فإذا بفرصة تاريخية تفرض نفسها علينا، فها هو نظام مجتمعى فاسد وفاشل قد انهار، أو على الأقل، قد سقطت رموزه الحاكمة، مما يعطى إشارة ضوء لفرصة لتغيير والتطوير المجتمعى الشامل، وفى الوقت نفسه، وتحت المظلة نفسها، يمكن العمل الحثيث على طريق تطوير التعليم، حيث المفروض أن تنزاح العوائق، وتتقدم الحوافز والمشجعات، وتصبح بيئة الإصلاح " بيئة صديقة".

لم يكن ما نراه من ضرورة السير على الطريقين معا كلاما نظريا، ولا طموحا مستحيلا..لكن، نصارح القارئ، أن تجربة الثمانية أشهر التى مرت بمصر حتى الآن، تسحب الأمل تدريجيا، لا لخلل فى المقولة..مقولة الإصلاح والتطوير على كل من المستويين المجتمعى، والتعليمى معا، وإنما لأسباب أخرى لا نستطيع أن نقطع بتحديدها، حيث أن الأوراق لم تتح الظروف الكشف عنها بعد، لكن " نتائجها " هى

التى تلمح إلى صحة مقولة صرح بها الدكتور محمد البرادعى بالقول أن المشكلة المركزية فى مصر الآن، هى أننا إزاء قيادة لا خبرة لها (بالعمل السياسى)، وإدارة (حكومة) لا سلطة لها!!

لقد كان قيام الثورة تحقيقا لأمل أصارح القارئ أنه كان بعيدا عن مخيلتى، من شدة وطأة ما كان من قهر وفساد، كاد أن يميت الأمل فى قلبى، على الأقل، خلال الزمن الذى تبقى لى من الحياة، الله أعلم مقداره، وعلى الرغم من ذلك، لم أكف عن الكتابة مهاجما، ناقدا، معريا ما كان من قهر وفساد وخلل، وبالتالى غمرنى فيض من مشاعر الطموح لأن يكون لنا دور ملموس فى البناء الجديد للوطن، مما دفعنى دفعا إلى المسارعة بدعوة عدد من أساتذة التربية لتدارس ماذا يمكن أن نسهم به كجماعة علمية ومهنية، للتمكين للثورة فى إعادة تشكيل وتوجيه الأركان الأساسية التى تقوم عليها بنية الأبناء تربويا...

وانتهزت فرصة علاقة طيبة وثقة بقيادة التربية والتعليم (د.أحمد جمال الدين موسى) للتعاون فى هذا..

لكن، يبدو أن العدوى التى أصابت المسيرة المجتمعية بضآلة الإنجاز، أصابتنا نحن التربويين كذلك، فإذا بالأمل – على الأقل مؤقتا- يتراجع، لكن، والحمد لله، بغير استسلام ولا يأس.

والمقالات التى تضمها دفتى الكتاب الحالى، معظمها – باستثناءات نادرة – كتبت منذ يناير الماضى، أى من وحى ثورة يناير، ويستطيع القارئ أن يلمح من خلالها بدء الشعور بالضجر والملل مما نعيشه من تلكؤ، وبطء، واضطراب، وعدم حسم، ومرة أخرى، فإننا لم نفقد الأمل بعد.

المؤلف

مصر الجديدة فى ٢٠١١/١٠/٢٠

القسم الأول

الثورة ...
من الوضوح إلى الضبابية

عندما توهج التاريخ المصرى بثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، كان من **الواضح** أنها قامت لتقوض أركان نظام قاهر فاسد ومفسد، لتقيم بدلا منه نظاما ديمقراطيا عادلا يقوم على التكافل الاجتماعى وتأكيد كرامة المواطن المصرى، وحقوقه الأساسية، والتنمية المعتمدة على الذات، واستعادة الدور الإقليمى المصرى، لكن مسار الأحداث لم يكن بالدرجة نفسها التى يتطلبها النهج الثورى، إلى الدرجة التى بدت الأمور عندها تسير نحو ضبابية، تنثر من التساؤلات الزارعة لقلق أصبح واضحا على وجوه الكثرة الغالبة من المصريين، ما بدأ يثير خوفا على المستقبل، وهو ما سوف يلاحظه القارئ على تتابع المقالات التى حرصنا على ترتيبها ترتيبا زمنيا لهذا الغرض بصفة خاصة...

مأزق السياسة الإقليمية لمصر*..؟!

فى الثالث من شهر مارس عام ١٩٧٨، نشر توفيق الحكيم مقالا قصيرا بعنوان (الحياد) كان بمثابة قنبلة انفجرت على الأرض الثقافية والسياسية فى مصر فى ذلك الوقت، أعقبتها مقالات عدة، معظمها يناقض دعوى الحكيم والقليل منها يناصره، لكن هذا القليل كان من الوزن الثقيل، إذ يكفى أن نشير إلى اثنين بصفة خاصة هما الدكتور لويس عوض، والدكتور حسين فوزى .

كان الحكيم قد استهل مقاله بقوله : " لن تعرف مصر لها راحة، ولن يتم لها استقرار، ولن يشبع فيها جائع إلا عن طريق واحد، يكفل لها بذل مالها لإطعام الجائعين والمحتاجين، وتكريس جهدها للتقدم بالمتخلفين، وتوجيه عنايتها إلى الارتقاء بالروح والعقل فى مناخ الحرية والأمن والطمأنينة، وهذا لن يكون أبدا ما دامت الأموال والجهود تضيع بعيدا عن مطالب الشعب، بدافع من مشكلات خارجية ودولية تغذيها الأطماع الشخصية ..ما هو إذن الطريق إلى واحة الراحة والاستقرار وطعام المعدة والروح والعقل ؟ إن هذه الراحة المورفة المزهرة اسمها الحياد " ؟!!

وفى عبارات لا تحتمل اللبس قال الحكيم: " ...فعند العرب الآن المال والرجال ...ولا شك أنهم شبوا عن الطوق، ولم يعودوا فى حاجة إلى إلقاء المشاكل والمشاغل على كاهل مصر لتشغل فكرها وتنزف دماءها ويجوع أبناؤها ...".

وسخر الدكتور حسين فوزى من فكرة زعامة مصر العربية، فكتب فى جريدة الأخبار فى ٢٣ من مارس ١٩٧٨ يقول: " أما تنحى مصر عن دورها القيادى فى العالم العربى ...فقد شربت إلى كيعانها دور القيادة منذ زعامة الملك فاروق، وزعيم جاء بعده (يقصد عبد الناصر)، وقضى نحبه ضحية زعامته العظمى " !!

ففضلا عما حملته عبارات صاحب (سندباد مصرى) من سخرية مؤسفة، إلا أنها تضمنت ما يغاير التاريخ، وهو الرجل الذى عكست كتاباته ولعا ملحوظا

بالتاريخ المصرى، وما يوحى بدراية به، حيث أن الدور القيادى لمصر لم يبدأ منذ عهد الملك فاروق، وإنما قامت به فى عصور سابقة، أبرزها العصر الفرعونى، وهل يجهل أحد ما قامت به مصر في عهد صلاح الدين الأيوبى، وفى عهد المماليك من ولاية على الشام والحجاز وطرد التتار والصليبيين، أم أن التعصب للفكرة والإقليمية الضيقة جعلاه يغفل عن هذه الحقيقة التاريخية التى لا تقبل الجدل ؟!

وإذا كانت قنبلة الحكيم قد أثارت الكثير، فقد ألقى لويس عوض قنبلة أخرى، وكأن هذا الفريق، فريق فى أوركسترا موسيقى يعزف لحنا واحدا، وإن تعددت الآلات الموسيقية، وكانت قنبلة لويس عوض مقاله المنشور فى الأهرام، فى ٧ أبريل ١٩٧٨ عما أسماه بالأساطير السياسية، حيث ركز فيه على ضرورة أن تقتصر مصر على ما يتصل بأمنها المصرى نتيجة :

١- لعجز العالم العربى عن اتباع سياسة عربية عامة تحمى الأمن العربى .
٢- لفشل مصر فى أن تأخذ من العرب بمقدار ما أعطت وما تعطى أثناء قيامها بالتزاماتها تجاه الأمن العربى والتنمية العربية .
٣- لضرورة تصحيح الأخطاء المصرية والعربية فى الماضى والحاضر .
٤- وهو أهم ما فى الموضوع، لأن محصلة الأسباب الثلاثة السالفة قد تركت مصر مجهدة مستنزفة وعطلت تقدمها، بل ساعدت على تأخرها بما يتهدد مستقبلها، فهى فى حاجة إلى مراجعة حساباتها وأسس العقد الاجتماعى فيها التى أدت إلى ما هى فيه من غموض فى الأهداف، وبلبلة فى الوسائل، وانقسام فى الشخصية وفى الإرادة !

وكأن كل هذه الدعوات كانت ترسخ، فى هذا الوقت المبكر، لتحول كبير فى سياسة مصر الإقليمية! والآن وقد مر ما قرب من ثلاث وثلاثون عاما، حيث كانت الدولة قد بدأت بالفعل، دون تصريح علنى، تأخذ بهذه الدعوة، منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، يصبح الأمر بحاجة إلى مراجعة، خاصة وأن الفترة التى شهدت انغماسا مصريا فى الشئون الإقليمية التى بدأت بحرب فلسطين عام ١٩٤٨

كان قد مر عليها هى الأخرى واحد وثلاثون عاما، حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد، فهل مصر الآن (حيث كتب المقال قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١) فى حال أفضل مما كانت عليه ؟

إن المشكلة الكبرى فى السياسة الإقليمية المصرية فى رأينا هو تراوحها من النقيض إلى النقيض، حيث كل طرف يشكل ما يمكن تسميته بالطرف المتطرف الأقصى، فمنذ ثورة يوليو خاصة كان الانغماس بشدة، بشكل متطرف، والآن أصبح التراخى والتبلد والإهمال، مما يجعلنا نذهب إلى أننا بحاجة ملحة إلى نهج آخر يقوم على التوسط والاعتدال فى هذه السياسة الإقليمية ..

لقد بلغ الانغماس المصرى فى فترة الستينيات ذروته بإرسال عشرات الألوف من أفراد القوات المسلحة إلى جبال اليمن لمساندة الثورة اليمنية، مما حمّل الخزانة المصرية مئات الألوف من الجنيهات يوميا، لمدة خمس سنوات، فى فترة كانت مصر بأشد الحاجة إليها، وكان الدعم يمكن أن يكون عن طريق تقديم خبراء وأسلحة أو التدريب، أو بعض التمويل، لكن حدث ما حدث مما مهد لحرب يونيو١٩٦٧؛ لأن أنباء كانت قد تواردت تقول بأن هناك حشودا إسرائيلية تتربص بسوريا، فحدث أيضا ما حدث نتيجة أن مصر حاولت أن " تتعملق " بأكثر مما تحتمله قدراتها وإمكاناتها ..

لكن، تتغير السياسة بدرجة حادة لتتجه إلى الطرف المقابل، ألا وهو اللامبالاة، فضلا على التراخى والتبلد الذى بلغ ذروته فى كثير من المجالات مما سوف نشير إليه، لكنه يتبدى أكثر فيما أصبحت مصر تواجهه الآن من مشكلة مصيرية أكثر من الاحتلال، لأنها تتعلق بالمياه، سر الحياة لكل كائن حى، حيث أصبحت مصر " تتقزم " بأقل مما تستحقه إمكاناتها وقدراتها وآمالها .

إن القاعدة الأساسية فى السياسة الدولية التى تؤكد على " المصلحة " هى نفسها التى تؤكد على أن هذه المصلحة لا تتحقق بالسلبية والعزلة، فى كل الأحوال، كما أنها لا تتحقق بالمغامرة و " العنترية "، بمناسبة أو بغير مناسبة، وممارسة الإيجابية

فى السياسية الدولية لا ترتبط بالضرورة بالعمل العسكرى، حيث ترتفع أصوات مؤسفة فى مصر، كلما نادى مثلنا وغيرنا بضرورة أن نتخلى عن هذه السلبية ويكون لنا موقف إيجابى من كثير من مشكلات الدول المحيطة بنا، بأن مصر تعبت من الحروب، فالحق أن ليس هناك أحد الآن يطالب بحرب، حيث أن الحرب ليست هى الشكل الوحيد والوسيلة التى لا يوجد غيرها فى الإيجابية الإقليمية، وممارسة الدور القيادى الذى تفرضه حقائق الجغرافيا ويلزمنا به التاريخ .

والجدير بالذكر حقا، كما كتب "عبد المجيد فريد" (الأهرام فى ٢٠١٠/٣/١٤) أننا نجد السياسيين والباحثين يشيرون دائما إلى أنه من الضرورى بناء العلاقات السياسية والاقتصادية المصرية على ضوء المصالح المشتركة دون تحديد تفصيلى للعناصر المؤثرة على تلك المصالح التى يلخصها فيما يلى :

أولا – موقعها الجغرافى بالنسبة لمصر وأثره على أمنها وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية معها، وكذلك تحالفات تلك الدولة – المطلوب تقييمها – مع دول أخرى أو ضمن منظمات دولية أو إقليمية، على أن تتم دراسة الآثار الناجمة عن تلك التحالفات على مصر، خاصة بالنسبة للعلاقات المصرية الحالية مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوربية .

ثانيا – حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة معها فى الوقت الحاضر، أو فى المستقبل القريب، وخاصة من ذوى الخبرات المهنية .

ثالثا – أى عناصر أخرى مؤثرة على التحرك المصرى سياسيا واقتصاديا، سواء بالمستوى الإقليمى أو الدولى . ولا شك أن ذلك سوف يختلف من دولة إلى أخرى .

ومع الأسف فإن السياسة التى تجنح إلى السلبية وعدم الاكتراث، وفقا للمنطق الذى عبرت عنه مقولة توفيق الحكيم، قد جرّت علينا مع الأسف الشديد خسائر عدة، يمكن تبينها من التوقف عند بعض المحطات الأساسية التى تكشف عن توجهات السياسة الإقليمية المصرية، وبعض هذه الخسائر يكاد الآن أن يصل إلى حد خطير

يهدد حياة الشعب المصرى اليوم وغدا، لعل أبرزها الآن ما ترامت به الأنباء مما يتصل بمشكلة المياه ..

إن مصر، وفقا للجغرافيا هى دولة إفريقية، تتحرك بالتالى، وبالضرورة فى محيط إفريقى، ويكفى أن ما يشربه المصريون هو من مياه النيل الذى يجئ عبر عدة دول إفريقية، مما يحتم أن تكون العلاقة بينها وبين مصر قائمة على الثقة والتعاون، وكان هذا حقا أمرا مأخوذا بعين الاعتبار منذ الخمسينيات، حتى بدت مصر للإفريقيين هى الدولة القائدة، فما من حركة تحرير إفريقية إلا وساندتها مصر، وتجلى هذا واضحا، حتى فى قيام علاقات قرب دم بين عروس مصرية، و" نكروما " الذى كان قد تولى رئاسة غانا. وإذا كانت سياسة مصر الإفريقية قد تطرفت بالانغماس بشدة فى الكونغو فى أول الستينيات، زمن رئيسها الأسبق " لومومبا "، إلا أنها ابتعدت كثيرا، وخاصة منذ محاولة اغتيال "الرئيس" حسنى مبارك عام ١٩٩٥، فإذا بالشروط الواجب توافرها فى اختيار العاملين بالسلك الدبلوماسى فى السفارات والقنصليات المصرية يتم الترخص فيها، بحيث أصبح اختيار العاملين فيها وكأنه تعبير عن نقص الرضا، وصورة من صور العقاب، تماما كما كان يحدث من قبل فى إبعاد الموظفين المشاغبين أو المقصرين إلى أطراف صعيد مصر، وكأنه ليس جزءا مهما منها !

لقد بدأت مفاوضات خاصة بمياه النيل فى عام ١٩٩٥ لوضع اتفاقية إطارية للتعاون بين دول حوض النيل، وتمسكت مصر، ومعها السودان بموقفيهما الخاص بضرورة قيام دول المنبع بالإخطار المسبق للدولتين قبل تنفيذ مشروعات فى أعالى النهر، حيث قامت دول بإنشاء سدود تمكنها من حجز المياه خلال السنوات الماضية، واستمرار العمل بالاتفاقيات القديمة التى تنظم موارد النهر بما يحافظ على حصة مصر التاريخية التى تصل إلى ٥٥ مليار متر مكعب من المياه، وأن يكون نظام التصويت فى حالة إقرار إنشاء مفوضية لدول حوض النيل بالأغلبية المشروطة بمشاركة دولتى المصب، مصر والسودان .

ففى شهر إبريل ٢٠١٠، شهدت شرم الشيخ مفاوضات وزراء المياه بدول حوض النيل فشلا كبيرا فى التوصل إلى موقف موحد موحد، وكان الاجتماع الوزارى الذى استمر أكثر من ١٧ ساعة برئاسة وزير الرى المصرى قد شهد اختلافا واضحا فى الرؤى والتوجهات بين دول المنبع السبع من ناحية، ودولتى المصب، مصر والسودان من ناحية أخرى، فقد أكدت دول المنبع السبع فى البيان الختامى للاجتماع السير قدما، بشكل منفرد، فى توقيع الاتفاقية الإطارية اعتبارا من ١٤ مايو المقبل، ولمدة عام (جريدة الأهرام فى ٢٠١٠/٤/١٥).

حدث هذا على الرغم من أن بداية الجلسة الصباحية كانت مبشرة بحدوث تقارب بين هذه الدول لبحث التوصل نقاط الاتفاق للاستمرار فى تنفيذ مشروعات لمصلحة دول حوض النيل، ومع ذلك فقد كانت أولى المفاجآت على لسان وزير الرى التنزانى عندما أصر على ضرورة التوقيع على الاتفاقية الشاملة قبل العودة لبلاده.

وتواصلت المفاجآت بتأييد وزير الرى الكينى لوجهة نظر تنزانيا وانضمامه إلى الأخيرة، مما دعا أطرافا أخرى إلى التراجع عن موقفها الوسط حسبما أكد مراقبون فى الاجتماعات ومنها وزير الرى الإثيوبى.

إن الجانب الفنى لدول حوض النيل يوضح أنها قد أصبحت أكثر قدرة، ولديها عروضها الاقتصادية لاستخدام المياه فى بلادها، مما يشجعها على اتخاذ مواقف أكثر تشددا، من منطلق الحاجة إلى تنفيذ المزيد من مشروعات التنمية اعتمادا على وفرة المياه بها.

وكشف الدكتور مغاورى دياب رئيس جامعة المنوفية الأسبق، وخبير الشئون المائية فى حديثه للمصرى اليوم (٢٠١٠/٤/١٧) أن هناك تدخلات أجنبية تقوى شوكة هذه الدول، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعدان من القوى العالمية التى تساندها فى هذا التوجه لتحقيق مصالحها، بالإضافة إلى أن إسرائيل لديها مشروعات مختلفة فى منطقة حوض النيل، وخاصة فى إثيوبيا، مما يؤثر بالضرورة على سياسات هذه الدول وعلاقاتها مع مصر والسودان.

ومما يذكر بهذا الصدد أن إثيوبيا بدأت تنفيذ خطة لإقامة عدد من السدود منذ عام ٢٠٠٢ تكفى لاحتجاز وتخزين ٧٠ مليار متر مكعب، وهذه السدود ستستخدم لأغراض توليد الكهرباء وتخزين المياه لاستخدامها فى مشروعات التنمية الزراعية .

إن كل هذا يجعلنا نتساءل :هل يعقل أن خطورة الوضع المائى لمصر أمر غير معلوم منذ سنوات ؟ لا نظن ..فكيف لم تتحرك الجهود منذ وقت مبكر بالاتصال، على أعلى مستوى، بدول المنبع ؟ إن ما قام به مسئولون مصريون من زيارة هنا وهناك مؤخرا، تأخرت كثيرا، ولم تجئ إلا بعد أن ترامت الأنباء بتحركات إسرائيلية واسعة النطاق، لا تقتصر على زيارات مسئولين إسرائيليين على مستوى عال، وبأعداد غير عادية، بل وصلت إلى المشاركة بكثير من المشروعات والمساعدات، ومن هنا فلم يكن لزيارة " أحمد نظيف " – مثلا–الأثر المرجو إلا – ربما – من نواح تجارية أخرى، الأمر الذى يتطلب تحركا أعلى، حيث المسألة هنا، بغير مبالغة مسألة حياة أو موت .

وحقا ما دعا إليه الدكتور حازم الببلاوى، فى صحيفة المصرى اليوم (٢٠١٠/٤/١٩) من ضرورة أن تتقدم مصر إلى محكمة العدل الدولية بطلب فتوى قانونية فى هذه القضية، ما دامت تعلن على لسان وزيرها المختص أن موقفها سليم تماما من الناحية القانونية، كما تساءل بجدية : لماذا لا تعرض مصر هذه القضية على منظمة الوحدة الإفريقية لبيان ما يمكن أن يترتب على إثارتها من عدم استقرار فى القارة، وربما إلى نزاعات وحروب لا حدود لها ؟ أليست المنظمة مسئولة عن استقرار دول القارة وحدودها ؟ وهل الاعتداء على مصدر الحياة الوحيد لعشرات الملايين من المصريين أقل خطرا من الاعتداء على الحدود ؟!

فإذا ما نظرنا إلى قضية أخرى، وتوجهنا إلى دور مصر فى المحيط العربى، فلابد من تذكر أن هذا يرتبط بمتغيرين أساسيين، أولهما هو وزن هذا المحيط نفسه فى السياسة الدولية، وثانيهما ما تشكله دولة مثل مصر فى وسط هذا الإقليم .

إن مما لا يحتاج إلى مزيد بيان، الأهمية الواضحة للنظام الإقليمى العربى في النظام الدولى الراهن (عبد المنعم المشاط ، الأهرام فى ٢٠١٠/٣/٣١)، إذ يضم ما يربو على ٣٠٠ مليون نسمة، وينتج أكثر من ٣٠% من بترول العالم، وفوق ٥٠% من الغاز الطبيعى، كما يشكل سوقا رائجة لمنتجات الدول الأخرى، وخاصة العسكرية منها، إذ يحتل قائمة الأقاليم المستوردة للسلاح، ويضيف إلى الأهمية البالغة لهذا الإقليم، موقعه المتوسط بين أقاليم وقارات العالم المختلفة، واحتواؤه على الممرات الاستراتيجية الكبرى فى العالم، ومن ثم تركز معاهد الدراسات الاستراتيجية على أهمية تحقيق استقرار وأمن تلك الممرات كحصانة للتقدم الاقتصادى والحضارى الغربى والشرقى. ومن جانب آخر فإن الإقليم يضم غالبية القوى الإسلامية المحافظة والتى خلفت خوفا، إن لم يكن هوسا شديدا لدى الغرب، بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ومن ثم تسارعت الدعوات والضغوط على الدول العربية والدول الإسلامية بصفة عامة، من أجل إعداد وتنفيذ خطط للإصلاح السياسى والديمقراطى، وتهيئة المنطقة لموجة من الاعتدال بغية تحقيق الاستقرار .

فإذا ما تأملنا فى الممارسات المصرية على هذا المحيط يمكن أن نلمس تعثرا واضحا نتيجة تضاؤل الوعى بأهمية الدور المنوط بمصر، لا وفقا للمنطق الذى كان سائدا فى الخمسينيات والستينيات ، وإنما وفقا لمنطق المصلحة الوطنية ، فمن أخطر ما تردد فى المحيط المصرى هو تلك الأفكار المؤسفة التى تتصور أن نفض مصر ليدها من القضية الفلسطينية هو الذى يحقق المصلحة الوطنية، وأن القضية هى قضية الفلسطينيين أنفسهم، ذلك أن الأرض الفلسطينية هى بوابة مصر الشرقية، على منطقة شرق المتوسط، وفى كثير من المواقف الأخرى التى تتصل بكثير من الدول، نلمس الاهتمام الشديد بدول الجوار الملامس .

ومرة أخرى، فليس مطلوبا أبدا أن تنوب مصر عن الفلسطينيين فى تحرير الأرض، وإنما الإدراك السليم لوزن المتغيرات القائمة العلاقات المتشابكة، وما يضر بالمصلحة المصرية الحقيقية وما يفيدها .

إن ما حدث من انشقاق محزن للقوى الفلسطينية، إذ يقتضى أن تسعى مصر إلى مساعدة الأطراف الفلسطينية على تجاوزه يقتضى الوقوف موقف الحَكَم العدل، الذى تتساوى المسافة بينه وبين أطراف النزاع، ولو إلى حد، لكن مصر مع الأسف الشديد لم تستطع أن تتخلص من هاجس التشابه الشديد بين برنامج حماس والإخوان المسلمين فى مصر، وساعدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى إحاطة الحركة منذ أن أعلن فوزها فى الانتخابات بحصار مؤسف، وتشكيك، والوقوف، على عكس ذلك، مع فريق رام الله، والكل يعرف، وفى المقدمة مصر، قدر الفساد الذى استشرى فى جسد السلطة الفلسطينية وارتباطات قوية مع أطراف إسرائيلية وأمريكية.

لقد تم التسليم باتباع نهج ما سمى " بالسلام " بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، والذى توج باتفاقية أسلو عام ١٩٩٣، لكن التأمل فى تداعيات الأحداث منذ دخول ياسر عرفات أرض الوطن الفلسطينى، تكشف كل يوم عن عدم جدية الطرف الإسرائيلى فى السلام، بل ويحدث " قضم " مستمر للأرض الفلسطينية التى كان الاتفاق على هويتها الفلسطينية، بحيث أصبحت تتآكل يوما بعد يوم، والطرف الفلسطينى يقف عاجزا عن الوقوف فى وجه هذا الاغتيال المستمر للأرض لأنه سلم منذ البداية بالكثير من الأوراق، فى نظير وعود، لا فى تحرك إيجابى على الأرض.

هل يستقيم فى ظل هذا ، المضى قدما فى تحيز لا ينكر لإدارة رام الله، وتكشير لا يخفى فى وجه إدارة غزة ؟ إن قيل أن سلطة رام الله تمثل الشرعية، فإن حكومة "هنية "فى غزة جاءت نتيجة انتخابات عبرت عن اختيارات واضحة لغالبية الفلسطينيين، بل، هل نُذَكّر بأن محمود عباس نفسه قد انتهت ولايته شرعيا ؟!

إنه مع التقدير لكل ما سيق من مبررات لإقامة الجدار العازل بين مصر وغزة، فإن الإنسان لا يستطيع أن يتجاهل دلالة مشاعر التقدير والامتنان التى أبداها الإسرائيليون تجاه مصر نتيجة لهذا، مما وضح جليا فى مؤتمر الأيباك الأخير فى الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد نشرت جريدة الشروق فى ٢٠١٠/٣/٢٤ على الصفحة الأولى أن اليوم الثانى من المؤتمر السنوى للجنة العلاقات الإسرائيلية

للشئون العامة " إيباك " المنعقد فى واشنطن شهد إشادة واسعة بإجراءات مصر لضبط حدودها مع قطاع غزة المحاصر إسرائيليا منذ ثلاث سنوات، وفى هذا الصدد أثنى روبرت ساتلوف على فكرة الجدار الفولاذى الذى تبنيه مصر على طول حدودها مع غزة لوقف عمليات التهريب عبر الأنفاق، وقال إن مصر التى هى شريك إسرائيل فى السلام اتخذت ببناء السور مواقف ناضجة وواضحة وشجاعة، وهى على وشك الانتهاء من آخر مراحل بناء ذلك السور، الذى يقيم حاجزا بين سيناء وغزة، وهو ما يضيق الخناق على حركة حماس المسيطرة على القطاع منذ يونيو ٢٠٠٧، وهى خطوة مهمة نحو إحداث تغيير داخل قطاع غزة، وطبقا لتقرير مراسل الشروق فى واشنطن، فإن هذه العبارات استقبلت بتصفيق شديد من جانب عناصر اللوبى الصهيونى المشاركين فى المؤتمر .

هل وصلت المسألة لا إلى تمنى التوسط فى العلاقة بين الفلسطينيين، بل تمنى التوسط بين طرفى الصراع الأصلى : الإسرائليين والفلسطينيين ؟!

إن الأمر يقتضى إعادة النظر فى سياسة " الملاينة " التى نشهدها تجاه الممارسات الإسرائيلية، ونحن نجد أنفسنا مضطرين إلى تكرار القول بأن هذا لا يحمل دعوة للعودة إلى سياسة الحروب، لكن ما تمارسه إسرائيل كل يوم قد تجاوز كل الحدود .

إن مصر تتبنى نهجا يقوم على العزل بين الجانب الدينى وبين الجانب السياسى ، وأصحاب هذا النهج لهم مبرراتهم المنطقية والعلمية، ومن ثم يستهجن كثيرون فى مصر التناول الدينى لدى بعض الاتجاهات للمسألة الفلسطينية، لكن لا ينبغى أن يجعلنا هذا نغض النظر عن نهج الطرف الإسرائيلى الذى " يلعب " بالوتر الدينى فى ممارساته، وهو الأمر الذى كشفت عنه ممارسات صهيونية فى القدس، وفى الخليل .

فطبقا لما هو مقرر فإن آلاف اليهود الذين ينتمون للمنظمات المتطرفة مثل (أنصار الهيكل) و (الحركة لبناء الهيكل) و (معهد الهيكل) و (حاى وكيام) و (نساء من أجل الهيكل) و (حراس الهيكل) ، فيما كتب " أشرف أبو الهول " فى أهرام ٢٠١٠/٣/١٦ توافدوا ليشاركوا كبار المسئولين الدينيين والسياسيين فى افتتاح

كنيس الخراب (هاحوريا) الذى أقيم فى حارة الشرف الإسلامية فى مدينة القدس الشرقية، والتى يسمونها حاليا بحارة اليهود، بعد أن انتهى تشييده ليكون أهم دور العبادة اليهودية فى القدس، ويتم الانطلاق منه فى وقت لاحق للشروع فى هدم المسجد الأقصى لإقامة الهيكل المزعوم مكانه .

كذلك فإن قرار ضم المسجد الإبراهيمى ومسجد بلال إلى قائمة المقدسات اليهودية لم يكن مفاجأة، ولم يكن بروفة، بل هو وضع احتلالى جديد فى سلسلة المغتصبات الإسرائيلية مع سبق الإصرار والترصد، متبعا نفس الخطوات المعهودة التى تبدأ بادعاء، ثم بخطوة، ثم تتوالى الخطوات لتنتهى لا محالة إلى واقع عربى مرير فى ظل التجاهل العربى والعالمى .

لقد جرت مياه غزيرة تحت الجسر بين قمة الخرطوم الشهيرة فى عام ١٩٦٧ ولاءاتها الثلاثة الشهيرة (لا اعتراف، ولا تفاوض، ولا صلح مع إسرائيل)، والضوء الأخضر العربى للسلطة الفلسطينية، فيما أكد بحق " محمد السماك " فى *(الشروق المصرية فى ٢٠١٠/٣/١٤)* ..

وجرت مياه غزيرة أيضا تحت الجسر بين قمة الرباط فى عام ١٩٧٤ التى أقرت مبدأ أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ولقضيته، وبين الواقع الفلسطينى الانقسامى الحالى .

لقد كانت إسرائيل تعتبر مجرد القبول العربى بالحديث إليها، بأى شكل، وبأى صورة، نصرا سياسيا لها ...أما اليوم، فإن قبول إسرائيل بالحديث إلى الجانب الفلسطينى، يعتبره الفلسطينيون، أو بعض الفلسطينيين، إنجازا سياسيا !

ولأن مصر، الدولة الأكبر فى النظام العربى تقف من الممارسات الإسرائيلية موقفا غاية فى السلبية، سرى العجز العربى فى المنظومة الإقليمية بأسرها، وتجلى هذا واضحا فى القمة العربية الأخيرة التى عقدت بسرت فى ليبيا، حيث وقف العرب عاجزين من ناحية عن حل معضلة المواجهة مع إسرائيل، ومن ناحية أخرى، عن إعادة النظر فى الخيارات والبدائل الأخرى لحل مشكلة الصراع العربى –

الإسرائيلى، وخاصة بعد أن طرأ تغيير جوهرى فى طبيعة العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية، وأصبح واضحا أن الضغط الذى تمارسه واشنطن على تل أبيب لن يؤتى ثماره بسرعة، وقد لا يؤتيها، فيما رجح " سلامة أحمد سلامة " فى الشروق المصرية (٢٠١٠/٤/٤).

ويبدو لنا أن التحليل الذى قدمه الكاتب الأمريكى اليهودى المعروف " توماس فريدمان " تفسيرا للصلف الإسرائيلى، أقرب إلى التشخيص الحقيقى لواقع الأمر، ففى رأيه أن إسرائيل انتقلت من مرحلة طلب السلام كضرورة، إلى مرحلة طلب السلام كهواية، أى أنها لم تعد بحاجة إلى السلام مع الفلسطينيين، حيث رأى أن انهيار عملية السلام بعد أوسلو وانسحابها من لبنان وقطاع غزة، أديا إلى إضعاف قوى السلام فى إسرائيل، فشرعت فى بناء الجدار العازل بينها وبين الأراضى المحتلة، مع استخدام تقنيات فائقة التطور فى حماية حدودها، وكل هذا جعل السلام مع الفلسطينيين مسألة غير ذات أهمية، لا تستحق أن تدفع إسرائيل فيها أى ثمن !!

ولقد تلقى أكبر مسئول أمريكى يزور إسرائيل، منذ مجئ أوباما إلى سدة الحكم، ألا وهو نائب الرئيس " بايدن " صفعة قوية من حلفائه الإسرائيليين، فهو قد جاء ساعيا إلى تقريب وجهات النظر، حيث تقلصت المطالب والآمال العربية فى وقف مؤقت لبناء المستوطنات، إذ انتفى أى حديث عن الانسحاب من الأراضى المحتلة، والتوقيف النهائى لبناء المستوطنات، فإذا بقرار – أثناء زيارة بايدن – تصدره إحدى الوحدات المحلية التابعة لوزارة الداخلية، بالتصريح ببناء ١٦٠٠ وحدة سكنية فى مستوطنة رمات شلومو، فى القدس الشرقية، وذلك غداة قرار ببناء ١١٢ مسكنا فى مستوطنة بيتار إيل، فى الضفة الغربية، قرب بيت لحم، جنوب القدس !!

وزد على ذلك ما نبه إليه " محمود شكرى " فى الأهرام (١٥ مارس، ٢٠١٠) لما صرح به نتنياهو فى مراسم زرع شجرة رمزية فى التكتلات الاستيطانية اليهودية فى الضفة الغربية فى ٢٤ يناير ٢٠١٠، وتصريحه بأن إسرائيل لن تترك هذه المناطق أبدا، وأن هذه المستوطنات جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل إلى الأبد .

لقد كانت جامعة الدول العربية تطالب بإزالة المستوطنات اليهودية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، أما الآن فإنها تطالب بوقف بناء المزيد من هذه المستوطنات. وكانت منظمة المؤتمر الإسلامى تقول بوجوب وضع استراتيجية إسلامية لتحرير القدس، فأصبحت الآن تطالب بوقف تهويد المدينة، ولكن لا إسرائيل - فيما نبه " محمد السماك " - أوقفت أو جمدت بناء المستوطنات، ولا هى أوقفت أو تراجعت عن تهويد القدس.

إن هناك تراجعا واضحا مستمرا فى الجانب الفلسطينى، وتخاذلا لا يقل وضوحا فى الموقف العربى، وعجزا، إن لم يكن تواطؤا أمريكيا أمام الصلف الإسرائيلى، مما يؤدى إلى تراجع مستمر فى القدر والقيمة والقدرة والمكانة على الأرض الفلسطينية خاصة، وفى الدائرة العربية عامة.

إن النار المشتعلة ليست بعيدة عنا، بحيث نصدق هذا الذى يردده البعض بأن القضية الفلسطينية هى قضية الفلسطينيين، ويكفى ما بذلنا طوال ثلاثين عاما (١٩٤٨-١٩٧٨)، وعليهم وحدهم الآن أن يتحملوا مسئوليتها، فالمطامع الإسرائيلية لا تعرف التوقف، وندعو الله ألا يجئ يوم نردد فيه: " أكلنا يوم أكل الثور الأبيض " !

إن هاتين القضيتين، إنما هما مثالان فقط لما صارت إليه السياسة الإقليمية لمصر فى العقود الأخيرة، وما زالت هناك أمثلة أخرى، تتعلق بملفات العلاقات المصرية اللبنانية، والسورية والقطرية والإيرانية، تتطلب مقالا آخر.

- جريدة نهضة نهضة مصر، وموقع المصريون فى٣، ١٠/١٠/٢٠١٠

شباب " عهد " مبارك:
يُسقط " نظام " مبارك* !

بحكم المهنة التى أمتهنها منذ أكثر من خمسين عاما، تعاملت مع الشباب، بدءا من الصف الأول الإعدادى (عام ١٩٦٠)، مرورا بشباب الثانوى (عام ١٩٦١)، إلى شباب المرحلة الجامعية الأولى، فشباب الدراسات العليا، وأنا منذ عقود قليلة، أسَجل، وأصرخ، من أن هناك تدهورا مستمرا فى أحوالهم، منذ حيث المسئولية الاجتماعية، والثقافة، ومنظومة القيم الأخلاقية، والوعى السياسى، حتى انفجرت ثورة الشباب، والتى تحولت إلى ثورة شعب، بكل أجياله وأطيافه، وصرت مندهشا ومفاجَأً، مثلى مثل ملايين، لا فى مصر وحدها، وإنما فى أنحاء العالم كله، يبدو الأمر لغزا، سوف يحلله، ويشرحه، ويفلسفه، عشرات الباحثين، فى سنوات قادمة .

لكننى جلست مع حفيدتى " نور "، الطالبة بالثانوية العامة، حيث كنت أمثل أمامها، عبر سنوات عمرها، وكأنى منبع الحكمة والمعرفة، فإذا بى أجلس تلميذا، أستمع إليها، لا باعتبارها تعبر عن رأيها الخاص، وإنما باعتبارها واحدة من هذا الجيل، الذى قام بهذه الثورة، بمستوياته العمرية المختلفة، تعرف آلامهم وتفهم آمالهم، فلما وجدتها قد شاركت فى بعض الأنشطة فى ميدان التحرير، اتجهت إليها أحاول أن أسمع تفسيرا لهذا الذى جرى، لا من حيث دواعيه المجتمعية العامة، حيث لا أقول أنى أعرفها، بل أقول أنا أكتب فيها وعنها منذ أكثر من ثلاثين عاما، ولكن : أسألها : كيف تأتى لهذا الشباب، الذى كنا نقول عنه كذا وكذا، أن يقوم بهذا العمل المعجز، بكل المقاييس، والذى كدنا أن نرفع نحن، جيل الكبار، أيدينا استسلاما ويأسا أن يحدث، فماذا خرجت من حديث حفيدتى ..مُعلمتى ؟

قالت أنها، ومنذ أن بدأت تعى أحوال الدنيا، وتطرق أذنيها أسماء حكام، حتى جاوزت الثمانية عشر عاما، ومعظم الأسماء هى هى : صفوت الشريف، فاروق

حسنى، ومن قبل، ومن بعد : حسنى مبارك، وسوزان مبارك، وحبيب العادلى ..وأمثالهم كُثر، وكأن الدنيا قد توقفت، فى الوقت الذى يخرج فيه إلى الدنيا، ما يقرب من مليون ونصف طفل كل عام، فإلى أين ستذهب ملايين الأجيال الجديدة، إذا ظل هذا النظام متحجرا فى أسقفه العليا ..لقد شاخ، وشبع شيخوخة، فكأنه غطاء أُحكم على إناء سنوات طويلة ، فلابد أن تشتد حركة الماء الذى يغلى، ليكون انفجار.

وقالت :أنهم يشعرون بأننا ككبار ننظر إليهم نظرة استعلاء، كأننا نملك الحكمة كلها، والتعقل كله، وننظر إليهم باعتبارهم عديمى الخبرة، يتسمون " بالهيافة "، و" السطحية "، و" الأنانية "، ومن ثم، فلابد أن يسيروا وراء ما يقوله الكبار، حيث هم الأعلم والأدرى، وبالتالى، فنحن لا نستمع إليهم، ولا نتحاور معهم، حتى إذا أدركنا ضرورة الجلوس معهم والحوار، فليس لدينا وقت، فنحن دائما مشغولون، ونقول لهم أن انشغالنا هو من أجلهم، من أجل أن نوفر لهم لقمة عيش كريمة، ونؤمِّن لهم ممستقبلهم، دون أن ندرى أن دقائق من الجلوس معهم، والاستماع، يكاد يعدل الكثير من المال الذى يتصورون أنه هو وحده الذى نحتاجه .

صحيح أن الحفيدة لم تزل بعد فى التعليم العام، لكنها تسمع وترى، وتقرأ الكثير عما يُعلن بإلحاح على أن لا سياسة فى التعليم، ومن ثم يحرص الأمن على أن يدير انتخابات الطلاب بالجامعا، ويختار من يرضى عنهم، ويكاد يحدد ما يمكن أن يُقال، وما لا ينبغى، فتتعطل عقول، وتذبل قلوب، وتتوارى اهتمامات، مع أن هؤلاء الطلاب هم الذين سوف يتخرجون بعد شهور، لينخرطوا فى المجتمع، ويمارسوا حق الانتخاب، ويشاركون فى إدارة دواليب العمل فى مواقع مختلفة، فكيف يمكن أن يمارسوا هذا، وقد حُرموا ممارسته فى أمتع فترات العمر وأزهرها ؟ إن الديمقراطية ليست شعارات ونصوصا وكتبا، لكنها ممارسة، والممارسة تحتاج إلى تدريب، والتدريب يحتاج إلى فرص متاحة، فكيف نأمل هذا، هكذا قالت الحفيدة متسائلة ، وقد أُهدرت الفرص التى يصعب حصرها ؟

وأشارت إلى اتهامى الموجه إلى الأجيال الجديدة بأنها لا تقرأ عما يحدث للبلد، ثم أشارت إلى أنها أحيانا ما تمسك بهذه الجريدة أو تلك من الجرائد الرسمية، فضلا عن الكثير من الإذاعات والقنوات الرسمية أيضا، فتجد أن هذا يردد نفس ما يقوله ذاك، فتشعر بالقرف والملل، وتذهب إلى الصحف والقنوات المغايرة، فتمتلىء يأسا وإحباطا، حيث أن الصورة الكلية التى تخرج بها، سوداء، غاية فى السواد، قاتمة، غاية ما تكون القتامة، فيمتلىء قلبها حسرة وحزنا على بلدها، لكنها فى الوقت نفسه، لا تدرى ماذا تفعل، وهى تدرك أن ليس فى يدها ما تفعله إزاء كل هذه المشكلات ؟

وإذ سجلت الحفيدة شكرها وتقديرها لما نفعله تجاه تعليمها فى مدرسة راقية، وسداد كل ما تحتاجه من مصروفات وتكاليف، لكنها، فى الوقت نفسه تؤكد أنها لا تعيش فى " صوبة "، معزولة عما يعانيه غيرها، ومن ثم فهى تدرك أن هناك ملايين يفتقرون إلى الحد الأدنى من التعليم، وأن الموضوعات التى تدرسها فى مقررات التشكيل العقلى والوجدانى والاجتماع، مثل اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، كثير منها لا يتسق مع احتياجاتهم، بل وبعضه يمكن وصفه " بالهبل "، فضلا عما يقوم عليه نظام التعليم نفسه من مبادئ وأسس وقيم متخلفة، وما يقوده من أشخاص ما كان لهم أن يتصدوا للقيادة، وما تراه كل فترة من تغييرات، هم أنفسهم الذين يتحملون آثارها، والتى هى غالبا ما تكون سلبية، وكأنهم فئران تجارب، حيث يقوم كل وزير، كما هو شائع ومعروف، بالسير فى غير الاتجاه الذى سار فيه سلفه، ويتحملون هم النتائج المؤسفة، بغير ذنب جنوه !

ورغم اعتراف الحفيدة بأنها، بحكم سنها، لا تنخرط فى كثير من مشكلات الحياة، التى تنتظرها عندما تكبر، إلا أنها ترى وتسمع وتشاهد كما من الفساد لا يطيقه بشر، ومن ثم تشعر بالخوف والقلق الشديدين من المستقبل، فما من أمر إلا ولابد من " واسطة " حتى يتم قضاؤه، ولا تسير الأمور هكذا، بالطريق الطبيعى والقانونى، حتى كوب الماء الذى تطلبه فى كثير من الأماكن ، لابد أن تدفع شيئا للعامل حتى يأتى بالكوب نظيفا، وبالماء سليما، مع أن هذا هو المفروض أصلا، لكنه لابد أنه تربى

وعاش وتنفس فى مناخ مجتمعى لا تسير فيه الأمور على الطريق الطبيعى، وهى لا تدرى كيف سيكون الأمر معها مستقبلا، حيث أنها لا تطيق الاعتماد على الوساطة، وتريد أن تعتمد على جهدها وكفاءتها، فى الوقت الذى تدرى فيه أنها بهذه النية لديها، هناك احتمال كبير ألا تنال ما تأمل وما تريد !

وزادت الحفيدة من ألمى عندما أشارت إلىّ أنا كمثال، مما أشعر إزاءه بالحياء أن أفصل ما قالت، وكيف أن هناك من هم لا يكادون يبلغون ربع ما أملك من إمكانات علمية وفكرية، ومع ذلك أعيش دائما فيما يشبه " الظل "، بينما هناك كثيرون قفزوا إلى مراتب أعلى ومواقع أرفع، دون أن يملكوا ما يتطلبه هذا الموقع أو تلك المرتبة، مسجلة وعيها بالسبب الرئيسى وراء هذا، من حيث أننى لا أنافق ولا أرشو، وأعتز بكرامتى إلى أقصى ما يمكن أن يكون الاعتزاز، ولم تفلح كلماتى لها وقسمى بأننى لم أكن لأطمع أبدا فى هذا الموقع أو ذاك، ومقتنع وقانع بمهمتى: رجل فكر وعلم وثقافة، حيث تعاود لتنبهنى إلى أنها تتحدث عن حقوق لابد أن تتاح !

وسجلت الحفيدة، أنها، رغم ما نبذله لها فى التعليم، لكنها تشعر بقلق مفزع من المستقبل " العملى "، فهى ترى وتسمع عن آلاف من الشباب، بعد أن يُحصلوا ما يُراد لهم من تعليم، وما يبذلونه من جهد، نادرا ما يجدون فرص عمل متاحة، إلا بضع آلاف من الميسورين الذى " يُجَهّز " لهم آباؤهم لهم فرص عمل ومواقع مرموقة، فلم إذن ما يبذله الشباب من جهد وكد ونَصَب وعرق ؟

وربما ما لا يقل عن ذلك أهمية، أن من حقها أن تتطلع إلى الزواج فيما بعد، لكنها أيضا تسمع وترى، مئات الألوف ممن يعجزون عن تحقيق هذه الأمنية البشرية، البيولوجية، والاجتماعية، والنفسية، فأسعار السكن الآن، تتجه سريعة إلى مستويات فلكية، يستحيل أن يدركها شاب بجهده إلا بالاعتماد على أبيه، ومن لهم آباء يمكن أن يوفروا لهم هذا، هم بضع آلاف، بينما الملايين لا تستطيع، إلا إذا سلكوا مسالك غير طبيعية، بل ومنحرفة، مثل الرشوة والنصب والاحتيال !

ومما لم يغب عن إدراكها، هذا الخوف الذى طالما رأته ولمسته فى عيون الجميع، عندما يجئ الحديث فى أمر سياسى، وكيف أن الكثير من الحوادث والوقائع القومية الضخمة، يقابلها الكبار بقدر من اللامبالاة، وكأن البلد ليست بلدهم، والغريب أنهم هم الذين يتهموننا نحن الصغار بذلك، وحتى لو صح، فنحن قد مرضنا بهذا المرض بالعدوى منهم .

كان لابد أن أسألها بعد كل هذا، وغيره كثير مما لا يتسع المجال لذكره، كيف أتاها الوعى بهذه الصور، وغيرها من السلبية المفسدة والفاسدة، فكان جوابها، أننا نسينا ككبار أن كل الصغار، قد أصبح " الغطاء " العام مكشوفا أمامهم، بحيث يرون كل ما يناقض حياتنا، على الشاطئ الآخر، لمجتمعات برئت مما نعانى، وتتمتع بما ينقصنا، مع اليقين بأن الله سبحانه وتعالى لم يخص شعبا بعبقرية خاصة، وإنما هو الجهد، وهو العدل، وهى الحرية، وأن القهر والاستبداد هو المشكلة المركزية التى سلبت المصريين ما يملكون من طاقات لا تقل عما يملكه اليابانيون والإسرائيليون والأمريكيون وغيرهم .

وإذا كان الكبار، بحكم ما تربوا عليه، ونشأوا فيه، وبحكم حسابات خاصة بمصالحهم وأحوالهم، قد استسلموا واستكانوا، فإن المستقبل هو ملكنا نحن، ومع الاحترام لكل الكبار، فهم فى مرحلة غروب العمر، فلابد أن أن نخلص مستقبلنا من أجواء الظلم والقهر، حتى نضمن انطلاق طاقاتنا للعمل والإنتاج، وأن نعيش وطنا نفخر بالانتماء إليه، مشيرة (الحفيدة) إلى ما برز من مشاعر فخر وعزة لدى كل مصريى الخارج، بعد أن كان المصرى يسير منكس الرأس، يتوارى خجلا من وضعه ومكانته وسمعة بلده !

وأنا بدورى، بدأت أرفع رأسى فخرا بهذا الشباب الذى أجلسنى مجلس التلميذ منه!

---

*نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٢/١٦

الحظيرة ..والمحظورة* !

سبحان الله! فمعظم الحروف بين الكلمتين مشتركة، لكن بين معانى كل منهما فروق أكثر من أن تعد وتحصى !

أما " الحظيرة "، فلفظ قال به، غير المأسوف عليه " فاروق حسنى "، الذى أُبتليت به وزارة الثقافة، ما كاد يقترب من ربع قرن، علامة على بحر الفساد الذى غرقت فيه مصر ثلاثين عاما، فخورا بأنه استطاع أن يُدخل عددا كبيرا من مثقفى مصر ومفكريها " حظيرة " الدولة !! وبفضل عضوية الحظيرة، احتل عدد غير قليل من هؤلاء مواقع فى الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون، حتى يروجوا للنظام الحاكم، واكتسب معظمهم، فى مقابل هذا " التلميع " وألقاب " الكاتب الكبير "، و" المفكر الكبير"، و" الأديب الكبير"، فضلا عن الجوائز والاحتفالات والسفريات.

وبلغت الملهاة ذروتها يوم اختص الرئيس المخلوع كوكبة منهم بلقائه، ولو تأملت وجه كل منهم وهو خارج من اللقاء، تلمح علامات الفخر والاعتزاز، فماذا هم قائلون اليوم؟ وإذا كان المشهور أن المثقفين هم ضمير الأمة، لكن هذا النفر، كانوا فى الحقيقة، ضمير النظام، إن كان للنظام المستبد الفساد ضمير!

وأما " المحظورة "، فقد كان توصيفا مناقضا للواقع، أطلقه النظام البائد على جماعة الإخوان المسلمين، دون أن يدرى أنه بهذا كان كمن يمسك " بغربال"، يريد به أن يحجب أشعة الشمس، ولم يَعد أحد الآن يجرؤ على أن يكرر استخدامه.

كانت خطة النظام المكشوفة، هى أن يثير الإشاعات والمزاعم والمخاوف والأكاذيب عن الجماعة، مثل الإرهاب، والتطرف، والتكفير، وأنهم لو سادوا، فسوف يأمرون النساء بالنقاب، ويلزموهن البيوت، ويحرمون عليهن العمل، وسوف يضطهدون الأقباط، ويستخدمون العنف..إلى غير هذا وذاك من أباطيل. وفى الوقت نفسه، قامت خطة النظام على تجفيف بحر السياسة فى مصر؛ بمحاصرة ما سمحوا به من أحزاب، وإنشاء أحزاب كرتونية، ثم أصبح الاختيار أمام المصريين : إما

الإخوان الإرهابيين – كذا – أو حزب الدولة، وكتبنا عن هذا فى حينه مقالات عدة، والحمد لله.

ولعب سكان " الحظيرة " دورهم فى هذا بامتياز..

كانوا يستندون فى مزاعمهم إلى أنهم حراس الديمقراطية والحرية والعدالة..

كانوا يصرخون، إذا صودر كتاب من قِبل الأزهر، لكنهم كانوا يصمتون صمت القبور، عندما منعت عشرات الكتب التى كتبها من ينتمون إلى الجماعة!

كانوا يفزعون لاعتقال أو تنحية أو " التعتيم على" هذا وذاك ممن ينتمى إلى فصائل قريبة منهم، لكنهم كانوا يغمضون أعينهم عن مئات من أعضاء الجماعة، عندما كانوا يُرمونْ فى غيابات السجون بتهم ملفقة، وادعاءات زائفة، ويُحَوّلون إلى محاكم عسكرية، ولم نقرأ لواحد من حاملى ألوية الديمقراطية والعدالة والحرية، ولو كلمة حق يستحقها هؤلاء الذين نُكّل بهم!

إن العنف الذى يُتهم به الإخوان، مر عليه أكثر من نصف قرن، وطوال هذا النصف قرن، لم تسجل حادثة ضُبط فيها فرد من الجماعة معتديا، ولو بحجر أو عصا، وإنما العكس هو الذى كان يحدث طوال نصف قرن؛ من حيث السجن والتعذيب، وتلفيق التهم. بل إن الفترة التى شاع فيها ما قيل عن عنفهم، كانت صورة من صور عنف عام شاع فى الفترة نفسها من لدن أطراف متعددة، وكان رئيس الجمهورية الأسبق نفسه " أنور السادات"، ضالعا فى مقتل أمين عثمان، وزير المالية فى الأربعينيات، وكان ملك البلاد نفسه – فاروق– قد كون " الحرس الحديدى " ليقوم بعملية اغتيال لخصومه، وأبرزها محاولة اغتيال مصطفى النحاس، زعيم الوفد العظيم! وأشار جمال عبد الناصر إلى أنه استعد مرة وخطط لاغتيال أحد رموز العهد الملكى، ثم تراجع بعد ذلك..وهكذا.

وعندما هبت رياح ثورة يناير ٢٠١١، حاملة بشائر حرية وديمقراطية وعدالة، إذا بالساحة الثقافية هى هى، يملؤها كتبة النظام وصحفيوه. وإذا كان الثورا يلحون على

إسقاط النظام بكل رموزه، إلا أنهم لا ينتبهون إلى هؤلاء الكتبة الذين روجوا للنظام وبرروا أفعاله.

لا أقصد الصحفيين والإعلاميين فى الإذاعة والتلفزيون فقط، فهؤلاء أمرهم معروف ومكشوف، لكنى أقصد هؤلاء الذين أسموا أنفسهم بالمثقفين، وتربعوا أعلى المواقع، إذ مصيبة هؤلاء أنهم لم يكونوا " فاقعى اللون "، فهم بحكم خبرتهم فى الجدل، والتفلسف السوفسطائى، وأسلوب الكتابة الذى يتسم بالرشاقة والتحليل، والقراءات المتعددة، واستخدام الألفاظ الفخمة، كانوا أقدر على التلون غير الظاهر، والتخفى وراء المنطق، والمهارة فى تغيير ألوان المساحيق.

عندما رأى هؤلاء رياح التغيير تجعل المحظورة " مباحة "، ولا تتعامل مع أفرادها كأنهم " جَرَب "، والعياذ بالله، يجب الابتعاد عنهم، وبداية استضافتهم فى أجهزة الإعلام، بل وطلب القيادات أن تجلس إليهم ويستمعوا، بدأ ما يمكن تشبيهه " بالحرب البيولوجية "، فإذا بهم يكررون حجج النظام البائد ودعاويه حتى تستمر حكاية "فزاعة الإخوان"، وكأنهم شرر يجب أن تحذر منه البلاد، وهم بهذا، فى حقيقة الأمر يدافعون عن أنفسهم، ذلك أن قدوم هذا الفصيل الوطنى سوف يكشف لا الكثير من الأباطيل، ويزيح العديد من الشخصيات التى تعملقت بغير حق، وبالتالى، هو المنطق نفسه، الذى استخدمه طغاة الأمس، كى يبرروا انفرادهم بالحكم.

كان من الأباطيل التى يتم ترويجها، التحذير من أن " يسرق " الإخوان الثورة، ويسطون عليها، مع أن الحادث هو العكس من ذلك، حيث شارك كثير من الإخوان، فى جبهات متعددة، وحرصوا ألا يرفعوا شعاراته، وتحاشوا أن يتحدثوا عما يفعلون، أو يسعوا إلى إقصاء الغير.

وكان يوم الفزع الأكبر، عندما هرع الدكتور القرضاوى للمجئ إلى مصر، حيث كان قد تركها منذ عشرات السنين، لا طوعا واختيارا، وإنما فرارا من ظروف قهر أخرى أسبق، فوجد الرجل نفسه أمام حدث كان يحلم به، فأراد أن يساهم فيه بما هو أهل له : خطبة، وإمامة صلاة الجمعة، وهو ليس عضوا فى الجماعة، وليس له

حزب، يخوض به الحياة السياسية، لكنهم أشاعوا أن القرضاوى يفعل مثل ما فعل " الخمينى " فى الثورة الإيرانية، والقياس فاسد إلى أبعد حد يمكن تصوره، فالرجل قد عاد إلى حيث كان خارج مصر، ومن حقه أن يعود وقتما شاء، فهو لم ينس أبدا مصريته، وواجباته تجاه أهل وطنه.

وعندما ضمت لجنة تعديل الدستور واحدا من الجماعة، انتشرت التحذيرات والانتقادات، بأن اللجنة لم تضم أطيافا أخرى، ولم ينبس أحدهم بنت شفة طوال عشرات السنين إزاء إقصاء دائم ومتعنت لكل من ينتمى للإخوان، لا عن لجنة، وإنما عن كل المواقع القيادية، ففى داخل الجامعات، مثلا، لم يكن لأحد من الإخوان أن يطمع فى أن يكون عميدا أو وكيلا لكلية أو نائب رئيس جامعة أو رئيس جامعة ، ولم يكن متصورا أبدا أن يمنح جائزة، أو حتى يظهر وجهه واسمه على شاشة تليفزيون أو إذاعة!

بل وحُرموا تماما من أن يكون لهم صوت عبر صحيفة، أو حتى يسمح لأحدهم بالكتابة فى إحدى الصحف القومية..

وأُنفقت ملايين من قوت الشعب لتمويل مسلسل يشوه الجماعة، وتبارى كتاب الحظيرة فى الإشادة به، ووصفه بأنه شهادة حق، وصوت ضمير!!

كذلك يتم " التخويف " من الاتجاه إلى " الدولة الدينية "، وهى أكذوبة، سبق أن كتبنا عنها من قبل، فليس فى الإسلام رجال دين، يمكن لهم أن يحكموا، ولم يكن الرشيد، ولا المأمون، ولا صلاح الدين، ولا هذا وذاك من حكام الدولة الإسلامية، زمن الازدهار والقوة، رجال دين، وإذا كنا قد عرفنا فسادا وطغيانا من عدد من حكام الدولة الإسلامية من قبل، فأسبابه لم ترجع للإسلام، وإنما، على العكس من ذلك، رجعت إلى البعد عن منطق الإسلام وتعاليمه فى العدل والحرية..كانت أسباب الفساد والطغيان، هى نفسها أسباب الفساد والطغيان فى الدول المدنية.

إن منطق الإقصاء هو أكثر الأساليب إضرارا بالوطن، وإذا كان للنظام الساقط مبرراته من حيث الاستئثار بالسلطة، فإن الساحة الفكرية والثقافية، ليست " كراسى

حكم " محدودة، لا تتسع إلا إلى أفراد، وإنما هى بغير حدود، لا يكفيها المئات، بل تحتاج إلى ألوف مؤلفة.

ومن هنا فأنا إذ أقول كل ما سبق، أرجو ألا يتصور أى قارئ أنى أدعو إلى المعاملة بالمثل، أى أدعو إلى إقصاء هؤلاء أعضاء " الحظيرة " ..

وبدلا من المحاكمات على صفحات الصحف، وعبر الفضائيات، وفى الاجتماعات والندوات " تخويفا" من مزاعم ، فلتناقشوا ما تتصوروه عن الإخوان، وبالتالى، فمن الطبيعى أن يخرج هؤلاء إلى العلن، وفق منطق " المواطنة " المرفوع، وليس من المنطق محاكمة النوايا، فيقال أن الإخوان يزعمون انحيازهم إلى الديمقراطية، حتى إذا تمكنوا، نكلوا بمن يخالفوه، ويستشهدون فى هذا بتجارب فى إيران والسودان، مثلا، مع أن الظروف مختلفة تماما، والشخاص متغايرون كلية، وفى النظام المدنى نفسه، ليس هناك منهج واحد، فالخبرات متعددة، والمناهج متفاوتة.

ليكن الوطن للجميع حقا وفعلا، ولتفتح نوافذ الحرية للجميع – أيا كان التوجه، وأيا كانت الملة – يعبر عما يراه، والفيصل بين هذا وذاك، هو مدى التقبل لدى جموع الناس، ومدى الفعل الذى يسهم فى الدفع بالوطن إلى أمام.

---

*جريدة نهضة مصر فى ٢٠١١/٣/٩

صناعة الطغيان*..!

على الرغم من الكثير من تباشير الفرح الذى يغمر نفوسنا سعادة بثورة يناير، لا أدرى لِم يساورنى شىء من القلق، لا بفعل مظاهر الثورة المضادة التى لا تخطئها عين، ولا بفعل الخطوات المتباطئة للغاية التى يتخذها المجلس العسكرى، ولا برؤية بعض من شياطين النظام السابق ما زالوا أحرارا رغم أنهم أكثر من أعانوا على الطغيان والفساد، وعلى رأسهم صفوت الشريف، وزكريا عزمى، وإلى حد ما فتحى سرور الذى عمل عشرين عاما " محللا " دستوريا ونيابيا للكثرة الغالبة من موبقات النظام التشريعية، دون أن يهتز له ضمير، وأبرز هذه التشريعات التعديلات الدستورية السابقة....

إنما يرتجف قلبى خوفا من أن تتكرر بعض مشاهد تاريخ سابق، أجده مع الأسف يقفز من حين إلى آخر إلى ذاكرتى، ليبث فى نفسى خوفا وقلقا..من ماذا؟ من مهارة كثيرين فى شعبنا – ولابد أن نعترف بذلك – على صناعة الطغيان، حكاما ومحكومين، كيف؟

عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، كنت واحدا من الذين كادوا أن يخرجوا إلى الشارع راقصين من الفرحة الغامرة، التى غمرت مشاعر مئات الألوف من المصريين. ولم يخيب قادة الثورة ظنوننا، فما من يوم كان يمر إلا ويزف إلينا الراديو خبرا سارا، وإجراء يرفع ظلما، وينشر عدلا، ويشيع حرية، مع أن ما كان يفرحنا زواله، بعد الكشف عن مآسيه، لا يشكل ذرة مما سمعنا عنه، فى أيامنا الحالية، مما كشفت عنه ثورة يناير عن عهد مبارك الأسود.

وبلغنا ذروة الفرحة فى أوائل مارس عام ١٩٥٤، ثم إذا بعملية التفاف تدريجية، تؤدى إلى تضييق الخناق على الحريات، وزحف تدريجى أيضا لدولة أمنية بامتياز، بعد انتهاء ما عُرف بأزمة مارس ١٩٥٤.

ما من مرة أجد أتحدث فيها عن ثورة يوليو ١٩٥٢، او عن زعيمها جمال عبد الناصر، إلا وأجد نفسى مضطرا إلى التنويه بأنى من عشاق هذا الرجل، تحسبا لدراويش الناصرية، الذين لا يطيقون نقدا للرجل، مع أنه بشر يصيب ويخطئ، رغم ما أقرأه من تعليقات على هذا تنقدنى بشدة. لكن رغم حبى هذا للثورة السابقة وزعيمها، فإنى لا أستطيع أن أغفل أبدا صورا من القهر والبغى حدثت لكثير من الناس : كان الجهد الأكبر متجها إلى تحرير الوطن، دون أن يساوقه جهد مماثل لتحرير المواطن، بفعل مقولة شاعت خلال تلك الفترة، تفضل الديمقراطية الاجتماعية على الديمقراطية السياسية، مع أنهما وجهان لعملة واحدة، لا ينبغى الاختيار بينهما.

وإذا بالتخوفات المشروعة من تسلل فلول النظام الملكى والإقطاعى، وأعوان الاستعمار، وعملاء إسرائيل، يوسع من دائرة " البصاصين "، حتى ملأت الساحة، ووصل الأمر إلى انتهاك أبسط حرمات الحياة الشخصية، وعلى سبيل المثال : كنت أجد خطابات تصلنى من الخارج، من صديق مبعوث للدراسة، يرد على رسالة لى، تشير إلى أنها فُتحت وقُرئت، لا بوسائل فنية لا تجعلنى أرى آثار ذلك، بل بوسائل بدائية وقحة، حيث كنت أجد الخطاب ملصوقا بورق كراريس، ظاهر للعيان، وختم علنى يعلن أن الخطاب فُتح بواسطة الرقابة!

ويصل الأمر أيضا إلى " تشغيل " نساء وفنانات للإيقاع ببعض الشخصيات المحلية وزوار مصر من خارج، حتى يسهل السيطرة عليهم، كما يقولون، وأشهر من سار على هذا الطريق، من أصبح – فى عهد مبارك ، بعد اختفاء طويل، ويا للسخرية – مسئولا عن جهاز إعلامنا سنين طويلة، ثم أصبح مسئولا عن أحد المجلسين التشريعيين، ومسئولا عن اختيار رؤساء الصحف القومية، ومسئولا عن الموافقة أو الرفض لمن يتقدم بطلب إنشاء حزب جديد...صفوت الشريف!

لم يكن هناك اعتراض واضح من معظمنا على جمال عبد الناصر، فقد تحملنا انفراده بالقرار، ثقة بما كان عليه من وطنية ومعاداة للصهيونية وقوى البغى

العالمية، ومناصرته لحركات التحرر، ومعيشته الشخصية المتواضعة للغاية...لكن المشكلة أن هذا أفرز نظما وقواعد وتقاليد، بل وفراعين متعددة، على مستويات مختلفة، حتى وصل الأمر إلى أن يكتب هذا وذاك من الأفراد العاديين تقارير ضد زملاء لهم وأصدقاء، وكأن ما نشأ وظهر من أجهزة أمنية لم يكن يكفى، فأصبح الأخ يشك فى أخيه!

وعندما جاء السادات، كتب الراحل الأديب عبد الرحمن الشرقاوى مقالا بصحيفة الأخبار بعنوان (سقطت دولة الأمن)، وراح السادات، فى حركة مسرحية، يهدم باب سجن شهير، إعلانا على أن العهد الجديد يعيد الحريات والديمقراطية إلى أبناء هذا الشعب الذى ظلمه حكام من وطنه، بدرجة أقسى مما فعله الحكام الأجانب السابقين ، تحت مظلة الاحتلال البريطانى!!

كما قام السادات، أيضا بجمع مجموعة من الأشرطة التى تحوى تسجيلات، كانت تتم عن طريق الأجهزة الأمنية لكثير من الناس، وقام بحرقها، إعلانا آخر لصورة من صور التحرير، والانطلاق صوب الديمقراطية..

لكن، تدريجيا، حرص بعضنا على أن يتعامل مع الرجل بصورة حولته فرعونا جديدا، حتى لقد سمعت أول أمس(السبت ١٢ مارس ٢٠١١) على لسان الدكتور إبراهيم درويش، أستاذ الدستورى الشهير، يقول فى أحد البرامج أنه شارك فى وضع دستور ١٩٧١، وكان من أفضل ما يمكن تصوره ، ثم ذهبوا به إلى السادات ليعتمده، فإذا بالصورة قد تغيرت كثيرا عما اتخذه الفقهاء والمفكرون، ليقنن الدستور بعد ذلك صور قهر واستبداد، وغالبا لم يفعل هو ذلك من نفسه، فهو ليس خبيرا فى الصياغات الدستورية، بل فعله " ترزى " جديد للقوانين..ذا علم ودراية، وذا خبرة ومهارة، لكنه بغير ضمير، وبغير أخلاق!!

وهل ننسى أن بعضا من نواب مجلس الشعب، بعد فترة، قدموا اقتراحا بإلغاء القيد على مدد ترشح رئيس الجمهورية ، لتصبح بغير حدود؟!

أما ما حدث للرئيس التالى، غير المأسوف عليه، حسنى مبارك، فما زالت أنهر الصحف تفيض يوميا، وكذلك القنوات التلفزيونية، بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، من صور الفساد والطغيان، التى لطخت سنينه السوداء، مما لا يحتاج الأمر معه، إلى مزيد بيان.

لكن ما نريد أن نؤكد عليه، أن الحاكم يجئ عادة، وهو، كما نقول، " أبيض"، ثم إذا بهذا وذاك، يزين له هذا الأمر وذاك، مما لا يحق له، ويفلسفه، بل ويُشرع له، حتى يصدق الرجل أنه بالفعل زعيم لا مثيل له، وأن الكثرة الغالبة من المواطنين تعيش في بحبوحة من العيش بفضل حكمته ورجاحة عقله المزعومة.

إن مما يؤدى إلى هذا، هو تلك النصوص الدستورية التى تُسلم رقبة الشعب إلى الحاكم، عن طريق مواد توسع من سلطاته، إلى حد أن يكون بالفعل هو وحده الآمر الناهى، فتصدق المقولة الشهيرة " إن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة ".ومن ثم فإن من أهم الخطوات الواجب التنبه لها، أن تنحصر سلطات رئيس الدولة فى أضيق نطاق ممكن، دون أن تغرنا أن يكون هناك ما يسمونه بالضمانات البارلمانية، من حيث ضرورة موافقتها لما يقرره رئيس الدولة، ذلك لأن البرلمان نفسه – كما رأينا – يمكن أن يكون صنيعة الحاكم وحاشيته، فيوافق على كل ما يطلب ويقرر. ومن هنا تتبدى أهمية تقييد مدد الرئاسة.

إن طول فترة الحكم، تتيح الفرصة " لراقات " من الأعوان والمساعدين، أن تتراكم، ممن يكونون حاشية الرئيس، فيزداد الحاكم عزلة عن الناس، ولا يرى الأمور إلا بالصورة التى يرسمها هؤلاء، بحيث يتحولون هم أنفسهم إلى حكام حقيقيين، وكأن الرئيس الرسمى، مجرد " براقان " يتسترون خلفه. ولأنهم متعددون، يكون بينهم تنافس على القرب من الرئيس، ربما يتحول إلى صراع، حتى ينفرد هذا أو ذاك بأذن السيد الرئيس. وحرص هؤلاء على انفراد الحاكم بالسلطة وديمومتها، إنما هو حرص منهم على سلطتهم هم وقوتهم هم، وما يمارسونه، تحت هذه المظلة من فساد وإفساد.

وهكذا تتأكد أيضا ضرورة التعددية السياسية، وضمانات نزاهة الانتخابات حتى يكون هناك ضمان لوجود مجلس تشريعي يقف بالفعل مراقبا وموجها ومحاسبا، وقادرا على الموافقة أو الرفض، على ما يتطلع إليه جمهور الناس.

وقل ما شئت عن الجهاز الجهنمي لأمن الدولة الذى أصبح أخطبوطا يزيح الكفاءات جانبا أو يلقيها فى غيابات السجن، ليقدم المسايرين، الفاسدين، الخانعين، فيتحولون بدروهم إلى طبقة أخرى من الفراعين، تعيث فى البلاد فسادا...

وتشكل أجهزة الإعلام شكلا من أشكال التمكين للاستبداد بتحولها إلى مجرد أجهزة تزيين وتجميل وتبرير، وإزاحة كل رأى مخالف، والحجر على كثير من أصحاب الفكر المستقل، مما يشيع صورة مغايرة تماما عن الواقع، وهناك ملايين البسطاء، فى بلد تبلغ فيه نسبة الأمية، ما يقرب من الثلث، أى نتحدث عن أكثر من عشرين مليونا، ومعظم هؤلاء كثيرا ما تنطلى عليهم ألاعيب المنافقين، الذين يزينون للحاكم مايفعل.

فى كل مرة إذن، منذ عام ١٩٥٢، ومرورا بعهد السادات، ثم بأوائل حكم مبارك، تعم الفرحة بالتحرير وبالديمقراطية، ثم إذا بكدابى الزفة، وضاربى الدفوف، والراقصين على الحبال، والحراس غير الأمناء، يتحولون إلى ثعالب وأفاعى وعقارب، تأكل ما أنجزه الشعب، وتعيد الحياة إلى دولة ظلم وقهر وفساد..

ولا ينبغى أن نردد المقولة المثالية بأن الضامن فى مثل هذا الحال – بعد الله عز وجل– هو الشعب، فمع التسليم بصحة هذه المقولة، لكن ما لايقل عن ذلك أهمية..أن تكون مصر دولة قانون ومؤسسات، والغريب أن السادات نفسه قال بهذا فى أوائل حكمه، فما الضمان لتحقق هذا بالفعل، بحيث لا " تعود ريمة لعادتها القديمة " ،ونقع مرة أخرى فى براثن القهر والطغيان؟

- جريدة نهضة مصر فى ٢٠١١/٣/١٦

يوم وُلدت من جديد*..؟!

للإنسان ولادة بيولوجية معروفة، تتبدى فيما نراه من خروجه من بطن أمه رضيعا، لكنه يمكن أن يشهد " ولادة " أخرى " نفسية "، عندما يشهد تحولا جذريا، يسهم فى إعادة تشكيل الشخصية، وعلاقاتها، وآمالها، ومشكلاتها، وآفاق حركتها..إلى غير هذا وذاك مما له دور فعال فى التكوين النفسى، والاجتماعى.

وإذا كنت قد بدأت أمارس الكتابة السياسية منذ خريف عام ١٩٨٤، ناقدا بصفة مستمرة ما يمر بمصر من وقائع وأحداث، فقد كاد اليأس يبلغ بى مداه فى إمكان أن تشهد مصر تغييرا، تشهد فيه خطوات جادة لمحو صفحات الفساد والطغيان، وبدء صفحات النهوض والتقدم.

وما أن بدأت أحداث الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ حتى أحسست بأن مصر تشهد مخاضا يبشر بولادة جديدة، لكننى ظللت أتوجس خيفة من احتمال إجهاض، وهو ما عبرت عنه فى مقال سابق، لكن صباح السبت التاسع عشر من مارس، حمل لى، ولكل مصرى، بل ولكل عربى، ولكل مسلم تباشير ولادة جديدة، تتفجر عندها طاقات التفكير والتنمية والإبداع والنهوض، بحيث يستحق هذا البلد أن يخصه المولى عز وجل، دون سائر بلاد الدنيا، بالذكر، ويوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهلها خيرا!

عندما آذنت الساعة الثامنة من صباح هذا اليوم، أخذت أتلكأ قليلا قبل أن أذهب إلى مقر اللجنة الانتخابية القريبة من منزلى بالنزهة بمصر الجديدة (المدرسة الفندقية)، متوقعا صورة من صور التكاسل المعهودة فى بدء العمل فى بلداننا، حتى إذا جاءت الساعة الثامنة والنصف توجهت إلى المقر، وأنا أتوقع أن أرى بضع عشرات من الناس!

فى البداية، لاحظت أن هناك سيارات كثيرة تقف فى الشارع الرئيسى المؤدى إلى المدرسة، شارع عبد الحميد بدوى، وإن لم أتعود أن أرى شيئا مثل هذا من قبل،

وكلما اقتربت ألاحظ أن مظاهر الازدحام والتكاثر تزداد، حتى إذا اقتربت من المدرسة، إذا بى أرى ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر..طوابير تمتد إلى مئات الأمتار، أحدها للنساء، والآخر للرجال، حتى لقد أخذت أفرك عينى، خوفا من أن أكون ما أحلم به، وأتخيله، قد تصورت أنه أصبح حقيقة..فإذا بالوقائع تؤكد ما كان يصعب عليه تصديقه!

حال أن أدليت بصوتى " نعم "، وخرجت، سارعت إلى مهاتفة زوجتى، وصوتى يرقص طربا، حتى لقد اندهشت الزوجة، وإذا بصوتى المتهلل يبدو كصوت طفل بيوم العيد، أؤكد لها أننى الآن " سعيد "، حالا ، مثلما أنا " سعيد " إسما...!

أرجو أن يلتمس لى القارئ العذر، عندما يعلم كم عمرى الذى امتد منذ العهد الملكى، حتى الآن، ومن ثم، فعلى مدى أكثر من نصف قرن، شهدت عشرات الجولات الانتخابية، حتى قبل أن أصل إلى السن القانونى للانتخاب، عندما شهدت انتخابات مجلس النواب فى بلدتنا أواخر عام ١٩٤٩، والتى فاز فيها حزب الوفد، بزعامة مصطفى النحاس.

أما أول مرة أمارس فيها حقى فى الانتخاب فكانت فى صيف عام ١٩٥٦، حيث كان نجم جمال عبد الناصر قد بدأ فى اللمعان والصعود، وكانت الانتخابات رئاسية، وكان الأمر فى ذلك الوقت يحتم علينا أن نختار الرجل بغير تحريض أو تحايل، بحكم ظروف متعددة، ليس هنا محل ذكرها، لكن منذ ذلك اليوم، حتى ١٩ مارس الحالى ٢٠١١، لم تطأ قدماى أرض مقر انتخابى، من كثرة سوء ما شاهدنا، وخزيه، وعاره!

المثير للدهشة حقا، أننى كلما قلت لأحد ممن حولى أن هذه أول مرة أذهب فيها للانتخاب، إذا بى أسمع الآخر يقول.:" وأنا كمان!!"، حتى لقد بدأت أتساءل بينى وبين نفسى: فمن هم إذن المُشَكلون للملايين المزعومة فى الانتخابات السابقة، على مر ما يزيد على نصف قرن؟ إلى هذا الحد بلغ بنا الامتهان، بحيث نستمر فى الصبر

أكثر من نصف قرن، وإرادتنا تُزيف، ويفرض علينا هذا وذاك نفسه؛ حاكما، متحكما في رقاب العباد؟

كان الجدل طويلا وعميقا بين "لا" و"نعم" قبل الاستفتاء، لكن في هذه اللحظات، لحظات التواجد في المقر الانتخابي، لم أشعر بأهمية هذه أو تلك، بقدر ما برز المهم، ألا وهو هذا الخروج الكبير، للتصويت، من مختلف الأعمار، والشرائح الاجتماعية، والمستويات الثقافية، يعيشون فرحا، كأنه فرح شخصي، ويقتحمون الباب الملكي إلى المستقبل المشرق بإذن الله..صدق الله العظيم الذي أكد في محكم كتابه أنه " لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "، وكان التغيير الأولى في النفس المصرية، هو قهر الخوف، والتمرد على القهر، والثورة على الظلم.

لكن، كم كنت أشعر بشئ من الألم وأنا أسمع وأشاهد هذه المناقشات الواسعة المتعددة، التي وصلت إلى حد الملل، بين القول بلا أو نعم..حيث لمست حقيقة اصطفاف واضح بين فريقين، أخشى على مصر من انحرافه.

كان من حق كل فريق أن يعبر عن موقفه، شارحا له، مبررا، بحيث يسوق الأدلة والبراهين، لكن، كان المؤسف حقا، هو التشكيك في وطنية من يتجهون إلى القول بنعم، إلى درجت بلغت بالبعض إلى ترديد ما يصل إلى حد " الإشاعات "، أشهرها تلك اللوحة الشهيرة بالإسكندرية التي تقول للمصريين أن القول بنعم واجب شرعي، وتوقيع الإخوان المسلمين عليه..ولأني أعرف الكثير من أفكارهم : بالقراءة والمصاحبة، لم أصدق الأمر، حتى أثلج د.عصام العريان صدري وأكد أن اسم جماعته قد دُس على اللوحة، ومع ذلك، لم يبادر الناقدون بتغيير ما يقولوه، وظلوا يرددونه طوال الوقت.

كان مما أقلقني أيضا هذه الأمواج المتلاطمة من التخوفات والتحذيرات، من أن الإسلاميين قادمون، وبالتالي، فسوف تصدر القرارات بلزوم المرأة المنزل، ومنعها من العمل، ومنع الأغاني والموسيقى، وإغلاق المسارح ودور السينما، وإلزام النساء بالنقاب، أو، كحد أدنى، فرض الحجاب، ومعاقبة كل امرأة تكشف عن وجهها..إلى

غير هذا وذاك مما يدخل فى باب " البلاهة " حقا، والترويع، بل هو صورة من صور الإرهاب الممفزع، الذى لا يستند إلى أساس منطقى، وبراهين عقلية وواقعية.

وكما كتبت فى مقال قريب سابق، وجدنا صور الترويع والترهيب التى مارسها نظام مبارك اللعين، تتكرر، وكأن هذا النظام لم يسقط بعد!

قال المذيع للمستشار طارق البشرى، تبريرا لحالة التفزيع من ظهور الإخوان : لأنهم منظمون! فكانت الإجابة : وهل هذا عيب فيهم، أو هو عيب فى غيرهم غير المنظمين؟ قال المذيع : لقد كان غير الإخوان " مُضَيَّق " عليهم زمن مبارك، فأجاب المستشار العظيم : أكثر من الإخوان؟! ورد المذيع: لكن الإخوان كانوا يعملون بشكل سرى، ويرد المستشار: وما منع الآخرين أن يعملوا أيضا بشكل سرى ؟

وقال مذيع آخر للدكتور محمد سليم العوا : إن هناك خطورة من خلط الدين بالسياسة، فإذا بالعوا يتساءل : أليس نشر إعلان على صفحة كاملة، يتكلف عشرات الألوف من الجنيهات، فى عدة صحف، ويتكرر هذا عدة أيام، مما يجعل الإنفاق يتجاوز مئات الألوف، يعبر عن وجه آخر من الانحراف، ألا وهو خلط المال بالسياسة؟ فإذا كان الخلط بين الدين والسياسة خطأ، فلا يقل عنه خلط المال بالسياسة!

وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء، تشيد مذيعة بالتصرف النبيل للدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، عندما استأذن لعدم الانتظام بالصف، نتيجة كثرة ما عليه من مهام ومواعيد، ثم تعقب المذيعة، بأن عكس هذا حدث من مرشد الإخوان، الذى دخل، دون الانتظام فى الصف، مغفلة أن القواعد كانت تسمح بألا ينتظم كبار السن فى الصف..!!

إن التجربة الديمقراطية من العظمة، ورفعة الشأن، وغلو الثمن، ما يحتم علينا ألا نفسد هذا العُرس العظيم بمثل هذه المجادلات السخيفة.،فالإسلاميون ليسوا فريقا واحدا، وهذا الظهور الواسع لهم إنما هو نتيجة لتغييب لهم واسع أيضا وطويل، ولا ينبغى لنا أن ننسى أن الساحة الإسلامية، طوال قرون، قد شهدت عشرات الفرق

والمذاهب والاتجاهات المختلفة، المتباينة، ومن ثم، لا ينبغى أن نضع الجميع فى سلة واحدة، ونحكم حكما عاما موحدا على الكل.

إن الصورة التطبيقية فى إيران، لها ظروفها، وسياقاتها، ومن المستحيل أن تشهد مصر مثلها، وكذلك الأمر بالنسبة لتجربة طالبان. ولماذا لا يتم التذكير بالتجربة التركية، على أساس أن الإسلام فى حد ذاته من المستحيل أن يكون خطرا على المجتمع، وإنما هم " الناس " أنفسهم الذين يفكرون، ويفسرون، ويطبقون! ومن القواعد المقررة أن الحق لا يقاس بالرجال، وإنما الرجال هم الذين يقاسون بالحق.

إن مصر لها شخصيتها وموروثاتها الثقافية، وطابعها الجغرافى، وتجاربها العديدة، بحيث يكون لها تجربتها الخاصة، التى لا تتطابق مع تجربة غيرها، وكلنا يذكر كيف أن الإمام الشافعى، كانت له آراء، عندما كان يعيش فى بغداد، فلما انتقل إلى مصر، شهدت بعض أفكاره شيئا من التغيير، حيث أن " العرف " مصدر من مصادر التشريع والفكر الإسلامى..

وإذا كنا نعاتب الآخرين فى ظلم بعضهم للإسلاميين بغير حق، وإساءة الظن بهم بغير تمحيص، فإننا ندعو الإسلاميين أيضا، سواء هذا الفريق أو ذاك، إلى الوعى بأن مصر، هى وطن كل من يعيش على أرضها، مسلما أو غير مسلم، وأن الله خلقنا شعوبا وقبائل " لنتعارف " لا لنتقاتل، وأن خير وسيلة للدعوة، هى أن يسلك الداعى إزاء غيره بصورة تدفع هذا الغير إلى محبة الداعى، وتصديق ما يقول به، والإحساس بالأمان، ويكون شعار الجميع : بشّروا ولا تُنفّروا، ويسّروا، ولا تُعَسّروا!!

---

*نهضة مصر والمصريون فى ٢٠١١/٣/٢٠

عفوا، المجلس العسكرى* ..

ما فعلته المؤسسة العسكرية بالوقوف إلى جانب ثورة يناير ٢٠١١، والإشارة إلى ذلك فى بيانها العسكرى الأول، حيث كان غير المأسوف عليه ما زال ممسكا بمقاليد السلطة، وهو القائد الأعلى للمجلس، يستحيل أن ينساه أحد.

وعلى الرغم من أن المفروض ألا فضل لطرف على آخر، إلا أن الشىء بالشىء يذكر، حيث لاحظ كثيرون أن ما فعله الجيش مع ثورة يناير هو رد لدين فى عنقه تجاه جموع الشعب المصرى، حيث انتفضت فى يوليو ١٩٥٢ تحتضن ثورة الجيش، ومن ثم فالثورتان أكدتا حقيقة تاريخية واجتماعية، ألا وهى: تلاحم مؤكد بين الجيش وشعبه، أو بين الشعب وجيشه.

تلك مقدمة لابد منها، حتى لا يتصور أحد فى مجلسنا الموقر أننا ننكر ذلك، أو نسنياه، كل ما هنالك أمران:

١- أن من يتولى المسئولية العامة، إذ تكون مصالح عشرات الملايين معلقة فى رقبته، لابد أن يكون مستعدا لأن يسمع ويقرأ نقدا لما يفعل وما يقول، خاصة ونحن نملك مقولة شهيرة تعبر عن حقيقة أزلية، ألا وهى "جل من لا يسهو".

٢- أن النقد الذى يوجهه المحكوم للحاكم ليس معناه تقليلا من قيمة الحاكم، وإلا وقعنا فى مقولة خطيرة، تشيع بقوة فى النظم الاستبدادية، وهى أن الشعب ناكر للجميل، أو أنه لم يصل إلى درجة النضج بعد بحيث يمكنه أن يُقَدر الأمور تقديرا سليما.

أكدت على هذين الأمرين، لأننى شعرت بقدر غير قليل من عدم الرضى، عندما حدثت مداخلة بين اللواء شاهين، وضيوف برنامج يسرى فودة، حيث وضح الانفعال الشديد فى حديث اللواء، إلى درجة أنه كاد أن يدخل تحت طائلة " المعايرة "، فيُذَكرنا بما فعل جيش القذافى وغيره فى شعوبهم، على عكس ما فعل جيش مصر، حيث تذكرت على الفور قول المولى عز وجل مرتين، مرة فى سورة الأعراف فى

قوله تعالى(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ... (٢٦٤))، وفى سورة المدثر فى قوله (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ (٦))، وأننا لا نقدر الجهد العظيم الذى تقوم به المؤسسة العسكرية.

إننا نعلم علم اليقين أن طبيعة تفكير الشخصية العسكرية، تختلف عن طبيعة تفكير الشخصية المعتادة لدى الجمهرة الكبرى من الناس، حيث تفرض ظروف التنشئة والعمل على العسكرى أن يمعن التفكير طويلا، وأن يدرس مختلف الاحتمالات، كما يميل إلى التأنى، والبعد عن العجلة..وهكذا..أقول هذا وأنا لست عسكريا، لكن الظروف كانت قد أتاحت لى عام ١٩٧٢ على وجه التقريب أن أُدَرِّس موضوع " الشخصية العسكرية" لطلاب الفنية العسكرية.

لكن الأمر يختلف عندما تعرض الظروف للعسكرى أن يتولى مقاليد الحكم، وهو أيضا ما كتبت عنه من قبل، منذ عدة سنوات، ناقدا الرئيس غير المأسوف عليه، فيما عُرف عنه من رغبة محمومة فى ألا يتوقع أحد ما سوف يصدره من قرارات، إلى الدرجة التى كانت تدفعه أحيانا إلى أن يفعل عكس ما كان ينوى بالفعل أن يفعله، لا لشىء، إلا وقوعا فى هذه الخصلة المعيبة، وقلت أن هذا أمر يكون محمودا لدى العسكرى الذى يخوض حربا، لكنه عندما يدير مجتمعا، فلربما يكون العكس هو الصحيح، وكان عنوان مقالنا (عندما يُدير العقل العسكرى مجتمعا).

فنحن نلاحظ ما يتردد على ألسنة معظمنا من البطء الشديد فى خطوات المجلس العسكرى، وهو الأمر- نكرر مرة أخرى- الذى ربما يكون مطلوبا فى التفكير العسكرى، لكنه فى إدارة مجتمع، يكون سلوكا غير سليم، خاصة إذا كان هذا المجتمع، يعيش " ثورة شعبية "، ويكتشف أن الوطن كان يعوم على بحر من الفساد فاق كل ما كنا نتصور، حتى إن الإنسان أصبح يتساءل مندهشا: كيف استمرت مصر على قيد الحياة حتى الآن، إلا إذا صحت المقولة المعروفة بأنها بالفعل " مصر المحروسة ".

لقد كنا نعيب على غير المأسوف عليه أنه هو أيضا كان يتسم بالبطء الشديد فى اتخاذ القرارات، حتى عندما اندلعت الثورة، ولا نريد أن تسحب الحكم كذلك على المجلس العكسرى، حيث نعلم جميعا أن قرارا قد يكون موفقا عندما يصدر فى لحظة محددة، فإذا مرت هذه اللحظة، واتخذ القرار، ربما يصبح غير ذى جدوى، أو تضعف فاعليته، ويمكن أن نسوق أمثلة متعددة.

ولعل القرار الخاص بالقيادت الإعلامية من أبرز الأمثلة..فمن المسلم به ما يلعبه الإعلام فى عصرنا هذا من دور فى تشكيل عقول الناس واتجاهاتهم، ومن ثم كان من المهم أن يكون التغيير فى مقدمة جدول الأعمال، خاصة وأن عملية التغيير لا تستحق أن يمر عليها ما اقترب من شهرين، بل إن هذا التغيير نفسه، لم يكن فى بعض عناصره مما هو مأمول.

وعاشت مصر أياما انقسم فيها الناس إلى معسكرين، يتبادلان الاتهامات، وغرقت الفضائيات وصفحات الصحف فى مناقشات مستفيضة، وصلت إلى حد تجاوز كل الحدود، وذلك بشأن الاستفتاء على التعديلات الدستورية. وكنت من اللذين قالوا " نعم " ، لكننى بعد أن صدر الإعلان الدستورى، تساءلت بينى وبين نفسى: ما كان من الأول؟ بدل أن نبدد طاقة ملايين فى مناقشات ظهر أنها لم تجد، فضلا عن إنفاق مائتى مليون جنيه، فى وقت كلنا نعرف فيه كيف أن خزانة الدولة توشك أن تفلس!

بل يمكن أن نقول أن بعض ما تضمنه الإعلان الدستوى كان صادما، ولعل أبرز مواده، التى أثارت ما يشبه الإجماع من الاستياء هى استمرار النص على نسبة ال ٥٠% لما يسمى : عمال وفلاحين، وكم أعجبنى قول الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون الكبير، فى البرنامج المشار إليه أعلاه، أنه ناصرى حتى النخاع، ومع ذلك فإنه يرى هذ المبدأ كانت له دواعيه فى عهد ثورة يوليو، لكن هذه الدواعى لم تعد موجودة، ومع ذلك، يعلق اللواء شاهين، بأنهم أبقوا على هذا احتفاظا بإنجاز لثورة يوليو..هل هذا كلام؟ ويقال بعد أن أثبتت التجربة أن لا فلاحين ولا عمال استفادوا

من هذا فى أية انتخابات، وأن المبدأ كان بابا دخل منه – مثلا – لواءات شرطة باعتبارهم فلاحين!

إن من يترشح الآن يحتاج إلى إنفاق مئات الألوف من الجنيهات، فهل هناك " فلاح " أو "عامل"– بحق وحقيق يمكن أز ينفق مثل هذا؟

والأمر نفسه بالنسبة لمجلس الشورى، الذى يكلف الدولة عشرات الملايين، بلا طائل، فى الوقت الذى توجد فيه بيوت خبرة رائعة، لا تجد أحيانا إلا الملاليم، وأبرزها المجالس القومية المتخصصة، والتى احترقت، ودمرت مئات، وربما ألاف، من تقاريرها التى أعدها مئات من خيرة عقول مصر، عبر ما يقرب من أربعين عاما.

حتى ما يتصل بإنشاء الأحزاب، أصابنا أيضا بقدر من الإحباط، إذ نسى الذى وضع شرط الإعلان فى صحفتين يوميتين، ونشر أسماء خمسة آلاف عضو منضم، أن الصفحة الواحدة تتكلف الآن عشرات الآلاف، فكأن إنشاء حزب جديد يتطلب مئات الألوف من الجنيهات، مما لن يستطيعه الثوريون، والشرائح الجديدة، بل يستطيعه غالبا، أصحاب رؤوس الأموال، وهذا فى حد ذاته ربما يفتح الباب لفساد من نوع جديد.

بل كنا نود أن يطبق هذا على الأحزاب القائمة الآن، حيث أننا جميعا نعلم أن معظمها هى أحزاب ظهر عن طريق أمن الدولة، إذا استثنينا الأحزاب الأربعة المعروفة (الوفد–التجمع– الناصرى– الجبهة)، فمثل هذه الشروط ربما تعرى زيف بقية الأحزاب التى درج الناس على تسميتها " بالكرتونية" ، بينما الصحيح أنها أحزاب " أمنية ".

وربما ما يتوج هذا كله، أن رؤوس الأفاعى الكبيرة ما زالت تمرح فى مصر..إن صفوت الشريف، وزكريا عزمى، كانا مؤسستين لبث الفساد فى مصر، خاصة وأنهما كان مع مبارك منذ سنواته الأولى..فقط منذ يومين يصدر قرار بمنعهما من

السفر، أبشر بطول سلامة يا مربع ! شهران مرا، ولابد أنهما عملا الكثير طوال هذه الفترة لتهريب وتسريب ما نهباه.

وقبل هذا وذاك: رأس الأفعى الأكبر..مبارك نفسه، وزوجته وابناه وخاصة جمال، الذى أصبح الجميع يعلم علم اليقين أن الفساد زاد معدله، إلى أضعاف أضعاف ما كان، منذ أن بدأ يظهر على مسرح الأحداث..بقاء هذه العائلة حتى الآن، لابد أن يبث الأمل فى قلوب المنتفعين، أو على الأقل، الرغبة المحمومة فى التخريب والتدمير والإفساد، والتخطيط لها والإيعاز..

أيها المجلس العسكرى :

لا تقطعن ذنب الأفعى وترسله   إن كنت شهما فاتبع رأسه الذنب

ونحن نثق فى شهامة رجالك!

---

*نهضة مصر والمصريون فى ٢٠١١/٤/٦

الإقصاء..

خطر على الثورة*..

مما ترويه كتب التاريخ الإسلامى، أن أبا جعفر المنصورن الخليفة العباسى المعروف، عندما اطلع على موطأ الإمام مالك، أُعجب به أيما إعجاب، فقال للإمام أنه سوف يصدر أوامره بأن يكون الموطأ هو الكتاب المعتمد فى سائر أنحاء الخلافة، للعمل به، فماذا نتوقع أن يكون رد الإمام؟ لو كان الأمر مما يحدث فى زماننا، لفرح المؤلف أن " يُقرر " فكره على العالمين، لكن الإمام فاجأ المنصور بالرفض، والرجاء ألا يفعل ذلك؛ حتى لا يضيق على المسلمين فيحبسهم فى اجتهاد واحد، على الرغم من مصداقيته وعلمه وأخلاقياته المتميزة.

كذلك مما يروى، أن قد كان لأبى حنيفة تلاميذ يُكثرون الاختلاف معه، فلما أعرب آخر عن دهشته من ذلك أمام أحد هؤلاء التلاميذ، كانت الإجابة: أن أبا حنيفة قد أتاه الله ما لم يؤت تلاميذه فرأى ما رأى، وأن الله أيضا قد أتى هؤلاء التلاميذ ما لم يؤت أبا حنيفة فرأوا ما رأوا، وهو الأمر الذى يؤكد عليه علماء النفس، فيما يتصل بالقدرات العقلية، وما بينها لدى كل إنسان من فروق عن الآخرين، مما ينتج تنوعا واختلافا وتباينا.

كذلك حكى أبو حيان التوحيدى أننا كبشر، أمام الحقيقة كجمع من العميان التفوا حول فيل، وطُلب من كل واحد منهم أن يصف ما يقع تحت حسه، فقال الذى وقف أمام " الزلومة " قولا تباين بشدة مع الذى خَبِره الواقف أمام سن الفيل، وكذلك الأمر بالنسبة لمن وقف تجاه الذيل..وهكذا، فمن منهم قال الحقيقة ؟ كل واحد على حدة. لكن أن يزعم هذا القائل أن الحقيقة تقتصر فقط على ما وقع فى خبرته هو..فها هنا يقع فى الخطأ والحكم.

وأنا أعتذر هنا للقارئ عن كثرة الحكايات والروايات، فضلا عن شيوعها فى كثير من كتاباتى، مما يدفع بمن يتابعها إلى الملل، لكن، ماذا أقول، وما تشير إليه من دلالات، ما زالت غائبة عن كثيرين، وممن مما نسميهم فى المصطلح الثقافى العام " بالنُخب" ؟!

فمما تتسم به البلدان الديمقراطية، هو إيمانها بالفروق بين الناس، كسُنّة طبيعية فى البشر، مما يحتم أن تتعدد الآراء وتتنوع الأفكار، وفى كلٍّ خير، وهو الأمر الذى يحدث عكسه فى النظم الاستبدادية، حيث يرى الحاكم أن رؤيته هو وحده، هى التى يجب أن تسود البلاد، وأن أى رأى غير ما يرى هو خروج على الأمة، وانحراف، وربما اتُّهم المختلف بأنه ينفذ " أجندة خارجية " ...إلى غير هذا وذاك من اتهامات، أصبحت كالاسطوانات المشروخة.

انظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبغض النظر عن كراهيتنا لسياستها الخارجية، لكن أحدا لا يمكن أن ينكر العجب العُجاب فى مجتمعها، فهناك من التنوع والتعدد، ما لا يوجد فى الكثرة الغالبة من بلدان الدنيا: تعدد وتنوع فى الأديان، والمذاهب، والملل والنحل، والعادات والتقاليد، والألوان، والأصول العرقية، ومع ذلك، فإن هذا التعدد وذاك التباين، لم يعد يسبب شروخا هيكلية ، ولم يعد يسبب قلقا اجتماعيا، لإيمان كل واحد بهذا الذى رآه الإمام مالك، وما أقر به تلاميذ أبى حنيفة، وما أكده أبو حيان التوحيدى، دون أن يقرأوا هذا وذاك، وللمفارقة، فقد عرفناه نحن العرب والمسلمون ، وفعلنا – وما زلنا – نفعل عكسه!!

أقول كل هذا متعجبا، وأنا أسمع وأشاهد وأقرأ عما يصور هلعا عاما فى أجهزة الرأى مما يسموه بهذا التواجد الجماعى المكثف للجماعات الدينية المختلفة، من إخوان مسلمين، وسلفيين، والجماعة الإسلامية، والصوفية..وهكذا، إلى درجة الإلحاح على استمرار المجلس العسكرى، حتى يتم التفكير والاستعدادات لدى الفئات المغايرة لمواجهة كل هؤلاء!!

إنه منطق الإقصاء البغيض نفسه الذى تمارسه نظم القهر والاستبداد، سواء على يد علمانيين أو إسلاميين، فى دول قائمة بالفعل، وما كان يُمارس فى مصر منذ عام ١٩٥٢.

لقد سبق لى أن كتبت عن ذلك فى مقال بعنوان (الحظيرة والمحظورة)، وأعيد وأكرر اليوم أن هذه الكثرة للجماعات الإسلامية ترجع إلى أمرين:

أولهما، أنها نتيجة طبيعية لما هو معروف لدى الشعب المصرى من تدين، بغض النظر عن مضمون هذا التدين وتطبيقاته..

ثانيهما، أن هذا التيار كان مغيبا، طول العقود الماضية، ولم يكن يسمح لأحد منه أن يعتلى منبرا أو صحيفة أو قناة تليفزيونية أو إذاعة، فقوائم الممنوعين كانت معدة من أمن الدولة، ولدى كل جهة من أجهزة الرأى والدعوة، بحيث لم يكن يُسمح إلا " للموظفين " الذين يكتفون بالحديث عن قيم مجردة، ومن ثم يُمنع المتحدث من أن يشير إلى تطبيقاتها فى مواجهة مشكلات المجتمع، بحجة أن هذا يمكن أن يثير فتنة!!

فهل ننكر على هؤلاء الذين غُيبوا عشرات السنين، أن يمارسوا حقهم اليوم، الذى حُرموا منه عشرات السنين؟

طبعا سوف يهب البعض بالإشارة إلى أمور يمكن بالفعل أن تبث القلق، وربما الفزع، فأؤكد بدورى أمورا ثلاث:

أولها؛ أن عددا من هذا التخوفات التى أشارت إلى بعض ما حدث بالفعل، لم تبرهن التحقيقات على أن مرتكب هذا وذاك من هذه الجماعات التى أشرنا إليها.

ثانيا، أن فردا أو اثنين أو ثلاثة، إذا أساءوا التصرف، فليس هذا دليل إدانة على التيار كله.

ثالثا: أن مَثَلنا اليوم فى ممارسة الديمقراطية، مثل طفل التحق منذ أسابيع بروضة أطفال، ومن ثم يكون من الطبيعى أن يخطئ، إذ أن رصيد خبرته محدود للغاية، ولو تأملنا فى أعرق الدول الديمقراطية، فسوف نجد أنها مرت بعشرات السنين، وسالت فيها دماء آلاف، وربما ملايين، حتى أصبحت هناك أعراف وتقاليد ديمقراطية،

يعرفها الجميع، بحيث تستطيع أن تتنبأ بكل دقة، رد فعل هذا الوزير أو ذاك، هذا الحاكم أو ذاك.

ونحن لا نقول أننا بحاجة إلى عشرات السنين، وإنما من المؤكد أننا بحاجة إلى بضع سنين، فنوعية، وسرعة الخبرات البشرية ومعارفها المعاصرة، لا تحتاج إلى ما كانت تحتاجه مثيلاتها فى عصور سابقة، زمنيا، حيث كان التغير فى قطاع يحتاج مئات السنين، ثم أصبح يحتاج إلى عشرات، والآن، هناك أمور لم تعد تحتاج إلا إلى سنوات، قد لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة، وربما أقل.

لابد من إعطاء فرصة لهذا وذاك أن يتعلم، والتعلم لا يتم إلا بالممارسة، والممارسة لابد أن تحتمل الخطأ والصواب.

منذ ثلاث سنوات طرح الإخوان المسلمون – مثلا- برنامجا لحزبهم المستقبلى، وكان فيه أنهم لا يبيحون تولى قبطى أو امرأة رئاسة الدولة، فإذا بسهام نقد كثيرة توجه لهم، فيضطرون أن يردوا، ويحدث تبادل للأفكار، واجتهادات هنا وهناك، وها هم الآن يُعَدّلون من رأيهم بالانتباه إلى حق كل مواطن فى " الترشح"، وأن الاحتكام لصندوق الانتخابات، ما دمنا قد ارتضيناه حكَما، هو الفيصل، حيث الأرجح أن ينتخب الناس "رَجلا" و "مسلما". ومن ثم يكون الوصول إلى هذه النتيجة، وليس من باب الحِلّ والحُرمة، فينفتح الباب على مصراعيه للقول بألا دخل للدين فى السياسة بغير ضرورة.

إن صور التشوه والشذوذ التى قد نجدها لدى مجموعة من الناس، فلأن ما يفكرون فيه ويقولوه، كان يتم فى الغرف المظلمة، ووراء الأبواب، وفى غيابات السجون، فكان بالضرورة محروما من التداول الذى من شأنه أن يكشف عن خطأ هنا وصواب هناك، فضلا عن شح المعلومات، وما قد يتوافر، ربما لا يكون صحيحا، أو ربما يكون قديما، كما كان هناك حرمان من السفر والاختلاط بآخرين مغايرين، حيث حُرمنا جميعا من الحوار بين الفرق المختلفة، والاتجاهات المتباينة، وأهم من هذا وذاك، الاحتكاك بالشارع، والحوار مع جمع الناس، والجماهير الغفيرة.

هذه الجماعات، أشبه بمَن ظل حبيسا، مسلسل اليدين والقدمين، معصوب العينين، سنين عددا، ثم إذا به يخرج حرا طليقا، حيث الشمس والهواء، وحرية الحركة..لابد أنه سيتعثر في الطريق، ولا يلحظ ما حدث من تحولات محلية وإقليمية وعالمية، ولابد أن الرؤية لديه سوف تكون عسيرة، حيث لم يتعود النور..وهكذا.

إن هؤلاء، محتجى اليوم، المتخوفين، يتحملون جزءا كبيرا من الوزر، حيث وقفوا مدافعين فقط عن أى مساس بحرية من يماثلهم فكرا واتجاها، لكنهم كانوا يصمتون صمت القبور، أمام مغايريهم، فكرا واتجاها، عندما كان هناك أبرياء يحاكَمون أمام محاكم عسكرية بغير ذنب حقيقي يستوجب ذلك،..وأُقفلت فى وجوههم كل الصحف والإذاعات والتليفزيونات، عشرات السنين، فهل يريدون أن يقوموا بالدور نفسه الذى كان يقوم به حاكم الأمس المستبد القاهر؟ وهل تكون هذه هى الليبرالية؟!

ألا إنها قولة حق، تلك التى تعتمد عليها الليبرالية الحقيقية، عندما تقول بأن حل سلبيات الممارسة الديمقراطية، وأخطائها هو: المزيد من الممارسة الديمقراطية..

---

*نهضة مصر فى٢٠/٤/٢٠١١

عندما عرف المصريون:

أنهم مالكو مصر*..

عبر حقب تاريخية طويلة، ومنذ عهد الفراعنة، وقَر فى أذهان الجميع، حكاما ومحكومين، أن مصر مملوكة للحاكم وحده، وأن المحكومين، إن هم إلا عبيد إحسانه، فهى إقطاعية ضخمة، هو المتصرف الوحيد فيها، له أن يُقْطع منها ما يشاء، لمن يشاء، وقتما شاء، ويسحب ما أقطعه، وقتما شاء، وبأى كيفية شاء.

وجاءت فرصة تاريخية لمصر عندما ذهب مصرى قبطى إلى حيث يكون خليفة المسلمين عمر بن الخطاب يشكوه أن ابن حاكم مصر وفاتحها، عمرو بن العاص قد أهانه وضربه، فأصر الخليفة العظيم على أن يقتص للمواطن المصرى " الغلبان " ، من " ابن الأكرمين "، وصاح بتلك الصيحة الرائعة التى أسست لحقوق الإنسان : "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" ؟

فالأصل فى بدء نشأة المواطن، أنه يولد " حرا "..تلك نقطة البداية فى الحياة المجتمعية، وبالإيمان، يتيقن ألا إله إلا الله، ومن ثم فلا سيد إلا هو، وبالتالى فليس الوطن " إقطاعية " ينفرد الحاكم بالتصرف فيها وبمن عليها. وزخر القرآن الكريم بالعديد من الآيات التى تؤكد أن الله خلق الأرض وما عليها من أجل " الناس" جميعا بغير تمييز، فقال على سبيل المثال، لا الحصر فى سورة إبراهيم **(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٢))** .

فحتى ما نتنفسه من هواء، وما نستمتع به من شمس وقمر..كل ذلك، مسخر للإنسان..فأى روعة يمكن أن تصل إلى هذا؟ وأى عظمة يمكن أن ترقى إلى هذا المستوى من التكريم للإنسان، الذى لابد أن يعى أن ما يستتبع ذلك، هو أن يعمل بمقتضى عهد " خلافة " الإنسان للمالك الأصلى، وهو الله عز وجل.

ومع ذلك، فلم يصل مستوى الوعى إلى هذه الدرجة مع الأسف الشديد بفعل عوامل متعددة ليس هنا مكان لمجرد الإشارة إليها. وترتب على التفريط فى هذا المبدأ الإلهى العظيم أن تحول المواطنون فى مصر، فى كثير من العهود إلى "عبيد".

وعلى الرغم من أن حاكما مثل محمد على، راح ينشر العلم فى أرجاء مصر، ويرسل البعثات العلمية إلى أوربا لأول مرة، ويأمر بترجمة الكتب العلمية إلى العربية، ويشيد المصانع، والمؤسسات الحديثة، لكنه صَدَر فى كل ذلك من منطق صاحب المِنّة والفضل، على عبيد إحسانه، فنجح فى بناء مؤسسات حديثة متقدمة، لكنه فشل فى بناء " كرامة " المصرى، وإحساسه بأنه هو صاحب الوطن، ومالك أرضه، ومن هنا، فعندما تكالبت عليه قوى الهيمنة الكبرى، سقط نظامه بسرعة، حيث لا يدافع عن كرامة الوطن إلا مواطنون يتحققون من أنهم ذوى كرامة. ولو كان قد سعى إلى بناء الإنسان فى ذات كل مصرى، باعتباره مالكا للوطن، لهرع الجميع يدافعون عن هذا الوطن، لكنهم تصوروا أن مصر إن هى إلا " إبعادية الباشا"، وهم عبيد إحسانه!!

ولاحت ومضة وعى دينى ووطنى أكثر من رائعة، عندما كرر " أحمد عرابى" قولة عمر بن الخطاب، وأتبعها بقوله، أننا – كمصريين – لسنا عبيد إحسانهم – حكام مصر فى تلك الحقبة– ولن نورث بعد اليوم، لكن قوى البغى العالمية أفزعتها هذه الروح، التى لو تأكدت وسرت فى أنحاء مصر، فسوف يتحول كل مصرى إلى قوة عظمى حقيقية تدفع بمصر إلى أعلى الآفاق وأرحبها، وأكثرها رقيا وتقدما، فحدث ما حدث من احتلال بريطانى.

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، رحبنا بها جميعا، حيث أشعرتنا أن مصر يحكمها، لأول مرة، منذ قرون طويلة، حكام مصريون، وما من يوم كان يمر إلا ويحمل لنا خطوة رائعة نحو " تحرير " المصرى، فكان إلغاء للألقاب (بك ، وباشا) ومصادرة أملاك الباشوات وتوزيعها على الفلاحين، والوقوف موقف الندية من قوى البغى الخارجى، حتى أن صوت المطرب " محمد قنديل " ما زال يرن فى أذنى؛

وهو ينشد " عا الدوار، عا لدوار..راديو بلدنا بيذيع أخبار "، ويضيف: " الجرانين بترد الروح، وتداوى القلب المجروح "..

لكن الأحداث اتجهت منحى آخر..كان عبد الناصر وطنيا بامتياز، لكن وقر فى ذهنه أنه الوحيد الأدرى بمصلحة مصر، حتى لقد انتهى الأمر إلى ما يشبه " تأميم العقول"، فضلا عن زرع الخوف فى القلوب من النطق بما يخالف ويغاير ما يراه النظام الحاكم، فإذا كان قد أرجع الأرض للمصريين، لكنه لم يدعهم يمتلكون عقولهم، وماذا يكون الفرق بين الإنسان بغير شعور حقيقى بملكيته لتفكيره وعقله، وبين " القطيع "، الذى قد نوفر له الغذاء والماء والمأوى والحماية، لكنه يظل " مملوكا "، لا يقدر على أن يتصرف بما يشاء ؟!

أما ما حدث فى العقود القليلة الماضية، فلست بحاجة إلى التفصيل فيه، فقد انكشف الغطاء، وأصبحت الصحف وأجهزة الإعلام كلها تفيض علينا كل يوم وكل ساعة، بصور وآيات، تسير كلها فى اتجاه أن الحاكمين، ليتهم تصرفوا على اعتبار أن مصر ملكهم وحدهم، فيكونوا أمناء على ما يمتلكون، لكنهم حرصوا على تقطيعها إربا وتوزيع لحمها على الأذناب والأعوان، الذى انكشف لنا أنهم اسوأ أنواع البشر، وإلا فما هو أسوأ من أناس يأكلون لحم أمهم وأخواتهم؟!(أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ (١٢))، سورة الحجرات.

ومن هنا يصبح أبرز ما حدث عند اندلاع ثورة يناير، أن أصبح المصريون، ولأول مرة، يشعرون بأنهم الملاك الحقيقيون لمصر..

ولو تأملنا جيدا فيما هو مفروض من تداعيات هذه الحقيقة، وسرنا على طريقها، فسوف تتحول مصر حقيقة، لا حلما، إلى قوة عظمى..

إن هناك أصواتا خشنة تروج لخرافة خطر التزايد السكانى، قياسا إلى الموارد الطبيعية الموجودة، غافلين عن أن الإنسان مورد لا مثيل له فى حد ذاته..مورد يفوق الأرض والنبات والحيوان والهواء والشمس، عندما نحسن تنشئته وتعليمه وتربيته...

إن أعظم ما حدث فى يناير هذا العام، هو تلك الخطوة غير المسبوقة، التى ترجمت ما قاله عمر بن الخطاب، وما صاح به أحمد عرابى، بحيث يعى المصرين أنهم الملاك الحقيقيون لمصر، وبالتالى فهم أصحاب القرار الحقيقيين، فيمن يرون أن يحكمهم، أيا كان مستوى الحكم والإدارة، وفيما يتصل بالتوجهات الأساسية لاقتصاد وطنهم، وكذلك فى رسم الإطار العام للسياسة الخارجية، والتوجهات الثقافية، وهكذا بالنسبة لكل مقومات الوطن والوطنية.

لقد خرج المارد من القمقم، وما هذه الصور الاحتجاجية التى نراها يوميا إلا ترجمة لهذا الذى نقول " كانت فى جرّة، وخرجت لبره "، كما يقول المثل العامى فى مصر..لكن التحرر لا يمكن أن يعنى الإنطلاق بغير قواعد وضوابط، لا تُفرض علينا، حتى لا تتحول، كما حدث عشرات المرات، إلى قيود وأغلال، ولذلك لابد أن نتوافق على هذه القواعد والضوابط، قواعد وضوابط : تنظم وتُرَشِّد وتوجه، وتستخرج من الإنسان أغلى، وأعظم ما فيه..

لكننا، أحيانا ما نرى توجها نحو طريق غير صائب، يتحرك بالهوى والتفكير الجزئى، أكثر مما يتحرك بالعقل والمنطق..

وسوف أسوق مثالين: أولهما عام، وهو الاعتصامات الخاصة بالأجور. صحيح أن أحدا لا يستطيع أن يرضى بهذا المستوى المتدنى للأجور فى مصر، ولكن المشكلة فيما نحن فيه الآن، تتلخص فيما يلى...شهران توقف فيهما العمل والإنتاج فى مصر، وفى الوقت نفسه، لم يتوقف ثمانون مليون مواطن عن الاستهلاك، تغذية، وماء، وطاقة... وهكذا. لا يحتاج الإنسان إلى خبير اقتصادى لتأمل هذه الحقيقة البسيطة شكلا، المفزعة عملا وواقعا، حيث أصبحنا فى وضع اقتصادى ينذر بالخطر العظيم، فكيف يمكن لابن أن يطالب أبيه بزيادة المصروف الشخصى، وقد أُعطى هذا الأب أجازة بدون أجر لما أصبح يزيد عن شهرين؟

المثال الثانى، هو ما يحدث داخل الجامعات المصرية. ولعل من يتابعنى فى كتاباتى، يجد – بغير مبالغة – أننى، ومنذ ما يزيد على ربع قرن، أكتب فاضحا

ومنددا باستمرار بما كان من سطوة أمنية، وغياب للديمقراطية، وكيف أن القيادات الجامعية كانت دائما اختيارات أمن الدولة،ومن عناصر منافقة ومسطحة،وربما غير نظيفة، ومن ثم لابد منطقيا أن أقف فى صف ما يعلن من مطالب، لكن، مرة أخرى..نحن على أبواب امتحانات، وقد ضاع الكثير من وقت التعلم والتعليم، فهل هذا هو الوقت المناسب لخلع القيادات الجامعية وكلها؟ ..وهكذا تتجه المطالبات إلى الجميع؟ لماذا لا ننتظر حتى تنتهى الامتحانات، وأثناء ذلك نتوفر على القانون القائم ونغيره، ونُضَمِّنه كل ما نطمع فيه ونطمح إليه؟

حتى هذا الذى يحدث فى قنا، حيث لابد أن الحال سوف يتغير قبل أن يصل مقالى هذا إلى القارئ، لابد أن أتساءل بأسى : لماذا لابد أن يؤدى الاحتجاج إلى تعطيل العمل والإنتاج ؟ إن جنوب الوادى، أكثر من غيره ، يعتمد على حركة القطارات، فكيف يحرم مئات الألوف من الحركة نتيجة لهذا ؟ وهذه الحركة ترتبط بمصالح وأحوال وصحة وتعليم وعمل وغيره؟!

إن كثيرين، من مختلف أنحاء العالم يصفون ثورتنا بأنها من أعظم الثورات فى التاريخ، وأنها تُعلِّم العالم أعظم الدروس. فلنكمل المسيرة وفق مقاييس العظمة والخلود التاريخى، حتى لا نفقد الثمن الغالى الذى دفعناه جميعا، إن بطريق مباشر- الشهداء – أو غير مباشر، فيما خسرته مصر طوال عهد القهر والاستبداد، خاصة وأن مصر لم يعد فى جسمها دماء أخرى تتحمل مزيدا من النزيف، وهى، على العكس، تحتاج أن نبث فيها دماء جديدة، بصواب التفكير، ورشد العمل،وقبل هذا وذاك بعمق الإيمان الواعى الصحيح.

---

*نهضة مصر، فى ٢٠١١/٤/٢٧

اعتذار واجب..

للمؤسسة العسكرية*..

فى أوائل عام ١٩٨٦ كان الراحل المشير محمد أبو غزالة، وزير الدفاع فى ذلك الوقت، صاحب حضور قوى، و" كاريزما " دفعت البعض أن يرشحه – من خلال الإشاعات– بأن يكون هو نائب الرئيس المنتظر، وإلى درجة أن كتبت عنه مقالا بعنوان (النجم الساطع)، بمناسبة ما كان يجرى، فى حينها، من مناورات عسكرية مشتركة بين مصر والولايات المتحدة، اتخذت عنوان (النجم الساطع)، ولم نكن نعى – فى ذلك الوقت – أن ما رأيناه مبررا لترشيح الرجل، هو نفسه ما دفع هذا الاحتمال بعيدا، بحكم طبيعة مبارك، الذى رأيناه يحرص، أشد ما يكون الحرص، على إبعاد أى شخصية تبدو عليها ملامح التفوق والبروز والشهرة، ليبقى هو وحيدا، وهو ما دفع بعض الناس أن يتساءل باستنكار، عندما كنا نروج بضرورة تغيير الرئيس: ومن فى مصر يمكن أن يحل محله؟!!

المهم، حدث فى هذه الفترة أن أجرت مجلة المصور حوارا مهما مع أبو غزالة، فإذا بى أكتب مقالا لجريدة الأهالى التى كانت فى هذه الفترة أيضا أقوى جريدة معارضة، حمل عنوان (عفوا سيادة المشير)، على غرار مقال سبق أن كتبته على صفحات الجريدة نفسها قبل ذلك بعامين بعنوان (عفوا..سيادة الرئيس) أواخر عام ١٩٨٤.

حمل المقال مضمونا يدور حول امتيازات متعددة رأيتها، تستأثر بها القوات المسلحة، وكان دافعى فى هذا، ما لمسته من معاناة أحد الحاصلين فى تربية عين شمس على الدكتوراه، وعجزه الشديد عن أن يجد سكنا، وهو بسبيل الزواج، فى الوقت الذى رأيت فيه بعض جيرانى من الضباط، بعد أن سكنوا مثلنا، حائرين،

بالنسبة لشقق أخرى خصصتها لهم المؤسسة العسكرية..إلى غير هذا وذاك من ظواهر.

روى الأستاذ حسين عبد الرازق، الذى كان رئيس تحرير الأهالى فى ذلك الوقت، فى كتاب ضمنه تجربته فى رئاسة تحرير الجريدة بعنوان (جريدة تحت الحصار) أنهم، عندما تسلموا المقال حاروا : هل يجازفوا بنشره؟ حيث لم يكن أحد من قبل قد نشر مثل هذا الرأى، واستمرار النظر إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها حرما لا ينبغى أن يمسه أحد؟ وبعد مداولات داخل الجريدة والحزب، وعرض الأمر على خالد محيى الدين، زعيم الحزب فى ذلك الوقت، والفارس العظيم من فرسان يوليو، جازفوا بنشره – وتلاه عدد آخر من المقالات بعد ذلك، منى، على المنوال نفسه– وإذا بعاصفة من الهجوم على كاتب هذه السطور، فضلا عن مشاركة كتاب آخرين، فى مواقع متعددة.

واليوم، وبعد مرور ربع قرن على هذه السلسلة من المقالات الناقدة للمؤسسة العسكرية، أجد نفسى، وأنا أراجع موقفى، مدينا باعتذار لهذا النقد الذى كان قاسيا، وأنا أنظر إلى ما حولى فى المنطقة، فى عملية تقييم سريعة لدور القوات المسلحة، فى مصر، مقارنة بما شهدته – وما زالت – بعض دول المنطقة، وخاصة العربية.

فقد كان الملك فاروق، وهو يخاطب الجيش، يحرص على أن يستهل الخطاب بعبارة " جيشى العظيم "، أو أى صفة أخرى، المهم كلمة " جيشى "، حتى لقد وقر فى أذهاننا أن ولاء الجيش هو للملك أولا وقبل كل شئ، ثم إذا باختبار أولى، تشهده انتخابات نادى الضباط، عام ١٩٥١ يسفر عن سقوط مرشحى الملك، وفوز مرشحى الضباط الأحرار..

ثم إذا بضباط الجيش أنفسهم يقومون بهذه الثورة الكبرى،عام ١٩٥٢، التى، مهما اختلفنا فى تقييمها، فهى قد أحدثت تغييرات هيكلية فى المجتمع المصرى، بل فى سائر دول المنطقة، وأكثر من هذا ما كان لها من تأثير فى حركات التحرير والثورة فى بلدان آسيوية وإفريقية، إلى الدرجة التى جعلت من عبد الناصر عدوا أساسيا

لقوى الهيمنة العالمية، فكان حرصها – وهى تقف من وراء إسرائيل ــ على كسر شوكته، واغتياله معنويا.

بل، لابد أن نذهب إلى ما هو أبعد زمنيا من ذلك، عندما اشتدت وطأة الاستبداد الحاكم، زمن الخديوى توفيق، فإذا بضباط الجيش المصرى يتحركون لقيادة خطوات أساسية لإقامة مجلس نواب حقيقى، ورفع الغبن عن أفراد الجيش من المصريين، أصحاب الوطن الحقيقيين، حيث كانت الامتيازات الأساسية لضباط، لم يكونوا من أصول مصرية، ومعاملة المصريين على العكس من ذلك بقدر من الإذلال، وكان ما كان مما سمى بالمظاهرة العسكرية التى قادها عرابى، مرددا للخديوى، المقولة نفسها التى سبق أن قالها الخليفة العظيم عمر بن الخطاب: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟

ولما استعان الخديوى الخائن بقوة أجنبية (الإنجليز)، كانت المعركة غير المتكافئة أبدا بين جيش حُرم من الأسلحة والتدريب والتنظيم، ليفرُغ – كما أراده لهم حكامه فى ذلك الوقت– " للتشريفات "، والاستعراضات، وينتهى الأمر باحتلال أجنبى، استمر ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن، وحاولوا تشويه الجهد العسكرى بأن أطلقوا– فى كتب دراسية – وصف ". الهوجة " على ثورة الجيش، ووصفوا عرابى " بالعاصى "!!

إنها سلسلة طويلة حقا من المواقف الوطنية للجيش المصرى، تحتاج إلى صفحات كثيرة، مثل مشاركة بعض الضباط للفدائيين المصريين الذين حاولوا أن يساندوا الفلسطينيين عام ١٩٤٨، وقبل مشاركة الدولة رسميا، وكذلك موقف بعض آخر من تعضيد حركة الفدائيين ١٩٥١ عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى عهد حكومة النحاس الوفدية.

وعندما أنظر حولى، على الحدود الغربية، حيث ليبيا، وأجد حاكما مجنونا يسلط قواته المسلحة لضرب شعب يطالب بحقه فى أن يختار من يحكمه، بعد أكثر من أربعين عاما من تسيد شخص واحد، وبتوجه واحد، يحكم هو وأولاده، وكأن ليبيا

بغير شعب....مجرد عزبة للنهب والسرقة والتجريف..حتى جرّف البلاد فكريا وثقافيا ودينيا ومجتمعيا، وإذا بالأموال الطائلة تنفق فى غير بناء مجتمع ناهض، وإنما على مغامرات فاشلة خارجية، بحجة دعم حركات الثورة، لكنها كانت تصرفات زعيم عصابة وليس رئيس دولة.

وأنظر إلى الجنوب، إلى هذا الشعب النادر، الشعب اليمنى، الذى خالطت كثيرين من أفراده، وعشت عدة شهور فيه من قبل، يتقد ذكاء وحيوية ونشاطا، ينفرد بحكمه " جندى " – دون قصد السخرية من الجنود – لم يتأهل ثقافيا وعسكريا وعلميا، وتزيد فترة حكمه عن اثنين وثلاين عاما، دون أن يشبع سلطة ونفوذا وجاها ومالا ونهبا..ويسلط – أحيانا – بعض جنوده لقتل أفراد من الشعب اليمنى العظيم، دون أن ننسى مساندة كم غير قليل لا أقول من خونة اليمن، وإنما منذوى المصالح، الذين أقاموا حياتهم على هذه الشر اكة بين الفساد والاستبداد.

وماذا نقول عن سوريا، التى أنظر إليها دائما وكأنها الوجه الآخر للعملة، مع مصر..ففى الوقت الذى اندثرت فيه ظاهرة الأحزاب الفاشستية المستبدة، يستمر حزب البعث فى القبض بيد من حديد على مقادير الأمور، ويسلط أيضا بعض جنوده لقتل أبناء وطنه. صحيح أن المرء لابد أن يذكر للنظام الحاكم فى سوريا مساندته للمقاومة الفلسطينية، بعد أن لم يجد زعماؤها ملاذا لهم فى أية دولة عربية إلا سوريا، والأهم من ذلك، أن سوريا هى الظهير والمعبر الأساسى لتزويد المقاومة اللبنانية بالسلاح...لكن، لا يمكن أن يبرر هذا، سد الآذان عن صوت آلاف الجماهير التى تريد اختيار من يحكمها!

لم أتعود المديح، فالغالب على الكثرة من كتاباتى هو النزعة الناقدة، وخاصة من حيث كشف السلبيات والعورات السياسية والمجتمعية، لكننى، إزاء كل هذا الذى ذكرت، أقف يملؤنى الزهو والإعجاب، بهذا الموقف النبيل للمؤسسة العسكرية المصرية، والتى كان لها دورها الفعال فى تأمين نجاح الثورة الشعبية، وذلك اتساقا مع تاريخها العريق.

وإذا كنت، فى مقال سابق، أبرزت احتجاجى على ما قاله أحد أعضاء المجلس العسكرى، مما اعتبرته" معايرة " لنا لوقوف جيشنا بجوار الثورة، على عكس الجيوش المجاورة، فما زلت أرى أن هذه كانت " سقطة "، حتى ولو عبرت عن حقيقة، فصاحب الحق فى الإشادة بفضل المؤسسة العسكرية، هو نحن ..نحن الذين يحق لنا، بل ويجب، أن نسجل آيات التقدير والامتنان على ما فعله الجيش لنا، وهو بفعله هذا يفيد نفسه كذلك، إذ يجد ملايين المصريين تحيط به من كل مكان، وتحله فى قلوبها، ويسطر المؤرخون سطورا من ذهب عن هذا الجيش العظيم، طوال ما عرف الطريق الحقيقى والصحيح له..أن يكون جيشا للمصريين، ومن ثم يكون المصريون له حاضنا وعاشقين...

---

*نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٥/١١

عفوا: دكتور شرف*..؟!

منذ ما يقرب من عام ونصف على وجه التقريب، دق جرس هاتفى النقال، وسمعت من الجانب الآخر صوتا بدت به علامات تهذيب ورزانة، مُعرفا نفسه بأنه " الدكتور عصام شرف " أستاذ الهندسة والذى كان من قبل، وزيرا للنقل.

كان من الطبيعى أن تعترينى دهشة مبدئية لهذا الاتصال، خاصة وأن لم تكن لى بالمتصل الفاضل صلة سابقة، وبطبيعة الحال، بادر الرجل مفسرا اتصاله بأنه شاهد حلقة كانت خاصة بى، فى برنامج الطبعة الأولى لأحمد المسلمانى، وأنه شعر نحوى بقدر من التقدير، دفعه لأن يتصل بالمسلمانى طالبا رقم هاتفى ليتصل بى، متمنيا أن يكون هناك تواصل بإذن الله.

شعرت بشكر وامتنان شديدين للرجل..أن يحفل أستاذ هندسة بسماع حوار طويل حول قضايا التعليم، وأن يتجشم مشقة البحث عن مثلى ليتصل به مقدرا، فهذا التصرف إنما يشير إلى نبل الرجل وطيب معدنه، وعمق وطنيته.

ومنذ هذا الاتصال الأول، حرصت على قدر من التواصل من حين لآخر، إلى أن وجهت إليه الدعوة لتشريفنا فى إحدى جلسات الصالون الثقافى الذى كنت أعقده مرتين فى الشهرين، لكن صعُب ذلك فى حينه، حيث كان كثير السفر بعض الشيء إلى أن استقر كلانا على يوم الأربعاء الثانى من فبراير عام ٢٠١١، وكان الاتفاق قبل الخامس والعشرين من يناير.

ثم كان ما كان، بدءا من يوم الجمعة ٢٨ يناير بالذات، يوم بدء الفراغ الأمنى، وحظر التجول، فاتصلت بسيادته راجيا تأجيل موعد اللقاء، وحمدا لله أن فعلنا ذلك، فقد كان يوم الأربعاء المتفق عليه هو ما حدثت فيه موقعة ما سمى بموقعة الجمل!

وكم كنت فرحا للغاية يوم تم اختياره رئيسا للوزراء، وإن كان ذلك إيذانا، مع الأسف الشديد بانقطاع التواصل، الذى حاولته عدة مرات، ولكن تعذر ذلك، حيث من العادة أن يتغير رقم الهاتف، عندما يصبح الإنسان فى موقع مهم مثل هذا الموقع...

لم أقصد مجرد حكاية تبدو شخصية، ولكنها إشارة إلى موقف، يعد مظهرا، ضمن مظاهر أخرى كثيرة، سمعتها من بعض من أتيحت لهم فرص التعامل مع الدكتور شرف، والاتصال به، تؤكد جميعها أن اختياره رئيسا للوزراء كان اختيارا رائعا حقا، كسب به الوطن الكثير.

لكن، وفقا لمنطق الواقع، فالكمال لله وحده، والخطأ وارد من أى منا، فما بالنا، ونحن أمام فترة تاريخية تمر بها مصر، نادرة المثال، وإن لم يخل تاريخنا القريب من بعض تشابه فى موقف، ربما اختلف كلية فى معظم عناصره، لكن دلالته، مما نحتاج اليوم إلى استدعائه إلى الذاكرة، حتى نعلم علم اليقين أن الأمل، رغم كل مظاهر التردى الاقتصادى، قائم، وممكن.

أما هذا الموقف فهو هزيمة مصر فى يونيو ١٩٦٧، تلك الهزيمة التى شرخت نفس وقلب كل مصرى، بل كل عربى، هل يمكن أن نتصور كم الخسائر المادية؟ جيش بمئات الألوف من الأفراد تم تدميره، هو وأسلحته، وطائراته، هل يمكن أن نقارن هذا بما خسرناه منذ يناير الماضى؟ خسارة يونية، كانت هى الأفدح، وهى خسارة رافقها انكسار رهيب، وكأن مصر قد ركعت، وخربت، ولا أمل في مستقبلها..

بالأمس(فى ١٩٦٧) خسرت القوات المسلحة، وإن كانت خسارتها بفعل قيادتها، لكن ما حدث هو مشاعر انكسار رهيبة، أحاطت بكل من استمر على قيد الحياة من أفراد الجيش، وانتشرت النكات فى طول والبلاد وعرضها عن ضباط الجيش، بل ورُددت أغانى، بعد تعديل، مثل أغنية شادية الشهيرة، ليقول القائل : قولوا لعين الشمس ما تحماشى ، لاحسن جيشنا راجع ماشى (من سيناء).

فأمس(٦٧) كان انهيار للقوات المسلحة، وفى يناير(٢٠١١) انهيار للشرطة..

وبالأمس، ضياع مليارات الجنيهات، وخراب اقتصادى، واليوم.. الشيء نفسه..

ومع ذلك ، فقد استطاعت مصر أن تعبر كارثة ٦٧، وكانت البداية فى معركة رأس العش، فى أواخر يوليو ٦٧، أى بعد شهر ونصف فقط من الهزيمة المذهلة..واليوم مر أكثر من ثلاثة أشهر، على ثورة يناير، والوضع ما زال فى قمة تأزمه..

وعلى الرغم من استمرار هجمات التدمير الإسرائيلية على مصر، بالأمس، استمر الصمود، وتسجل أحداث حرب الاستنزاف ملحمة بطولية، فضلا عن إعادة البناء الاقتصادى..

ترى ما الفرق بين خسائر الأمس، وخسائر اليوم؟

كمُن الفرق فى القيادة المصرية..لقد أدرك قائد مصر ٦٧، أن الأمر بحاجة إلى حزم وحسم، وصلابة، وجدية، حتى لقد صدق السادات، وهو ينعى عبد الناصر عند وفاته فى ١٩٧٠/٩/٢٨ فى قوله :" كان رجلا ولا كل الرجال"!

ففى الأمس، وخلال أيام معدودة على أصابع اليد الواحدة، كان القرار بتغييرات فى مستويات قيادية مختلفة، ووصل الأمر إلى الإصرار على أن يذهب رفيق عمر رئيس الجمهورية، " عبد الحكيم عامر" بعيدا عن الجيش، عامر الذى كنا نعرف أنه نقطة ضعف عبد الناصر، من فرط الارتباط، ولاحت فى الأفق فرصة قيام انقلاب عسكرى للمحافظة على عامر، ومع كل هذا أصر مسئول البلاد على التغيير..

واليوم، مر ما يقرب من شهرين – مثلا– وظلت رؤوس الفساد الكبير، تروح وتغدوا، مثل زكريا عزمى، وجمال، وعلاء مبارك، وصفوت الشريف، ومن الطبيعى أن نتوقع أنهم فى خلال هذه الفترة لابد أن يكونوا قد رتبوا الكثير من الأمور، وقبل هؤلاء، هناك الرأس الأكبر..الذى ظل حرا طوال مثل هذه الفترة، ينعم بإقامة ترفيهية، مما نسمع عنه فى القصص والروايات!!

أعلم علم اليقين، أن الأمر ليس تماما بيد الدكتور شرف، لكنه، قانونا، ودستوريا، هو فى قمة السلطة والمسئولية، حيث أصبح الناس جميعا، على وجه التقريب

يتناقلون حكما واحدا، وهو أن اليد الرخوة، هى التى أصبحت تمسك بمقاليد الأمور، بعد أن كانت هذه اليد- فى النظام البائد، يد حديدية، لكننا نؤكد، أننا إذا كنا رفضنا اليد الحديدية، فإننا لا نرضى أبدا باليد الرخوة، لأنها باب مؤسف لصور لا حصر لها من الأخطاء، واستمرار فساد، وتأخر إصلاح.

ونفهم جيدا ما تقوله السلطة، من أن المصريين اكتووا طويلا من القهر والاستبداد، ومن ثم فلا ينبغى أن نتعامل معهم بقدر من القسوة، فنزيد الطين بلة..

لكننا، والقياس مع الفارق، فى علومنا التربوية والنفسية، نفرق بين " الحزم "، و" الاستبداد" ، ونفرق بين " الديمقراطية "، و" التسيب "..وأزعم أن كثيرا مما مررنا به خلال الشهور الثلاثة الماضية، لا يدخل فى باب الحزم، ويقع فى دائرة التسيب من كثير من الناس، وتراخ من السلطة الحاكمة!

إننى أحمد الله، طوال ربع قرن، وأنا أكتب مندد بالقيادات الجامعية، لأنها كذا وكذا، مما يقال اليوم، ومقالاتى منشورة ومجموعة وحاضرة، لكننى عندما أرى زملائى يقومون بتظاهرات ومطالبات بإسقاط " كل " القيادات الجامعية، ويردد وزير التعليم العالى، مسايرة لأصحاب هذه المطالب، أن هذا سوف يحدث فعلا، آخر العام الدراسى، فهذا " غُلوّ" وتطرف واضح.

وعندما يقوم أهل قنا- مع الاعتذار إلى أهلنا فيها، وتسجيل تقديرنا الكامل لهم – بقطع طريق القطارات تسعة أيام كاملة، والجميع يعلم أن السكك الحديدية بالنسبة لوجه قبلى بالذات، هى شريان الحياة، على غير الأمر فى وجه بحرى حيث الأتوبيسات، وسيارات الأجرة، والسيارات الخاصة، سهلة، ميسرة، كثيرة، وللقارئ أن يتصور كم من المصالح الفردية والفئوية والقومية ضاعت، مما يقدر بملايين، وتسكت الإدارة على ذلك، فهذا ليس من الديمقراطية فى شىء بقدر ما هو تسيب، وما أشبه الأمر هنا، وفى مثيله، بحركة المرور، خاصة بين الشوارع المتقاطعة والميادين..هل نترك لكل من يريد أن يسير وفقا لما يريد؟

وهذا الذى حدث واستمر أمام ماسبيرو، ولمدة لا تقل عن عشرة أيام، وكلنا يعرف أن كورنيش النيل هو عصب الحياة فى القاهرة، كيف يتعطل، وتظل القيادة المصرية، واقفة عاجزة عن التصرف بحزم، أيا كان المعتصمون، وأيا كانت مطالبهم، وبغير الدخول فى متاهة هذه المطالبات، فالقضية عندى هى فى أسلوب التفكير، وكيفية التعبير، وطرق المواجهة.

وهكذا، يمثل هذه المواجهة المترددة المرتعشة، يجد آخرون تشجيعا وجرأة فى تكرار مثل هذه المواقف، حيث يعلمون سلفا، أن لا أحد سوف يكون حازما معهم، وأن الدولة، فى النهاية سوف ترضخ، بغض النظر عن أن تحقيق المطالب الفردية والفئوية، ليس مؤديا بالضرورة إلى الخير العام، وربما كانت النتيجة عكسية، حيث من أوليات علمى السياسة والاجتماع، أن المجتمع ليس مجرد حاصل جمع لأفراده، فضلا عن أن أصواتنا قد بحت، وكذلك غيرنا، من منطق تفكير يقوم على الحل الفردى، متناسيا أن هذا عندما يتم على حساب الحل القومى، فسوف يأتى يوم، على من تم حل مشكلته فرديا، ليذوق ويلات، أفدح وأخطر.

لقد كانت ثورة يوليو تفخر وتردد بأنها ثورة " بيضاء " لم تسل فيها الدماء، مثل معظم الثورات السابقة عليها، لكن قادتها، عندما وجدوا أحد الإقطاعيين(لملموم) فى جنوب الوادى يعصى أوامر الثورة فى تحديد الملكية، كان لابد من تأديبه ، ووقفه عند حده..

لكن ثوار يوليو، بالغوا أحيانا فى الحزم، فإذا بهم يعدمون عاملين، من عمال كفر الدوار(خميس والبقرى) لأنهم خرجوا يهتفون ضد الثورة...فضلا عن المحاكم الاستثنائية (محكمة الثورة، ومحكمة الشعب)..

لكن الحل ليس فى أن نذهب إلى الطرف الآخر، ويحكمنا البطء والتراخى..والحل واضح ولا يحتاج إلى بحث:إنه تطبيق القانون بكل حزم، وفى الحال.

• نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٦/١

التفكير عندما يكون أحاديا!*

فى نوفمبر من عام ١٩٨٧، لبيت دعوة أستاذ زائر مدى شهرين إلى جامعة صنعاء باليمن الذى لم يعد سعيدا، وفى نهاية المدة، أقام مدير الجامعة وقتذاك، وهو الأديب اليمنى الكبير الدكتور عبد العزيز المقالح، حفل تكريم لى، وأثناء جلوسنا أسرّ لى بأنهم طوال فترة وجودى حاروا فى تصنيفى فكريا، وأهل اليمن مغرمون بمعرفة أين يقف هذا وذاك من حيث المرجعية الفكرية: " ناصرى؟ شيوعى؟ إسلامى؟ علمانى؟...إلخ، فأحيانا كنت أبدو أمامهم فى حديثى يساريا، وأحيانا أخرى إسلاميا؟ وأخرى عروبيا؟ ثم انتهوا إلى القول بأنى إسلامى مستتير، والحمد لله أنهم لم يحكموا علىّ " بالتذبذب" أو " التلون" !!

وبالفعل، فى أواسط الثمانينيات وصفنى أحد كتاب جريدة المساء بأننى كاتب شيوعى، ثم وصفنى أحد كتاب جريدة الأخبار، أواخر التسعينيات، بأننى إخوانى!

وكان الدكتور المقالح قد نشر مقالا بجريدة (الثورة) اليمينة، على ما أتذكر، رددت عليها بمقال حمل عنوان (ثقافة البعد الواحد)، وهو نفس عنوان أحد كتبى التى جمعت فيها عددا من المقالات ذات الطابع الثقافى العام، حيث انتقدت الاقتصار على "زاوية " رؤية واحدة بعينها، بالنسبة لكل الأمور، وفى كل المواقف.

ورويت فى هذا المقام، فى أكثر من مقال، ما رواه أبو حيان التوحيدى عن قصة الفيل والعميان، فضلا عن مقالين سابقين حملا عنوانا واحدا هو (العوَر الفكرى)، وإن اختلفا فى المحتوى بطبيعة الحال .

أقول كل هذا بمناسبة أننى ما أن آتى فى أى مقال لى إلى ذكر ثورة يوليو ١٩٥٢، عامة، وجمال عبد الناصر خاصة، إلا ويقذف بعض القراء أحجارا فى وجهى، مع أن " السيرة " كثيرا ما لا تكون هى جوهر القضية، وإنما تأتى عرَضا، فينسى المعلق صلب الموضوع، ويمسك بهذا الأمر " العرَضى " ليصف ما أقول بما

يسئ إلى الكاتب، ودائما ما أتجاهل مثل هذه التعليقات، مرددا " اللهم اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون "!

لكن ما كتبته فى الأسبوع الماضى بعنوان (عفوا دكتور شرف)، إذ استشهدت فيه بشىء من سيرة عبد الناصر، حتى حدث ما تعودت عليه، لكن ما أوجعنى حقا هو تعليق قارئ حيث وصل إلى ما يشبه " السبّ "، ووصفنى " بالعمى " عن رؤية الحقيقة التى زعم أنه أبصرها، بينما دفعنى الهوى إلى أن أُصاب بالعمى عن رؤيتها.

بطبيعة الحال، ربما يتصور البعض أنها مسألة فردية، لكنها فى الحقيقة ليست كذلك، وإلا ما حفلت بالكتابة عنها عدة مرات دون كلل، ألا وهى " النظر الأحادى "، وتصور كل صاحب رؤية أنه هو الذى رأى الحقيقة، وأن الآخر مثلى أو غيرى أخطأوا رؤيتها!

إنها القضية نفسها التى تُفشل ما يدور من حين لآخر من (حوار وطنى)، سواء من خلال مؤتمرات موسعة، أو من خلال ما يجرى فى برامج الحوار التليفزيونى مساء كل يوم، حيث تتبدد تلك الوحدة الرائعة التى أنجحت ثورة يناير، وحدة الالتفاف حول هدف وطنى ننسى عنده أهواءنا ومصالحنا ورؤانا الشخصية، ليعلو صوت الوطن، وصوت الجماعة، وصوت المستقبل القومى، وندعو الله ألا يؤدى اختفاؤها إلى تعثر هذه الثورة العظيمة حقا، الفريدة فعلا.

إن أخطر ما يصيب النظم الاستبدادية هو تصورها أن هناك رؤية واحدة يجب أن تسود، ويسوقون فى تبرير ذلك حججا مشهورة، وأدلة مشروخة، ويبدو أنه، لطول معيشتنا تحت ظلال القهر والاستبداد، سكن داخل كل منا " فرعون " خاص، يجعلنا نرى الشر كل الشر فيما يراه الآخرون، والخير كل الخير فيما يراه كل منا، ويمكن لمثل هذا أن يبدد منطق الثورة، ليقول لنا قائل : إذا كان كل منكم يرى أن ما يراه هو الحقيقة، وما يراه غيره، باطل، فلِمَ تعيبون على هذا وذاك من الحكام السابقين؟

وأقول لكل من ينهالون تأنيبا وتقريعا وقدحا فى شخصى عندما ترد عبارة مديح لعبد الناصر، أن الله أتاح لى من الظروف ما ساعدنى على رؤية الأمر من عدة

زوايا، فقد أتاح لى المولى فرصة أن أشهد عهد الملك فاروق، ثم محمد نجيب، فجمال عبد الناصر، فأنور السادات، فمبارك. وها قد مد الله فى عمرى، حتى أشهد ما بعد مبارك، الذى تصورت أنى لن أعيشه لأرى هذا اليوم العظيم.

وكذلك أتاح لى المولى عز وجل أن أتخصص أكاديميا فى تاريخ مصر الحديث، منذ أن بدأت الإعداد لرسالة الدكتوراه عام ١٩٦٥، هذا التخصص الذى يجعلنى أتذكر دائما قول أحد المؤرخين بأن كل ما حدث فى التاريخ، لم يجد من يشهده، وأن ما تمت رؤيته، لم يُرد من شاهده أن ينقله كله، وعندما أراد هذا نقل ما اختار، لم يتذكره كله، وأن ما تذكره، لم ينتقل إلينا كله ...وهكذا نستطيع أن نتداعى فى الاحتمالات بحيث نصل إلى القول بأن ما عرفناه، مما جرى، إنما هو قطرة من بحر، لا تتيح لهذا أو ذاك أن يتصور أن ما عرفه يمكن أن يتيح له معرفة الحقيقة!

وما نعرفه من وقائع التاريخ يجعلنا نؤكد أنه " حمّال أوجه"، ويمكن أن آتى بعشرات الأمثلة، وعلى سبيل المثال، فهذا صحابى جليل هو عمرو بن العاص، ماذا نقول عن الدور الذى لعبه فى الحكم بين "على" و"معاوية"، مما غير مجرى التاريخ الإسلامى كله؟ وماذا نقول فى معاوية، وهو أيضا من المسلمين الأوائل العظام ، فيما فعله تحويلا لمجرى التاريخ الإسلامى فجعله يقوم على الوراثة لا الانتخاب؟ وماذا نقول، وماذا نقول، مما لا تسعفنا مئات الصفحات عن مجرد ذكر عناوينه؟

ومن المقولات الإسلامية الأساسية أن الكمال لله وحده، وأن هذا حاكم قد أخطأ فى كذا وكذا، ولكنه أجاد فى كذا وكذا، ومن الممكن أن نُظهر – مثلا– محمد على بأنه بانى نهضة مصر الحديثة، كما يمكن أن نذكر أنه كان حاكما مستبدا، وأنه أوقع مصر فى براثن الوصاية الدولية..وهكذا.

وبالنسبة لثورة يوليو، فالحمد لله أننى لم أكن من " جرحاها " لأوسعها سبا وشتما، ولا أرى إلا سواءاتها وأغفل عن حسناتها، كما أننى لم أكن من المنتفعين بها إلا فى حدود ما انتفعت به جموع المصريين، بحيث " تعمينى " المنافع التى حصلت عليها عن أن أرى مساوئها، وأتصور أن صفحاتها كانت بيضاء تماما !

إن لى كتابا ضخما بعنوان (التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢)، خصصت فيه فصلا طويلا لتقييمى لثورة يوليو على وجه العموم، فأثبَتّ لها من السلبيات، ما قد يفوق ما يتصوره خصومها، لكنى، فى الوقت نفسه، بعيدا عن الرؤية الأحادية، أثبَتّ لها من جليل الأعمال ما لا ينكره إلا كل من غلبت عليه الرؤية الأحادية.

لقد أدنت تورط مصر فى حرب اليمن، خمس سنوات، أهلكتنا إلى حد كبير، وكذلك أن تغلب علاقة الصداقة بين جمال، وعامر، بحيث يقفز عامر من رتبة رائد إلى لواء ليكون هو القائد العام، ويثبت سوء قيادته عام ١٩٥٦، وأثناء الوحدة مع سوريا، ثم يتم الاحتفاظ به!

وانتقدت التورط فى الخطوات التى انتهت بحرب يونيو ٦٧

وكذلك، يد الأمن التى بطشت بعدد غير قليل من أصحاب الفكر..

ولم أنس: كم تمزقت وأنا أرى إعدام كوكبة من خيرة الرجال عام ١٩٥٤، وفى مقدمتهم الراحل العظيم عبد القادر عودة، الذى ما زلت أشعر بيده وهو يربت على كتفى ترحيبا، فى المرة الوحيدة الذى اصطحبت فيها صديقا إلى مركز الإخوان بالحلمية فى صيف عام ١٩٥٤، وكذلك الشهيد سيد قطب عام ١٩٦٥، فضلا عن سجن وتعذيب آلاف من الناس، كان منهم أصدقاء وأقارب، لم يكن لهم ذنب إلا المخالفة فى الرأى.

لكنى، فى الوقت نفسه، لا أستطيع أن أنسى هذا الشموخ لقائد الثورة أمام قوى البغى العالمى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، التى كرست كل جهدها فى خنق مصر والتضييق عليها، كما تفعل الآن – مثلا – مع الدول التى لا تنصاع لأوامرها.

ولا أستطيع أن أغفل أبدا عن نقلة لا يشعر بها الجيل الحالى مما تم بناؤه من قواعد صناعية ضخمة، أضاعها غير المأسوف عليه مبارك.

ولا أستطيع أن أغفل نهضة ثقافية، جعلت سلسلة نصف شهرية ثمن العدد قرشان (المكتبة الثقافية)، وسلسلة أعلام العرب (أيضا بقروش تعد على أصابع اليد)،

وسلسلة (تراث الإنسانية)، ومجلات رصينة مذهلة مثل (المجلة)، و (الفكر المعاصر)، و(الطليعة) ،و (الكاتب)، ونهضة مسرحية لا سابق ولا لاحق لها.

وهل ننسى إنشاء التليفزيون؟ وهذه الأناشيد الوطنية التى اكتسحت الأغانى العاطفية فأصبحنا نفضل سماع (والله زمان يا سلاحى، و الله أكبر، و دع سمائى فسمائى مغرقة، وقلنا حانبنى وأدحنا بنينا السد العالى..وهكذا).

ولا أستطيع أن أنسى الامتداد المصرى المذه فى سائر ربوع إفريقيا، الأمر الذى أضاعه غير المأسوف عليه، فشعرنا بخطر شديد على حياتنا..

وكانت كلمة واحدة من مصر، يهرع إليها العرب ،حتى جاء علينا يوم أصبحنا " نغير "و " نرتعب " من تيلفزيون قطر!!

ولا أستطيع أن أنسى إنشاء إذاعة القرآن، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية..

ويكفى أن الرجل، وهو فى أقصى حالات المرض والألم، ظل قائما لا يكاد يذوق طعم الراحة والنوم، حرصا على إطفاء النار التى اشتعلت فى سبتمبر ١٩٧٠ بين منظمة التحرير والأردن، حتى دفع الرجل الثمن، فمات عقب توديعه لآخر المسافرين من مصر : أمير الكويت!

وهكذا ، كانت للرجل أخطاؤه الكبرى، لكن أيضا كانت له جلائل أعمال، ويكفى أن ابنته خافت أن تطلب منه " تشغيل" خطيبها، حتى لا يثور عليها، وطلبت ذلك من " عامر".. ومات الرجل وجيبه يكاد أن يكون خاليا، ورصيده فى البنك جنيهات معدودة، لكن رصيده الحقيقى ظهر فى بكاء ملايين ساروا فى جنازته إلى رحاب الله.

---

*نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٦/٨

من فزّاعة للنظام
إلى فزّاعة لآخرين*..

إنها جماعة الإخوان المسلمين..

فكلنا يعرف، كيف أن النظام البائد، ظل يُخوفنا من الإخوان باعتبارهم " ظلاميين "، ويريدون أن يُعيدونا إلى العصور الوسطى، وأنهم سيثيرون علينا الدول الكبرى بمعاداتها، ويتحالفون مع كل القوى الإرهابية فى العالم، وأن ما يُصورونه من اختلافات بينه وبين القوى الإسلامية الأخرى، إن هو إلا توزيع أدوار، وأن الفن عندهم حرام، ومن ثم فسوف يلغون المسرح والسينما...إلى غير هذا وذاك من مظاهر " التخويف " وبث الفزع فى قلوب الناس، ومن ثم تكون النتيجة، هى الرضا بالنظام القائم على أساس أنه يحمى مصر من هؤلاء الظلاميين.

وكان الأمر لا يخلو، فى بعض الأحيان من خطأ هنا وهناك، يرتكبه فرد هنا وهناك، وربما يكون هذا الخطأ فاحشا، مثل محاولة الاعتداء على الراحل نجيب محفوظ، ومثل اغتيال فرج فودة، فلا يكون تمييز بين شرائح وأطياف داخل الجماعات المستندة إلى المرجعية الإسلامية، ويتم تعميم، ومن ضمنه أن الإخوان يحللون مثل هذه الأعمال، ويشجعون عليها، فإذا أشرت إلى عدد من عظماء المفكرين والعلماء المشهود لهم بالاتزان والاعتدال والعقلانية، مثل القرضاوى، ومحمد عمارة، ومحمد العوا، وطارق البشرى، رد المهاجمون بأن هذا مجرد توزيع أدوار، لكن الغاية واحدة!

ومن حكمة الله عز وجل، ويقظة شباب مصر، أن حديث الإفك هذا، على الرغم من استطالته، ثلاثين عاما، إلى الدرجة التى أصبحنا نتصور فيه أنه الوضع الذى كان قد أصبح من " طبائع الأمور "، لا تبديل له ولا تحول، قد تحول تحولا جذريا منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، مما أتاح الفرصة لجماعة الإخوان أن

تمارس نشاطها علنا، بل ووصل الأمر إلى استضافة عدد مهم منهم فى القنوات الفضائية، ثم زاد الأمر مفارقة أن استضافهم التلفزيون الرسمى للدولة، وأصبحنا نقرأ أخبارهم على صفحات الصحف الحكومية، مثلما هو الأمر فى الصحف الخاصة، بل وتتم تغطية هذا النشاط بتوسع، وبعناوين بارزة، وأحيانا على الصفحة الأولى، وتختفى الأخبار والحوادث والتقارير " المفبركة "، وخاصة تلك التى كان يتميز بها صحفى معروف فى جريدة الأهرام، حيث كانت تُفرد له صفحة كاملة لنشر مادة، دائما تخرج منها بانطباع أن الإخوان المسلمين، هم أبالسة مصر، وأنهم شياطين، يجب التحذير منهم.

قلنا بيننا وبين أنفسنا : حمدا لله، أن سقط النظام، ومن ثم فإن أى توصيف للإخوان سوف يكون مرتبطا بما يقولون وبما يفعلون، جهارا نهارا، دون خوف منهم من مطاردة واعتقال وتعذيب ومحاكمات عسكرية، لكن حقيقة الواقع تنبؤنا بأن ما حدث هو ما أشرنا إليه حقا من المنع والحجب، والاعتقال، لكن " المخاوف " و " الترويعات"، لم تقل، بل زادت إلى حد كبير، وبعد أن كانت الدولة هى التى ترددها، مما يظللها بظلال من الشك، أصبحت رموز ثقافية وسياسية وقانونية وثقافية هى التى ترددها، لا بمناسبة الاعتقال والمحاكمة كما كان يحدث بالنسبة للدولة، ولكن الآن، هى أقاويل واتهامات، وصور تشكيك تتردد يوميا، وربما على القنوات المستقلة أكثر من الرسمية، وفى الصحف الحرة الخاصة أكثر من الصحف الرسمية أو شبه الرسمية، أى أن الإخوان أصبحوا هنا لا فزاعة للنظام بل فزاعة مثقفين ومفكرين وعلماء وشرائح من المجتمع !

هنا نجئ إلى خلل مؤسف حقا، مفزع فعلا، يشير إلى فيروس مصاب به نهج التفكير فى مجتمعنا، وهو نتيجة تبدو طبيعية، عندما يعيش مجتمع فترة طويلة تحت ظلال القهر والاستغلال، لا يعرف المناظرات السياسية والحوارات المجتمعية، وتعددية الجماعات السياسية، وتداول السلطة، منذ عام ١٩٥٢، فمن شأن المجتمع الذى يعيش فى ظلال مثل هذه الأجواء، أن تساوره الريبة فى " الآخر " بالنسبة إليه،

وفى المقابل يزداد تمسكا بما يراه هو، ويحدث ما تعارف جماعة من علماء النفس عليه باسم " التوحد مع المعتدى "، حيث يمارسون أساليبه نفسها مع أغيارهم، ويشيع " التكفير "، لا بالمعنى الدينى وإنما بالمعنى الوطنى والفكرى.

ظهر هذا جليا فى الأيام القليلة التى سبقت استفتاء مارس الماضى، فإذا بحملات ضارية، على صفحات الصحف، وعبر الفضائيات، بل ووصل الأمر إلى تمويل صفحات إعلانية كاملة، لعدة أيام، على صفحات الصحف الكبرى، مما تكلف ملايين الجنيهات، تحاول أن تصور أن الموافقة على التعديلات المطروحة سينتج كذا وكذا من عظائم الشرور وبلايا الانتكاس، دون أن يتنبه هؤلاء أن المسألة ما دامت تحكمها قواعد اللعبة الديمقراطية، فلِم كل هذا التحرك المحموم؟ وما الفرق إذن بين ما كان النظام السابق يروجه، وبين ما أصبح يروج الآن من صور التخويف والترويع، وكأن يوم القيامة سوف يحل إذا وصل هؤلاء إلى سدة الحكم، أو أصبحوا أغلبية؟ فليكن هذا إذا حدث، فوفقا للقواعد الديمقراطية، فسوف تكشف الممارسة مدى صدق الإخوان أو كذبهم فى العمل لمصلحة مصر، ومن ثم يمكن أن نُسقطهم فى المرة التالية، حيث سيصابون بنكسة مهولة. ويظهر أن كل ما ظلوا يرددونه عبر أكثر من ثمانين سنة إنما هو " ضحك على الدقون "، كما يقال!

وفى المقابل، فإن على جماعة الإخوان مسئولية ضخمة في إدخال الطمأنينية فى قلوب الأغيار. إن أفراد كل جماعة من البشر، ليسوا ملائكة بطبيعة الحال، وبالتالى فلابد أن يكون بينهم من يخطئ أو يتصرف تصرفا يثير الشبهة أو المخاوف، ولابد أن يكون هناك من لا يحسن التعبير عن الموقف الصحيح، ومن ثم تصبح مسئولية ضخمة على القيادات الإخوانية أن ينصحوا هؤلاء الذين تنفلت ألسنتهم بتصريحات مجانبة للتعقل، وتثير مخاوف الآخرين، ومن الحكمة الإسلامة، من أراد أن يقل شيئا، فليقل خيرا أو ليصمت!

نقول هذا لأمرين، أولهما وأهمهما أن هذا التصرف القولى أو الفعلى الخاطئ، يترك انطباعا سيئا عن الجماعة لدى الناس، فى وقت لابد أن تعلم أنها تحت

الاختبار، وأنظار الدنيا كلها متجهة إلى ما يقولون وما يكتبون، سعيا لمحاولة التنبؤ بما يكون عليه وضع مصر لو حكم هؤلاء. ومن ناحية ثانية، فإن " المغايرين " يقف بعضهم موقف " التربص"، وكأنه ينتظر، ولو هفوة هنا أو هناك، لينتهزها فرصة، ويقوم بالتشنيع والصياح: " ألم أقل لكم ؟ إن الإخوان كذا وكذا ..فكأن بعض الأغيار" ما يصدقوا " وقوع خطأ من هذا وذاك، دون تنبه إلى قاعدة مهمة، وهى أن الحق لا يقاس بالرجال وإنما يقاس الرجال بالحق، فلو قتل مسيحى فرنسى مسئولا ، فهذا لا يعنى القفز إلى نتيجة تقول بأن المسيحية تشجع على الاغتيال، ولا تصور أن المسيحيين إرهابيين، إلى غير هذا وذاك من تخاريف التعميم المفزع، اللاشرعى.

ويصبح على الإخوان أيضا أن يتحملوا الهجوم الشديد والنقد اللاذع، فلا تنفلت ألسنتهم برد يخرج عن حدود اللياقة، فالمسلم " الكيس " هو الذى يتذكر دائما تلك الصفة التى مدحها القرآن الكريم فى سورة آل عمران :(وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٣٤))، وكذلك أهمية التأكيد والتشديد على عقد روابط صداقة ومحبة وود، مع الأغيار، لا بتصنع، أو إلى حين، وإنما عن صدق قلب، فالمولى عز وجل نفسه يؤكد لكل منا فى سورة المؤمنون : (ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ (٩٦))، وإذا كان التعامل بالود والتحاب والسماحة مطلوب من كل منا على وجه العموم، فإنه " فريضة " على الإخوان تجاه الأقباط بصفة خاصة، لا من باب " المصانعة "، فهم من حقهم أن يشعروا بالقلق، ومن حقهم أن يشعروا بالخوف، فحكم الإخوان – إذا حدث – بالنسبة إليهم مجهول، والساحة المصرية امتلأت عبر نصف قرن، باتهامات مفزعة للإخوان، فمن الذى يؤكد للأقباط، شركاء الوطن أن هذا ليس صحيحا وأن الإخوان سوف يلتزمون بالفعل بحق كل مصرى فى أن أن يعتبر نفسه صاحب حق لا يقل عن غيره، ما دام يحمل صفة المصرية؟

كما أن الإخوان مطالبون كذلك بأن يبرهنوا على أنهم يملكون رؤية سياسة تقوم على التعقل فى العلاقات الدولية، فلا يثيرون علينا الزوابع، لكن بغير تفريط قيد أنملة فى حقوق الوطن والمواطنين، وارتفاع الرأس المصرى عاليا دائما .

وعلى الإخوان أن يثبتوا أن لديهم برامج وطنية فعلية للنهوض بالوطن اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وتعليميا وعلميا، وأن دعوتهم لا تقف داخل دائرة ما اصطلح على وصفه " بالدروشة "، كناية عن الانغماس فى الشأن التعبدى وحده، وفراغ العقل والقلب واليد من هموم الاقتصاد والسياسة والعلم والتعليم والزراعة والصناعة، إلى غير هذا وذاك من شئون، إن قال البعض أنها " دنيوية "، فإننا نقول له أن " الدنيا " مزرعة للآخرة، ولابد من الاختبار " الدنيوى " لنثبت أننا نستحق الجزاء الأخروى المكافئ لما فعلناه فى الدنيا.

لست بهذا أقف " واعظا "، فأنا لا أحسن الوعظ، ولا أزعم أن كل هذا يغيب عن قيادات الإخوان، فأهل مكة أدرى بشعابهم، كما يقولون، وإنما هى قولة " صديق "، يضع دينه ووطنه فى المقدمة، وفى صدارة مصادر " المعايرة " – من المعيار – وبعد ذلك، تجئ هذه الجماعة أو تلك، هذا الحزب أو ذاك، هذا الإنسان أو ذاك، وعلى الله قصد السبيل.

• نهضة مصر والمصريون، ٢٠١١/٦/١٥

اعتذار واجب للوفد*..؟

والمقصود بالوفد هنا " الحزب " ، لا الجريدة..فقد اقتضت الظروف أن يكون المصدر الأول الذى تفتحت عليه عيناى للتثقف السياسى، هو جريدة أخبار اليوم، وكان ذلك، ولمّا أتجاوز بعد سن الثانية عشر، أى حوالى عام ١٩٤٩، وكانت الجريدة بحق علَما يكاد لا يبارى فى الحرفية الصحفية، وكيف لا وقد كان القائمان عليها مصطفى وعلى أمين؟ وإذا كان البعض قد زعموا أنهما أرسيا سياسة الإثارة الصحفية، لكنى لا أنسى أن عددا من كبار الكتاب والمفكرين، كانوا كتابها، مثل الحكيم، وعباس العقاد، ومحمد توفيق دياب، وسلامة موسى، على سبيل المثال.

كانت المشكلة التى لم أنتبه إليها، بحكم انعدام الخبرة، وصغر السن، أن الجريدة فى هذه الفترة كانت تعتبر لسان حال القصر الملكى، وإلى حد كبير، صداقة وثيقة بكل من الجانب البريطانى، الذى كان ما زالت جيوشه على ضفاف القناة ، والجانب الأمريكى، وبالتالى، د كانت الصورة التى تقدمها الجريدة عن الوفد، صورة سوداء.

وإن أنسى فلا أنسى ملحقا خاصا صدر مع الجريدة فى نوفمبر عام ١٩٤٩، من ثمانى صفحات، بحجم الجريدة نفسها، لكن بورق المجلات، ما زلت محتفظا به حتى الآن. وكانت مصر فى هذه الفترة تخوض انتخابات مجلس النواب، وخُصص الملحق كله لهجوم حاد على الوفد عامة، ورئيسه الراحل خاصة مصطفى النحاس وزوجته السيدة الفاضلة زينب الوكيل، وبحكم الخبرة المنعدمة، وصغر السن، فقد أخذت ما قرأته على أنه الحقيقة عينها.

حملت الصفحة الأولى من الملحق صورة بمساحة ثلثى الصفحة، للورد كيلرن، الذى كان سفيرا لبريطانيا، وهو البطل الشهير لحادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، والذى اقتحم فيه قصر عابدين ليجبر الملك فاروق على أن يعين النحاس باشا رئيسا للوزراء، وكان على يمين كيلرن مصطفى النحاس، وعلى يساره السيدة زينب

الوكيل، وكلاهما يتأبطان ذراع السفير، فضلا عن صور أخرى داخلية، منها صورة لزعيم الوفد وهو يشهد حفلا ويبدو متابعا وهو يتفرج على راقصة ترقص رقصا شرقيا، وأخرى للسيدة حرمه وهى " تلملم" كما كبيرا من المال، وتعليقات للجريدة تحمل اتهامات حادة، دون أن تتوافر لى السياقات الملابسة، والتى يمكن أن توحى لى بمعانى أخرى ، ربما تكون مناقضة لما ألحت عليه الجريدة.

كذلك نشرت الجريدة مقالا طويلا، للشاعر الراحل كامل الشناوى يحكى فيه حادث ٤ فبراير، يخرج القارئ منه بانطباع أن الوفد، بزعامة رئيسه، قد جاء إلى الحكم على دبابات جيش الاحتلال البريطانى! ولم أدرك إلا بعد سنوات طويلة ما جعلنى أتفهم ما حدث بصورة لا تدين الوفد ولا رئيسه.

وزاد الطين بلة، من حيث صورة الوفد لدىّ، أن بدأت فى عام ١٩٥٠ أداوم على قراءة جريدة مصر الفتاة التى كان يصدرها أحمد حسين، الزعيم السياسى الشهير، والتى كانت تمتلئ أيضا بصور حادة من الهجوم على الوفد وزعاماته، إلى درجة كتابة عناوين تطالب – مثلا – بسقوط فؤاد سراج الدين، باعتباره زعيما رأسماليا. خطرا على مصر، ويخلب لبى هذا الهجوم ، إلى درجة أن أشارك زملاء بالمدرسة، فى الخروج مرة فى مظاهرة، انطلقت من مدرستنا الثانوية بالفجالة، أردد بصوت عال بسقوط فؤاد سراج الدين، الزعيم الرأسمالى، كما كانت تلقبه جريدة مصر الفتاة، لكن سرعان ما استطاع جنود الشرطة فى قسم الإزبكية، الذى كان مقره فى هذه الفترة على مدخل شارع الفجالة، أن يشتتوا مظاهرتنا بسرعة.

ولم أنتبه كذلك، إلى أن حكومة الوفد كانت أحيانا ما تُوقف صدور جريدة أحمد حسين، لكنه كان سرعان ما يستصدر ترخيصا بإصدار جريدة أخرى، حيث كان الأمر سهلا، لكنه كان يرفع قضية ضد الحكومة فى مجلس الدولة، ويستطيع إعادة الجريدة المتوقفة، فيصبح لديه جريدتان، وتكرر المسألة مرة أخرى، بنفس النهج، فيصبح لديه جريدة ثالثة، وبالتالى يزداد انتشار تيار مصر الفتاة فى ربوع مصر.

ولا أدرى كيف أعمانى التعصب عن تقدير الخطوة الوطنية المذهلة التى قام بها زعيم الوفد، مصطفى النحاس بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ قائلا فى خطابه البرلمانى، حيث ما زال صوته يرن فى أذنى صائحا :" من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها"، وترتب على ذلك تنظيم أضخم مظاهرة فى مصر فى هذا الزمن، ملأت ميدان الخديوى إسماعيل (التحرير اليوم) احتفالا بهذه الخطوة الرائعة، سار فيها النحاس وعدد من وزراء الحكومة نفسها، وكان ذلك يوم ١٣ نوفمبر، ناهيك عن اندلاع "حرب فدائية" بين قوى وطنية مصرية وجنود الاحتلال على ضفاف القناة، حيث كانت الحكومة، تُعين – سرا – هذه الحركة، إن لم يكن إيجابا فأضعف الإيمان، غض الطرف عن كثير من الأعمال.

وما يشعرنى كثيرا بالندم، موقفى من جريدة المصرى، لسان حال الوفد فى هذه الفترة، فقد كرهت أن أتابعها بالقراءة، وما زلت أذكر بكل الأسى مناقشة حامية الوطيس بينى وبين زميل دراسة فى الصف الأول الثانوى (نظام قديم) وكأنها مناظرة، هو يعدد مزايا رآها فى المصرى، وأنا، على العكس، أنفيها، وأعدد مزايا أخبار اليوم، مع أنى عندما أتذكر كيف أن الزميل كان يشير إلى كتاب، صاروا بعد ذلك نجوم الثقافة مثل: الدكتور محمد مندور، وعبد الرحمن الشرقاوى، وعبد الرحمن الخميسى، ورشدى صالح، وغيرهم، أعجب من " تعصبى " الذى كان!

ولم أنتبه، إلى أن مصر فى ظل حكومة الوفد، لم ترى فى حياتها قدرا من حرية الصحافة مثلما رأيناه فى هذه الفترة، حتى الآن، حيث تصادف أن أغرانى بائع الصحف فى قريتنا أننى يمكن أن أدفع اشتراكا شهريا (خمسين قرشا)، وبناء عليه أقرأ كل ما يأتيه من صحف ومجلات، على أن أُرجع له الصحف اليومية قبل الساعة الثانية، أما الأسبوعية ، ففى اليوم التالى، وبذلك أتيحت لى فرصة قراءة ما يصعب حصره من ألوان واتجاهات، يكفى أن كان من بينها صحف ماركسية، مثل الملايين، والكاتب، وكان أبرز كتابهما "فتحى الرملى" والد الكاتب " لينين الرملى "، ويوسف

حلمى، وغيرهما من أقطاب الحركة الشيوعية، وكذلك جريدة الدعوة للإخوان المسلمين، وغير هذا وذلك من شتى ألوان الطيف.

كذلك كانت هناك جريدة أسبوعية راجت كثيرا فى هذه الفترة اسمها (الجمهور المصرى) يقودها " أبو الخير نجيب " شاركت فى شن حملات معارضة قاسية.

أيضا لم أنتبه إلى موقف أخلاقى نادر لجــريدة المصرى، فقد أوعز لنائب وفدى " اسطفان باسيلى " أن يتقدم بمشروع قانون لمجلس النواب، رأى فيه كثيرون تضييقا لحرية الصحافة، فإذا بجريدة المصرى، التى هى جريدة الحزب الحاكم، تتزعم الهجوم الضارى على النائب ومشروع قانونه.

كذلك لم أنتبه إلى موقف نبيل للغاية كان يقوده الطبيب النائب " عزيز فهمى "، والذى كان ابنا لقطب البرلمان الوفدى" عبد السلام جمعة "، ومع ذلك، كان الرجل يقود نقدا حادا لحكومة الوفد، فمثل هذه الروح التى اتسعت فيها صدور الحزب لأن يعارضه أقطابه، ولا ييتئس من ذلك، ولايفصلهم، أو حتى يحاسبهم، كان يجب أن تبث تقديرا للحزب، لكن، صدق القائل : ... وعين السخط تبدى المساوئا !

ودفع عزيز فهمى ثمن مواقفه الوطنية، فتعرض لحادث انتقل بعده إلى جوار ربه.

وعندما قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢، كنت من المتشيعين لها بشدة، أيضا على الرغم، من أننى لم أكن بلغت الخامسة عشر من العمر، وخاصة خطواتها ضد الإقطاعيين، والباشوات ومحاكماتهم، وكان على رأسهم رموز من الوفد.

وما لا يقل عن ذلك إيلاما، هو ما كنت أشعر به من غضب شديد على جريدة المصرى إبان أزمة مارس ١٩٥٤، حيث كنت مدمنا لجريدة الجمهورية، جريدة الثورة فى هذه الفترة، معرضا عن متابعة جريدة المصرى، وما زلت أذكر المقال الزلزال الذى كتبه أحمد أبو الفتح بعنوان " بلبلة " يندد فيه بما اعتبره نزعات ديكتاتورية بدأت تظهر على رجال الثورة، وكان المقال ضمن سلسلة مقالات، كان الرجل يعتصر فيها حماسه وجهده للتأكيد على ضرورة الديمقراطية، وترتب عليها أن شهدنا ضربة موجعة للثقافة والديمقراطية بإيقاف أعظم جريدة فى الوطن العربى

فى هذه الفترة، ألا وهى جريدة المصرى ، لكن أمثالى فهموا فى هذه الفترة أن تلك دعوات للانتكاس، والعودة إلى العهد الإقطاعى وحكم الباشوات، والارتماء فى أحضان الإنجليز، مما جعلنى أرحب فى هذه الفترة، بعودة مجلس قيادة الثورة عن قراراته الأولى فى الخامس من مارس، والتى كان قد أعلن من خلالها عن عودة الجيش إلى ثكناته العسكرية، وعودة الحياة الديموقراطية، ولم أكن أدرى أنها كانت مناورة، حتى يمكن تجميع خيوط اللعبة فى يد عبد الناصر، وينفرد بالحكم.

بطبيعة الحال، فقد ظهرت عوامل لا تعد ولا تحصى جعلتنى أرى الأمور على حقيقتها، بعد ذلك، بحكم اتساع الخبرة، وتقدم العمر، والقراءات الواسعة فى تاريخ مصر الحديث، التى اضطرتنى إليها دراستي للدكتوراه فى ستينيات القرن الماضى.

وكان من أبرز الخبرات الجديدة، أن باحثا متميزا كان يعمل معى رسالة ماجستير عن دور أحزاب العهد الملكى فى التعليم، هو الآن وكيل كلية التربية بجامعة حلوان (الدكتور عبد اللطيف محمود)، فقد نصحته بأن يجعل من مصادره، الرجوع إلى الأحياء من زعماء هذا العصر، وإجراء حوارات معهم، فلما برز اسم الراحل فؤاد سراج الدين، طلبت من تلميذى أن يستأذن " الباشا " فى أن أحضر معه، حيث كان قد حدد له موعدا فى قصره بجاردن سيتى.

كانت تلك المرة الأولى التى أدخل فيها " قصرا "، وأشارك فى الجلسة وأستمع إلى هذه الزعيم النادر، فإذا بى أكاد أتوارى خجلا من نفسى، وأنا أجد نفسى أمام عملاق سياسى، لم يعد لمثله وجود، حتى هذه الفترة (١٩٨٣).. فكر متعمق ..منطق لا تستطيع أمامه إلا التسليم...خبرة مذهلة.. ثقافة سياسية نادرة ...شعرت ساعتها بمقدار ما يلعبه تزييف الوعى التاريخى من جرائم، يخسر فيها الوطن الكثير..وإذا كان الزمن لا يعود، فلا أقل من أن أسجل على صفحات جريدة الحزب، اعترافى بالخطأ السابق فى الفهم، وتقديم هذا الاعتذار.

• جريدة الوفد فى ٢٠١١/٦/٢٤

ضعف الأحزاب، وقوة الإخوان..

لماذا* ؟

هذه الضجة المؤسفة، والتى شغل السياسيون والمثقفون أنفسهم وشغلونا بها إلى درجة الإملال، حتى أنك ما أن تفتح التليفزيون، على أية قناة إلا وتسمع الكلام نفسه، هؤلاء الذين يسوقون الحجج لتأييد الدستور أولا، وتلك التى يسوقها أنصار الانتخابات أولا، هى تعكس حقيقة مؤسفة، لا ينتبه إليها الجميع، وهى مربط الفرس.

الحجة الظاهرة لأنصار الدستور أولا، هى الخوف من أن يفرض تيار معين نفسه (يقولون هذا، وعلى القارئ أن يخمن من هم ممثلو هذا التيار، ألا وهم الإخوان المسلمون) على مجلس الشعب، وبالتالى على اللجنة التى سوف تشكل الدستور، مما يعنى أنهم سوف يحددون توجه مصر كلها لسنوات طويلة.

وعندما تسأل: ولم توقع فوز الإخوان بنسبة تتيح فرصة السيطرة والتوجيه؟ يقولون أنهم منظمون، بينما الأحزاب الأخرى – خاصة الجديد منها – الوقت أمامها قصير، لا يتيح لها فرص الترويج السياسى لها بين جموع الناس،والتواجد الحقيقى.

ومع أنى ممن يقتنعون بضرورة توافر " الخريطة الفكرية والقانونية والسياسية " التى يمثلها الدستور، قبل أى خطوة، لكن أجد نفسى آسفا للمنطق الذى يسوقه أنصار هذا الاتجاه، فالإخوان المسلمون كانوا حتى آخر يناير ٢٠١١ ممنوعون تماما، لا من أى نشاط سياسى، بل من أى نشاط، وقياداتهم كانت داخل السجون والمعتقلات، ومعروف أن أى إنسان، فى أى موقع، إذا شاعت عنه، حقا أو باطلا، ميول أو نزعات إخوانية، لابد من إزاحته فورا، وهذا لم يكن قائما بالنسبة لسائر المصريين غير الإخوانيين، فكيف بالله استطاع الإخوان فى هذه الشهور الخمس أو الست أن يصبحوا الأكثر تنظيما، والأكثر قوة، مع أن الفترة التى جدت منذ اندلاع ثورة يناير،

مدتها واحدة للجميع، بل ولا مبرر قانونى لوجود " جماعة " الإخوان، بينما هذا المبرر متوافر منذ زمن لباقى الفئات والقوى السياسية؟

التفكير المنطقى، والمنهج العلمى يقتضيان منا أن نبحث عن " سر القوة " هنا، وسر الضعف هناك، بدلا من هذا المنطق المعوج، الذى يمكن أن يبرز الصورة الحقيقية، أن العيب الحقيقى ليس فى قوة الإخوان، وإنما فى ضعف غيرهم، وبالتالى لابد أن يكون هذا هو موضوع التفكير والبحث.

انظر إلى عينة مواقف المختلفة التى شهدها الحال المصرى منذ عدة شهور..

صحيح أن بعضها سياسى، يتعلق بمحاكمات، وبنظام، أو ما إلى هذا وذاك، لكن الكثير منها مما يمكن وصفه " بالمجتمعى "..أزمات سكن، تعليم، إمكانات معيشية، بطالة، مستويات أجور..وما إلى هذا وذاك مما يشغل ملايين الناس البسطاء، الذين لا تشغلهم هذه المناظرات التليفزيونية، التى تصور مشكلات النخب المثقفة، والتى قد لا تزيد عن بضعة عشرات الألوف على أكثر تقدير، بينما ملايين المصريين تشغلهم حياتهم المعيشية.

فى بؤر التوتر الطائفى التى حدثت فى إطفيح، وفى امبابة، وفى غيرهما..هل لمس أحد تحركا إيجابيا، من هذا الفريق أو ذاك، من الفرق والطوائف السياسية ليهدئ أولا، ويبحث ثانيا ، ويخطط ويقترح ثالثا؟...كلا!

ملايين المصريين يشكون مر الشكوى من مرض تعليمى عضال يلتهم ما فى جيوبهم، نسميه الدروس الخصوصية، فهل فكر هذا الفريق أو ذاك من الفرق السياسية، فى أن يستغل بعض أفراده من المتخصصين فى أن يقدم دروسا قليلة الثمن، يفتح بها باب الأمل لدى ألوف المصريين، وخاصة " الغلابة " الذين لا يقدرون على تكاليف الدروس الخصوصية؟...كلا!

إذا كانت مصر مقبلة على عهد سوف تتاح فيه الفرص لكل المصريين أن يدلوا برأيهم، كى يختاروا نوابهم، ورئيسهم ودستورهم بغير تزوير، بحيث تصور النتائج المتوقعة اختيارات المصريين الحقيقية، ألا يدور فى أذهان لاعبى السياسة المحدثين،

كيف يتأتى لمن حرم نعمة القراءة والكتابة أن يميز تمييزا حقيقيا، بين المرشحين؟ إن أوربا، فى مطلع العصور الحديثة، ومنذ ما لا يقل عن قرنين من الزمان، واجهت هذا السؤال، وتوصلت إلى أن لا ديمقراطية حقيقية، من غير توفير التعليم للجميع.

إن مصر بها ما لا يقل عن خمس وعشرين مليونا لا يعرفون القراءة والكتابة، فهل فكرت القوى السياسية، سواء الجديدة أو القديمة، فى أن تنظم حملات تطوعية من بين أنصارها يجوبون مواقع شعبية مختلفة لتعليم الأميين القراءة والكتابة؟

وكم يعانى مئات الألوف من الفقراء فى مصر من سوء الحال الصحى، وانتشار بعض الأمراض، ولا يجدون سبيلهم المنشود، فى ظل الإمكانات الطبية القائمة، فلِم لا يفكر فريق من فرق السياسة المصرية المعاصرة، فى تكليف بعض أعضائه وأنصاره، من الأطباء فى أن يتطوعوا فى شكل فرق، من وقت لآخر ، لتقديم خدمة صحية إلى مثل هؤلاء الفقراء المرضى؟

بعض القوى الحزبية الجديدة، تقف وراءها قوى مالية ملحوظة ضخمة، فلِم لا يفكر مثل هؤلاء فى القيام بتنفيذ خطة إقامة مشروعات اقتصادية صغيرة، يمكن أن تستوعب بضع آلاف من العاطلين، وخاصة خريجى الجامعات المتسكعين فى الطرق، وعلى النواصى، انتهى بهم طريق طويل من الكفاح التعليمى، إلى قارعة الطريق، لا يكسبون قرشا يسدون به رمقهم الشخصى، فما بالك فى الطموح إلى الزواج والحصول على مسكن الزوجية، فالقدرة على الإنفاق على الأسرة الجديدة؟

عندما يحدث هذا وذاك مما سقنا من أمثلة، وهناك غيرها كثير، سيهرع الناس زرافات ووحدانا إلى القوة السياسية الفاعلة على هذا الطريق، ويكون التأييد عن حب واقتناع وإيمان، لا بناء على علاقات شخصية وقرابية ومصلحية، ومجرد دعايات فجة، حتى ولو أفردوا لها صفحات كاملة بآلاف الجنيهات، فى الصحف اليومية والأسبوعية، وشاشات التليفزيون

سيقول البعض أن هذه " شئون اجتماعية "، بينما هم يلعبون سياسة، ونبادر إلى التأكيد على أن السياسة ليست مجرد الانشغال بالمنظمات الدولية والإقليمية، وشكل

الحكم، ووضع البرلمان، وما شابه هذا وذاك...ارجعوا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته...هذا دستور السياسة الحقيقية..هذه الفلسفة النموذجية للسياسة.

كانت الإرسالات التبشيرية، تجوب مواقع البؤس والفقر فى الدول الإفريقية والآسيوية، ولم يقدموا للناس مواعظ وخطبا عن عظمة المسيح، والمسيحية، وإنما كان كثير من أعضاء هذه الإرساليات، أطباء، ومهندسين، واقتصاديين، فكان الأطباء، مثلا، يجوبون المناطق الفقيرة يعالجون الناس، مجانا، فيتساءل الناس بالضرورة : لم يفعلون هذا لنا ؟ وتكون الإجابة : أن المسيح يأمر أتباعه بمحبة الناس ومساعدتهم، وتكون النتيجة أن يقبل هؤلاء الفقراء على المسيحية.

هذه هى السياسة الحقيقية..العمل على طريق مصلحة الناس، وسد احتياجاتهم، ومواجهة مشكلاتهم..وهذا هو العمل الحقيقى على أرض " حقوق الإنسان ".

ومن هنا، فلو تأجلت الانتخابا عاما، فسوف تظل حال الأحزاب المصرية ضعيفة، لأنها أحزاب تفكر بطريقة " نخبوية "، إذا صح هذا التعبير، قد تزيد بضع مئات، لكنها لن تتغلغل فى قلوب الناس وعقولهم.

وكان من مظاهر عبقرية الراحل حسن البنا، أنه وجه الإخوان إلى اقتحام مجالات الحياة المختلفة: تكوين شركات اقتصادية، إصدار صحف ومجلات، فتح مدارس، ممارسة أنشطة رياضية، فتح مستوصفات طبية لتقديم خدمة صحية بسعر زهيد..وهكذا.

ولا زلت أذكر، وهو ما رويته أكثر من مرة، أننى مع مجموعة من الأصدقاء، كنا متشيعين لزعيم مصر الفتاة الراحل أحمد حسن، ففتحنا أوائل عام ١٩٥٣، ونحن لم نزل بعد فى المدرسة الثانوية، شعبة فى بلدتنا : المرج، وكنا نملأ جدران القرية بشعارات عن الاشتراكية والعدل الاجتماعى والتنديد بالرأسمالية، والمناداة بمناصر الفقراء، ومع ذلك، لم نلحظ إقبالا علينا، وفى الوقت نفسه، لاحظنا إقبالا منقطع النظير على شعبة الإخوان.

بطبيعة الحال فقد غاظنا هذا، وكان لابد من مواجهته، فكيف كانت المواجهة من قِبَلنا نحن التلاميذ الصغار ، محدثي سياسة؟

لاحظنا أن عضوا من الإخوان تخرج من كلية الطب، فأجّروا له غرفة، وفتحوا بها مستوصفا، وتذكرة الكشف لا تزيد عن خمسة قروش، فتقاطر مئات، دون أن يكونوا إخوانا، لكنهم بالضرورة أصبحوا أنصارا!!

ولاحظنا أن شباب الإخوان ينظمون طابورا رياضيا بعد صلاة الفجر، يدعون فيه من يريد، دون ضرورة أن يكون عضوا... كما كانوا ينظمون رحلات، لكل من يريد...إلى غير هذا وذاك من مناشط وخدمات، أثبتوا بها أنهم يعملون لصالح الناس، فتقاطر عليهم الناس.

من حسن الحظ أننا – صغارا – لم نكن " مُنظرين سياسيين " ففكرنا فى منافسة الإخوان بالمنهج نفسه، كيف ؟

لم تكن بالبلدة كهرباء، فمررنا على بعض الحارات، نقترح أن يشترك أهل الحارة فى شراء فانوس كبير، بحيث لا تصل قيمة الاشتراك أكثر من خمسة قروش، ويتم تعليقه على جدران بيت وسط الحارة، ويتعهد كل بيت، بتزويد الفانوس بالكيروسين، بالدور..

كدنا أن نقتحم قلوب الناس، بمثل هذه الخدمة التى كانت جليلة للغاية بمقاييس هذا الزمان، لكن من سوء حظنا، أن صدر قرار بحل الأحزاب، لكن يظل النهج صالح الفاعلية، على مر الزمان...

استفيدوا من هذا المنطق الذى فكر به تلاميذ صغار منذ أكثر من نصف قرن، وسوف تجدون أنفسكم لا تقلون قوة عن الإخوان، وفى ظلال مثل هذا التنافس "العملى"، سوف يكسب المصريون، وسوف تكسب مصر حقا، وسوف تكسب القوى الذكية التى وتعمل وفقا لهذا المنطق، فتعمل كثيرا وتتحدث قليلا!!

- المصريون فى ٢٠١١/٧/٦

من التكفير إلى التفكير*

حكمة الله فى لغة كتابه العزيز، أن تتساوى كلمتان فى حروف كل منهما، وتتطابقان، ومع ذلك فإن اختلاف ترتيب حرفين(الكاف والفاء)، يفرق بينهما فرقا كبيرا...كيف؟ هذا ما ندعو الله أن يوفقنا إلى بيانه..

فإن شئت أن تلخص قيمة الإنسان بين سائر خلق الله، فسوف تجد أنها تكمن فى قدرته على التفكير، ومن هنا تجئ المواقف عديدة فى كتاب الله الكريم لتؤكد هذا وتدعمه:

فإبراهيم عليه السلام، وهو يجول لناظريه فى السماء بحثا عمن خلق هذا الكون، حيث كان يبدو له أن هذا الكوكب، مثلا، هو الإله، لكنه إذ فكّر، وجد أنه يستحيل أن يكون كذلك، ويتكرر ذلك مع عدة كواكب، لما أمعن التفكير، انتهى إلى الحقيقة التى لا حقيقة غيرها وهى أن الخالق هو الله الذى لا إله إلا هو..

وعندما عرض سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز عدة مواقف للكافرين الذين كانوا يحتجون بأنهم وجدوا هكذا آباءهم يعبدون الأصنام، كان يسجل سخريته من هذه الطريقة فى البرهنة والتفكير فى قوله: (...**أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ** (١٠٤))، سورة المائدة.

وسخر المولى سبحانه وتعالى في سورة الأعراف من هؤلاء الذين، وهبهم أدوات التفكير والمعرفة، لكنهم لا يحسنون الإفادة منها فشبههم بالأنعام، بل حكم عليهم بأنهم أسوأ، لأن الأنعام حرمت نعمة التفكير، فمعها عذرها، بينما هؤلاء المطلون لعقولهم لا عذر لهم، ومن هنا فقد حُشر هؤلاء المعطلون لتفكيرهم فى جهنم، قال سبحانه: (**وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ** (١٧٩)).

ومن أشد صور العذاب التى يذيقها المولى لبعض الناس الذى يعاندون الحقائق أن تنغلق الطرق بينهم وبين الفهم والتفكير الصحيح، فقال فى سورة الأنعام :(**وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آَذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آَيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ (٢٥)**).

وربما احتاج الأمر منا إلى كتاب كامل حتى نمضى فى بيان هذا الإلحاح والتأكيد من المولى عز وجل على ممارسة التفكير، بأشكاله المنطقية الصحيحة، ومن هنا أدرك عملاق الفكر العربى فى العصر الحديث " عباس محمود العقاد " قيمة التفكير، فكان كتابه الشهير(التفكير فريضة إسلامية)، مؤكد بهذا وجوب رشد التفكير.

ولو شئت أن تنتقى مفردة واحدة تفرق بين الشخص " المتخلف " والشخص " المتقدم"، فسوف تقع فى خطأ فاحش، لو بحثت بين ثنايا المسكن والملبس والمأكل، وتقنيات الاتصال، وأجهزة الاستهلاك المختلفة، أو معرفة لغة أجنبية أو أكثر، إلى غير هذه وتلك من مظاهر، لها أهميتها بطبيعة الحال، لكنها تتصاغر جميعا إزاء مظهر حاسم ألا وهو " طريقة التفكير"، وهو الأمر الذى فصّله بامتياز " ليفى بريل " فى كتابه (العقلية البدائية).

وإذا كنا قد نفضنا عن كاهلنا نظاما مستبدا قاهرا، فإن ما تم الكشف عنه من صور نهب وسرقة، ربما يهون، إزاء ما فعله فى عقول الكم الأكبر من المواطنين، عندما طارد أصحاب الفكر المتعمق الجاد الذين لا ينافقون، وأبرز وأظهر أشباه المثقفين، ليبوؤهم مقاعد متقدمة فى العمل الفكرى والثقافى والإعلامى، فضلا عن سد جميع المنافذ التى تتيح جدلا وطنيا واسعا، متحررا من قيود الخوف والرهبة، حتى ساد ما أسميته منذ عدة سنوات فى عدة مقالات، وأصبح عنوانا لأحد كتبى (تجريف العقول).

وانتشر هذا التجريف الفكرى إلى شتى المناشط، فسعى إلى عزل الإسلام عن الالتحام بمشكلات الحياة، وقصره على العبادات، مع أن فهمه الفهم الدقيق، لا يستقيم إلا بقرن العبادات بالمعاملات، التى تتطلب الاشتباك مع هموم الحياة.

وشاعت الأفلام السينمائية التافهة، حتى ينشأ شبابنا على تفاهة التفكير، وسذاجة الاهتمامات، فضلا عن الأغانى الهابطة؛ وبدلا من أن تتعود أذن المواطن على " وُلد الهدى "، و"سلو قلبى" ، و" همسة حائرة " و " الجندول "، إذا بها تتعود على ما يعف القلم عن الإشارة إليه!!

وسوف يقفز إلى الذهن تساؤل وجيه : كيف تقول هذا، وها هو العقل المصرى قد استطاع أن يمارس تفكيرا صحيحا، فكانت الثورة، وحطم الأسطورة، وكسر الأغلال، وها هى آيات مفرحة بحوارات تجرى ليل نهار، وبرامج فى الإعلام تقول ولا تخشى، ومقالات تنشر فى الصحف، تناقش وتنقد، بغير أسقف لحرية التفكير.

وأقول، هذا واضح لا ينكره أحد، لكن، سنوات القهر، لابد أن تترك آثارها، التى من السذاجة تصور أنها يمكن أن تختفى فى عدة شهور...

انظر إلى أم كانت تحذر ابنها وهو طفل من أن يقف تجاه نافذة، حتى لا يسقط، ولا يخرج إلى الشارع خوفا من أن تدهسه سيارة، ولا يلعب مع أصحابه، خوفا من أن يعتدى عليه أحد، بل حبذا لو لم يخرج إلى الشارع، ففيه صور شتى من التلوث، ولا ينبغى أن يتكلم، فاللسان يمكن أن يخطئ بكلمة من هنا أو من هناك...وهكذا، ثم تموت الأم، ويصبح الطفل متحررا مما فرضته عليه من قيود، فيستطيع أن يخرج، ويلعب، ويقابل الأصدقاء، ويتكلم، وهكذا يمارس صور الحرية المفقودة، فماذا عسى أن يحدث؟

سوف " يتخبط " بالتأكيد، وسوف يخطئ فى حق هذا وذاك، وغالبا ما سوف يصاب ببعض الأضرار، فالتكوين الإنسان لا يكتمل إلا من خلال التجربة، ومن خلال الممارسة، وبقدر حصيلة التجربة، وبقدر طول الممارسة، يكون النضج، وتكون الحكمة.

هكذا نحن الآن، فما من قضية تثار، إلا وتجد مناقشات محتدمة، وبرامج الحوار التلفزيونية الليلية، تدهشك بمن يسوق البراهين مؤكدا أن الشاى- مثلا - مضر بالصحة، وآخر يسوق براهين أخرى ساعيا إلى بيان أهميته لجسم الإنسان..وهكذا

إلى درجة أن واحدا مثلى انصرف عن هذه البرامج، مللا، بعد ما كان يتوق شوقا إلى متابعتها.

مربط الفرس فى كثير من المناقشات، وصور الجدل المحتدمة الآن، أنها تبث بعض القلق، لأن الطابع الغالب على كثير منها هو" التكفير "، وليس " التفكير".نقول " التكفير " دون أن نقصد معناه الشهير ذا الطابع الدينى الذى ينبئ بأن صاحبه يخرج عن أساسيات الدين، ولكن أقصد كذلك صورا أخرى منه، مثل " التكفير السياسى "، و" التكفير الثقافى " و" التكفير الاقتصادى "، والسمة الغالبة فى كل هذه الصور، هى الاعتقاد الجازم لدى المتحدث أو الكاتب بأن ما يراه هو الحق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأن ما يقوله خصمه، هو الباطل بعينه، الذى يجب تدميره، أو على الأقل محاصرته، حتى لا يؤذى الناس، وحرمانه من أية حقوق قد يزعمها لنفسه، درءا لشره، وحماية للوطن وللناس منها !

لقد جرت العادة أن يرمى بعض حاملى الراية الدينية، بعض الكتاب والمتحدثين بما يضعهم فى خانة الكفرة "، وهو أمر يحدث بالفعل أحيانا، وهو ما لا نقره ونستنكره، فليس لأحد أن يحمل صكوك الغفران والبراءة، والإيمان، يوزعها على الناس، إلا إذا جاء الكفر صريحا علنا من صاحبه، وحكمت بذلك جهة شرعية رسمية جماعية، أو حكم محكمة، بناء على تحريات وتحقيق ومحاكمة.

إن هناك كُتابا لا أطيق ما يكتبون، وأشعر بينى وبين نفسى برغبة عارمة فى أن أراهم وقد اختفوا من الدنيا، ولكنى أقاوم هذه المشاعر، ولا أسمح لنفسى بسبّ هذا وذاك، وأنتهز الفرصة لبيان رأيى المناقض، ربما بغير إشارة إلى هذا الكاتب أو ذاك حتى لا " تتشخصن " المسألة..أحاول أن أركز على الأفكار المطروحة، والآراء المنشورة، ولا أنتهى أبدا إلى أن ما قاله هذا أو ذاك يخرجه عن دائرة الإيمان، أو دائرة الوطنية.

والمصيبة الكبرى حقا أن الذين يصرخون مما صوروه " إرهاب " المتدينين لهم، بالتكفير، يفعلون الشيء نفسه، لكن بصورة مختلفة، مثل الحكم على تنظيم – مثلا–

به مئات الألوف من الأعضاء، بناء على قول صدر من فرد عضو فى التنظيم، لا ينطق باسمه رسميا، مع أن منطق التفكير العلمى ألا يتم تعميم من أمثلة فردية، وكذلك القول بأن هذا الفريق أو ذاك سوف يقود البلاد إلى الخراب والتخلف إذا وصل إلى السلطة، أو إلصاق كل نقص أو عيب أو شر إلى جملة فريق، فى كل الأحوال لا فى بعضها، وفى كل الأزمنة...ماذا يمكن أن نصف هذا وذاك إلا بأنه أيضا يحمل صكوك الوطنية والبناء والهدم والتدمير والخيانة ليوزعها على الناس، وكأن الله عز وجل، أو الوطن قد نصبه قيّما على خلق الله!

ولعل عددا غير قليل من القراء فى مصر، يمكن أن يلاحظوا بكل يسرأن جريدة ما لم تضبط يوما تنشر خبرا طيبا عن فريق بعينه من الناس، وفى الوقت نفسه، لا تترك شاردة أو واردة مما يمكن أن يسئ لهذا الفريق إلا وأبرزته وألحت عليه ونفخت فيه، فهل هذا الفريق الذى يتعرض للهجوم على هذه الدرجة من الشر تصل إلى مائة بالمائة؟ ألم يُحسن واحد منه أبدا شيئا جيدا لله وللوطن، وللناس؟

وإذا كان هذا صورة من صور التكفير السياسى والوطنى يناقض الديمقراطية، فهنا أيضا يخطئ الطرف المجنى عليه، بمناداة أتباعه بمقاطعة الجريدة، فبيان الحقيقة، هو الذى سيقلص مصداقية الجريدة، لكن المقاطعة، إن تمت بناء على أمر، وبصورة جماعية، عُدت صورة من صور" التكفير " الوطنى.

هنا يجئ الخلل فى منهج التفكير، والذى هو المنطلق للحركة والعمل، فإذا أصيب المنهج بالخلل والعوار، اختل العمل، واهتز الإنتاج، وتراجع المسير.

كم أتمنى لو أن كل صاحب رأى، اقتصر على شرح رأيه وبيان أدلته، من غير أن يُخَوِّن هذلا أو ذاك، ومن غير أن يحاسب على النوايا، وأن يتيقن من أن من العسير تصور فريق من الناس ملائكة أطاهر مائة بالمائة، أو أنهم شياطين مائة بالمائة.

- الوفد فى ٢٠١١/٧/١٢

الربيع العربى الدامى*؟!

منذ عام ١٩٩٠ على وجه التقريب، وغزو قوات عربية عراقية لأرض الكويت، ثم عجز العرب عن أن يحلوا بأنفسهم المشكلة، فيما سمى فى وقتها " بالحل العربى "، والذى كنا من أنصاره، والداعين إليه، فانخرطوا تحت اللواء الأمريكى، وكانت النتيجة أن خرجت القوات العراقية من الكويت، لتدخل القوات الأمريكية معظم، إن لم يكن كل، دول الخليج، بدأ العالم العربي يشهد تراجعا، وتخاذلا مشينين، فضلا عن تشرزم، وتوج هذا التراجع والخزى بالسكوت، بل والتسهيل، وربما بالتحريض على، الغزو الأمريكى للعراق، الذى دخل فى دوامة دامية خربة، لتنهار بذلك أبرز القلاع العربية العظيمة، وتتهاوى إحدى أكبر القوى والأرصدة العربية، حضارة، ونفطا وبشرا.

ولم يكن الأمر بحاجة إلى ذكاء عال لنلحظ جميعا، كيف أن الدول العربية أصبحت وكأنها، كما عنونت مقالا لى منذ عدة سنوات (الولايات العربية المتحدة)، حيث كانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندليزا رايس) تجئ من حين لآخر، لتجتمع ببعض وزراء الخارجية العربية، شكلا، لتنسق معهم، وفعليا، لتوجههم، وإذ نقول سيطرة أمريكية وهيمنة، فإننا فى الوقت نفسه لابد أن نقول بتسليم بعض القوى العربية بضرورة التغافل عن أى اعتداء صهيونى، بل والسعى إلى طلب رضاهم.

كان الرأى عندى طوال الفترة الماضية السوداء، والتى ما زالت بعض ملامحها قائمة فى بعض الدول العربية، أن هذا ما كان ليكون لو أن النظم العربية نظم ديمقراطية، الرأى فيها لمواطنيها، والإرادة الوطنية غير مرهونة إلا بالمصالح القومية والوطنية، فحيثما وليت وجهك شطر هذا البلد أو ذاك فسوف تجد الحاكم، قد جاء إما وراثة، أو على ظهر دبابة، أو احتيالا، أو صدفة، حتى لبنان التى ربما تنفرد – شكلا– بانتخاب رئيسها، فإن هذا لا يتم بناء على الإرادة اللبنانية وحدها،

وإنما لابد من توافق ورضا بعض القوى العربية المتنفذة، وبطبيعة الحال والولايات المتحدة.

ولم تكن المسألة قاصرة على شكل الحكم، وإنما لما تجره هذه الأشكال من تصور يستبد بالحكام العرب فيقع الواحد منهم أسير فكرة مؤداها أنه وحده صاحب الحكمة والرأى السديد، وأن كل مخالفة ومغايرة إنما هى تمرد وانشقاق يجب أن يوأد..فضلا عما يصعب حصره من صور وأشكال استبداد وقهر وسوء استغلال، وألوان من الفساد الذى تزكم رائحته كل أنف سليم، غير أنف المستبدين، التى تكون، طوال الوقت، مصابة بعدم القدرة على شم هذه الرائحة العفنة النتنة، والتعامل مع الأوطان باعتبارها " عزبة " أو " ضيعة " خاصة يمتلكها الأصدقاء والأقارب، وما ملايين أفراد الشعب إلا عبيد إحسانهم، وما يتعطفون به عليهم، من أصل مالهم !!

لست فى مجال يسمح لى بالإثقال على القراء بشرح نبين من خلاله أن السبيل الديمقراطى هو المفجر الحقيقى للطاقات الوطنية، فالإنسان المقهور ربما يكون قادرا على حمل الصخور، لكنه أبدا لا يمكن أن يحمل أحلام النهوض، وإرادة التقدم، إنه يتحول تدريجيا إلى صورة من صور " البهائم"، ولم لا ؟ ألم يصور المولى سبحانه وتعالى نفرا من الناس، الذين قد تكون لهم آذان ولهم أعين ، ولهم قلوب، لكنهم لا يوظفونها فيما خلقت له من حيث الفهم والوعى والإدراك، فوصفهم بأنهم سقطوا فى درك أسفل، حتى أنهم لا يصلون إلى أن يكونوا أنعاما، بل كانوا أقل مرتبة، قال سبحانه وتعالى فى سورة النحل(**وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٧٩)**).

ووصل الأمر إلى أن تتجاوز فترات حكم هذا وذاك من الحكام، العشر سنوات، بل لقد كان كبير الدمويين العرب، القذافى، يفخر بأنه تجاوز فترة الأربعين سنة،

ويسمى نفسه (عميد الحكام العرب، والأفارقة)، دون أن يدور بخلده، أنه بذلك يضع نفسه فى الموقع الحقيقى، ألا وهو عميد المستبدين العرب.

ثم إذا بالبشائر تهل علينا من أرض تونس الخضراء، ليسقط واحد من أعتى المستبدين والقاهرين، الذى " سرق " الحكم من أستاذه بورقيبة، بغض النظر عن رأينا فى توجهات بورقيبة نفسه، ثم إذا بالحدث الأكبر حقا، اندلاع الثورة فى مصر المأسورة. وتتوالى الانتفاضات والثورات العربية لتنال اليمن، وسوريا، وليبيا، وإلى حد ما البحرين، وكادت أن تشتعل في سلطنة عمان، والأردن، حتى ظهرت تسمية الفترة التى بدأت فى يناير بأنها ربيع الثورة العربية، أو الثورة الديمقراطية.

لكن، فيما يبدو، لا يُراد للعرب أن يُكملوا فرحتهم، ويحصلوا على الحقوق الطبيعية لمن يريد أن يعيش آدميا، فى مجتمع يملك أسباب القوة والنهوض، فإذا بدماء تسيل، ومدافع تدمر، وطائرات تقصف، وسيوف تقطع الرقاب، ويبدو المشهد العربى فى جملته، وكأنه " للخلف دُر" ، وفقا للتعبير العسكرى المعروف!

ففى مصر، حيث ثورة فريدة فى التاريخ حقا، من حيث علو الأخلاق، والتضامن المذهل، والسلمية البيضاء، والأيدى الطاهرة، بدأنا نضع أيدينا على قلوبنا خوفا، فالسلمية تحولت إلى ضرب وقتل وبلطجة، بدأت منذ شهور ولا تزال مستمرة، والوحدة بين الثوار، تحولت إلى تشرزم مؤسف حقا، فإذا بكل مجموعة مئات يؤلفون ائتلافا، أو حزبا، وإذا بالحوار يختفى، لتحل محله عبارات التكفير الدينى والتخوين السياسى، وبذر بذور الشك من قبل كل فريق فى الفريق الآخر، وإذا باللصوص والقتلة لا ينالوا ما يستحقون، وإذا بمسئول كبير فى الحكم يصف رئيس وزراء حكومة ثورة بأنه مثل " البسكوتة "، وأنه " حُنين"، متصورا أن الوزارة تدير " دار حضانة " لا شعب ثائر تمت سرقة ثرواته وتخريب مواهيه وقدراته، وكرامته، عشرات السنين.

أما من يتولون أمر الحكم فقد بدأوا يثيرون علامات استفهام، وعلى سبيل المثال، ظل أركان الفساد الرئيسيين، صفوت الشريف، وزكريا عزمى، وابنا مبارك مطلقى

السراح طوال شهرين بعد قيام الثورة، فهل لم يتصور أحد أنهم طوال هذه الفترة سوف يرتبون الأمور الخاصة بهم، بحيث عندما تجئ ساعة الحساب، يمكن لهم أن يفلتوا بما نهبوا وسرقوا؟!

وإذا كان كل ما حدث طوال هذه السنوات الثلاثين السوداء، كان بفعل رأس السمكة، مبارك، فكيف يظل حتى الآن حرا طليقا فى منتجع شرم الشيخ، تحت ستار وهمى أنه محجوز فى مستشفى، وإذا كان البعض يرق قلبه ويسوق المبررات، فإننا نتساءل : من يدفع حساب خراب مصر، طوال ثلاثين سنة؟ من يدفع ثمن دماء عشرات، قُتلوا غيلة واختفاء وتعذيبا؟ من يدفع ثمن كذا وكذا مما تنوء به الصفحات؟ هل رق قلبه لوطنه الذى أوصله من غيابات الجب إلى كرسى الرئاسة؟

وكيف يستقيم الأمر، وكل المحاكمات، تجرى تحت مظلة الكسب غير المشروع، والتى يعرف أصغر المحامين أنها ليست مضمونة، ويمكن أن تنتهى إلى البراءة، بحكم شيطانية الفاسدين الذين لابد أنهم مهروا فى تستيف أوراقهم بحيث يخرجون من كل قضية كما تخرج الشعرة من العجين؟

يقولون أن القانون ليس به ما يسمى بالفساد السياسى، ونقول، أليس فى القانون تهمة تخص التحريض؟ أفلا يعد فساد الإدارة، والتعاون مع العدو، وكذا وكذا مما لا حصر له، مما يدخل فى باب التحريض على الفساد المالى؟

وفى الوقت الذى نرى فيه تكتلا دوليا ضد نظام القذافى وقرارات من الأمم المتحدة، لا نرى شيئا مثل هذا بالنسبة لنظام سفاح اليمن ولصها الأكبر، على صالح، إلا من حيث متابعة الأخبار؟ أفلا يثير هذا علامات استفهام وريبة؟ فليبيا دولة نفطية، وعندما يكون التخلص من الديكتاتور بأيدى غربية، لا يمكن ألا يستردوا ما دفعوه، فتكون لهم أساليبهم فى السيطرة، بينما اليمن فقيرة الموارد، فضلا عن أنها موجودة فى شبه الجزيرة، التى لا يكون ترحيب بأن تطولها نار الثورة، ولا يكون تشجيع للثوار، ومساعدتهم !

والشيء نفسه بالنسبة للبحرين، حيث أن من قاموا بالمعارضة والاحتجاج " شيعة "، فتبرز الحجة المهذبة، بينما واقع الحال يؤكد أن الحكام العرب، ومناصريهم من القوى الغربية لا يهمهم لا سنّة ولا غير سنّة، فالأمر دوافعه سياسية لا أكثر ولا أكثر، لأن مؤازرة ثوار البحرين، يمكن أن تصب فى مصلحة إيران، العدوة الرئيسة لإسرائيل، ومن هنا يحدث ما حدث!

وعلى العكس من ذلك تماما فى سوريا، فحقا أن بشار الأسد هو أول من وضع لبنة التوريث المشين، وحزب البعث الدموى، صاحب الشعارات الجوفاء الخادعة، يجثم على صدر السوريين من أكثر من أربعين عاما، محتكرا للسلطة، مبيدا لأية فرص لقوى سياسية أخرى، وكأنه وحده صاحب الحكمة، والحريص على المصلحة الوطنية السورية، لكن ليس هذا هو الدافع الحقيقى لهذا الاهتمام العالمى بتشجيع ثورة الشعب السورى، ولكن ابحث أيضا عن الدوافع السياسية، فسوريا حليفة لإيران، وهى شوكة فى حلق إسرائيل، وهى داعمة للمقاومة اللبنانية، وهى راعية للزعامات الفلسطينية ذات النهج المقاوم، لا المتخاذل، ومن هنا تذرف الدموع على الشعب السورى ، التى لا تذرف أيضا على الشعب اليمنى والشعب البحرينى.

وهكذا تتجمع سحب داكنة سوداء، لتحجب شمس الديمقراطية، أو تشوه التجربة، ولا يستطيع محلل، مهما أوتى من قدرة، أن يتنبأ الآن بمدى النجاح أو الفشل، هنا أو هناك، لكن، دون تعصب قومى، فإن ما يهمنا أكثر هو أمر مصر بالدرجة الأولى، فهى – كما أشبهها دائما – " عمود الخيمة "، إذا قوى واشتد، فسوف تسرى عدوى القوة فى أوصال الجسم العربى، أما إذا لا قدر الله، استمر التخاذل الذى أصبح واضحا، والتباطؤ، الذى لا يعنى الوصول متأخرا، بل إنه هنا – لا قدر الله – قد يؤدى إلى انتكاس وتراجع ، فسوف يشتد ساعد قوى القهر العربى، وما يرتبط به من فساد وتبعية وعمالة !!

- نهضة مصر والمصريون فى١٣/٧/٢٠١١

الهيبة المفقودة*

" حاجيبلك العسكرى "...

تلك كانت العصا الغليظة التى كانت أمى يرحمها الله تبث بها الرعب فى قلبى صغيرا، عندما كنت لا أمتثل لما تريد، فى بعض الظروف...

لم أكن أُعمل عقلى عند سماعى هذا النذير، ذلك أن مقر الشرطة لم يكن بجوارنا، ولا كان هناك جندى واحد على بعد خطوات بحيث يسهل على أمى استدعاؤه، ولكن حزمة من مشاعر الرعب والخوف والرهبة وقسوة المعاملة، وغلظة القلب، هكذا ارتبطت فى أذهاننا بجندى الشرطة، خاصة وأننا تعودنا - أحيانا - سماع صيحة الجندى تخترق سكون الليل " هييه " ، مُتبعا إياها بتساؤل زاعق " مين هناك "!

وكان عسكرى الشرطة ممثلا لسلطة الدولة، حتى أننا كنا نعبر عن حضوره بأن " الحكومة حضرت"، والبعض منا ، كان يمزح ويحاول أن يصور الزوجة على أنها هى الآمرة وهى الحاكمة، ومن هنا سماها كثيرون ب " وزارة الداخلية "!

وعندما أقارن بين ما " كان " من هيبة وسطوة للشرطة، وما أراه فى أيامنا الحالية، وأسمع عنه وأقرأ، أجد الأمر بحاجة، لا إلى مجرد زيادة أفراد الشرطة، وتوفيرهم فى مختلف الأماكن- وإن كان هذا مطلوبا بطبيعة الحال، وبسرعة - ولكن إلى توافر بعض علماء الاجتماع والنفس على دراسة هذه الظاهرة، دراسة علمية، تنتهى إلى البصر بما هو مطلوب، بناء على معرفة مختلف الأبعاد لهذه الظاهرة السلبية، التى أعقبت ثورة يناير.

فمن المعروف أن السلطة فى مصر، وعبر قرون طويلة، كانت سمتها الأساسية القهر والاستبداد والطغيان، وكانت وسيلة الحاكم لممارسة طغيانه وقهره، رجال الشرطة، حتى التصق بهم من الأوصاف ما جعلهم موضع كراهية شديدة من جموع الناس، رغم يقينهم فى الوقت نفسه أن الشرطة، هى التى تحرسهم وتحميهم من

المجرمين، وهى التى تبذل الجهد لتمكين الناس من حقوقهم بتطبيق القانون، عندما يُحكم لهم بها.

ويكفى أن يستدعى أى واحد منا عشرات الصورة المريرة، لجنود الأمن المركزى خاصة وهم يتكاثرون كالنمل، عندما كان الكيل يفيض ببعض الناس، فيسعون إلى ممارسة حقهم فى التظاهر للمطالبة بما يريدون، ولن تتمح صورة القاضى الذى وقع على الأرض بالقرب من دار القضاء العالى، وحذاء الشرطى فوقه، معلنا بذلك، ما يصعب على القلم وصفه من جبروت وظلم واستبداد النظام الذى كان حاكما، فضلا عن عشرات الممارسات الشبيهة.

بل إن واحدا مثلى، كتبت أكثر من مرة عما كان يجتاحنى من مشاعر الغيظ والمرارة صباح كل يوم، مدة زادت عن عشرة أعوام (منذ اندلاع انتفاضة القدس فى سبتمبر عام ٢٠٠٠)، عندما كنت أذهب إلى مكتبى بمساكن أعضاء هيئة التدريس وراء جامعة عين شمس بالعباسية، وتصافح عيناى ثلاث سيارات مصفحة، ممتلئة بجنود أمن مركزى، مسلحة بالهراوات والعصى الكهربائية، وما كان مختفيا داخل السيارات، تحسبا من قيام مظاهرة لطلاب الجامعة، العُزل من كل سلاح، إلا اللسان، ينطقون بها مطالب وطنية، أو طلابية مشروعة دائما! ترى، كم من مشاعر مرارة ازدحم بها قلب وعقل كل طالب وكل مواطن يوميا، أكثر من عشر سنوات.

وانظر إلى آلاف المواطنين ممن يقودون سيارات أجرة أو " ميكروباس "، المنتشرين فى طول البلاد وعرضها، وكيف كان على كل واحد منهم أن يدفع " إتاوة " لهذا الجندى أو ذاك ، لهذا الأمين شرطة، أو ذاك، وإلا حُمل من الأوزار الملفقة ما يدفعه إلى السجن؟!!

بل وانظر إلى ألوف المواطنين الذى أوقعتهم الظروف، سواء لهم أو عليهم، للاحتجاز داخل أى قسم، وما كانوا يُعاملون به من صفع وركل، ولكمات، وضرب بالعصى والهروات، مما كان ينتهى أحيانا بالضحية إلى الوفاة، ثم تزوير أوراق ليلبس المجنى عليه مسئولية الخطأ، وما قضية " خالد سعيد "، إلا واحدة من عشرات

الأمثلة التى كانت متكررة، إلى أن قُدر لهذه الفعلة الشنعاء أن تكون شرارة الثورة التى أسقطت لا النظام الحاكم وحده ، بل نظام الشرطة.

ولا شك أن عشرات الألوف من المواطنين، الذين كانوا يتعاملون مع أجهزة الخدمات، يحتفظون بآلاف الأمثلة على ماكانوا مضطرين إلى دفعه من رشاوى، متفاوتة، حتى يمكن لهم أن ينجزوا معاملاتهم الضرورية، مثل استخراج رخصة سيارة أو قيادة. ومما أحتفظ به من مآسى، نفسية وأخلاقية، أنى، لكبر سنى، كنت أبعث بابنى لينهى لى إجراءات الرخصة، من فترة لأخرى، وكان ابنى حادا فى رفضه التعامل بالرشوة، فكانوا يتفننون فى تعويق ما يطلب، فأُضطر أنا: الأب، أستاذ التربية والأخلاق، أن أنصح ابنى بأن يخفف من مثاليته ويدفع الرشوة المطلوبة !!

ولا أظن أن هناك مواطنا مصريا تخلو ذاكرته من وقائع مماثلة لهذا الذى أشرت إليه، فماذا يترسب فى الأعماق المصرية تجاه الشرطة، غير الكراهية الشديدة، والرغبة الجارفة فى الانتقام، وفيضان عارم من الاحتقار والازدراء؟!

فى صيف عام ١٩٥٤، كانت العلاقات متوترة للغاية بين ضباط يوليو والإخوان المسلمين، وتصادف أن وفقنى الله عز وجل فى النجاح فى امتحان نادر كان يُعقد لمقررات سنوات أربع ثانوى، بحيث يمكن للناجح، بناء على هذا، أن يقفز عدة سنوات مرة واحدة، وأراد بعض أصدقائى من الطلاب الإخوان فى قريتنا أن يزورونى ليشربوا " الشربات "، كجرى العادة، وكان منزلنا فى حارة داخل حارة، ولما رآنا " مخبر "، تصور أن الأمر أمر اجتماع سرى فى مقر خطير، ومن هنا، فما أن جلس الضيوف، ودخلت لأطلب من أمى عمل الشربات لهم، حتى فوجئت بمن تطرق الباب الخارجى بشدة صائحة محذرة: يا أم محمد، اخرجى الإخوان اللى عندكم، أحسن العساكر حا يجيلكوا"!

وسمع الضيوف الصرخات والدقات، ومادت بى الأرض خجلا، وأرادوا أن يعفونى من الحرج فهبوا من أنفسهم إلى مغادرة المنزل، والعرق يتصبب منى خجلا،

ثم يجئ أبى ليقذف بحمم الغضب على رأسى ، موبخا لى مؤنبا، بأن " مالك ومال الإخوان دول"، وكان يعلم علم اليقين أننى لست عضوا ؟!

ثم نعرف أن مداخل الحوارى المؤدية إل منزلنا، يقف على رأس كل منها عسكرى، ونقضى ليلة ما شهدت أسود منها ونحن " مُكَوّمون " وراء الباب فى انتظار القبض علينا، بغير ذنب ارتكبناه إلا بإعداد " شربات " النجاح غير العادى، ليشربه طلاب من الإخوان !!

هذه الحادثة التى تعد بسيطة، قياسا إلى ألاف أمثلة أخرى فى الاتجاه نفسه، حُفرت فى ذهنى وفى قلبى، وفى أعصابى، مما كان يدفعنى دائما للتساؤل : إذا كان هذا الرعب الذى أصابنا من مجرد خوف من الاعتقال، ترى، فماذا حال آلاف آخرين تم اعتقالهم فعلا، وعُذبوا بما فاضت به كتب عدة، فضحت هذه الممارسات؟

وليت الأمر اقتصر على الإخوان، بل نال كل من كان يُشتم منه مخالفة للنظام الحاكم، قدر عظيم من القهر والظلم والتعذيب.

وكم من مرة يتم استدعائى، أو يجيئنى ضابط من أمن الدولة، لا لشئ إلا بسبب الندوات المتعددة التى كنت أنظمها منذ عام ١٩٨٥، حتى الآن، وهى علنية، وما كنا أبدا نقرب من أى مسألة سياسية، ولا أنسى أننى عقدت ندوة مرة لثلاثة من العلماء والمفكرين الأقباط، كى يحدثوننا عن دور الكنيسة المصرية فى التعليم المصرى، كصورة من صور حرصى الدائم على أن أعرض أمام التربويين نماذج مختلفة لشتى التيارات والاتجاهات، وعليهم هم أن يختاروا، فإذا بضابط أمن دولة يجئ للتحقيق معى، متسائلا : ما لكم ومال الكنيسة والأقباط؟ مما اضطرنى أن أشرح له أننا لا ننظر إلى المدارس فقط كمؤسسات للتربية ، بل كذلك دور العبادة!

وصورت لى سذاجتى مرة أن أسعى لمقابلة رئيس الدولة وعرض خريطة طريق للنهوض بالتعليم، نظرا لما آل إليه من ترد مخجل، وإبعادى دائما عن الرأى والمشورة، فأرسلت له خطابا، دون أن أصرح فيه بغرض المقابلة المطلوبة، فإذا باستدعاء يتم لى من لاظوغلى، حيث تم التحقيقى معى!!

ومنذ أكثر من عشر سنوات تم استدعاء زوجتي الدكتور زينب حسن، الأستاذة ببنات عين شمس إلى أمن الدولة بلاظوغلى، مما أثار دهشتنا واستياءنا، ثم إذا بها تطلبنى من هناك لتقول أنهم استدعوها ليطلبوا منها أن تكون عميدة لإحدى كليات التربية، وتسألني رأيي، وكان رأيي – الذى وافق رأيها تماما- أنها بهذا سوف تكون عميلة لأمن الدولة فى الحقيقة، وعميدة فقط أمام الناس، وصببت لعنتى على مثل هذا الموقع وغيره، ذى البريق أمام الناس، إذا جاء بهذه الصورة المقززة، وأنه من الخير لى ولها أن نجلس " على الرصيف " ولا نكون قيادة جامعية، مرموقة ولامعة أمام الناس، لكنها فى الحقيقة " دمية " يمسكن بخيوط تحريكها ضباط أمن الدولة!!

نقول مرة أخرى وأخيرة، أن ألافا من الناس يحملون آلافا من الخبرات المؤلمة، غاية ما يكون الألم، الموجع، غاية ما يكون الوجع، مما ملأ قلوب المصريين بمشاعر كراهية من الصعب وصفها، تراكمت عبر قرون تجاه الشرطى، أو " عصا النظام المستبد "، ومن ثم فإن ما نراه الآن من صور فراغ أمنى، إن هو إلا رد فعل لهذا الميراث الكريه الطويل، فالمسألة ليست مجرد عدد زاد أو نقص، ولكنها تحتاج إلى صبر طويل، لتغيير صورة الشرطى ووظيفته، سواء لدى الجمهور أو لدى الشرطى نفسه.

كانت الشرطة أداة النظام لحمايته هو بالدرجة الأولى ، مما زرع فى قلوب رجال الشرطة أنهم يمثلون السلطة الباطشة، وأنهم فوق الناس، إذا كانت وظيفتهم هى تطبيق القانون، لكن على عموم الناس، وليس على خواصهم، وأصبح المطلوب اليوم، دور مختلف تماما، يجعل من الشرطة حارسة للناس، مما يوجب أن تكون ممثلة لهم، فيطبقون القانون على الجميع، فيجلهم ويحبونهم ويحترموهم، وهو انقلاب كبير فى الفلسفة والدور، من السذاجة أن نتصور أن يتغير خلال عدة شهور.

• الوفد فى ٢٠١١/٧/١٩

الأيدى المرتعشة

التى تحكم مصر*!

هل تخصصنا فى تبديد أعظم وأروع ما يتيحه المولى عز وجل لنا ؟

لو كان التبديد أو التفريط يدور فى دائرة ملكية شخص أو حتى فئة، لهان الأمر، ولكنه يشمل الوطن كله، حاضرا مستقبلا، كيف؟

فى أكتوبر ١٩٧٣، فاجأت القوت المسلحة المصرية العالم بخطة تحرير لأرض الوطن المحتل، تجاوزت فيها الكثير من التوقعات والاحتمالات، بما يدخل فى باب المعجزات العسكرية، لتمحو بذلك عار هزيمة لم يكن لها يد فيها، بقدر ما كان للقيادة السياسية والعسكرية عام ١٩٦٧، لكن ماذا فعلنا بتباشير هذا النصر المذهل غير العادى؟

الغريب أن القيادة السياسية والعسكرية التى كانت وراء الانتصار، هى نفسها التى لم تنجح فى المحافظة عليه، لا مجرد تطويره والحصول على المزيد، وإذا بنتيجة عجيبة، وخاصة عندما نقارنها بما حدث فى حرب ١٩٥٦، فحقيقة الأمر أننا لم ننتصر عسكريا بالمعنى المعروف فى تلك الحرب، لكن حنكة القيادة السياسية حولت الهزيمة إلى مكاسب، فظهرنا وكأننا انتصرنا، على قاعدة أن العبرة فى الأمور بخواتيمها، بينما فى حرب ١٩٧٣، كنا منتصرين، لكن الإدارة السياسية ضيّعت علينا تداعيات هذا النصر العظيم، فإذا بمصر تبدأ منذ ذلك الحين، ترتهن إرادتها بإرادة الكيان الصهيونى، ومَن وراء الكيان الصهيونى، بل و" تتقزم" فى الكثير من المجالات، وأبرزها المكانة الإقليمية والريادة السياسية.

وفى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ شهد العالم بعين الانبهار والتعجب، خروج ملايين، بغير أسلحة، وبحناجرهم، وقلوبهم الممتلئة وطنية وحماسا، وإرادتهم

المرتكزة على أعمدة عزم وصلابة، فإذا بأقسى وأظلم وأفسد نظام شهدته مصر، منذ عهد بعض المماليك، يتهاوى كورق الشجر الذى جف وافتقد الحياة.

ثم إذا بثورة أخرى تتفجر فى عقول وقلوب كل مصرى، بأن مصر سوف تقفز إلى مكانتها التى تستحقها فى الريادة التاريخية...

ويمر يوم وراء يوم ، والآمال تتوقف، والإرادة يتسلل إليها الخَوَر والفتور...

يمر يوم وراء يوم، وأفراد العصابة الذين نهبوا مصر، لا ينالون ما يستحقون..

يمر يوم وراء يوم، لتجمع وتضرب وتقسم وتطرح، ثم تحسب المحصلة، لتجد أن حصيلة ستة شهور، لا تعدو أن تكون بعض نقش على رمال، يمكن أن تذروها الرياح، وأخشى أن تكون المحصلة هى نقش على الماء، مما يكون أقسى وأمر وأوجع للقلوب!

المجلس العسكرى، الذى لا ننسى أبدا وقفته الوطنية الرائعة فى الانحياز إلى الثورة، جعلنا نتطلع إلى المزيد، وجعلنا نطمح، ونطمح ؟ لكنه، مع كل هذا التقدير، يصدمنا بما يبدو أنه لم يُقدر أن الذى طال بهم الجوع إلى العدل، وطال بهم العطش للحرية، وطال بهم الشوق إلى يُعوضوا مشاعر مقهورين ومنهوبين، يريدون ما يتم فى يومين يتم فى يوم، وما يتم فى ساعتين يتم فى ساعة، لكن الآية انعكست، فإذا بما يتم فى يوم يتم فى يومين، وما يتم فى ساعة يتم فى ساعتين، ولابد من تظاهرات واعتصامات ومعارك كلامية، حتى يتحرك الجبل خطوة..دائما قصيرة لا تفى تماما بالمطلوب!!

نعلم علم اليقين بعض سمات الشخصية العسكرية، التى تجد نفسها – فى مواقعها العسكرية– مسئولة عن أرواح البشر، ومقدرات الوطن، لابد أن تحسبها أكثر من مرة، ولابد أن تفكر وتمعن التفكير، ولابد أن تتأنى، ولا تتعجل...لكن إدارة الأوطان، غير إدارة المعارك العسكرية، وإدارة الثورات غير إدارة المعسكرات والقشلاقات..

كان من المفروض – مثلا– فى أيام الثورة الأولى أن يتم التحفظ فورا على عشرات من رموز النظام وقادته، لكنهم تُركوا فى قصورهم وفيلاتهم مدة شهرين من الزمان، ولا يحتاج الأمر إلى ذكاء خارق، لمعرفة أو تصور، ماذا فعل هؤلاء عندما تأكدوا من سقوط نظامهم العفن، من حيث ترتيب الأمور الشخصية الخاصة بهم من أموال سرقت، وأراضى نهبت، وقصور شُيدت على عظام المصريين وبدمائهم...

وتمر شهور ثلاثة، يشغلون الناس بتحقيقات ومحاكات، لا أحد يعرف عنها شيئا، وكان لابد من تسيير الملايين مرة أخرى، فى كل مرة، حتى يتم اتخاذ قرار واضح بأن – مثلا– تكون هذه المحاكمات علنية ومذاعة تلفزيونيا، حتى يطمئن الناس – وهذا حقهم دون تشكيك فى قضاء– فضلا عن حقيقة إنسانية لا ينبغى أن تُنكر، أن الذى نُهب، وظُلم، وقُهر، وأُذل، من حقه أن " تبرد ناره "، فيرى ظالمه يذوق بعضا مما أسقاه إياه..هل كان أمر مثل هذا يحتاج شهورا؟

والأدهى والأمر من كل هذا هى أن المسائل التى تدور حولها المحاكمات، مسائل مالية مدنية، يستطيع المحامون " الشطار " أن يكسبوها بغير صعوبة، ويقولون أنه لا يوجد شئ فى القانون اسمه " الفساد السياسى "، مع أنه واضح وظاهر، وهو ما يتطابق مع ما فى القانون عن " التواطؤ "، و" التحريض"، فضلا عن تساؤل: لِم لا يجتمع الجمع من فقهاء القانون ليفكروا فى وسيلة قانونية شرعية، يتم بمقتضاها محاسبة الفَسَدة السياسية؟

إن الطبيب الذى يهمل فى علاج مريض ويخطئ، يخضع لحساب عسير، وكذلك المهندس الذى يخطئ أو يغش فى وضع أساس عمارة فتنهار، يُحاسب حسابا نشددا، فما بالنا بمن أفسدوا بناء مصر كلها ؟ وما بالنا بمن أهملوا علاج عشرات الملايين من المواطنين، وما بالنا بمن خربوا قامة تاريخية لوطن مثل مصر؟

أين أنتم فقهاء القانون وعلماؤه؟ ألم يبادر فقهاء سابقون، فى " تفصيل " القوانين الحامية للفساد، والميسرة له، والمستبعدة للشرفاء والوطنيين؟ فيما عرفناه " بترزية

القوانين "، فهل يسهل عمل ترزية قوانين للفساد، ونعجز عن العثور عن ترزية قوانين المحاسبة وتطهير الوطن؟

ولأن المجلس العسكرى، دستوريا هو المسئول، كان لنا أن نعتبره هو الجهة التى توجه إليها مثل هذه التساؤلات!!

وإذا كان من حسن حظى أن عشت تاريخ مصر منذ أول عام تولى فيه الملك فاروق الحكم حتى الآن، فإننى أعجب حقيقة من تساؤل لا أدرى عنه إجابة : إذا كان المجلس العسكرى هو صاحب السلطة الحقيقية، وإذا كان للمجلس رئيس هو المشير طنطاوى، فلم لا يظهر للناس مخاطبا إياهم فى القضايا الأساسية، ويترك الأمر لبعض المتحدثين باسمه، مع الاحترام الشديد لهم والتقدير؟

ثم إن تخبطا عجيبا نراه فى بعض القرارات، فما من مصرى إلا ويعجب للإبقاء على هذا النص العجيب الفريد فى العالم، الذى يقول بالاحتفاظ بنسبة ٥٠% عمال وفلاحين، حيث لا يستطيع الفلاحون والعمال الحقيقيون – فى ظل الإمكانات الحالية – أن يخوضوا غمار المعارك النيابية، لتنتهى العملية إلى من هم ليسوا – فى الحقيقة – لا عمال ولا فلاحين؟

وما هذه المهازل التى لم نر لها مثيلا فى تاريخ مصر الحديث الخاصة باختيار الوزراء، مما جعلنا – لأول مرة منذ ٢٥ يناير – نقول بيننا وبين أنفسنا: فعلا لقد كان أمن الدولة هو الذى يحسم الأمر فى " التحرى" عمن يصلح من الوزراء، ولعل هذه التجربة المؤلمة فى تأليف الوزارة، تجعلنا نعيد الاعتماد على أمن الدولة فى هذا الشأن، ما دام المعيار الآن ليس هو الولاء للنظام، وإنما هو الاختصاص ، فضلا عن تقارير الرقابة الإدارية؟

لقد خُيل لنا – أحيانا أن رئيس الوزراء ، كان يسأل هذا وذاك: "ما تعرفش والنبى واحد ينفع وزير – مثلا – للاتصالات؟" فيعثر له الرجل على واحد، فيجئ آخر ليكتشف أن هذا الوزير عليه كذا وكذا من الملاحظات، فيسرع شرف إلى معاودة الكَرّة مرة أخرى، فى مشهد عبثى حقا!

لقد جنحت العملية إلى " الكوميدية " حقا: فلان يتم اختياره للوزارة، ثم إذا بنا نرى غيره، ومن استقال، نرجوه أن يستمر ..إلى غير هذا وذاك من مواقف مؤسفة لا تليق بمن يحكم بلدا مثل مصر، حتى لقد كادت ألسنتا، بعد قلوبنا أن تنطق: من لا يستطيع تحمل هذه المسئولية، فليرحل!

ووصل المشهد الكوميدى إلى قمته، بأن " ترشزم " الثوار مع الأسف الشديد، فإذا بنا نرى عشرات الائتلافات، حتى أصبحنا فى شك فى بعض الأحوال من بعضها، وكأن العملية تحولت إلى " سبوبة شهرة " والظهور فى الفضائيات، ومثل هذا التشرزم لابد أن يتيح الفرصة لظهور مجموعات ربما لا يكون أصحابها من الثوار الحقيقيين، بل ربما يكون من المدعين، وما عليهم إلا أن يقفوا الآن فى ميدان التحرير وأن يناموا بعض الليالى حتى يحق لهم التحدث باسم الثوار، وبالتالى بدأنا نرى مجموعة على هذا الرصيف تقول نريد فلانا وزيرا، وتقول مجموعة أخرى، لا نريد عِلاّنا، وغُمّ علينا وأصبحنا نواجه صعوبة تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، بل وأصبح كثير منا فى خوف أن ينطقوا بمثل هذا، حتى لا يُحسبوا من أعداء الثورة، فالملكية العامة للثورة، تتيح مع الأسف، لبعض من لم يشاركوا فى صنعها أن يدعوا هذا، وبالتالى يحكمون ويقررون : هذا نريده وذاك لا نريد، هذا القرار يعجبنا وذاك لا يعجبنا؟

اعتلوا معروف، أصحاب الشأن... لا تكرروا تجربة الإدارة الفاشلة لنتائج انتصار ٧٣، التى أضاعتها...فالثورات لا تتكرر، بنسبة تكرار الحروب، فضلا عن أننا لا نتحمل تصور أن تتسرب الثورة الفذة من بين أصابعنا!!

- نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٧/٢٧

قضاة.. لا دعاة*!!

كثير منا ربما يتذكرون جيدا ذلك الكتيب المنسوب للمستشار الراحل حسن الهضيبى المرشد العام الأسبق للإخوان المسلمين، والذى كتبه فى السجن، عندما لمس كيف أن أحوال المسجونين دفعت ببعضهم إلى " الغلو " و التطرف، فأراد التأكيد على تلك الدرة الغالية لبناة الشعوب، والناهضين بمجتمعاتهم، وما هذه الدرة إلا أصداء لعدد غير قليل من التوجيهات الربانية التى توجهنا إلى أن نجادل الآخرين " بالتى هى أحسن"، وإذا كانت بيننا وبين أحد خصومة، فالأفضل أن نبادئه " بالتى هى أحسن"، حيث أن من شأن هذا أن يجعل هذا الخصم " كأنه ولى حميم "، وعندما نستمع إلى قول، نركز على الاستماع إلى " أحسنه ".

وهكذا يكون المعيار الأساسى فى التحاور والمناقشة، والتعامل، هو اتباع " الأحسن"، أى لا نكتفى بما هو " حسن".

ولابد أن يبرز بعض المتفلسفين ليتساءلوا عن معيار " الحسن " و" الأحسن "، ليجيب كثيرون: معيار الحسن والأحسن هو مدى الالتزام بتوجيهات الله سبحانه وتعالى، ومع التسليم بهذا بطبيعة الحال، لكننا لا نريد أن نجادل، فى واقع مؤكد وهو أننا نختلف فى التفسير والفهم والقراءة والتأويل، بحيث تختلف رؤانا وتتباين- ربما - مذاهبنا، ومن هنا نشأت عشرات الفرق والمذاهب عبر العديد من القرون.

لكننا نتجه مباشرة إلى أمر قد لا نختلف عليه، وهو أن العبرة بالنتائج، أى بما يؤدى إليه الاختلاف من بناء لا هدم، من تآلف، لا تخاصم، من ركض إلى أمام، لا تقهقر إلى خلف، من تعاون، لا تفرق، بالنسبة للحركة الكلية للأمة.

نقول هذا نتيجة ما أصبحنا نشهده على أرض وطننا منذ أن تداعت سلطة النظام المباركى- ولا أقول إسقاط النظام لأننى حقيقة لا أراه قد سقط كلية- دون أن ينتبه كثيرون أن ما أوصل شعبنا إلى القدرة المذهلة على إسقاط سلطة النظام، كان هو "

التجميع" ، و" التآلف" و " التآزر"، وكانت ذروة الرمزية فى هذا، مما لا يغيب عن عينى وذاكرتى أبدا، نظر قبطى يصب الماء لمسلم كى يتوضأ فى ميدان التحرير.

فما الذى حدث؟

لماذا انقلب كل منا إلى " قاضى"، يحاكم غيره، ويصدر عليه الحكم بالتخطئة والتصويب، فى أحسن الأحوال، وفى أخطرها : بالتكفير أو الإيمان، بالوطنية أو الخيانة، بالعمالة أو الوطنية؟

يقولون: أن من الطبيعى أن يشترك جميع المواطنين فى عملية " هدم" النظام، حيث هنا إجماع على سوئه وضرورة التخلص منه، بعد اليأس من إصلاحه، لكن، عندما نشرع فى البناء، تختلف وجهات النظر، فهذا يريد بناء من طابق واحد، وذاك يريد أكثر، هذا يريد أن يحتوى كل طابق على شقة واحدة، وذاك يريد أكثر...إلخ.

ذاك أمر طبيعى، لا شك فيه، حيث أن " الاختلاف " سنة إلهية فى خلقه، لكن ما هو غير طبيعى فى بناء الأمم هو هذا الوباء الفكرى: أن يتصور كل منا أنه " قاض"، لا " داعية "، ولا نقصد بالداعية هنا المعنى الدينى، وإنما نقصد به، كل صاحب رأى أو فكر أو وجهة نظر يريد التعبير عنها، وإقناع الآخرين بتبنى وجهة نظره. ونقصد" بالقاضى " هنا موقف من يتيح لنفسه حق الحكم على آخرين، مع إصرار على تنفيذ الحكم!

صحيح أن الحكم الذى يصدره هذا وذاك على رأى غيره، لا يترتب عليه بطبيعة الحال توقيع عقوبة معروفة من عقوبات القانون، وإنما نقصد بها السعى إلى الإقصاء، والسعى إلى الاستثناء، والعمل على " التصنيف " المذهبى والفكرى، والحرص على" التشليل " – إذا صح هذا التعبير، المراد بها تكوين " الشلل "– ليترتب على هذا وذاك شن المعارك، والتحارب!

إننى أصارح القراء، بشعورى بالملل الشديد مما أصبحت أسمعه وأقرأه وأشاهده منذ أن انتهت ملحمة التعديلات الدستورية، التى كانت بداية الانقسام والتراشق بالاتهامات، لتبرز بعدها فتنة الدستور أولا أو الانتخابات، وهلم جرا.

ولقد برزت إلى ذاكرتى الآن نصيحة أخرى للمَرشد الأول، حسن البنا، وإن كنت أضع يدى على قلبى، لما سوف يحدث من سرعة " حكم " بعض القراء بأننى لابد أن أكون من الإخوان المسلمين، حيث أستشهد بأقوال مرشديهم هنا، وعلى الرغم من أن الانتساب إلى هذه الجماعة ليس تهمة يُدافَع عنها، لكن، هذا ما حدث بالتداعى الحر، وبتلقائية شديدة، فقد قال الرجل " لنتعاون فيما اتفقنا عليه، وليعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه".

ومن باب غلبة اتخاذ موقف " القضاة " لا الدعاة، ربما تجد بعضا ممن يقرأ مقالى هذا يبادر بالقول، بأن هذا كلام جميل لفظا، لكن الإخوان أنفسهم لا يعملون به! وبناء على هذا " تنجر " المناقشة إلى دروب وحوارى تبعدنا عن المبدأ والقاعدة.

إن الحقيقة التى نرددها عبر سنوات طويلة أن الله عز وجل، كما خلق لكل منا " بصمة إصبع" يستحيل أن تتماثل مع بصمة إصبع إنسان آخر، ففى يقينى أنه، جل وعلا – أيضا جعل لكل عقل " بصمة تفكير" تختلف عن الآخر، فإذا ما تيقنا من ذلك، نظرنا إلى من يختلف فى فكره ورأيه عما نفكر وفقا له، وعما نصل إليه من رأى، لا على أنه " عدو "، بل زميل، وأخ، وصديق، ومواطن على أرض وطن نتشارك فيه، يمارس حقه .

ولابد أيضا أن نضع نصب أعيننا احتمالا يمكن أن يكون صوابا، ويمكن أن يكون خطأ، وهو أن يكون هذا الرأى الآخر هو الصحيح، ورأينا نحن هو الخاطئ؟!

لا أريد الاسترسال فى النهج مما يبدو أنه " نصح "، حيث عادة ما تمل الناس منه، ولكنها صيحة تحذير، وخفقات قلب يشعر بالقلق الشديد أن تتبدد هذه " الانتفاضة " الخارقة لكثير مما هو معتاد، والتى أنجزناها فى يناير الماضى، فقط أن نفكر جيدا فى أن الوطن ليس حكرا على الإخوان أو الوفديين أو المسلمين أو الأقباط، أو الليبراليين أو العلمانيين أو المتدينين، بل هو ملك كل هؤلاء، وبالتالى، فمن حق كل فريق أن يكون له دوره، وفقا لما هداه الله إليه من تفكير، فإذا ما تباينت

الرؤى، واختلفت زوايا الرؤية، فطريق " البت" فى الاختلاف: نقاش يضع صاحبه نصب عينيه، أن لا حياة لأحد منا إلا بالتوافق.

إن ما يحدث الآن على الساحة، من تنصيب كل فريق نفسه " قاضيا " يحكم على من يخالفه بما يضعه فى خانة لا يستحقها، ينبغى أن " ينعدل" ليرى كل فريق نفسه " داعية "، يدعو غيره إلى هذا الرأى أو ذاك مما توصل إليه، " بالتى هى أحسن"، فإذا لم يستجب هذا الغير، فهو " حر" ، وليس خائنا!!

ومن يريد أن يقصى أحدا لينفرد هو بالوطن، فليبحث عن وطن آخر غير مصر!!

- نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٨/٣

للتفهم ..لا للتبرير*..

هذا الظهور المكثف، غير المسبوق، لجماعات إسلامية مختلفة، والذى أصاب فئات بعينها بفزع، يحتاج إلى وقفة لفهم الظاهرة، حتى نضمن حسن التعامل معها. وقد قصدنا العنوان، لأن البعض قد يسارع ليتصور أننى " أبرر " ما حدث ويحدث، وما قد يحدث، فى الإطار نفسه.

فعبر عدة عقود، وخاصة فى العهد المباركى، كان النظام يقف موقفا معاديا، وبشدة من الاتجاهات الدينية، وكان يبرر موقفه هذا بأمرين، متصلين اتصالا وثيقا، أولهما ما يسميه بخلط الدين بالسياسة، وهى المقولة الملتبسة، التى تحتاج إلى توضيح ومناقشة، وليس هذا مجالنا اليوم، وثانهما ما ارتبط ببعض الجماعات الدينية من استخدام العنف.

ولابد من لفت النظر إلى أن النظام السابق، قد التقى تماما فى هذا مع موقف كل من العدو الصهيونى، ورائدة الهيمنة فى عالمنا المعاصر، الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد سبتمبر عام ٢٠٠١

لكن المراقب للأمور فى مصر، يمكن أن يلاحظ أن الأمر لم يقتصر على ارتباط الدين بالسياسة، فقد كان الموقف عدائيا أو شبه عدائى لعموم مظاهرالتدين، ونشير هنا إلى المنع المطلق لأى مذيعة تتحجب، مع أن ملايين من النساء فى مصر يتحجبن دون أن يكون تحجبهن مرتبطا بالسياسة، فضلا عن العنف والإرهاب.

وفى الدور المختلفة للقوات المسلحة، كان المنع الدائم لكل ذى لحية، ولكل منقبة..

وكثرت فى المسلسلات، والأفلام، أجزاء تُظهر جماعات متدينة، دائما مقطبى الجبين، ذوى لحى، يلبسون جلاليب بيضاء، ودائما سم بالانحراف، ويتحدثون الفصحى، بينما الواقع مختلف كثيرا، فليس كل متدين يحرص على الجلباب أو ذى لحية، وياليت ربعهم يتحدث الفصحى، ولم يحدث ولو مرة، أن ظهر متدين حسن الخلق، يوفق بين الناس.، على الشاشات المصرية، تلفزيونيا أو سينمائيا.

ولو لاحظنا الأفلام القديمة، فقد فسوف نجد أن عالم الدين، كان هو دائما المصلح، والموفق بين الناس، صاحب الأخلاق السمحة، ومثل هذا النموذج اختفى تماما من على الشاشات الصغيرة والكبيرة، وكأن كل متدين منحرف، يخفى غير ما يظهر، ينصُب على الناس، ويناصبهم العداء.

وعند اختيار قيادات لمواقع العمل المختلفة، كان أحد محاذير معايير أمن الدولة، صاحبة القول الفصل، ألا يكون المختار من ذوى النشاط الدينى، حتى ولو كان بعيدا عن السياسة. ويكفى أن أذكر هنا قول ضابط أمن الدولة لزوجتى عندما رشحوها عميدة لإحدى كليات التربية، منذ عدة سنوات:" على الرغم من أنك محجبة، لكننا رشحناك عميدة "!! فكأن الأصل ألا تُرَشح لمثل هذا المنصب سيدة محجبة، وكأن الحجاب علامة خيانة للوطن، وسوء أخلاق والعياذ بالله!!

وكانت المساجد تفتح لوقت الصلاة فقط، وتعاود إغلاقها عقب انتهائها، بحيث لم تعد تمارس دورها المجتمعى الذى مارسته عبر ما يزيد قليلا عن أربعة عشر قرنا من الزمان. وحرص أمن الدولة على أن يكون هو الذى يحكم، علّى هذا وذاك أن يتم اختياره إماما للمسجد أم لا؟ وقد لاحظ كثيرون أن وزارة الأوقاف " والشئون الإسلامية "، يتحكم فى ديوانها العام مجموعة لواءات شرطة!!

وزاد الطين بلة، أن حُرم على خطباء المساجد أن يقتربوا من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليحصروا أنفسهم فى العبادات وحدها دون المعاملات، حتى أصبحت الخطب مملة، واختفت تلك النوعية من الخطباء الذين كانت المنابر تهتز لكلماتهم، تمر ساعة دون أن يشعر الحضور بأى ملل، لتحتلها نوعية، ينظر المصلى كل دقيقة إلى ساعته متلهفا على انتهاء الخطيب من خطبته التى اقتصرت على الأخلاق الحميدة المجردة المكررة..!

ولو فتشت فى نسبة البرامج الدينية فى برامج الإذاعات الرسمية والقنوات التلفزيونية، قبل الثورة فسوف تجد أنها تضاءلت إلى حد ملفت للنظر، إذا استثنينا إذاعة القرآن الكريم، التى كانت وكأنها " شوكة " فى زور النظام، يودون لو تم

نسفها، لكن، لأن هذا كان مستحيلا عمليا، فقد ضيقوا عليها الخناق المالى، فتجد أنها كانت أفقر و"أغلب من الغلب نفسه"، من حيث الإمكانات، مع أنها كانت تحتل دائما رقم (١) فى نسبة الاستماع إليها، وما زلت أذكر فى فترة من الفترات كانوا على وشك اغتيالها، تحت إدعاء " تجفيف منابع الإرهاب "، حيث كانوا سيقصرون عملها على إذاعة تلاوة القرآن الكريم فقط، دون موضوعات اجتماعية وشرعية، ونفسية، واقتصادية..وغيرها.

وكم من تضييقات على من يريد السفر إلى الخارج حتى ولو كان إلى حج أو عمرة أو مؤتمر خارجى، إذ لابد من تعويقه، إن لم يتم منعه.

ولابد أن نتذكر أن رموزا محترمة عالية وقديرة، كانت محرومة من الظهور على شاشات التلفزيون المصرى، وكذلك الإذاعة، وكم حرم ملايين من مشاهدة فهمى هويدى والدكتور العوا والدكتور القرضاى، والدكتور محمد عمارة، منذ عدة سنوات، وغيرهم كثيرون، فهل كان هؤلاء إرهابيين متطرفين؟!!

أما ما كان يحدث للإخوان المسلمين، فحدث ولا حرج، مما لا يحتاج منا إلى مزيد بيان، فهذا مشهور ومعلوم للكافة..

فى مثل هذه الأجواء، سوف يجنح كثيرون من ذوى النزعات الدينية الإسلامية، إلى إيثار السلامة، دون اقتناع، وإنما هو الخوف الطبيعى الذى جُبلت عليه الطبيعة الفطرية للإنسان، خاصة فى ظل نظام لم يحكمه العدل والقانون، وأن أى إنسان يمكن أن " يذهب فى شربة ماء"، دون أن يستطيع " أخذ حق ولا باطل"!!

هذه الجموع المختلفة التى كُبتت، وحوصرت، وعُوقت، وغُيبت، زُرعت فى قلوبها مشاعر غيظ وضيق، ومشاعر ظلم واشعور بالاضطهاد، لابد أن يكون من الطبيعى أن تلتمس لحظة تنفيس لتنفجر، كما هى الفكرة المعروفة عن الإناء الذى نتركه يغلى بما فيه، دون ترك منفذ للتنفيس، إلا ما ندر.

فى المقابل، كان مشهد " المغايرين " مختلفا، حيث حظوظ وافرة، فهم الذين يحصلون على جوائز الدولة، وهم الذين تقام لهم حفلات التكريم، وهم الذين يسافرون، بحرية على عكس غيرهم.

وكان هناك كتاب يكتبون الشعر والقصص، يمكن أن يتناولوا فيها أدق الخصائص والعلاقات، بل ويمكن أن ينالوا من الذات الإلهية أو الرسل والأنبياء أو الصحابة، فإذا ارتفع صوت بالنقد، سُلطت أقلام وأصوات بكثافة، فى مختلف المنابر والمواقع، دفاعا باسم الأدب، وباسم الفن، وحرية كل منهما.

أما الأفلام والمسلسلات، فحدث عنها أيضا ولا حرج، فتحت راية " التحرر"، يتحول الأمر إلى " تحلل "، ولا زلنا نذكر برنامجا تلفيونيا، سموه " الجريئة "، وما كان يدور حوله من مسائل، معظمها نميمة وجنس، وكأن الجنس هو المحور المركزى للكون كله، دون أن تمارس مقدمة البرنامج ما سمته " جرأة "، للدفاع عن الفقراء والبائسين والمساكين، والهجوم على الظلمة والقاهرين والمستبدين والفاسدين.

وحرص النظام منذ البداية على أن " يُسكِّن" العدد الأكبر من المواقع الصحفية والإعلامية والثقافية والفكرية بالاتجاهات المغايرة للاتجاه الدينى، وهو الأمر الذى بدت نتائجه واضحة، فى الأشهر الأخيرة، فما من مسألة تبرز على الساحة، حتى تجد المدفعية الإعلامية الثقيلة تنطلق على كل القنوات والبرامج والإذاعات والصحف، تحمل حملة عنيفة على أى اتجاه له مسحة دينية.

ولعلنا نتذكر مثل هذه الحملات العنيفة التى سبقت الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى مارس الماضى، ثم ما ملأ الساحة من مناقشات تكاد تصل إلى حد الاحتراب، معلنة خوفها من الاحتمال الأكبر، أن يكون لتيار دينى أغلبية فى البرلمان القادم فيكون له القول الفصل فى الدستور، فقادوا حملات ضارية لمحاربة هذا.

ويمكن للمرء أن يتساءل: وماذا لو جاءت الممارسة الديمقراطية بتيار دينى؟ يقولون، أنه سوف ينقض على الديمقراطية، ليحاسبوا بهذا على النوايا! ألا يدعو هذا

أيضا أنصار التيار الدينى أن يخشوا – بالمنطق نفسه– لو جاء تيار مغاير للتيار الدينى، أن " يُحَجّم هذا الثانى ويحاربه ويُضيّق عليه؟

بل إن البعض صرح علانية أن الانتخابات الديمقراطية أحيان ما تجئ بمن هم أعداء للديمقراطية، ويستشهدون لذلك بالحزب النازى ففى ألمانيا، بقيادة " هتلر"، الذى جاء نتيجة مثل هذه الانتخابات، فإذا به ينقلب على الديمقراطية!

وكما حدث لشرائح وفئات اجتماعية مختلفة، فخرجت تعتصم وتطالب بمطالب أسميناها " فئوية "، كان طبيعيا أن تخرج هذه الشرائح الدينية التى لم نكن على دراية بنموها، فإذا بها " جحافل " بمئات الألوف، تتجمع فى ميدان التحرير، فى إحدى " الجُمَع"، تفوق كل هذه الائتلافات والأحزاب، التى استولت على قنوات التعبير عن الرأى، فيصاب هؤلاء بالرغب والخوف.

إن من حق أى مواطن أن يسعى إلى المشاركة فى صناعة مستقبل وطنه فالوطن، وفقا للمبادئ المدنية نفسها، ملك للجميع، ولابد أن نقدر أن حجب هذه الفئات والشرائح المعبرة عن توجهات دينية، عشرات السنين، لابد أن يُنتج خطابا يفتقد ما ينتجه طول الممارسة والعلانية والمشاركة من نضج وكياسة ورشد القول، وأدب تعامل، وأن الحكمة لا تقتضى الهجوم عليهم والتخويف منهم، ولا التحريض على إقصائهم، فكما قلنا كثيرا، موجهين الخطاب إلى جماعات العنف، والتطرف، بضرورة التسامح وتقبل الآخر، والجدال بالتى هى أحسن، وأن الاختلاف من سنن الكون والاجتماع البشرى، فلنقل لأنفسنا الآن مثل هذا، عندما تواجهنا هذه الجموع الحاشدة من الرافعين للشعارات الدينية. لقد قبلنا منذ عام ١٩٧٩، التعامل مع العدو الصهيونى، الذى تصطخب ساحته بالعديد من الجماعات الدينية، والتى بلغت فى التطرف مدى لم تبلغه جماعة فى مصر، فلِم لا نجرب حسن التقبل والتعامل مع مثل هذه الجماعات من أبناء وطننا؟

---

*نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٨/٢٤

"مُوت يا حمار"،

إلى أن يتحرك وزير الصحة* ؟!

عندما جاءنى صوتها عبر الهاتف، من خارج مصر، حيث يعمل زوجها، لم أستطع أن أميز كلماتها، ذلك أنها كانت مصحوبة بالبكاء، فأطلب منها أن تعيد ما قالت، فكان أن عرفت أن زوجها الذى تربطنى به علاقة خاصة، فى حالة غيبوبة منذ فترة لجملة أمراض قاسية، وأن أولى الأمر طلبوا منها أن تنقله إلى إحدى المستشفيات فى مصر، بدلا من أن تتحمل العبء وحدها فترة طويلة، بالخارج، قاست فيها ما يصعب تصوره.

لكن الحزينة، عندما سألت، وجدت أنهم لن يستطيعوا تحمل التكلفة، فسألتنى إن كنت أعرف وزير الصحة لتيسير المهمة؟ سألتنى ذلك، لأنها، مع البعض، يتوهمون أننى ما دمت أستاذا كبيرا فى الجامعة منذ خمسين عاما، وأكتب فى بعض الصحف، فلابد أن يكون لى نفوذ وعلاقات، وما دروا أن كاتب هذه السطور، يجنح دائما إلى العزلة، ومن ثم فشبكة العلاقات الاجتماعية والحكومية ضعيفة، فضلا عن أن المسألة ليست " أستاذية جامعية "، فهذا ليس من معايير التقدير فى مصر، إلا إذا كانت هذه الأستاذية مصحوبة بموقع تنفيذى عال.

قلت لها: إن القوم، عندما يعلمون أنكم كنتم تعملون خارج مصر منذ سنوات، سوف يستنكرون علاج الأخ العزيز على نفقة الدولة، فإذا بها تصرخ: أنت تعرف، كيف أن تعليم ثلاثة أولاد فى كليات طب وصيدلة، استنزف عشرات الألوف من الجنيهات ، خاصة مع شيوع الدروس الخصوصية، ولما حان وقت زواج بعضهم، كان الحصول على شقة، ثم مصاريف الزواج وفتح " بيت" ما استنزف مئات الألوف، فإذا بكل ما حصلوه يذهب ولا يبقى لهم إلا " الستر".

وأجبت الزوجة الحزينة بأننى أعلم ذلك، لكنى، أتصور موقف الآخرين. قالت : ألم تتحمل الدولة عشرات الملايين لعلاج وزراء ونواب وكبار ورجال أعمال، يكسبون مئات الملايين من الجنيهات؟ قلت لها : ذلك قبل الثورة، لكن الوضع الآن يختلف، وعلى أية حال، سوف أحاول أن أطرق باب وزير الصحة، وإن لم أعرفه ولا يعرفنى.

قالت أن وزير الصحة غالبا كان أستاذا بكلية طب، وبالتالى فسوف يقدر " شيبتك " التى تجاوزت السبعين، ولابد أنه فى عمر بعض تلاميذك، فيعمل لأستاذيتك حساب!

لقد أخطأت السيدة الحساب وأحسنت الظن، حيث لم أجد تقديرا لشيبتى ولا احتراما لأستاذيتى!

طلبت دليل التليفونات لأعرف رقم مكتب الوزير فأعطونى رقمين، لم يردا، فطرقت باب عدة صحفيين أسأل عن تليفون مكتب الوزير، فلم تنجح المحاولة، إلى أن تيسر لى الرقم.

عندما اتصلت بمكتب الوزير، بعد جهاد، أطلب موعدا لمقابلة الوزير، فإذا بالمجيب يقول أن المكتب ليس مختصا بذلك، وأعطانى رقما آخر، هذا اختصاصه، فلما اتصلت به، أيضا بعد جهاد، أجابنى شخص، بعد أن عرفته بنفسى، أن علىّ أن أكتب طلبا بذلك لعرضه أولا على معالى الوزير، لينظر إذا كان ذلك ممكنا أم لا؟!

كدت أصرخ فى الرجل: أكتب طلب لمجرد طلب تحديد موعد؟ إن من يريد وزيرالصحة فلابد لأمر يتصل بحياة أو موت، والدقيقة، كما لابد لمعالى الوزير يعرف، تفرق بين حياة وموت، وتعطف الموظف علىّ بقوله أننى يمكن أن أرسل الطلب عبر الفاكس..ولولا أنى أعلم أن الفاكس لم يكن موجودا منذ مائة عام، لتخيلت أننى أعيش قرنا سابقا.

ومع ذلك، فقد فعلت المطلوب، منذ عدة أيام...وحتى الآن، لا حس ولا خبر، وإذا كان العامة قد قالوا " موت يا حمار على ما يجيلك العليق" ، فإننى لم أكن أتصور أن

يجئ اليوم الذى يعكس تصرف مسئولو الصحة، تجاه مواطن، أراد أن يمارس حق الشكوى، فما بالكم بحق المواطنة فى العلاج، ففشل، فلمن نشكو وزير الصحة نفسه؟! وهل هو فعلا وزير صحة الثورة، أم ما قبلها؟!

• اليوم السابع فى ٢٠١١/٨/٢٤

لا سامحك الله يا وزير الصحة ؟!

فى الأسبوع الماضى، كتبت فى المكان الحالى نفسه، مقالا بعنوان (موت يا حمار، إلى أن يتحرك وزير الصحة)، حيث أشرت إلى محاولتى الفاشلة فى أن أحظى بموعد عاجل لمقابلة وزير الصحة، دفعتنى إلى طلبها استغاثة زوجة مصرية، كانت تبكى بكاء حارا حيث كان زوجها، الطبيب بوزارة الصحة المصرية، والذى كان معارا لإحدى الدول العربية، فى حالة صحية يصحبها الاحتمال الأقوى للموت، رغم تنفيذى لتعليمات مكتبه بأن أقدم طلبا مكتوبا، فى ٨/١٧ الماضى، فى الوقت الذى رأيت فيه هذا نهجا متخلفا، ويخلو من الذوق ومن اللياقة، مع أستاذ أفنى من عمره، فى الجامعة منذ ما يقرب من نصف قرن.

ولما لم أجد أحدا " يُعَبّرنى"، كان أن كتبت المقال المشار إليه..وانتظرت أيضا أن " يُعَبّرنى" أحد، خاصة وأننا نرى رئيس الوزراء يقابل " طوب الأرض " فى أى وقت، فضلا عن تعودنا أن نرى شكاوى قراء تنشرها الصحف، فيسرع المختصون، التابعون لكل مسئول، بمتابعة ما تنشره الصحف عن وزارتهم، والرد عليهم، لكن أيضا، وفى حالتنا، لا حياة لمن تنادى!!

لقد فهمت الآن مغزى ما كان يرد به البعض على استنكارى الدائم لسياسة الاعتصامات والإضرابات الحالية، والتى كنت أرى أنها تعطل عجلة العمل والإنتاج،

حيث كانوا يقولون أن هذه هى الطريقة الوحيدة التى تجبر الحكومة على التصرف بإيجابية وبسرعة، لأنها – معذرة –" تخاف ولا تختشيش" !! ويا ليتنى أملك من العافية والصحة ما يساعدنى على أن أفترش الأرض معتصما " متسولا " مقابلة معالى الوزير، كبير أطباء مصر المحروسة، وحامى حمى الصحة الوطنية فى عهد الثورة، والمحافظ الأمين على عهد " أبقراط "، الشهير، حتى يستجيب لأستاذ جامعى مسكين مثلى، لا يملك سلطة ونفوذا، إلا سلطة " العلم " التى قال عنها " نجيب الريحانى" فى فيلم غزل البنات ، مصورا رأى السلطة التنفيذية :"طز"!!

وبعد منتصف ليلة الجمعة، ٨/٢٦، وبعد أن تناولت سحورى، مخلدا رأسى للنوم، إذا بى أستيقظ مذعورا على رنين جرس هاتفى فى الساعة الثالثة والنصف صباحا، لأسمع صوت الزوجة المسكينة تنتحب بشدة، انتحابا تصحبه شهقات متسارعة، متقطعة، ولم أتبين من كلامها إلا جملة واحدة " (على) مات، يا دكتور سعيد"!!

صحيح أننا نؤمن بالقضاء والقدر، وأن الله سبحانه وتعالى قد " قدّر" لأخينا الوفاة فى توقيت حدده هو جل شأنه، لكننى لم أستطع أن أمنع مشاعر عارمة بالسخط والغضب على وزيرنا المؤسف، والذى نعوذ بالله أن نتهمه بأنه " مسئول " عما حدث، ولكننا نعلم فى الوقت نفسه أن علينا أن نأخذ بالأسباب أولا، وبعد ذلك يفعل الله ما يريد، فى الوقت الذى يحدده، فى المكان الذى يعينه، ووزير الصحة لم يبذل جهدا فى اتخاذ الأسباب، بل أهمل وفرّط فى الإهمال، وضرب بأبسط قواعد الإنسانية عرض الحائط!!

ربما يقول قائل: وما أدراك أن الوزير قد علم بما تريد؟ أو بالموضوع كله أصلا؟ وهنا يقفز إلى الذهن القول الشهير" إن كنت تدرى فتلك مصيبة، وإن كنت لا تدرى فالمصيبة أعظم"، فلا ينبغى أن نلقى التبعة والمسئولية على كاهل " المساعدين" و" المعاونين"، كما هى عادتنا، فالمسئول الأكبر– الوزير– هو الذى اختار الأشخاص، وهو الذى حدد قواعد التعامل، أو وجد هذا وذاك قائما، فأقره ، فيصبح هو المسئول، إن كان خيرا فخيرا وإن كان شرا فشرا!

لقد أرسل شارلمان، الإمبراطور الرومانى الشهير يسأل هارون الرشيد: كيف يتمكن من أن يحكم هذه الإمبراطورية الإسلامية المترامية الأطراف؟ فكان رد الرشيد: لأنى أُحسن اختيار الرجال!!

لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن ندعو " على " أحد، لكننا لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من إبداء مشاعر عدم التقدير لهذا الوزير، والذى من حسن الحظ أن ذاكرتى العتيدة رفضت أن تحتفظ باسمه!

- اليوم السابع فى ٢٠١١/٨/٣١

طبيب من مصر.

كأنى نكأت جرحا غائرا، طال عليه الزمن، دون علاج، فتقيح وامتلأ بالصديد، الذى تفوح منه رائحة مؤسفة، عندما كتبت مقالى الماضى، عن الإهمال المخزى لوزير الصحة فى الاستجابة لصرخة أهل " طبيب"، كان بأشد الحاجة إلى العلاج على نفقة الدولة، وانتقل طبيبنا إلى جوار ربه، حيث نرجو ألا يقابل فيما بعد، بعض هذه الوجوه العكرة المتحكمة فى الصحة المصرية بكل الأسف وكل الأسى...

فاضت تعليقات القراء على مقالى، وجُلهم من الأطباء، بصور كثيرة من المرارة، وهى صور مغايرة لما يتصوره عموم الناس، خارج الدائرة الطبية، من أن الأطباء إذ هم يشكلون فئة عالية المقام، يعيشون فى بحبوحة من العيش، يتقاضون من الناس مئات، وآلاف من الجنيهات، ولأنهم يتحكمون فى أرواح الناس، فلابد أن يرضخ هؤلاء لما يطلبه الأطباء من أجور عالية..

ولأنى كنت قريبا للغاية من الدائرة، عدت إلى أوراقى لأسترجع حكاية الطبيب الذى كتبت عنه، لا على أنها حكاية شخصية فردية، تخص شخصا بعينه، وإلا لما

كتبنا هذا المقال، وما سبقه، وإنما لأنها مجرد مثال، يشير إلى حالات مشابهة لآلاف من الأطباء، وإن تباينت فى الظروف واختلف التوصيف.

كان " على " تلميذا قد انتهى من تعليمه الابتدائى أوائل الستينيات، عندما ماتت أمه، الإنسانة الوحيدة التى كانت حريصة على تعليم أبنائها، بينما الأب لم يكن كذلك، فأخذه أخوه الأستاذ الجامعى ليقيم عنده ويتكفل برعايته.

كان صاحبنا الأستاذ الجامعى يرى بنفسه أخيه وهو يصل الليل بالنهار تعلما واجتهادا، متحديا الظروف المحيطة، كما لمس الأستاذ الجامعى كيف تكون مشقة التعلم الطبى، طولا وعرضا وتكلفة، ومحافظة على استمرار التفوق، وكما كبيرا من الآمال العريضة بمستقبل يُعوض ما بُذل من مشاق،وأُنفق من مال.

ولما تخرج طبيبنا، تصور أنه سوف يحظى بكذا وكذا من آيات التقدير والعناية والرعاية، باعتبار رحلة الكفاح التى قطعها هو وآلاف أمثاله ممن سلكوا الطريق الطبى، فإذا به يجد بين يديه كل شهر بضع عشرات من الجنيهات لا تثمر ولا تغنى من جوع، خاصة بعد أن تزوج، واستطاع بالكاد أن يعثر على سكن .

تأكد أن ما كان يسمعه عن " العيادات الخاصة "، وما تجره من آلاف الجنيهات هو أمر يخص فقط كبار الأطباء الذين لا يتعدون المئات، بينما الآلاف من الأطباء العاديين، لا يكفيهم ما يتقاضوه شهريا، خاصة إذا تذكرنا ضرورة الحصول على السكن والزواج، وتربية أبناء.

لم يكن أمامه إلا الحل الشهير، الذى يُهرع إليه مئات الألوف من المصريين: السفر إلى خارج مصر، وهو ما ساعده على مجرد الإنفاق على الأبناء وتعليمهم، فعاد إلى مصر ..

لكن الأولاد كبروا، وهم أيضا بحاجة إلى سكن وزواج، فإذا به بعد عودته يصل إلى حالة تكاد تضطره إلى أن يمد يده بعد أن تبخر ما جمعه لتعليم الأولاد.

ومن هنا اُضطر إلى العودة مرة أخرى إلى العمل بالخارج، حتى يستطيع أن " يُزَوّج " الأولاد ويعثر لهم على سكن، فعاد ما ادخره إلى التبخر مرة أخرى.

ولظروف متعددة، وقع طبيبنا فريسة عدة أمراض مجتمعة، واحتاج إلى الانتقال السريع إلى مصر، وكان ما بيديه من نقود، لا يكفى أبدا استكمال رحلة العلاج على نفقته الخاصة، فتطلع إلى وطنه..ممثلا فى وزير، مفروض أنه " راعى " جموع أطباء مصر، الذين هم يمسكون بأرواح ملايين من المصريين: رعاية وتطبيبا وتمريضا وتصحيحا.

ولم يفتح وزير الصحة الباب لمجرد أن يسمع ما يريده الأهل..وكان ما كان من انتقال صاحبنا الطبيب إلى جوار ربه، معلنا وضعا مؤسفا، أن يعجز طبيب مكلف بأن يعالج الناس، عن أن يجد من يعالجه، عندما وقع فريسة للمرض الشديد.. ولسان حاله يردد قول من قال:

حظى كدقيق فوق شوك نثروه   ثم قالوا لحُفاة، يوم ريح : اجمعوه!!

---

* اليوم السابع فى ٢٠١١/٩/٧

الانفلات الإعلامى*؟!

مصطلحان، شاع أحدهما قبل ثورة يناير2011 ، وشاع الثانى، خلال الثورة، وكل منهما يحتاج إلى تغيير مهم..

أما أولهما، فهى القول " بتزاوج المال مع السلطة"، والتغيير الحاصل الآن هو ما يمكن تسميته " بالتزاوج بين الإعلام والثروة ".

وثانى المصطلحين: " الانفلات الأمنى "، حيث، حقيقة، من الظلم أن نخص الأمن وحده بالانفلات، حيث أصبحنا أمام صور متعددة من الانفلات، أبرزها الآن " الانفلات الإعلامى "!

وهكذا ، تجد عزيزى القارئ أن المشترك بين المصطلحين، هو " الإعلام"...

كان أصحاب الثروة، قبل يناير، يدركون جيدا أنهم يعيشون تحت مظلة نظام لا يقوم على " الموضوعية " التى تتمثل فى قواعد قانونية يخضع لها الجميع، بغض النظر عن المكانة والموقع، ومن ثم وجدوا أنفسهم فى حاجة إلى أمرين: أولهما: تأمين ثروتهم من مخاطر لا قِبل لهم بها، حيث لا موضوعية ولا قانون، وإنما هو هوى السلطة وأصحابها، ثانيهما: انتهاز الفرصة لغرف ما يستطيعون غرفه من مزيد من الثروة، والاستزادة المستمرة، حيث لا أحد يضمن المستقبل، والثمن، تراب الفلوس، وبغير جهد وعرق ونَصَب.

ثم إذا بالسلطة تسقط هذا السقوط المدوى تحت ضربات الثورة، وهنا يجد أصحاب الثروة أنفسهم فى مأزق شديد، إذ أن قيام دولة القانون، مسألة لا تأتى بين يوم وليلة، وإنما هى جهد طويل المدى، يحتاج إلى وقت، ويحتاج إلى توافقات وطنية ودستورية، وتجربة وخبرة وممارسة تُدخل الطمأنينية إلى قلب رأس المال المنهور بجبنه.

هنا ظهر البديل، الخطير..

فالوطن يعيش فى أيامنا الحالية مخاضا عسيرا، والأمواج تتدفق بسرعة شديدة على المحيط السياسى، ومعالم المستقبل، لم تتحدد بعد، والتسابق المحموم قد بدأ نحو وضع القواعد والأسس والمبادئ، والمساجلات قد علا وطيسها لتسجيل انتصار هنا وغلبة هناك.

لم يُمَكِّن النظام الاستبدادى الفاسد السابق البلاد من أن تحظى بأبنية ومؤسسات موضوعية ديمقراطية، فالنقابات قد شُلت زمنا طويلا، والصحافة قد سُيِّد عليها " مماليك هذا الزمان"، الذين يغترفون ويمتصون، ولا يُجَوِّدون، والأحزاب شبه ممنوعة، وما سمح به هو بعض الهياكل الكرتونية، أو الأذناب، والمنتفعين، إلا من رحم ربى.

أما الثقافة وأجهزتها، وروادها وقادتها، فلسنا فى حاجة إلى أن نذكر الكثير، حيث أغنانا من قيدت له الثقافة ثلاثا وعشرين عاما، فاروق حسنى، الذى تحيط بقدراته وخصائصه الشخصية علامات استفهام مزعجة(؟!) بقوله أنه نجح فى أن يُدخل المثقفين المصريين " حظيرة " الدولة، فرأينا الثقافة تنجر بزعمائها إلى المعارك نفسها التى حددتها الولايات المتحدة، من حيث الحرب على الإرهاب، ناسين أن الظلم، والفقر، والاستبداد والنهب، والفساد والعِمالة، تربة عالية الخصوبة لهذا الإرهاب، بل وأسمدة تزيد قوته وضراوته!

حتى الجامعات، المسماة فى معظم المجتمعات بأنها قاطرة النهوض الحضارى، تم اختراقها، وتم ترويضها لأمن الدولة بحيث يكون الولاء للنظام عامة ولرئيسه خاصة، وليس العلم هو معيار الترفيع والقيادة، وبذلك أصيب الجسد الفكرى بتشوهات خطيرة.

من هنا ظهرت الحقيقة : إذا كنا قد أسقطنا النظام المستبد الفاسد فى ثمانية عشر يوما، إلا أن الوطن يحتاج إلى عملية بناء طويلة..

ومن قبل أذكر مقولة لجمال عبد الناصر، حيث ذكر أن إصدار قانون أمر سهل، وإقامة مؤسسة، جانب يسير، لكن الأمر الصعب العسير هو بناء الرجال، دون أن

يقصد طبعا المعنى الذكورى المباشر، ومن ثم يكون المقصود هو بناء الإنسان..المواطن.

هل تذكر عزيزى القارئ حال الأرض الأمريكية، عندما انتقل إليها مئات الألوف من المهاجرين الأوربيين، منذ عدة قرون هربا من صور اضطهاد عاشوها فى أوربا ؟ كانت أرضا بكرا، حدث التدافع إلى امتلاكها، والاستحواذ على ثرواتها، وفقا لقواعد ذلك الزمان البعيد، حيث خضعت هذه القواعد إلى منطق القوة المادية، والذكاء العقلى، حتى ولو كان شيطانيا.

كأننا الآن فى مصر أمام أرض بكر..أرض من الوعود والآمال..أرض من الأحلام والرغبات فى بناء وطن جديد، وكأنه يبدأ من نقطة الصفر، رغم عمره الطويل الضارب فى أعماق التاريخ آلاف السنين.

هنا تبدو الحاجة إلى التدافع والتسابق والتنافس، فى وضع القواعد والأسس والمبادئ، لأنها هى التى سوف ترسم الخطوط العامة للمستقبل، وتحدد قواعد اللعبة، التى يجب أن يخضع لها الجميع، فما هى القوة المُعينة على ذلك ؟

مفروض أن تكون الأحزاب بالدرجة الأولى، فضلا عن بقية تنظيمات ما يسمى بالمجتمع المدنى، لكن الحال هو ما وصفنا، وما استجد من أحزاب، تحتاج إلى وقت طويل حتى تبنى نفسها وتتجذر فى خلايا المجتمع وعروقه..

هنا برزت الوسيلة الأسرع، والأكثر فاعلية...

إنها الإعلام، فالكثرة الغالبة من الناس الآن يستثقلون قراءة الكتب، وسماع الخطب. وصغارهم الذين ما زالوا فى عمر التعليم، إذ يجدون أنفسهم مرغمين عليه، بامتحاناته، وكتبه ومقرراته، يكون الإعلام هو ملك الموقف..سيد الجميع .. هو هذا الصندوق السحرى صاحب الصورة الملونة المتحركة الزاعقة، يموج بالأخبار والأغانى والموسيقى، والتمثيل والمناقشات، كأنه يُحضر لك الدنيا كلها بين يديك، لا يحتاج من الإنسان جهد لمتابعته، فيستطيع ذلك وهو مسترخ فى منزله يحتسى الشاى

أو غيره، يقزقز اللب أو غيره، دون أن يدرى أن عقله يُستلب منه بالتدريج، ليتم تشكيله وفقا لصحاب العروض التى تقدم على الشاشة الملونة.

أدرك أصحاب الثروة هذا بسرعة ملحوظة، فإذا بصحف تُنشأ، وإذا بقنوات تطل على الجميع بمغريات يستحيل مقاومتها، وهى جميعها تحتاج إلى رأسمال ضخم، لا يقدر عليه إلا أصحاب الثروة، فنشأ تحالف سريع بين الإعلام والثروة، حيث أن " السلطة " الآن أصبحت سلطة الرأى ، وقوة الفكرة، ومهارة الجدل، والقدرة على رفع الصوت.

ومثل ما يحدث فى الحركات الجماعية التى تنشأ بسرعة، فى غير ظروف طبيعية، وبغير تأن، ودون دراسات طويلة، إذا بهذه الأجهزة الإعلامية تصاب بصورة من صور الانفلات، فنرى دغدغة لمشاعر الناس، ونرى تركيزا على " ما يستثير" ، ونشاهد ولعا " بالخناقات "– لا معارك فكرية – على الشاشات، وكأننا أمام حلبات مصارعة بغير قواعد موضوعية، وإذا بسيل من الاتهامات يتقاذف بها هذا الفريق ضد الفريق الآخر، وكأننا نسترجع ما كان فى " اسبرطة "، فى العهد اليونانى القديم، بحيث يصبح الهدف هو التغلب على الخصم، بغض النظر عما إذا كان هذا التغلب بحق أو بدون حق، ومن هنا ورثنا كلمة " السفسطة " التى نصف بها كلاما أحسسنا أنه يدور فى حلقة مفرغة، وأنه يمارس جدلا عقيما، ولعبا بالألفاظ، وإساءة لاستخدام قواعد المنطق، بحيث تكثر الأغاليط المنطقية...

وأبرز مظاهر هذا الذى نقول، ذلك الجدل السقيم الذى غرقنا فيه أياما طويلة فى معركة التعديلات الدستورية، ثم انتقلنا إلى معركة الدستور أولا أو الانتخابات؟ ثم إذا بمعركة المواد التى سُميت أحيانا الحاكمة للدستور، مع أنه هو الذى يجب أن يكون الحاكم الأعلى...وما سار على الدرب نفسه. وفى وسط هذه المعمعة، لا ترى أو تسمع جدلا حول مشروع قومى لمحو الأمية، أو مشروع قومى للنهوض بالتعليم، أو مشروع وطنى " لفك " التكدس السكانى حول نهر النيل، أو تنمية الثروة الحيوانية،

أو إعادة القطن المصرى إلى عرشه، أو الاكتفاء الذاتى من القمح...إلى غير هذا وذاك من مشروعات، وخطط للمستقبل!

وإذا كنا نشكو ليل نهار مما أسميناه بالانفلات الأمنى، وهو بالفعل حاجة فطرية مؤكدة، بدليل قوله تعالى، وهو يعدد نعمه على الناس، فقال" الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، إلا أن المشهد الوطنى الحاضر، يضعنا أمام انفلات لا يقل خطورة، ألا وهو الانفلات الإعلامى، حيث يمكن أن تُسرق فيه عقول، وتُغتال أفكار، وتُنهب ثقافة، ومجتمع يضم بين جناحيه ما يقرب من خمس وعشرين مليون أمى، تصبح معركة كسب هذا التكتل الضخم معركة يسيرة، ربما يكسبها هذا الفريق أو ذاك، لكن المعركة الوطنية العامة، فيما يبدو، غائبة عن كثيرين!!

- الوفد فى ٢٠١١/٨/٣٠

الانفلات المجتمعى*

برزت فى الفترة التى أعقبت اندلاع ثورة يناير عبارة (الانفلات الأمنى)، ثم بدأ بعض آخر، ونحن منهم، يكتب ويتحدث عن نوع آخر من الانفلات، ألا وهو " الانفلات الإعلامى "، ويبدو أن الدائرة بدأت تتسع، مما جعلنا نرى المسألة بصورتها الأكبر، ألا وهى ما يشهده المجتمع المصرى من " انفلات " عام، وهو ما جعلنا نسميه " انفلاتا مجتمعيا "، والذى هو حالة طبيعية يواجهها المجتمع الذى شهد ثورة شعبية من طرارز متميز، ومثل هذا لا نراه فيما قام من ثورات أخرى أُخَر، منظمة، قامت بها مجموعة ، ذات برنامج محدد، لها قائد أو زعيم معين.

فى الثورة الشعبية، لا تجد فئة معينة تنتسب إليها الثورة، ولا قائدا بذاته، أو حتى مجموعة، ويترتب على هذا وذاك خلو الساحة من رؤية كلية للمستقبل، محددة المعالم، واضحة القسمات، وكذلك ترى مصداقية للمقولة التى تقول أن الهزيمة ليس عنها مسئول محدد، حيث يهرب الجميع من الاعتراف بمسئوليتهم، أما النصر، فله ألف أب، لأن كثيرين يحرصون على أن يظهروا دورهم المهم الذى قاموا به.

ومن هنا كثيرا ما تسمع أو تقرأ لهذا أو ذاك : " لما كنت فى ميدان التحرير..."، كى يوحى لسامعه بأنه من المسهمين فى الثورة، وكأن ميدان التحرير قد تحول إلى " جنسية " يسعى الجميع إلى التمتع بها، وينسى كل هؤلاء، أن مصر كانت قد تحولت كلها إلى مصنع يعج بالثوار، وأن ليس كل من كان بالبيت، كان متقاعسا، أو سلبيا، كذلك فهناك من "راكموا"، عبر سنوات، كتابات، وصور توعية " تزرع نقدا وفضحا للنظام، وتبذر بذور تمرد وعدم رضا، مما كان مُشكّلا لتربة نبتت فيها الثورة، حتى استوت على عودها.

ويبدو أن طول فترة الكبت، لم يُعَوِّد الناس على الاستسلام والرضوخ والسلبية كما تصور كثيرون، وأنا واحد من هؤلاء، وإنما كانت هناك عملية " تخزين " مثلما يحدث للمياه الجوفية، حتى إذا حانت فرصة فتح للغطاء الحديدى، إذا بالمياه تنطلق،

شلالا يهدر، أو قل، كانت مشاعر السخط وعدم الرضا تتراكم، ليحدث الانفجار البركانى العظيم.

كانت أيام الانفجار الأولى مليئة بصور فخر وعظمة أذهلت كثيرين، من حيث التضامن والتآلف، حيث كانت هناك مهمة كان عليها إجماع، ألا وهى ضرب رأس الأفعى..رأس النظام، لكن بدأت الأخطار تلوح فى الأفق، بعد أن ذهب رأس الأفعى، أو كما يقولون: راحت السكرة وجاءت الفكرة..

بدأ خطران كبيران يلوحان فى الأفق:

أولهما، أن سقوط قيادات النظام العليا، لم يكن يعنى أبدا أن النظام نفسه سقط، بل هو ما زال قائما، وحراسه، يلبسون أقنعة الوضع الجديد، ويتفننون فى استخدام ألوان المكياج، حتى " يتماشوا " مع " الجو"، ومن ثم فإن عددا من المعايير الحاكمة، والموجهات المُسَيرة، والأهداف المستترة..كل ذلك ما زال يتحكم فى المسار للكثرة الغالبة من أجهزة الدولة.

ثانيهما، أن الاتفاق على الإسقاط والهدم، لم يكن يعنى " شيكا على بياض "، فهناك المرحلة الأخطر، والتى هى جوهر أى ثورة، مرحلة البناء..فإذا كان المبنى قد سقط- أو هكذا نفترض- فماذا نُحل مكان هذا البناء؟

هنا تبرز الاختلافات، وتظهر الفروق، فهذا يريد مبنى بمواصفات كذا وكذا، وذاك له رؤية مختلفة، وتلك تملك وجهة نظر مباينة ...وهكذا

ولأن النهر السياسى كان مغلقا سنوات طويلة، فإن القادمين للسباحة لا يملكون الخبرة الكافية لإحسان العوم، ومن هنا نرى ما يشبه " التطبيش"، والحركات العشوائية.

وإذا كان هذا " التطبيش" يظهر فى أوساط النخبة، لكن الأخطر، ما أصبح يجرى داخل " المحيط" الشعبى ...تفجرت آلاف الرغبات، وتناثرت آلاف التصورات، وانهمرت آلاف المطالبات...وهكذا.

ولأن اليد الممسكة بمقاليد الحكم، لم تكن هى القائدة للثورة، حيث هناك فرق كبير بين " حماية " الثورة، وبين " القيام بها، فضلا عن قيادتها...

وفضلا عن ذلك، فإن السلطة المسئولة عن الحكم، على الرغم من نبل ما فعله أعضاؤها، وعظمته، لكنه لا ينسينا أن هؤلاء الأعضاء لم يسبق لهم أن مارسوا السياسة، وخاصة فى أقصى مراتبها ومستوياتها، ألا وهو الحكم نفسه، فضلا عن أن تنشئتهم وطبيعة ما تخصصوا فيها يقوم على توجهات وأساليب ربما تختلف كثيرا عما تقوم عليها الممارسة السياسية المحترفة.

لأجل هذا، وما سار على نهجه: يظهر البطء، ويطل التردد، وتعلو المخاوف، ونلمس بعض علامات استفهام، تدفع البعض إلى شعور بشك لا يدرى مداه...

ولعلنا نذكر المثل الشهير " غاب القط، إلعب يا فار"، وبعيدا عن ذهننا المماثلة التامة فى التشبيه، فقد انطلقت "حمم" بركانية من التطلعات، والرغبات، والمطالب، وبدأ الشعور بالقوة، يتبدى لدى كثيرين، والإحساس بالسيادة، أو كما يعبرون فى الشارع " ماعدش فيه كبير "، ومجتمعنا المصرى، عبر تراث طويل، يمتد بعمق الزمان، يؤمن بقوة بمسألة " الكبير "، حتى قالوا " اللى ما لوهش كبير، يشترى له كبير" !

فى وسط هذا " اللغط " تحولت " الجرأة " لدى كثيرين إلى " اجتراء"..الجرأة تعكس شجاعة، واستعدادا للتضحية بالذات..أما الاجتراء فيعكس وقاحة، واستعدادا للتضحية بالغير!!

روح الثورة تؤكد على شعار " الوطن أولا "، لكن روح الفوضى تؤكد على شعار " أنا وبعدى الطوفان "..

ولنأخذ مثالا بسيطا، يتصل بالمطالب الفئوية: فلا شك أن ظلما كبيرا قد طال ملايين المصريين فى أجورهم عن العمل حتى أصبحت مثار سخرية الجميع فى أنحاء العالم..لكن، " هذا هو البئر وهذا هو غطاه " كما يقولون، ولنَقِسها بالحسابات

والمنطق: توقف كثير وطويل عن العمل والإنتاج، نتج عنه، تراجع مخيف فى الإيرادات..كيف يتأتى لك إذن أن تطلب المزيد من النقود؟ ومن أين؟

هنا تظهر الأيدى المرتعشة التى تحكم مصر.. ترتعد، فتسرع بالاستجابة لهذه الفئة، بالخصم واستنزاف الاحتياطى، فتتشجع فئة أخرى على أن تفعل شيئا مماثلا، وتهرع القيادة أيضا إلى الاستجابة، ويكون الاستنزاف المستمر للموارد..شخص يحصل على مائة جنيه، ويطالبه أولاده بمزيد من الانفاق، حتى أصبح اليوم ينفق مائة وعشرين، وغدا يزيد الرقم إلى مائة وأربعين..وهكذا!!

الثورة الحقيقية، إذا كانت تقوم على المشاركة للجميع، فلا يجب أن تقتصر المشاركة على الأخذ فقط، بل لابد أن تشمل كذلك المشاركة فى تحمل الآلام والتقشف، مع الوعى تماما بسابق طول المعاناة والتحمل.

كان التمرد والتوقف عن العمل يقابَل بالاعتقال والفصل، أو غير هذا وذاك من ردود فعل تعسفية، لكن، هل يكون البديل: العكس تماما؟ فإذا بآلاف يقطعون الطرق، ووسائل المواصلات، ثم نقابل هذا وذاك بما يشبه " الطبطبة " و " معلهش يا حبيبى، حقك عليّه" !!

لا ندعو إلى العودة إلى القسوة والتجبر، لكن هناك سلطة القانون: فما حكم القانون على من يقطع الطريق العام، والمواصلة العامة ؟ فليطبق عليه فورا.

إن الحزم لا يرادف القسوة، ومن هنا كان العقل الشعبى أكثر حكمة عندما قال" يا بخت من بكانى وبكى عليّه ، ولا ضحكنى وضحك الناس عليّه" !!

إن للديمقراطية مقولة شهيرة، تقول بأن حدود حريتك تنتهى عندما تبدأ حدود حريتى، فإذا كنت حرا فى أن أسمع الراديو بمنزلى، فيجب ألا يرتفع صوته بحيث يزعج جارى، وهؤلاء المئات الذين يقطعون الطريق، ويوقفون القطارات، هم فى الحقيقة إنما يعطلون مصالح وأعمال ألوف من المواطنين الذين لهم حرية التنقل أيضا!!

كان رجال الشرطة " يستبدون " و" يستغلون " أصحاب وسائقى " الميكروباسات " و سيارات الأجرة، لكن لا ينبغى أن يكون المقابل، أن يفعل هؤلاء وهؤلاء ما يريدون، ويصل الأمر أن يهددوا رجال الشرطة إذا تدخلوا بالعدل!!

وداخل كثير من مواقع العمل، وخاصة الحكومى، أصبح رؤساء يقفون عاجزين عن مظاهر تكاسل وتراخ، من عدد من العاملين، الذين يهددون بالاعتصام والإضراب، والمصيبة أنهم يبررون ما يفعلون بأننا فى حالة ثورة !! فيُتّهم هؤلاء الرؤساء بالتقاعس وعجز الإدارة والتسيير!

لا أقف في صف الرؤساء ضد العاملين، فكاتب هذه السطور أبعد خلق الله عن ذلك، لكن الحق أحق أن يُتبع .

لا تجعلونا نتذكر المقولة الشهيرة، أن الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة، دون أن قصد أبدا مخالفة للحديث النبوى المعروف" إنما الأعمال بالنيات" ، فالقياس مختلف تماما، حيث نقصد بالنوايا الطيبة هنا : الغفلة، وحسن الظن المفرط، وافتقاد الرؤية البعيدة، وعدم التحسب للنتائج والعواقب..

---

*الوفد فى ٢٠١١/٩/٦

لا وطن بغير دولة..
ولا دولة بغير هيبة*!

نعلم جيدا أن الوطن يتضمن عناصر عدة، وكذلك الأمر بالنسبة للدولة، ولكننا نخص، بالنسبة للوطن، أبرز عناصره (الدولة)، والأمر نفسه بالنسبة للدولة التى تقوم على أركان متعددة، نخص منها الآن: (الهيبة)، ذلك لأن القلق بدأ يتسرب إلى قلوبنا، والخوف بدأ يطرق أبواب نفوسنا، من التضاؤل التدريجى لهيبة الدولة، لنتجه من وضع كانت فيه الدولة نظاما طاغيا باطشا، ثم إذا بها تتصاغر شيئا فشيئا، بغير وعى بأن الدولة " الراعية " لا يمكن أن تعنى صاحبة الأيدى المرتعشة، وأن الشعب صاحب الكلمة، لا يعنى إلا مجموع أصحاب المصلحة الكلية التى تصب عند مجمل المواطنين، وأن الثوار الحقيقيين، إذا كانوا هم الذين هدموا النظام الباغى، فإن الذين يحرقون ويخربون ويدمرون ويعطلون الإنتاج ويقطعون الطرق، يستحيل أن يكونوا ثوارا حقيقيين، فضلا عن أن يكونوا مواطنين صالحين.

لكن، مع الأسف الشديد، فإن متابعة الأحداث فى الشهور الأخيرة، تشير لنا بأن أى إنسان يمكن أن يصيح فى وجه الحكومة " بخ"، لتسارع إلى الهرب، وأى نفر جلسوا على الرصيف، وصاحوا بأنهم لا يريدون هذا المحافظ أو ذاك الوزير، تسرع الحكومة: حاضر، ويتم التغيير..وهكذا، ومن ثم نقع تحت طائلة خطر مرعب، فإذا كانت شدة القهر والبطش من الدولة قد فجر الغضب الشعبى، فإن ضعف الدولة وتراخيها، يمكن أن يفجر الوطن، ومن ثم فإن خطر التراخى والارتعاش والتردد والضعف لدى الممسك بسلطة الدولة، يعرضها لخطر لا يقل عن خطر الممسك بهذا السلطة بالحديد والبطش والنار، ولهذا قيل بحق " الفضيلة وسط بين رذيلتين : إفراط وتفريط! وتجئ الحكمة الإلهية المقررة (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا).

وحتى لا يكون حديثنا عاما، سوف نركز على قضية بعينها هى التى استقطبت الاهتمام والأحاديث، ألا وهى عملية اقتحام سفارة العدو الاستراتيجى لمصر خاصة والأمة العربية عامة..ونقول العدو الاستراتيجى لمصر خاصة، لأن الذى يستقرئ تاريخ مصر، فى كل الأزمان والعصور، سوف يلاحظ بغير جهد كبير، أن ما وراء الحدود الشرقية، هو الفضاء الحقيقى لمصر، منه يجئ التهديد، وإليه يكون الامتداد الذى تفرضه الضرورة أحيانا، وأن مَثّل مصر بالنسبة للعالم العربى، مَثّل " العمود " بالنسبة للخيمة، إذا صلُب واشتد، قوى العالم العربى، وإذا مال وتتضعضع، كادت الخيمة أن تتقوض، ومن هنا كان المخطط الاستعمارى، منذ أكثر من قرن، عندما بدأت ملامح الاستقلال للدول العربية تتجمع لتفرض نفسها، يدور حول: كيف يتم عزل مصر عن محيطها الشرقى؟ وكان الحل لدى قوى الهيمنة: زرع كيان عنصرى غريب يقف " جدارا عازلا" بين مصر وبقية شعوب الوطن العربى.

وبدا هذا واضحا فى الحرص على توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر بصفة خاصة، لعزلها عن محيطها، حيث بلع البعض " الطُعم " وغرقوا فى أحلام يقظة صورت لهم أن نفض مصر يدها من العالم العربى، فيه إراحة بال، وتوفير نفقات ضخمة، مصر أحق بها. إن ما يبرهن على أن هذا كان أكذوبة، هو أن هذه الاتفاقية الملعونة، مر عليها ثنتا وثلاثون عاما، ازدادت فيها مصر فقرا وتدهورا، ولم نر هذا الذى ضحكوا علينا به من أن مصر سوف تنعم فى ظلال السلام الموهوم بالخير الكثير، وتفيض أنهارها لبنا وعسلا.

ومن عجائب الأمور التى تبعث على الاطمئنان والسرور حقا، أن مئات الألوف من شباب مصر، لم يعيشوا زمن حروبها مع الكيان الصهيونى، ولم يذوقوا مرارتها..كلهم ولدوا فى عهد ما سمى بالسلام، ومع ذلك فهم أشد وعيا بالخطر الصهيونى، وهم الأكثر إدراكا بأن السلام المزعوم أكذوبة كبرى، وهم الأكثر حساسية وانتفاضا لكل ما يمس كرامة مصر والمصريين من قِبل دولة العدو الصهيونى.

ومن هنا، فعندما سالت دماء عدد من مواطنى مصر باليد الصهيونية على الحدود الشرقية، انتظر الجميع رد فعل يختلف عما كان يحدث فى ظل العهد البائد، ذلك أن من عطايا الثورة لأبنائها، رفع رؤس المواطنين، وتقديس الكرامة الوطنية، فماذ حدث؟

هنا بدت رخاوة الدولة، بل وتصرفات تدخل فى باب الغباء، تدفع دفعا إلى " التجرؤ " عليها، فلا تفعل شيئا، كأن عينها " مكسورة "، بفعل افتقاد رشد التصرف، والأيدى المرتعشة التى تحكم حركتها.

كان يمكن استدعاء السفير المصرى لدى دولة العدو " للتشاور" لتهدأ المشاعر..وكان يمكن طلب السحب المؤقت لسفير العدو فى القاهرة، باعتباره شخصا غير مرغوب فيه.

ويشاء حظ الحكومة العاثر، أن يرى المصريون فى المقابل، تصرفات تفوح منها روح الكرامة الوطنية، ورشد القرار والشجاعة، من الجانب التركى، فيشعر المصريون بالأسى أن يروا حكومة ثورتهم تتصاغر إلى هذا الحد.

وتتجلى سذاجة السلوك السياسى للقيادة السياسية المصرية، عندما يستقبل رئيس الحكومة المواطن الذى استطاع أن ينزل العلم الإسرائيلى لأول مرة، ليضع العلم المصرى بدلا منه، فهذا رد فعل يخلو من الرشد ، فمفروض أن الحكومة تحمى مقار البعثات الأجنبية على أرضها، وإذا كنا قد اعتبرنا أن من أنزل علم العدو " بطلا"، فكان يمكن تكريمه عن طريق هيئات شعبية، أما أن يقوم رئيس الوزارة بذلك، وكذلك محافظ حكومى رسمى، فهذا تصرف يبعد كثيرا عن النضج السياسى.

ويزداد الطين بلة أن يقرر مسئول، فى محافظة الجيزة، سواء بأمر مباشر منه أو استجابة لأمر من هو أعلى، يفتقد أدنى درجات الحكمة أن يستفز مشاعر المصريين، فيبنى جدارا عازلا أمام مبنى السفارة الصهيونية، وكأنه يُخرج لسانه للجميع، قائلا: موتوا بغيظكم، فيشعر كل مصرى يمر بالمكان أن الدولة وكأنها تحرص على أمن العدو، ولا تحرص على حراسة الكرامة المصرية.

وكان ما كان من اقتحام، لا نقره، ولا يقره وطنى واع يدرك مصلحة الوطن، ولا يقوم به ثائرحقيقى يعرف ماذا تعنى المواثيق الدولية والسمعة الخارجية، ويتم الاقتحام أمام سمع وبصر قوى أمنية، تبدو مذعورة ومرتعشة.

وهكذا تظهر مصر بمظهر لا من تعجز عن حماية مواطنيها فى الداخل فحسب، بل تعجز عن حماية البعثات الأجنبية، مهما كان من مشاعرنا نحوها، فكيف نتوقع بعد هذا أن يأتى إلينا مستثمرون أو سياح من الخارج؟

وبعد أن كانت إسرائيل جانية على مواطنينا على الحدود، أصبحنا نحن الجناة أمام العالم!!

بل ونصل إلى ما يزيد مرارتنا، أن نسمع تصريحات للرئيس الأمريكى وكأنه يلوم بشدة ويأمر، سلطاتتنا بأن تحمى البعثات الأجنبية، حيث أن هذه الحماية من الواجبات المعروفة، وبالتالى فأن يطلبها أوباما، فهذا يحمل اتهاما بالتقصير، ويحمل أمرا بتدارك الأمر!!

ويتجلى البعد التام عن روح الثورة والوطنية، أن يقوم نفر من المقتحمين بخلع أجزاء من قاعدة تمثال نهضة مصر، ليستخدموها فى معركتهم المشبوهة، بل ويصل بعض آخر إلى حديقة الأورمان، فيقتلع أشجارا نادرة، ليستخدمها هو الآخر فى المعركة المشبوهة.

كيف يمكن أن نتصور ثوارا لا يساعدوا الداخلية على مزيد من ضبط الأمن، فيكسرون فى واجهتها، ويحرقون بعض سياراتها؟ أليس هذا تضييعا لآلاف من الجنيهات هى من دم أبناء هذا البلد الفقراء؟

ألا إنه مشهد يتكرر كثيرا، ولا يلفت الأنظار فى التحسب له، والإمساك بخيوطه لتتبعها، والاكتفاء باتهام " فلول " و" أيدى خفية"..

فما كان منذ فترة مما حدث العباسية، ومن قبل فى مسرح البالون بالزمالك، حيث كان احتفال مقر تحت مظلة الثقافة الشعبية، بمناسبة المولد النبوى، ثم أخيرا ما تم فى ميدان التحرير تحت شعار جمعة تصحيح المسار..يبدأ الأمر، على أيد شريفة

وطنية، ثم إذا به بعد فترة، ينقلب إلى عكس ما كان مرادا، ويصير إلى معركة، تسفر عن ضحايا، واتهامات توجه إلى السلطة، ودفاع من السلطة يرمى المسئولية على الطرفين إياهما " الفلول " و" الأيدى الخفية "...هنا اختبار حقيقى للأمن ومدى صلابة الدولة: ألم تستطيعوا، بعد تكرار المشهد، أن تمسكوا ببعض من " عمل العَمَلة" لتعرفوا المُحرض؟

وإذا كان هذا خطأ وتقصيرا من الدولة، فإن القوى الثورية هى الأخرى مطالبة بالكف عن تجمعات الشوارع ما داموا غير قادرين على ضبط حركته، فى ظل عجز واضح من الدولة، وفى الوقت نفسه، فلتساعد الدولة على التقليل من اضطرار الناس إلى التجمهرات الضخمة، بألا تتسم ردود أفعالها بهذا البطء المؤسف، والتردد المخز، وإن كنتم غير قادرين على تحمل المسئولية، فإن الأمانة تقتضى مصارحتنا بهذا ليتقدم من هم أقدر!!

- جريدة الوفد، فى ٢٠١١/٩/١٣

(كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ...)*...

في البحوث العلمية، هناك جزء يفرض على الباحِثِ أن يجيب فيه عن سؤال مؤداه: من هم المستفيدون من البحث؟ وعلى الرغم من أننا هنا لا نكتب بحثا، وإنما مقالا صحفيا موجه إلى العديد من المستويات، لكن منطق التفكير يدفعنا إلى أن نحدد بداية الفئات التى نوجه إليها هذا القول الربانى، من سورة الصافات، الآية الثالثة، ألا وهى:

١- المجلس الأعلى للقوات المسلحة

٢- الحكومة

٣- الثوار

فإذا جئنا إلى الفئة الأولى، ألا وهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فقد أحللناه الأولوية فى الحديث، لأنه بحكم الدستور، هو صاحب السلطة الأعلى، المكافئة لسلطة رئاسة الجمهورية، التى لها اليد العليا فى الحكم، وهنا لابد من الإقرار بأنه بالفعل هو الذى " حمى " الثورة، وهو دور تاريخى لابد أن يستمر تاجا على رؤوسنا جميعا.

لكن ليسمح لنا مجلسنا الموقر فى الوقت نفسه أن نقول أنه إذا كان قد " حمى" الثورة " إلا أن هذا الموقف النبيل يحتاج إلى خطوات أخرى، تنحو نحو تغيير الواقع المجتمعى، حيث أن مرور سنوات طويلة عليه ،واقعا تحت رِبقة القهر والاستغلال والسرقة والفساد، قد أصابه بكثير من التشوهات التى جعلت من الجسد المصرى مريضا لا يقوى على الخطو حثيثا على طريق التقدم والنهوض، ومن ثم يجئ قولنا بأن المجلس العسكرى، " حمى " الثورة ، لكنه لم " يعززها "، والتعزيز المقصود هنا، مدها بأسباب القوة، ولا تكتسب الثورة هذه الأسباب إلا بتوالى تحقيق مطالبها.

والخطورة هنا تتبدى من أن الثورة إذا فقدت زخمها، وتراخت أياديها، وأصبح تدفقها بطيئا، تكون معرضة أكثر إلى هجوم أشد، من قِبَل القوى المضادة، والتى

يمكن أن تصبح هى الأقوى..ألا نرى النبات، إذا توقفنا عن سقيه، وريه، أو تباطأنا، بدأ الضعف والوهن يصيبانه، فيصبح عرضة للإصابة بالأمراض، وربما – لا قدر الله – السقوط؟!

نقول هذا ونلح عليه، لأن واقع الحال يشير إلى أن الجهد فى هذا السبيل تغلب عليه الأقوال، لا الأفعال، والتمنيات، لا الحقائق المشخصة على أرض الواقع، وفى هذا فهناك أقوال كثيرة تصف أداء المجلس العسكرى بالبطء الشديد، وأحيانا ثانية بالتردد، وأحيانا ثالثة، لا يتحرك إلا بعد ضغوط، المرة تلو الأخرى، بل إن البعض بدأ يثير بعض الشبهات التى لا نعتقد فى صحتها، ومن هنا، فإذا كان هناك من بدأوا يتململون من " المليونيات "، فإن بعضا آخر يرى أن المجلس العسكرى نفسه يشجع على هذا، بغير قصد، بما يتسم به أداؤه من بطء، يستوجب الإلحاح فى الطلب، وتزايد فى الصياح والصراخ، وفى أحيان رابعة تجئ خطوة المجلس ربما لتحقق ما يقل كثيرا عن المتوقع والمأمول.

والأمثلة على هذا الذى نقول، متعددة، ولنختر مثالين...

أولهما: هو ما يفاجئنا به المجلس من حين لآخر بقرارات مصيرية، تحدد شكل ونوع النظام السياسى لفترات طويلة، وتؤثر فى حياة كل الشرائح والطوائف والفرق، ثم نجد حالة من عدم الرضا تسود الكثرة الغالبة من التجمعات والتنظيمات والفرق السياسية، مما يدفعنا دائما إلى التساؤل: كيف لا يتشاور المجلس – قبل أن يقرر ما يقرر – مع بعض الأطياف السياسية يسألهم الرأى فيما ينويه من كذا وكذا؟ إننا نكاد نحس أن المجلس لابد أن يكون له مستشاروه، لكن هذا أيضا يدعونا إلى التساؤل باندهاش شديد، عن نوعية هؤلاء المستشارين الذين يصلون كثيرا إلى رأى لا يحظى برضا الأغلبية الكبرى، ونخص بالذكر هنا –أيضا على سبيل المثال – وقانون مجلسى الشعب والشورى، وقانون الانتخاب، وتوزيع الدوائر.

ومن قبل ذلك، كان هناك هذا الإصرار المؤسف الغريب، على ما نسميه بأسطورة من أساطير الأولين الخاصة، ألا وهى تخصيص نصف الدوائر الانتخابية

فى البرلمان المقبل للعمال والفلاحين. وجه العجب فى هذا أنه يتغافل تغافلا محزنا حركة التطور التاريخى والسياقات المجتمعية، فالقوانين والتشريعات، إذ هى لتنظيم العلاقات بين الناس، فإن السياقات المجتمعية، إذ تتغير وتتطور، يصبح محتما تغيير القوانين القائمة بهذا الشأن أو ذاك وفقا لما يستجد من سياقات. ولقد كان لهذه النسبة مبرراتها فى زمن ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث كان النهوض المجتمعى ضد أوضاع طبقية، ورأسمالية صارخة، وظالمة، ولسنا فى حاجة إلى التنبيه إلى حدوث تغيرات جذرية جرت فى نهر المجتمع المصرى تحتم أن يتم التخلى عن هذه الفكرة المضحكة حقا، الداعية إلى السخرية فعلا، فمنبعها الأصلى، النظام الاشتراكى، الذى ساد ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى، وما دار فى فلكه من دول عرفت باسم المعسكر الشرقى الاشتراكى، قد اختفى من على الخريطة، جغرافيا، وإيديولوجيا منذ عام ١٩٨٩، فهل نظل نحن محافظين على مثل هذه الحفريات؟!

ويظهر لنا المجلس العسكرى بمظهر التردد والتراجع، باضطراره، بعد أن يصرح بكذا وكذا أو يصدر قرارا ما، أن يسحبه بشكل غير مباشر أو يعدله، وهذا يتضح مثلا بالنسبة لمواعيد الانتخابات الخاصة بمجلسى الشعب والشورى، فقد ألح كثيرون منذ فترة على تأجيل الانتخابات النيابية، وأصر المجلس على إجرائها فى سبتمبر، وها شهر سبتمبر قد أوشك على الانتهاء، ولم يحدث شىء من هذا، ويبدو أن المجلس قد أخذته العزة بالنفس، فلا يريد أن يظهر بمظهر المتراجع، فيقول أن " إجراءات " الانتخابات هى التى تبدأ فى سبتمبر، لكنها فى الحقيقة سوف تجرى فى أواخر العام!

أما المثال الثانى، فمن الخطايا التى ارتكبها نظام مبارك، قلة الحرص على الحفاظ على كرامة مصر، وأن تظل رأسها مرفوعة دائما، بحكم أمور كثيرة ليس هنا محل لذكرها، وذلك بهذا التخاذل الذى ظهر عدة مرات أمام الغطرسة الإسرائيلية، لا لما تفعله مع إخواننا الفلسطينيين وحدهم، وإنما كذلك، لما كان يحدث من وقت لآخر من مقتل مصرى وأكثر على الحدود، ويتم قبول تفسير مهين، والتغاضى عما حدث،

ومن هنا فإن مما أملناه من " حماة الثورة " أن تعود رأسنا إلى الارتفاع، وأن تعود كرامتنا كدولة وكمواطنين إلى مكانها الطبيعى أمام هؤلاء الأعداء التاريخيين، ومع ذلك، فقد قُتل عدة مصريين منذ أسابيع، فإذا برد الفعل المصرى، يكاد يدور فى الدائرة نفسها للنظام السابق، وفى الوقت نفسه، تضرب تركيا لنا المثل فى كيفية المحافظة على كرامة الوطن، وعدم التهاون، علما بأن تركيا، كما نعلم، ليس بينها وبين الكيان الصهيونى ما بيننا من دماء آلاف من الجنود، وتدمير آلاف من المعدات العسكرية، والمنشآت المدنية، فضلا عن احتلال أرض الوطن، عبر عشرات السنين، فنجد أن رد الفعل التركى يشير إلى همة وانتفاضة كرامة، فيتسرب إلينا كمصريين شعور بالأسى عدة مرات: مرة للفعل الأصلى للكيان الإسرائيلى، وثانية لرد الفعل المخجل الهزيل للقيادة المصرية، وثالثة أن نرى من لم يتصاغروا، مثل الأتراك، فيصيبنا قدر من الغيرة الوطنية، أن يقدر غيرنا على ما نتمناه لأنفسنا، ونحن الأولى!!

نحن لا نقول بإسقاط اتفاقية كامب ديفيد المشئومة، وإن كنا نتمنى ذلك، ولا نقول بشن حرب، لأننا لا نستطيعها فى الظروف الحالية، ولكننا كنا نأمل فى إجراءات مألوفة بين الدول مثل استدعاء السفير المصرى، ومثل التصريح بأن وجود السفير الإسرائيلى غير مرغوب فيه فى الفترة الحالية، خاصة وأن جموعا حاشدة من المصريين، خرجت تعبر عن غضبها، وتفعل ما فعلت أكثر من مرة من صور احتجاج ومطالبات، هذا على الرغم من الكثرة الغالبة من أصحاب هذه الجموع الحاشدة هم من الأجيال الجديدة التى لم تعش سنوات الاغتصاب الصهيونى للأرض العربية، وتدمير الكثير مما لقواتنا المسلحة، مما كان يجعلنا نتصور أن مجلسا كله ضباط جيش يكون هو الأكثر حرصا منا على الثأر لكرامة الوطن، بالأفعال الحقيقية لا بمجرد الأقوال التى لا تثمر ولا تغنى من جوع!

إننا لا نملك برلمانا يعكس صوت الناس، ومن ثم تجئ القرارات مصورة أفكار أفراد، مهما بلغوا من رجاحة العقل والحكمة، " فلا خاب من استشار "، فلم لا

يحرص المجلس على عقد جلسات موسعة مع طوائف عدة تمثل أطيافا مختلفة من المجتمع المصرى، وأن يكون ذلك معلنا ومذاعا يراه ويسمعه الجميع؟

ولم لا يظهر لنا أعضاء المجلس العسكرى، وخاصة المشير طنطاوى، والفريق عنان، على قنوات التلفزيون يحدثوننا، ويتحاورون معنا؟ إنهم الآن لا يديرون شأنا عسكريا يقتضى التخفى والسرية، والتكتم، وإنما يمارسون سياسة تخص خمسا وثمانين مليونا من المصريين ثاروا من كثرة ضيقهم بحرمانهم سنوات طويلة من المشاركة فى صنع السياسة، والفترة الحالية ، مهما قلنا أنها " مؤقتة" ، فإن ما يجرى فيها سوف يكون له دور خطير فى تشكيل المستقبل، على الأقل، القريب، فهل يستمرون فى حرمان الناس من حق المعرفة؟!

• الوفد فى ٢٠/٩/٢٠١١

النخبة تخاطب النخبة*..؟!

فى أعقاب ثورة ١٩١٩، عندما احتدم الخلاف بين سعد زغلول، وعدلى يكن حول من يمثل مصر فى المفاوضة مع الإنجليز: هل هو زعيم السلطة الشعبية (سعد زغلول)، أو رئيس السلطة الرسمية (عدلى يكن)، وانتهى الأمر إلى سفر عدلى ليفاوض الإنجليز فى لندن، عقّب سعد على ذلك بقوله " جورج الخامس- ملك بريطانيا فى ذلك الوقت- يفاوض جورج الخامس"، كناية عن الحكم بأن الوفد المصرى الرسمى المفاوض ممالئ لقوى الاحتلال، ولا يمثل الشعب المصرى، وصارت العبارة مثلا يُضرب به، عندما تنتفى الفروق الفكرية أو تقل، بين طرفى حوار أو تفاوض.

ولا أدرى، لماذا أتذكر عبارة سعد زغلول كلما سمعت وشاهدت هذه المناقشات التى لا تكاد تنتهى، فى البرامج الحوارية التلفزيونية، أو ندوات تُنظّم ، بين " نخب " من المثقفين، معظم شخوصهم تتكرر بين برنامج وآخر، وندوة وأخرى، حتى أصبح من السهل للغاية أن " يخمن " المشاهد : ماذا سوف يقول هذا أو ذاك بخصوص ما يعرض من قضايا، من فرط التكرار، والإلحاح على قضايا بعينها وأشخاص بذاتهم، لهم كل التقدير والاحترام، لكنهم – فيما يبدو – نسوا أن الحوار ليس مقتصرا على أطرافه المستضافة فى البرنامج التلفزيونى، وإنما المستهدف الأصلى هو مئات الألوف، إن لم تكن ملايين الناس من المشاهدين.

لقد سبق لمحمد حسنين هيكل أن وصف بحر السياسة فى مصر بأنه قد جف، وكان ذلك قبل ثورة يناير، ولو سئل اليوم، لأجاب – غالبا – بأننا نعيش فترة فيضان، لكنه – فيما يبدو- قد زاد عن الحد وأصبح " مُغرقا "، فقد أصبحت المسائل السياسية اليوم تشغل الجمهرة الكبرى من الناس، الذين كانوا يخشون أن يقتربوا منها، وأصبحت البرامج الحوارية السياسية فى القنوات التلفزيونية تجذب جماهير

كثيرة، منافسة بذلك المسلسلات والأفلام التى كانت تستأثر بالنسبة الأعلى من المشاهدة قبل الثورة.

هنا تبرز القاعدة المعروفة، بضرورة أن تقدم الوسيلة الإعلامية، السلعة التى يحتاجها " الزبائن" – المشاهدون- فإذا كانت الجماهير اليوم " شرقانة " إلى المناقشات والحوارات والمعلومات السياسية، يصبح واجبا على ذوى الاختصاص أن يتقدموا لسد هذه الاحتياجات، فهل ما نشاهده منذ فترة من حوارات وأحاديث ومناقشات فى الشأن السياسى على شاشات التلفزيون، يلبى بالفعل احتياجات المشاهدين، وطموحاتهم؟

الإجابة عندى بالنفى..

هنا أزعم – وفق معلوماتى السياسية البسيطة – أن السياسة فى الأصل هى:" القيام على الشئ بما يصلحه"، وترجمة هذا : كل ما من شأنه أن يصب فى مصلحة الوطن، ويساعد على التخلص مما يعانيه من مشكلات وأزمات، والعمل على النهوض به ، بكل السبل، والعمل على مواجهة صور معاناة جماهير الناس.

لكن الشائع هو التركيز على ممارسات السلطة السياسية، فيما يتصل بالقضايا الكلية، وهنا أذكر ما أكد عليه أستاذنا الراحل الدكتور زكى نجيب محمود بأن العمل على حشد جهود جمهور منطقة – مثلا – على محو أمية الأميين فيها، أو للقيام بشمروع نظافة، هو شأن سياسى بامتياز.

لكن ضيوف برامجنا الحوارية، لا يستثمرون قدراتهم المتميزة فى الجدل والحوار، وثقافتهم الواسعة فى اقتحام المشكلات الحقيقية للجماهير..أعلم أن القضايا الكلية، ركيزة أساسية لبناء المستقبل: الانتخابات، والدستور، والسياسة الخارجية، والأحزاب..وما سار على الطريق نفسه، والجماهير المصرية متعطشة بالفعل إلى " التثقف السياسى " بهذه القضايا، من طول حرمانها من المناقشات الحرة الحقيقية، لكن، لابد أيضا من إفساح المجال لجملة القضايا الحياتية للناس.

إننا كثيرا ما سمعنا، ضمن النقد الذى كان يقال للإخوان المسلمين – مثلا – قبل الثورة، أنهم لا يقدمون برنامجا يواجهون به مشكلات الناس، ويكتفون بالشعارات العامة، وكذلك يقول البعض، عندما يُسأل عمن يؤيد من مرشحى الرئاسة بأنه ينتظر ما يقدمه كل منهم من برامج يواجه بها مشكلات الوطن، وها نحن الآن نطالب المتناقشين، والمتحاورين، الحاليين أنفسهم، أن يقتحموا قضايا البناء الوطنى التفصيلية: فى الاقتصاد، فى التعليم، فى الأمن، فى الزراعة، فى الأنشطة العقارية، فى التجارة، فى الخدمات العامة، فى النقل ..وهكذا

إن الكثرة الغالبة من مثقفينا ما زالوا أسرى المناخ السابق الذى كان يضع أمامهم الحواجز والمتاريس، حتى لا يلتحموا بالجماهير ومشكلاتها، لأن ذلك كان يمكن أن يشكل خطرا عليه، لما كان سوف يترتب عليه من انتشار الوعى الحقيقى بالحياة التى يحيونها، فاضطُروا إلى الانحصار فى مناقشات نظرية، وجدل لفظى، وهو الذى ما زال يطل برأسه حتى الآن، وإن اختلفت السياقات، وتباينت الأهداف، وأصبحنا وكأننا أمام مشاهد شبيهة بما كانت تشهده أروقة أثينا الإغريقية القديمة من مناقشات بين جماعات السوفسطائيين، الذين كانوا يتنافسون فى كيفية الفوز على هذا الخصم أو ذاك، وكسب الجمهور، مهما كان المنطق المستخدم، حتى شاع القول " بالسفسطة " وصفا لكل جدل، لا ينتج إلا جدلا، وحوارا يدور ويلف بين دهاليزه دون أن يقتحم مشكلات الحياة الحقيقية.

إن السباحة فى " البحر الشعبى " هى التى تُكسب السبّاح قوة وأثرا حقيقيا، وهى حقيقة لا أدرى حقا كيف تغيب عن التكوينات السياسية الجديدة، الذين يلقون التبعة على – مثلا– الإخوان، من الخشية من اجتياحهم الانتخابات، مبررين ذلك بأنهم " منظمون "، وليس هذا هو السبب الحقيقى وراء قوة الإخوان، وإنما سر قوة الإخوان، هو حرصهم على التغلغل بين الناس، يستمعون لهم ويقدمون لهم الخدمات والمساعدات، ويخاطبونهم بلغتهم، لا لغة الصالونات.

وإذا كان الإخوان يحادثون الناس فى الدين، فلا يكون الرد عليهم باتهامهم بأنهم يستغلون الدين فى السياسة، فسوف يظل المصريون – كما هم عبر آلاف السنين– ينجذبون إلى الخطاب الدينى، ويتشوقون إلى الثقافة الدينية، ومن ثم تكون مواجهة الإخوان فى هذا بحسن الفهم وترشيد التفكير الدينى ليكون وسيلة بناء للوطن، بدلا من هذه الأحاديث المؤسفة عن تصويره وكأنه خطر على البلاد!!

ولو تذكرنا كيف نشأت جماعة الإخوان لأدركنا بداية الطريق الصحيح إلى القوة، فمنشئوها – حسن البنا– مدرس ابتدائى، وليس مثقفا ومفكرا كبيرا، أو أستاذا جامعيا، وكان يغشى المقاهى والمساجد والأسواق، ويحادث الفقراء والعمال والموظفين البسطاء، ويساعدهم فى أمور حياتهم، وهكذا بدأت النشأة الصحيحة، وهذا هو سر القوة، فعلى الرغم من أنهم كانوا مُلاحَقين دائما، يتم اعتقالهم ومحاكمتهم وضربهم عبر ثمانين عاما، لكن لم ينل هذا من عزمهم ولم يضعفهم.

والأمر نفسه بالنسبة للوفد، فكلنا نعرف كيف نشأ نشأة طبيعية تلقائية من مئات الألوف من أبناء الشعب أثناء قيام ثورة ١٩١٩، وعندما لم يطق البعض من زعمائه من مُلاك الأراضى والرأسماليين، مواصلة طريق مقاومة الاحتلال، تركوه، أو أُجبروا على ذلك، ووصل الأمر بالقوة الشعبية لهذا الحزب، إلى حد شيوع القول بأن حزب الوفد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، لو رشح حجرا فى الانتخابات لانتخبه الناس، كناية عن فرط الثقة الشعبية والالتفاف الجماهيرى حول زعيمه العظيم: مصطفى النحاس.

وكان حزب الأحرار الدستوريين يضم عددا من كبار المثقفين والمفكرين، إنْ بالعضوية المباشرة أو بالمناصرة، مثل الدكتور محمد حسين هيكل، والدكتور طه حسين فى بداياته، وأحمد لطفى السيد، وعبد العزيز فهمى، وغيرهم كُثر، لكن هذا الحزب، ظل بعيدا عن جماهير الناس..وكان الأمر كذلك إلى حد كبير، بالنسبة للحزب السعدى (أحمد ماهر، والنقراشى)، الذى يكفى أن نشير إلى أن " عباس العقاد " كان يناصره، وأيضا كان هذا هو حال الحزب الوطنى القديم، بعد ذهاب

مؤسسيه : مطصفى كامل ومحمد فريد...وأخشى أن تكرر كثير من أحزاب اليوم التجربة نفسها فتظل أحزابا " نخبوية "

إن الله سبحانه ويتعالى نفسه، عندما كان يريد مخاطبة خلقه، كان يحرص على أن يخاطبهم وفقا للغتهم، التى لا تعنى حروفا وكلمات وجملا فقط، وإنما تعنى كذلك: ثقافة، وقيما، وتوجهات، وعادات، وتقاليد، وآمال وطموحات، ومعايير تقويم، ومن هنا جاء قوله فى سورة إبراهيم، آية (٤) (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ)، حيث لا يجب أن يقتصر فهم " اللسان " بالمعنى الشائع ، وإنما المقصود " ثقافة " القوم، بما فيها من مشكلات وطموحات، ومعايير اجتماعية، فهل نطمع من مثقفينا، المشتغلين بالسياسة، أن يخاطبوا المصريين بلسانهم، بهذا المعنى؟!

- الأهرام فى ٤/١٠/٢٠١١

القسم الثانى

التعليم فى كوكب آخر !!

نقول هذا لأننا لاحظنا بكل الأسى والأسف أن الثوار، والشرائح والقوى السياسية المختلفة المشاركة أو المراقبة والمحللة، غرقوا فى بحار الجدل والنقاش السياسى، وكذلك، مختلف أجهزة الإعلام، جريا وراء الإثارة، لكن، دون انتباه إلى أن " الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "، مما كان يستوجب التوفر على قضية التعليم، بفروعها، بحثا ومناقشة، وسعيا لإرساء أسس تعليم جديد، يبنى مواطن مصر الغد.

ومن ناحية أخرى، لم نلمس من الزملاء التربويين، سواء على مستوى رسمى، أو أكاديمى، عناية بالأمر نفسه، ولنا فى ذلك محاولة وتجربة فى شهور الثورة الأولى، لم يكتب لها النجاح مع الأسف الشديد، نرجو أن تتاح لنا الفرصة لروايتها فى مناسبة أخرى مستقبلا.

ومن هنا كان هذا العنوان الذى يعبر عن مشاعر بأن ما يجرى على أرض مصر شئ وما يحدث، (أو لا يحدث) على أرض التعليم شئ آخر!!

قِبلَةُ التعليم*

إذا كان تقدم الأمة رهنا بما يكون عليه أبناؤها من " تكوين " ....

وإذا كانت الأمم المختلفة، وعبر طول الزمان، وتعدد المكـــان، قـــد أوكلـــت للتعليم مهمة تكوين شخصية المواطن وتنشئتها ...

وإذا كان التعليم بناء على هذا قد أصبح هو المدخل المهم للولوج إلـــى آفـــاق النهوض الحضارى، والتقدم على كافة الصُّعُد ...

يصبح التعليم بحاجة إلى أن تمده الأمة " بخريطة النهوض الحضارى " الـــذى تتغياه، وتنشد تحقيقه، وكأن التعليم هنا بمثابة " الصانع "، الذى يطالب " الزبون " بأن يوضح له " ماذا يريد ؟"، حتى يمكن له أن يفكر ويضع ويصمم السبل الكفيلة بتحقيق هذا المطلب ..!

وخريطة النهوض الحضارى، هى صياغة أخرى لما هو متداول بين كثيـــرين حول ما يُسمى " بالمشروع الحضارى " .

إن من الخطأ الجسيم، أن يتصور البعض أن كل ما هو مطلوب من التعليم هو أن يصمم المسئولون عنه، إدارة، وفكرا، وبحثا :مناهج تعليم على درجة عالية من التقدمية والعلمية، ويضع طرقا لتعليمها تُسَهِّل وصول ما نريد إلى الأجيال الجديدة، وأن يصمم كتبا مدرسية تتسم بالجودة والعلمية والبساطة والجاذبيـــة، وأن يـــوفر معلما على خلق، ويحيط بمادته العلمية إحاطة جيدة، ويعرف جيدا كيف يتعامل مع تلاميذه تعاملا يجعلهم أكثر تقبلا للتعلم، وللتخلق بما هو محمود ومرغـــوب مـــن طيب السلوك وفاعلية الهمة، وأن يتم كل هذا وذاك فى مبنى تعليمى يتسم بالفعالية التعليمية بكل متطلباتها التى يحددها المهندسون المتخصصون، بالتعاون مع خبراء التربية ...

إن كل هذا مطلوب بالفعل، بل ويشكل آمالا يستشعر ضرورتها كل من جعل التعليم قضية مجتمع، لكنه مستحيل التحقق إلا بناء على ما أشرنا إليه من " خريطة نهوض حضارى " يتفق عليها ساسة الأمة ومفكروها وعلماؤها .

وإذا كان هذا أمرا يتطلب وقتا، بينما حركة الأمة لا تتحمل انتظارا، ولا تطيق توقفا، فإن الأمر، ربما يبدأ بداية ملحة بتحديد ما نسميه " القِبلة " أو " الوِجهة " التى يتجه إليها العمل الوطنى بكل مجالاته، وكل آفاقه.

ومنذ بدأت الأمم التى عرفت بحملها لواء حضارة راسخة مرموقة، لا تخطئ عين الباحث أن يلاحظ كيف أن كلا منها كان يملك " خريطة نهوض "، ربما لم تكن معلنة ومنصوصا عليها فى صفحات، لكن استقراء كل الوقائع والتحركات، وكأنه بالفعل يلتزم بما يكون له من خريطة نهوض .

تستطيع أن تلحظ هذا فى الحضارة المصرية القديمة ،وكيف أن " النزعة الدينية " ،ونشدان مظاهر القوة ، على المستويات العلمية والعسكرية والاقتصادية والتقنية ، تشكل فى مجموعها القَسَمات الواضحة لحركة الحضارة .

وعندما شهدت بلاد اليونان نظامين، تمثل أحدهما فى " اسبرطة "، والآخر فى " أثينا "، وكان الأول ذا توجه عسكرى شمولى، بينما الثانى كان ذا توجه ليبرالى – وفقا لمعايير ومفاهيم العصر – إذا بنظام التعليم فى كل منهما يختلف اختلافا واضحا عن الآخر، مما جعل اسبرطة لا تترك آثارا حضارية، حيث كانت قبلتها " عسكرية "، " شمولية "، " استبدادية "، على عكس الأمر فى أثينا، مما مكنها أن تنجب مفكرين عمالقة مثل: سقراط ، وأفلاطون، وأرسطو، وغيرهم من أدباء، وفنانين، وساسة

والذى يتأمل مسيرة الحضارة العربية الإسلامية عبر قرون متعددة، ومنذ بدايتها، سوف لا يخطئ البصر بأن كل ما قام فيها من نظم تعليم تمثلت فى الكتاتيب، والمدارس والمساجد، فضلا عن مؤسسات أخرى غير نظامية، مثل " الخوانق "، و" الرُبُط " و " الزوايا "، وما كان يتم من تعليم فى كل مؤسسة، سواء

من حيث تسمية المقررات، وظهور العلوم المختلفة، سوف يلاحظ بكل يسر، أنها في مجموعها كانت تصطبغ بصبغة دينية بعينها، وكأن هناك " نوتة موسيقية "، وهناك " مايسترو " يشير بحركة يده إلى مختلف العازفين، الملتزمين بما في " النوتة "، لا يستطيع أحد أن يشذ عنها .

والأمر نفسه، في دول مختلفة، ونظم سياسية متعددة ...

إن هذا الذى نلح عليه، لا نزعم أنه جديد، فهناك هذا التساؤل الملح الذى يسأله المصريون منذ زمن بعيد : من نكون ؟ وماذا نريد ؟

كانت أبرز الفترات التى علَت فيها الأصوات بمثل هذين التساؤلين، ربما الفترة التى تلت قيام ثورة ١٩١٩، وزادت إلحاحا بعد نيل الاستقلال الرسمى عام ١٩٢٢، وتباينت الردود، وتعددت الإجابات فيما عُرف من اتجاهات : عروبى ..إسلامى ..مصرى ..تغريب ..فرعونية، وهكذا، وفى داخل كل اتجاه، تعددت ألوان الطيف، وتوزع مفكرو مصر ومثقفوها بين هذه الاتجاهات، وما تضمنته من ألوان طيف..

وقد أشاع البعض عن سعد زغلول عدم إيمانه بالتوجه العروبى، وزعموا أنه، أثناء مؤتمر الصلح الذى عقد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اقترح عليه نفر من المستشارين بأن تتعاون مصر مع ممثلى المناطق العربية فى مطلب الاستقلال، وخاصة فى منطقة الشام، فأجاب متسائلا : ما هو حاصل جمع صفر زائد صفر، زائد صفر ؟ النتيجة الإجمالية سوف تكون صفرا .

وأنا لا أستطيع أن أؤكد إن كان هذا قد حدث بالفعل، أم أنه " إشاعة تاريخية "؟ ذلك أن ثقتنا فى رجاحة عقل الزعيم وحنكته السياسية، ربما فضلت أن نركز أولا على القضية المصرية، حتى نستطيع، بعد ذلك أن نمد يد التعاون مع دول المحيط العربى .

بل إن الوثيقة السياسية الشهيرة عن ثورة يوليو ١٩٥٢ التى عرفت باسم " ميثاق العمل الوطنى "، قد عابت على ثورة ١٩١٩ أنها لم تمد نظرها إلى ما وراء سيناء ..!

لكن وقائع التاريخ تؤكد أن العمل العربى الموحد، بصفة رسمية إنما بدأ فى عهد وزارة الوفد برئاسة مصطفى النحاس، منذ أوائل عام ١٩٤٤، والذى تمخض فيما بعد بعدة شهور عن إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥.

ومهما اختلفنا حول تقييم ثورة يوليو ١٩٥٢، فهذا ليس موضوعنا، لكن لا أحد يمكن أن ينكر أنها كانت تمتلك مشروعا، أيضا بغض النظر عن تقييمنا له، ساعدها على أن تفعل، أو لا تفعل كذا وكذا .

إن وظيفتنا هنا ليست الإجابة عن التساؤلين المهمين، المحددين لحركة الأمة ،سابق الإشارة إليهما، وهما : من نحن ؟ وماذا نريد ؟ وإنما هى التشديد على ضرورة أن تتوافر لدينا – كجماعة – الإجابة عنهما .

ليس معنى هذا مصادرة حق كل إنسان أن تكون له رؤاه ، فكم من مناقشات، وكتابات وأبحاث، ومحاضرات، عبر ما قد يصل إلى قرن من الزمان، سعت إلى هذا، بل إننا لا نظن أن أحدا لا يملك الإجابة عن هذين التساؤلين بما فى ذلك كاتب هذه السطور فى كتاب صدر منذ خمس سنوات بعنوان (الهوية والتعليم)..لكن الأشد إلحاحا، هو توافر " رؤية عامة "، تعبر عن أمة .

وها هنا تكمن المشكلة الأساس للتعليم فى مصر، إذ يجب أن نعترف بغياب التوافق الوطنى على " خريطة نهوض حضارى "، تقوم على التحديد الدقيق عن : من نحن .؟ وماذا نريد؟ ولعل أبرز ما يمكن الإشارة إليه هنا، ما يتضمنه الدستور (١٩٧١)، المعبر عن الخريطة الكلية للمسيرة المجتمعية، من نصوص، بعضها ينتمى إلى الخمسينيات والستينيات، حيث كانت " القبلة " مختلفة كثيرا، كأن تجد نصوصا تؤكد على الرأسمالية والليبرالية، بينما هناك نصوص أخرى تؤكد على الشمولية والاحتكار السياسى، حتى أصبح النص الخاص – مثلا – بتخصيص

نسبة ٥٠% للعمال والفلاحين فى البرلمان مثار سخرية الجميع، فضلا عن " سيولة " واضحة فى مضمون العامل والفلاح، تمكن من التلاعب والتحايل !

- إن هذا " التيه الحضارى، كان لابد أن يؤدى بكل وزير يتولى شأن التعليم، أن تكون له رؤيته الخاصة، أو رؤية من يعملون معه من مستشارين، فيسعى إلى ترجمتها على أرض التعليم، ويجئ بعده وزير آخر، لا يقتنع برؤية سابقه، و تكون له رؤيته هو الخاصة، فيهدم ما بناه سابقه، ويبدأ البناء من جديد ..وهكذا، مما يفقد تعليمنا القدرة على الحركة الموجهة برؤية متعمقة كلية، تعبر عن الجمهرة الكبرى من أبناء الأمة، والمصالح القومية العامة .
- ولعل أبرز ما يمكن أن نشير إليه بهذا الشأن، هو مشروع نظام الثانوية العامة، الذى استغرق إعداده عدة سنوات أيام وزارة الدكتور يسرى الجمل، وقيل أنه عُرض على مجلس الوزراء، وحظى بالموافقة، بل وتحديد جدول زمنى لتطبيقه، حتى إذا ذهب الجمل، وجاء بدر، برزت العلة الفرعونية المحزنة ..لقد أعاد الرجل التفكير مرة أخرى، وكان لابد أن تكون تغييرات، حتى أصبح أبناء الوطن من الصغار، الذين يعدون بالملايين، " فئران تجارب "، ولن نتخلص من هذا الداء الوبيل، إلا بتوافق وطنى حول السؤالين المهمين : من نحن ؟ وماذا نريد ؟ وبناء على ذلك، يمكن تحديد سياسة مستقرة للتعليم..

- الوفد فى ٢٠١٠/١٢/٢٢

التأسيس للتعليم وتنويعه*..

لو نظرت إلى أية شجرة، أيا كان نوعها، فى أى مكان، فسوف لا تخطئ ملاحظة أنها ذات جذر واحد، وفروع متعددة، لأن الجذر هو " الأساس "، الذى إذا تعدد، لم يعد الأمر أمامنا أمر شجرة واحدة، بل عدة أشجار، وفقا لتعدد الجذور .

شئ مثل هذا لابد أن يكون فى الشخصية الإنسانية، كما ألمحنا فى مناسبة سابقة، حيث أكدنا أن الأركان الأساسية للهوية الوطنية، هى التى تشكل هذا الأساس .

ومن هنا تتحدد وظيفة أساسية للتعليم، وهى أن يقوم بالتنشئة للمواطن وفقا للقسمات الأساسية للوطن، من خلال مرحلة تعليمية يبدأ بها ومنها، فى أولى سنوات تعلم الأطفال، وفقا للنظام القائم حاليا، حتى لقد اصطُلح على تسمية هذه المرحلة باسم " التعليم الأساسى "، بمعنى أن التعليم هنا يقدم للطفل " أساسيات المواطنة ". ونقصد بمرحلة التعليم الأساسى هنا، وأيضا وفقا لقانون التعليم عام ١٩٨١ :المرحلة التى تضم فترتى التعليم الابتدائى، والتعليم الإعدادى، مدة تسع سنوات.

فإذا ما تعدد التعليم فى هذه المرحلة المبكرة من عمر الطفل، وقُدم فى صورة أشكال وأنواع تعليمية مختلفة، وجدنا أمامنا " تباينا " سلبيا بين المواطنين يؤسس للاختلاف الشديد، ولا يدع فرصة للوحدة الوطنية .

ولعل من أكثر البلدان التى يمكن أن نلاحظ تجربة عملية لذلك، هو لبنان ..

فلظروف تاريخية متعددة، لا محل لها هنا، أصبح لكل طائفة – على وجه التقريب – تعليم خاص بها، فهذا مسلم سنى، وذاك مسلم شيعى، وهذا مسيحى أرثوذكسى، وذاك مسيحى مارونى، وهذا مسيحى كاثوليكى، وهذا أرمنى ...إلخ، فإذا بالمواطن اللبنانى " يرضع " منذ المهد، المكونات الأساسية للاختلاف والتباين .

وربما يكون هذا مفسرا لما يحدث بكل أسف للبنان، من حين لآخر من انقسام وتباين حاد، تستغله قوى محلية وإقليمية ودولية فى فى بث فُرقة؛ تتيح لها تحقيق

مصالحها الخاصة على حساب المصلحة اللبنانية، وقد وصل التباين والاختلاف الحاد إلى ذروته فى السبعينيات والثمانينيات إلى حد نشوب حرب أهلية.

ويمكن للقارئ أن يسرع فينبه إلى أن المولى عز وجل خلقنا، من الأصل " مختلفين "، فقال سبحانه فى سورة فاطر :(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ (٢٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ (٢٨))، وقال عز وجل أيضا فى سورة الروم (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ (٢٢)).

ويلاحظ القارئ فى الآيتين الإشارة المشتركة، إلى أن هذا الاختلاف هو مما لابد للعلماء أن يعرفوه، ولا تكون هذه المعرفة مما يوجب وصف صاحبها بالعلمية، إلا إذا كانت قائمة على بحث ودراسة، وتوظيف .

بل وهناك فرع ضخم فى علوم النفس عُرف باسم " سيكلوجية الفروق الفردية "، قائم على أساس التباين بين قدرات الناس واستعداداتهم، كما ظهر مؤخرا ما يسمى " الذكاءات المتعددة "، وحتى فى طرق التعليم، عادة ما ننصح المعلم، وننصح الآباء والأمهات، بضرورة مراعاة ما بين التلاميذ والأبناء من اختلاف وتنوع، وعبر المثل الشعبى عن هذا بالقول: " كل فولة ولها كيال "، و" صوابعك مش زى بعضها "...وهكذا .

لكننا إذ نعى أن " الاختلاف " هو سنة إلهية فى الكون والناس، وهو مؤسس لتنشيط التفاعل وتبادل المنافع، لابد أن نعى أيضا ضرورة أن تكون هناك " قواسم مشتركة "، أيضا حتى يمكن لكل منا أن يتعامل مع الآخر، وآية ذلك، اللغة، على سبيل المثال، بحيث لابد أن تكون هناك لغة قومية يتعمل عبرها أبناء الوطن الواحد، وقل مثل هذا فى كثير من الجوانب والقسمات .

ووظيفة التعليم الأساسى أن يقدم قدرا مشتركا بين أبناء الوطن الواحد للتأسيس لرشد التعامل والتفاعل بين المواطنين بعضهم بعضا .

لكن المشهد التعليمى فى مصر يباين هذا مباينة مؤسفة حقا ...

فهناك قِسمة بين تعليم مدنى، وتعليم دينى ...

وبين تعليم وطنى، وتعليم أجنبى

وداخل التعليم الوطنى، هناك قِسمة بين تعليم مجانى، وتعليم بمصروفات .

وداخل التعليم الوطنى بمصروفات، هناك قسمة بين تعليم تجريبى، وآخر خاص .

وداخل التعليم الأجنبى، هناك قسمة بين تعليم أمريكى، وآخر إنجليزى، وثالث فرنسى، ورابع ألمانى ..وهكذا، مما يجعل من التعليم " موزايك " مؤسف حقا، محزن فعلا، يفرز إلى المجتمع مواطنين مختلفى التكوين، متفاوتى المشارب .

ولا يقتصر التعدد والتباين على أنواع التعليم، ومقرراتهئ، ونظمه، وإنما – وقد يكون هو الأخطر، لكن له حديث آخر – ما يعكسه كل هذا من تفاوتات اجتماعية، وتباينات طبقية تعكس انتفاءً للعدل التربوى، فضلا عن العدل الاجتماعى .

إن البعض يتصور أن هذا التعدد صورة من صور " التنوع الثقافى " الذى يرونه ضروريا لمزيد من الانفتاح، والاستفادة من الخبرات الثقافية والتعليمية العالمية المختلفة، ونحن إذ نقر بالمبدأ، لكن مخالفتنا تكمن فقط فى توقيت " التعديد"، و "التنويع "، حيث نراه خطرا فى مرحلة التعليم الأولى الأساسية، ونراه ضروريا، بعد ذلك .

وإن ما يحزن حقا، أن يقوم علم من أعلام التعليم والثقافة فى مص ، عُرف بتشيعه للثقافة الغربية، ألا وهو طه حسين، وهو يصرح بذلك علنا فى كتابه الشهير " مسستقبل الثقافة فى مصر "، عندما اختير وزيرا للتعليم فى وزارة الوفد عام ١٩٥٠ حيث حرص على استصدار قانون يقضى بتوحيد تعليم المرحلة الأولى، لوعيه العميق بأن أمر المواطنة لا يستقيم حقيقة إلا إذا توحد التأسيس، وبعد ذلك، فلنفرع كما نريد، ثم نأتى، مع الأسف، بعد أكثر من نصف قرن، لنجد تراجعا مخجلا، يعيدنا إلى ما قبل الخمسينيات من القرن الماضى، زمن الاحتلال البريطانى خاصة .

ومن هنا فإننا نشدد على ضرورة توحيد تعليم المرحلة الأولى، حتى بالنسبة للثنائية بين التعليم المدنى والتعليم الدينى ! إن البعض ربما يصدمه هذا القول منا، ولكنا نحيله إلى مؤتمر تم عقده، فى أواسط الأربعينيات من القرن الماضى عن سياسة التعليم، وقف فيه عالم شهير، كان أستاذا رائدا فى الفلسفة الإسلامية، ورئيسا لمجمع اللغة العربية، وهو الدكتور إبراهيم بيومى مدكور لينادى بمثل هذا .

وإذا كان هناك بالفعل تعليمات من وزارة التربية بضرورة التزام كافة المدارس المدنية بتعليم اللغة العربية، والتاريخ، والجغرافية، وهو أمر جيد حقا شكلا، إلا أن التطبيق الفعلى ينبئ بأن اللغة العربية – مثلا – لا يتم الامتحان فيها، مما يهبط كثيرا بقيمتها لدى جميع أطراف العملية التعليمية. ثم إننا نزيد على ذلك بضرورة أن تكون المقررات كلها موحدة فى جميع المدارس. صحيح أن اللغة العربية، والدراسات الاجتماعية هما الأهم، لكننا نتحدث عن كافة عناصر التعليم، وضرورة توحيدها .

ويرتبط بهذا أيضا، أن يكون تعليم المرحلة الأولى باللغة العربية .

ولابد أيضا أن نتحمل تبعة هذا بأن نزيد جرعة تعليم الدين، عوضا عن دمج التعليم الأزهرى، فى هذه المرحلة .

سيثور البعض بأنهم يدفعون آلافا من الجنيهات كى يحصل أبناؤهم على التعليم المتميز الذى تقدمه المدارس غير الحكومية، فإذا تم التوحيد، فما جدوى هذا الإنفاق الكبير ؟

وردنا : أن المنطق العلمى التربوى والنفسى، والمصلحة الوطنية، تجُب هذا التعدد، خاصة وأن التميز له صور متعددة : فى ارتفاع مستوى المعلمين، وفى وجود خدمات تعليمية متعددة ومتنوعة ، تشمل توافر مساحات خضراء وأفنية واسعة، ومعامل تعليم جيدة، وتعدد وثراء فى الأنشطة التعليمية، وفى قلة عدد الطلاب فى الفصل الواحد، وفى الإدارة المدرسية ..فضلا عن إجازة تعليم لغة أجنبية تعليما متعمقا، كلغة " تعلم "، وليس كلغة " تعليم " ..وهكذا.

وبعد هذه المرحلة من التعليم الأساسى، يكون هناك تنويع، حيث نكون قد ضمنا، إلى حد كبير، توحيدا فى تأسيس المواطنين، يوفر لهم فرصا ثرية للتفاعل والتفاهم والتعاضد والتضامن.

ويُترجم هذا التنويع داخل نظام موحد للتعليم الثانوى، فى دراسة مدتها ثلاث سنوات ، ويكون هناك تفريع إلى : تعليم عام، وتعليم فنى، وتعليم دينى، وذلك بعد الانتهاء من دراسة الصف الأول الثانوى .

ولأن الصف الأول يهيىء الطلاب للدراسة التخصصية، يصح أن تتضمن مقرراته، ما يتصل كذلك بكل من العليم الدينى والتعليمى الفنى، بحيث لا تقل مقررات كل تخصص (عام، وفنى، ودينى) عن مقررين .

وداخل التعليم الفنى، يكون هناك تفريع آخر، وفقا لمقتضيات التعدد والتنوع فى هذا القطاع، كما نشهد الآن .

وبالنسبة لكل تخصص، لابد من أن يختار الطالب مقررا واحدا من مقررات التخصصين الآخرين، فيختار طالب التعليم العام، مثلا ، مقررا من شعبة التعليم الفنى، ومقررا من شعبة التعليم الدينى، وهكذا الأمر بالنسبة لطلاب كل تحصص .

وهنا يكون توجه طلاب شعبة التعليم الدينى، إلى الكليات الأزهرية الأصلية : أصول الدين والدعوة، واللغة العربية، والشريعة فقط، وتفتح كليات الأزهر المدنية أبوابها لطلاب التعليم العام .

ولابد أن تفتح كليات الهندسة أبوابها لطلاب التعليم الصناعى، وكليات الزراعة، لطلاب التعليم الزراعى، وكليات التجارة لطلاب التعليم التجارى .

- الوفد فى ٢٠١١/١/٢٦

قيادة التعليم، ما زالت تكذب* ؟!

على الرغم من التدفق المذهل لمجرى الروح الوطنية المصرية، انقلابا على مظاهر الغش والتدليس والفساد فى مرافق الحياة المجتمعية، نتيجة ممارسات النظام الذى قام على القهر والاستبداد، مما دفع عددا من الأقلام والصحف التى طالما سبحت بحمد قادة النظام، إلى أن تبدأ بسرعة على تغيير جلدها، بسبب ما بدأت تلاحظه من أن النصر أصبح قاب قوسين أو أدنى لحركة الثورة ...

نقول، على الرغم من هذا، فإن قيادة التعليم الحالية ما زالت تمارس الكذب بشكل فج ومستفز، فها هو قرار تأجيل الدراسة بالمدارس والجامعات يعلن مبررات، يعلم أصحابها قبل غيرهم، بأنها غير صحيحة، فمبرر تأجيل الدراسة بالمدارس، أن هناك أجزاء فى مدارس تحتاج إلى تجديد وإصلاح، نتيجة الأحداث التى أعقبت نشوب ثورة الخامس والعشرين من يناير الرائعة، وأن الجامعات بحاجة إلى أسبوع آخر حتى يتمكن أساتذتها من الانتهاء من تصحيح أوراق الامتحانات !!

فنحن أولا، لم نقرأ، ولم نسمع أن من خربوا ودمروا، امتدت أيديهم إلى مدارس، ولو فرضنا أن هذا حدث، فلم لم يعلن لنا ما هى هذه المدارس ؟ وكذلك، فإنها بالتأكيد، عند أعلى درجات التشاؤم، سوف تعد بالعشرات فقط، بينما مدارس التعليم فى مصر، هى بالآلاف، فلم لا تستأنف الدراسة فى ٩٥% من المدارس، وتؤجل فى ال ٥% التى يقال أنها تحتاج إلى إصلاح ؟

أما الجامعات، فلم نسمع، ولم نقرأ أبدا أن يد التخريب امتدت إلى أى جزء من أى جامعة، فهل خصّ المدمرون، المدارسَ الخاصة بالصغار، ولم يخصوا معاهد الكبار؟

من هنا فقد تفتق الذهن المريض للقيادة التعليمية بالقول بادعاء مختلف، لا يصمد للمناقشة، ألا وهو تمكين الأساتذة من الانتهاء من تصحيح أوراق الامتحانات، وهنا نتساءل :

طوال عمرنا نمتحن، ونصحح، خلال فترات معلومة، فلم يا ترى حدث لنا انتكاس هذه المرة، ولم ننته من التصحيح، مع أن الامتحانات بدأت قبل الثورة بعدة أسابيع ؟

حتى أمس، كان كل أعضاء المجتمع الجامعى على استعداد لاستئناف الدراسة يوم الثانى عشر من فبراير، خاصة وأنه متأخر للغاية، قياسا لأعوام سابقة، والحر يقبل على مصر مبكرا، ربما من أبريل، وتكون فيه المذاكرة، والتدريس والامتحانات صورة من صور التعذيب، فى ظل افتقاد الكثرة الغالبة من جامعاتنا الحكومية، والتى تضم الجمهرة الكبرى من طلاب الجامعات، لكل ما يمكن أن يخفف من حرارة الجو، فهل تلقى المجلس الأعلى للجامعات تقارير وإحصاءات، من الكثرة الغالبة من الكليات، وأعضاء هيئات التدريس، تشير إلى أن التصحيح لم يكتمل بعد ؟!

المشكلة، أن السبب الحقيقى معروف للجميع، وهو يحظى " بتفهم " و " تقدير "، ألا وهو ما تمر به مصر حاليا من مخاض ثورى، لا يعلم إلا الله، متى يتم ؟ فكيف نأمن ملايين من أبنائنا الصغار، يقطعون المسافات، ويركبون الحافلات، أو يسيرون على الأقدام، والدنيا لم تكتسب مناخ الأمان حتى الآن ؟

وبالنسبة لطلاب الجامعة، فهم " البعبع " الحقيقى، والذين كانوا يحظون، منذ انتفاضة الأقصى الفلسطينية، والتى فجرت فى البداية براكين غضب فى الشارع العربى عموما، والمصرى خصوصا، فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، بسيارات ومصفحات الأمن المركزى تحاصرهم، ممثلة بجند يتسمون بالشراسة، حيث أن وقائع التاريخ المصرى السابقة تنطق بأن طلاب الجامعات، كانوا كثيرا ما يكونون هم مشعلو الثورة والاحتجاج والتمرد، وعندما هبت ثورة يناير، كان شباب الجامعات فى " عز " أيام امتحاناتهم الأخيرة، فهل يجازف النظام المترنح، بفتح أبواب الجامعات، لتشهد انتفاضات أخرى تزيد النار اشتعالا ؟

إن محاولة قيادة التعليم الحالية ألا تواجهنا بالصدق والصراحة، ليبرهن على أن الفريق أحمد شفيق(رئيس الوزراء)، على الرغم من تقديرنا الخاص له، قد صدمنا حقا بالإبقاء على " هلال " وزيرا، وهو الذى كان يتعامل مع أعضاء هيئات التدريس

بقدر كبير من الاستعلاء، الذى لا يقوم على أسس صحيحة، فمعظم حياته لم يقضها داخل قاعات التدريس الجامعى، ولم يذق مرارة العمل فى الداخل كثيرا، وهو – كما فهمنا – يستمد " عنجهيته " مما كان يستشعره من " عنجهية " النظام، ليقينه بأن أعضاء المجتمع الجامعى لم يكونوا هم الذين عينوه، ولا هم من يمكن أن يقيلوه ، والقاعدة المعروفة : الولاء لمن يُوَلِّى" ..

وإذا كان هلال، بشبه إجماع بين أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، قد أثبت كفاءة منخفضة للغاية فى قيادة التعليم العالى، مع شبه استقلال لرؤساء الجامعات فى إدارة كل منهم للجامعة التى يتولى أمرها، فهل نزيد الطين بلة بأن تضاف إليه وزارة ضخمة بحجم التربية والتعليم، التى تدير تعليم ملايين من أبناء مصر، فى أخطر سنوات عمرهم، وحيث يتعلق كل أمر فيها، كبر، أو صغر، بأمر الوزير؟

ويلحق بهذا أيضا الحديث الصادم لشفيق، تفسيرا لخلو منصب وزير التربية، فى مقابلة لإحدى القنوات التلفزيونية الخاصة، ووجه الصدمة فى هذا الحديث :

- القول بأن رئيس الوزراء لم يعثر على من يستحق أن يكون وزيرا للتربية، فهذه إهانة بالغة لمئات من رجال مصر الوطنيين المؤهلين لتولى هذه الوزارة، سواء من الفنيين المتخصصين من مئات أساتذة كليات التربية، أو من المفكرين، ذوى الرؤية الكلية الإصلاحية فى بناء الإنسان والوطن . وقد يبادر بعض القراء بتصور أنى أحشر نفسى باعتبارى أستاذا فى التربية ضمن هذه النخبة، لكن هذا بعيد عن الحقيقة تماما، حيث قاربت من منتصف سبعينيات العمر، ولسنا والحمد لله من فئة " عبده مشتاق "، خاصة ونحن نعيش ثورة " شباب " .
- هذا المديح المفرط، المبالغ فيه من شفيق للوزير السابق أحمد زكى بدر، الذى أثبتت الوقائع أنه كان اختيارا خاطئا بامتياز لهذا الموقع، نقول هذا، لا لرأى شخصى لنا (وهذا صحيح)، ولكن، بشهادة أحكام قضائية خطّأت قرارات

مهمة أصدرها، كان لها دوى مجتمعى، أثار ثائرة ألوف من المصريين، ونخص بالذكر، ما اتصل بالكتب الخارجية، وبمدرستى الإسكندرية القوميتين، وكذلك مدرسة السادس من أكتوبر، فضلا عن انتفاضات – قبل الثورة – لمئات من العاملين بالوزارة نفسها . وهل ننسى أول غزواته لمدرسة الخلفاء، وكيف حاول أن يظهر بمظهر البطل، الذى يضبط ويربط الأحوال " السائبة "، ثم إذا به يتراجع، بناء على " كلمتين " من وزير الإنتاج الحربى، الذى كان يجهز نفسه لمنافسة مصطفى بكرى فى الانتخابات الفضيحة ؟!

إن كل هذا، وما سار على دربه، ليؤكد لنا ، بما يدع مجالا للشك، أن التخريب المنظم للتعليم، كان بالفعل هو من العوامل البارزة التى أشعلت نيران ثورة الشباب، حيث لمسوا كيف أنهم لا يتلقون التعليم الصحيح الذى يسهم فى بناء شخصياتهم وعقولهم، فى الوقت الذى يطلون فيه، عبر وسائل الاتصال، على عالم واسع يتملىء بصور التقدم العلمى ، والنهوض التعليمى، فلم يرضوا بأن يظلوا محرومين منه .

---

*نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٢/١٦

التربية الوطنية :
فريضة غائبة، وكيف تعود*؟

عندما نصف شخصا بأنه مواطن مصرى أو سورى أو فرنسى ..إلخ، فهذا يعنى أن له جنسية بعينها تجعله " منتميا " إلى هذا الوطن الذى أكسبه هذه الجنسية، ويعتبر هذا هو المستوى الأول الذى لابد منه لكل إنسان " ينتمى " للوطن .

لكن هناك مستوى أعلى وأرفع يلى ذلك، ألا وهو مستوى الولاء للوطن الذى ننتمى إليه المواطن، بحيث يمكن تسميته " بالوطنى " .

وعلى سبيل المثال، ففى القضية الخاصة بالجاسوس المتهم بالتعاون والتخابر مع مخابرات دولة مثل إسرائيل، هو أحد حملة الجنسية المصرية، وبالتالى فهو " مواطن " مصرى، لكنه افتقد الولاء لوطنه مصر، فأصبحنا ننظر إليه باعتباره " خائنا " وليس " وطنيا " .

وإذا كانت التربية هى تلك العملية الشاملة، المتكاملة، التى نستهدف من خلالها إكساب " المواطن " جملة من الخصائص والقيم والمعارف والاتجاهات والمهارات التى من شأنها أن تجعل منه صاحب شخصية فعالة على المستويين الشخصى والاجتماعى، فإنها، من ناحية أخرى هى ذلك الفعل الذى نسعى من خلاله أن نحول الإنسان المننتمى إلى الوطن، من مستوى " المواطنة " إلى مستوى " الوطنية "، حيث يكون على وعى ودراية بهموم وطنه وطموحاته وموروثاته وثوابته ومصالحه، ولا يقتصر على هذا المستوى " النظرى"، بل يتعداه إلى مستوى المشاركة والفعل .

هذا الشكل من أشكال التربية هو الذى يمكن تسميته " بالتربية الوطنية "...

ومؤسسات التعليم فى الوطن، إذا تعمل على إكساب الطلاب جملة المكونات اللازمة كى يكون" مواطنا "، عن طريق تعليمه العلوم الاجتماعية والطبيعية،

واللغوية، والرياضية والفنية والدينية، فإنها تستشعر مسؤلية كبرى تجاه ضرورة أن يكون " وطنيا "، بتعليمه " التربية الوطنية ".

وإذا كان تزود المواطن بمختلف المواد والعلوم يشكل " بنية أساسية " لتكوينه " مواطنا "، فهى أيضا تشكل البنية الأساسية لتكوينه " وطنيا " ..

لكن، تظل هناك جوانب خاصة تؤكد على الجانب الوطنى، غير المعزول عن عالمه المعاصر ..

ومصر، منذ أن حصلت على الاستقلال " الرسمى " عام ١٩٢٢ بعد كفاح طويل، بلغ ذورته فى ثورة ١٩١٩، حرصت على أن يكون من برامج التعليم، مقرر باسم (التربية الوطنية)، وفقا لمفهوم معين يجعل هذا المقرر أقرب إلى أن يكون خاصا بما للمواطن من حقوق وما عليه من واجبات، وهى بهذا المفهوم حرصت على أن تبث الوعى لدى الطلاب بمجمخوعة معلومات تتصل بالتكوين السياسى والقانونى والدستورى بصفة خاصة .

لكن الظروف التى شهدتها مصر فى ظل ثورة ٢٣ يوليو، حولت هذا المقرر إلى جرعة من " التلقين السياسى "، الذى يستهدف غرس الولاء إلى " النظام السياسى القائم "، حتى أن اسمها قد أصبح " التربية القومية "، فقدت تحت ظله مقوماتها الحقيقية، وكان معظم ما يتم تعليمه فيها قد لا يختلف كثيرا عما تردده وتبثه أجهزة الإعلام القائمة، فضلا عن الخطابات المتعددة التى تصدر عن القيادة السياسية، مما أفقد الطلاب الشعور " بعلمية " المقرر، وموضوعيته، وأهميته، وما يمكن أن يضيفه إليهم .

ومنذ الثمانينيات، وحتى الآن، تعرض مقرر التربية الوطنية لبعض الأوضاع القلقة التى أصابته بقدر من التشوهات، أخرجته عن مضمونه الحقيقى .

وربما كان أحد العوامل المؤدية إلى هذا هو ما كان من تنازع حول المقرر بين توجيه الفلسفة والاجتماع، وبين توجيه المواد الاجتماعية، فبعد أن كان تابعا للأول، أصبح تابعا للثانى، ومن هنا جاء تحويل المقرر من صورة من صور علم الاجتماع،

أصبح صورة من صور علم التاريخ ! وهذا ما يتضح جليا مع الأسف فى مقرر التربية الوطنية كما يعكسه كتابها للصف الأول الثانوى، طبعة ٢٠١٠/٢٠١١ بعنوان (مصر ودورها الحضارى)، فواضح من العنوان أن بيان هذا الدور الحضارى لمصر هو مهمة مقرر التاريخ، ومن علامات ذلك أن المؤلفين الثلاثة هم جميعا من كبار أساتذة التاريخ، لهم احترامهم وتقديرهم المؤكد .

أما موضوعاته فتدور حول (شخصية مصر)، و(عبقرية مصر)، ثم مجموعة من الشخصيات الرائدة على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية.

أما الكتاب الثانى للمرحلة الثانية من التعليم الثانوى، فموضوعاته تدور حول بابين: أولهما عن (التأثير المتبادل بين الحضارتين العربية الإسلامية والأوربية)، والثانى حول (القومية العربية) .

إن " التاريخ " يؤسس للمواطنة والوطنية عن طريق الوعى بالماضى، للاستبصار به فى التعامل مع الحاضر، واستشراف المستقبل، وهو من ثم خطوة مهمة، لكن، ما دام هناك الكثير من الموضوعات التى يتم بالفعل تعليمها وتعلمها من هذا المنظور، لسنوات ومراحل دراسية مختلفة، يصبح من المهم أن تخلُص التربية الوطنية للوعى بالحاضر والتطلع للمستقبل، وهى قِسْمة بين المجالين لا للفصل، وإنما لتكثيف الدور وتركيز المهام .

وربما كان كتاب الدراسات الاجتماعية (طبعة ٢٠٠٨/٢٠٠٩) للصف الأول الإعدادى، متضمنا معنى أقرب وأدق للتربية الوطنية، فهو يتضمن موضوعات ثلاثة: أولها عن " المواطن الصالح "، وثانيها عن " حقوق وواجبات المواطنة "، والثالث عن " أنت والقانون "، والموضوعان الثانى والثالث يصبان فى المفهوم الصحيح للتربية الوطنية، أما الأول فهو يتسم بالغموض، حيث أن مفهوم " المواطن الصالح "، أحيانا ما يعبر عما نصفه " بالإنشائية "، بينما الطريق الصحيح للتربية للوطنية هو الطريق الذى ينهج نهجا موضوعيا علميا .

أما كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الثانى الإعدادى، طبعة ٢٠٠٩/٢٠١٠، فهو يتضمن درسا أخيرا عن تضمن القيم الإسلامية لعدد مهم مأساسيات المواطنة الصالحة، يعتمد بدرجة أساسية على استقراء الخبرة التاريخية .

هذه هى الكتب الأربعة الوحيدة المتضمنة للتربية الوطنية، وفقا للمفهوم السائد فى وزارة التربية، وهو، كما أسلفنا لا يصب حقيقة فى جوهر التربية الوطنية .

إن ترديد العبارات البلاغية واللفظية عن وحدة أفراد الوطن، وما يربطهم من وشائج ومشاعر، ليس هو الطريق الصحيح للتربية الوطنية، إذ ربما يكون هذا مقوبلا من قبل أجهزة الإعلام والخطاب السياسى، لكن مؤسسات التعليم، يجب أن تنهج فى هذا الشأن نهجا علميا يقوم على معلومات وأرقام وقوانين وتشريعات وحقائق وممارسات فعلية، فهذا يُكسب مقرر التربية الوطنية تقديرا واحتراما، ليسا متوافرين مع الأسف فى الوقت الحالى، مما يجعل من القيام بأمرها، سواء من قبل المعلم أو التلميذ، جهدا هو أقرب إلى السطحية والعاطفية واللفظية .

إننا نشعر بقدر غير قليل من الأسى عندما نرجع إلى مفهوم التربية الوطنية الذى تبنته وزارة التربية عقب الاستقلال فى العشرينيات، ونجد يعبر عن دقة أكثر فى المعنى ووضوحا أعمق فى الدلالة، مما يجعله مستمرا فى صلاحيته، فهو كما جاء فى أول كتاب للتربية الوطنية فى العشرينيات" الغاية التى تذهب إليها " التربية والطنية " أن تعلم الناشئ ما له فى هذا المجتمع من الحقوق، وما عليه من الواجبات، وتُجلِّى عليه صورة واضحة من مركز دولته بين الدول، ونظام حكومته، وأساليب إدارة المرافق العامة فى بلاده .

وهكذا ينبغى أن تدور أبواب التربية الوطنية وفصولها، حول موضوعات نسوق أمثلة لها، فيما يلى، مع توزعها، كما يرى أهل الاختصاص بين مراحل التعليم وصفوفه :

- الدائرة الأولى التى يبدأ بها المواطن الطفل، من حيث : الأسرة، وواجبات وحقوق كل من الوالدين والأبناء.

- والدائرة الثانية : المدرسة، من حيث ما يتكون منه المجتمع المدرسى، وواجبات وحقق كل عضو فى هذا المجتمع .
- الدائرة الثالثة : الحى أو القرية، والمدينة ، ثم يتم الانتقال إلى دوائر أوسع مثل:
- العناصر التى تتكون بها الأمة، الوطن، الوطنية .
- الدولة والحكومة : أنواع الدول – مهمة الدولة.
- الدستور : موضوعه وفائدته – أهم ركائزه وأبوابه .
- أبرز حقوق المواطن، وواجباته .
- تاريخ النظام النيابى والدستورى فى مصر .
- نظام الحكم : السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية .
- النظام الإدارى فى المحافظات، والمراكز والقرى والمدن والأحياء .
- النظام الاقتصادى، ومقوماته، والوظيفة الإنتاجية والتنموية، وأبرز المؤسسات الاقتصادية، مثل البنوك والشركات، ووظيفة الضرائب، والأسس التى تقوم عليها، ونظام التعامل بالعملات الوطنية والأجنبية.
- المجتمع المدنى : الأحزاب السياسية – النقابات – الجمعيات الأهلية.
- مصر والوطن العربى : القواسم المشتركية بين مصر ومحيطها العربى، وجامعة الدول العربية، ومنظماتها .
- مصر ومحيطها الإفريقى، ومشاركتها فى المنظمات الإفريقية، مع التركيز على دول حوض النيل .
- مصر والعالم، والأمم المتحدة ومنظماتها، وأبرز القوى والتكتلات الإقليمية والعالمية، وعلاقات مصر بكل منها .

- نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٢/٢٣

قيم المواطنة فى مناهج
الدراسات الاجتماعية*

إذا كانت المواطنة تقوم على حقائق ومعلومات عن الوطن وظروفه ومتغيراته وتاريخه، وما يتصل به من قوى ودول أخرى ،أكثر منها على مشاعر وعواطف، يصبح من المهم أن تشكل المادة التعليمية قدرا مشتركا بين جميع الطلاب، دون ضرورة أن يظهر مصطلح المواطنة صريح العبارة، بل إن الإلحاح على المصطلح بصورة مباشرة يمكن أن يؤدى إلى الإملال، ومن ثم فقد الاهتمام والجدية، وخاصة فى مقرر الدراسات الاجتماعية، فى مراحل التعليم وصفوفه المختلفة، خاصة وأنها من أولى المقررات التى يمكن أن تتصل بالمواطنة اتصالا مباشرا، ومن هذا المنطلق، سوف نلقى نظرة عامة على كتب الدراسات الاجتماعية فى التعليم العام .

خلل فى البنية الهيكلية :

فى أربعينيات القرن العشرين، وربما قبل ذلك بعض الشيء، ظهر بين مفكرى التربية فى الولايات المتحدة اتجاه يتبنى منطق " التكامل " بين المقررات الدراسية، على أساس أن تقديم الأنساق المعرفية إلى الطلاب، فى صورة مقررات منفصلة، مثل التاريخ، والجغرافيا، واللغات، والرياضيات، والعلوم، لا يتسق والمنطق النفسى الذى يتعامل به الأبناء مع الحياة، هذا المنطق الذى يقوم على الشمول، والتكامل .

وقضى اتجاه التكامل أن يكون هناك " محور " أو " قضية "، أو " مشروع أو " مشكلة " "بعينها يمكن أن تتكامل حولها شتى المعارف والمعلومات التى يجب أن يتعلمها الطلاب فى صورة مقررات دراسية، ويكون هذا أنسب فى صفوف الدراسة الأولى بصفة خاصة .

ولما كان هذا قد يتعذر بالنسبة لبعض المقررات، رُؤى أن يتم بين بعض المقررات التى بينها تقارب، ومثالنا هنا : التاريخ والجغرافيا، حيث يتصل الأول ببعد الزمان، والثانى، ببعد المكان .

ومن هنا كان دمج كل من التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية فى مقرر واحد فى تعليمنا المصرى .

لكن التطبيق، مع الأسف الشديد، ابتعد كثيرا عن منطق الاتصال والتكامل، بحيث تحول الأمر إلى مجرد جمع مقررين أو ثلاثة بين دفتى كتاب واحد، وبالتالى لا يشعر الطلب المتعلم بمغزى هذا الجمع، فلا يرى قضية أو مشكلة أو مشروعا تدور حوله الموضوعات، وكأن المسألة مجرد تيسير الطباعة وتقليل الكتب والحصص.

والآن، فلننتقل إلى قضيتنا، وهى الخاصة بقضية المواطنة، وفقا لما حددناه سلفا:

ملاحظات أساسية :

إن كل موضوع يتصل بمصر، جغرافيا، وتاريخيا، هو بالضرورة يرسخ قيما مشتركة بين المواطنين، وذلك مثلما نرى فى كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الابتدائى، طبعة ٢٠١٠/٢٠١١، حيث تدور موضوعات حول : أهمية الدراسات الاجتماعية – الطبيعة فى بلدى – السكان فى بلدى – نشأة الحضارة المصرية القديمة، وفى كتاب الفصل الثانى(طبعة ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، حيث تدور موضوعات حول :شخصيات وأحداث من التاريخ **الفرعونى** – ماذا يشتغل السكان فى بلدى ؟ الإنسان والبيئة فى بلدى – مظاهر الحضارة المصرية القديمة . وفى كتاب الدراسات للصف الخامس (طبعة ٢٠١٠) يتضمن موضوعات عن : الموارد الطبيعية فى مصر – الأنشطة الاقتصادية فى مصر – مصر قبل الإسلام (حيث يرد فى الدرس الثالث : الحقبة **القبطية** فى مصر).

فها هنا لا نرى ارتباطا بأى صورة بين موضوعات الجغرافيا والتاريخ.

وها هنا نجد بابا عن (ما قبل الإسلام)، ودرسا عن (الحقبة القبطية)، والرأى عندنا ألا ضرورة لأن تنسب فترة تاريخية إلى هذا الدين أو ذاك، فالتاريخ يُقَسّم وفقا

لنظام الحكم القائم والشخصيات الحاكمة، ومن هنا فإن الفترة المعنية هى فترة تنتمى إلى عصر الرومانى، واستخدام مصطلح " الحقبة القبطية " قد يبدو نافعا، لكن الأمر غير ذلك، حيث لم تكن هناك فترة حكم قبطى، وإنما يكون الأوفق أن يتم تسليط الضوء على دخول المسيحية مصر، وما لاقاه أهلها من صور اضطهاد، وما أكسبوه لمصر من أخلاقيات وتوجيهات وقيم دينية رائعة .

ثم إن استخدام صفة " الفرعونى " غير جيد، فالفرعون لقب لكل من حكموا مصر طوال العصور القديمة، أزمنة الاستقلال، وهو مرتبط لدى الأذهان بمعانى القهر والاستبداد، فنقول " فرعنة "، مثلا، كناية عن الاستبداد .

وإذا كان كتاب الصف الخامس الابتدائى المشار إليه آنفا قد دار فى معظمه حول : ظهور الإسلام – شخصيات وأحداث فى عصر الولاة – شخصيات وأحداث فى عصر الدول المستقلة، فإن من المفضل أن يبرز الدور الذى قام به بعض الأقباط، سواء فى المجال الثقافى، أو المجال الإدارى، حيث كان معروفا دورهم الملحوظ، وخاصة فى الإدارة المالية، والإدارة العامة .

كذلك لابد أن يُعاد النظر فى تناول ما يتصل بما عُرف بالحروب الصليبية، إذ الأفضل استخدام مصطلح المؤرخين المسلمين؛ حيث سموها " حروب الفرنجة "، تأكيدا على أنها حروب تقوم على دوافع سياسية وعنصرية واقتصادية، بينما تخفى الاستعماريون الغربيون وراء الصليب، وهو منهم براء، ومن هنا يأتى صدق التسمية العربية، وزيف التسمية الأوربية .

وتدور موضوعات كتاب الصف السادس (طبعة ٢٠١٠) حول موضوعات : البيئة الزراعية – البيئة الصناعية – مصر فى العصر العثمانى – الحملة الفرنسية، وهى موضوعات، مثل معظم ما يرد فى الكتب، مشتركة بين جميع المواطنين، وبالتالى فهى تبث قيم مواطنة، وإن لم تعلن ذلك بطريق مباشر .

والشيء نفسه يمكن تأكيده، بالنسبة لمحتويات مقرر الدراسات للصف الأول الإعدادى، طبعة ٢٠١٠، الذى تضمن موضوعات : رحلة عبر الفضاء – رحلة فى

كوكب الأرض – اليابس والماء – مصر التاريخ ، تاريخ مصر عبر العصور القديمة – مصر الحضارة ، فها هنا عودة مرة أخرى إلى تاريخ مصر القديم .

إن تقديم تاريخ مصر القديم فى الصفوف الأولى من التعليم، قد يتفق ومنطق التاريخ، الذى يبدأ بالعصر القديم، ثم يتسلسل، حتى العصر الحاضر، لكن " المنطق النفسى " ربما يتطلب عكس الاتجاه، فتصور الطفل الصغير للأحداث والوقائع، قبل التاريخ الميلادى بآلاف السنين يكون غير يسير بالنسبة إليه، والأفضل، حتى يؤتى تعليم التاريخ الوطنى ثماره فى التكوين للمواطنة، أن يبدأ بالعصر الحديث، حيث أحداثه قريبة الحدوث، يسيرة الاستيعاب، كثير منها ربما يتصل اتصالا مباشرا بما يراه الطفل ويسمعه ويلمسه ، ثم يعود تدريجيا إلى العصر الوسيط ، فالقديم .

وربما جاء كتاب الصف الثانى الإعدادى، الفصل الدراسى الأول (طبعة ٢٠٠٩/٢٠١٠) متسقا بين ما جاء جغرافيا، وما جاء تاريخيا، فالوحدتان الأولى والثانية عن جغرافية الوطن العربى، والثالثة والرابعة عن تاريخ المنطقة نفسها، منذ ظهور الإسلام، حتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين. ولا شك فى أن هذا يعزز قيم العروبة بين أبناء الوطن، فمهما كانت هناك من مؤشرات أخيرة سلبية مما يتصل بالتعاون العربى، لكن المواطن المصرى لا يستطيع إلا أن يؤكد انتماءه إلى الوطن العربى، خاصة ونحن نعيش عصرا يتجه إلى التشابك والتعاون، وتكوين تكتلات سياسية واقتصادية كبرى.

كذلك فإن مما يُحمد، أن يدرس الطلاب كتابا بعنوان (كفاح مصر) للصف الثانى الإعدادى ، طبعة ٢٠٠٩/٢٠١٠، فدراسة حياة الأبطال والزعماء الوطنيين، من شأنها أن تعزز مشاعر المواطنة لدى الدارسين .

وإذا كانت موضوعات كتاب الدراسات للصف الثالث الإعدادى (طبعة ٢٠١٠)، قد دارت موضوعاته حول :الجغرافيا الطبيعية للعالم – جغرافية سكان العالم –الغزو العثمانى لمصر ومقاومة الاحتلال – مصر والزحف الاستعمارى ومحاولات التحرر الوطنى، فإن الاتساق بين موضوعات الجغرافيا والتاريخ كان يتطلب أن يدور

التاريخ حول بعض المعالم الكبرى للتاريخ العالمى، حيث لم نر له أثرا حتى الآن فيما توافر لدينا من كتب مقررة، هذا فى الوقت الذى تكرر فيه الحديث عن (الغزو العثمانى) فى الصفين السادس الابتدائى، والثالث الإعدادى .

وهناك علامات استفهام حول استخدام كلمة " الغزو " بدلا من " الفتح " بالنسبة للدولة العثمانية، خشية أن تكون الروح التنافسية المعاصرة مع الدور التركى فى المنطقة لها أثر، وإلا فكيف لا يُسمى دخول الفاطميين مصر كذلك " غزوا " ؟ وهم لم يكونوا من أهل البلاد، بل كانوا من غلاة الشيعة المتمثلة فى المذهب الإسماعيلى؟ إن افتقاد الموضوعية، وخاصة فى التناول التاريخى، من شأنه أن يُفقد المواطن شكلا من أشكال الموضوعية، ويمكن أن يعزز هذا من نزعة " التحيز اللاموضوعى "، والذى يمكن بدوره أن ينسحب على مواقف أخرى تضر بالوطن .

وتناول كتاب الدراسات للصف الأول الثانوى (طبعة ٢٠١٠/٢٠١١) موضوعات : الحضارة المصرية القديمة – حضارات العراق وسوريا القديمة – حضارة الإغريق وعلاقتها بمصر القديمة– مصر فى عهد البطالمة – حضارة الرومان – مصر تحت الحكم الرومانى، وملحق بهذا الموضوع جزء عن تاريخ مصر فى الحقبة القبطية .

ومن الملاحظ تكرار واضح للتاريخ المصرى القديم، وإذا كانت دراسة هذا التاريخ ضرورة علمية، وحتمية وطنية، وحاجة مجتمعية، إلا أن تكراره، يمكن أن يسبب مللا، خاصة وأن الظروف التى يعيش فيها المواطن المصرى حاليا، من حيث وقوعه فى أسْر ثقافة عالمية مهيمنة، تحتم أن، يكون على وعى بما شهده تاريخ القوى الكبرى من تطور تاريخى، بحيث لا يقتصر الأمر على التاريخ القديم، بل يمتد إلى عصرنا الراهن .

- نهضة مصر والمصريون فى ٢٠١١/٣/٣٠

واقع تعليمي مؤسف*؟!

إذا كان عدد من علماء المسلمين قد نصحوا العلماء بأن يكونوا بعيدين عن الأمراء، حتى يكونوا بعيدين عن سيف المعز وذهبه، مما يجعل الشبهة تطول ما ينتهون إليه من أفكار، فقد عاهدت نفسي على الالتزام بهذه النصيحة الغالية، معظم فترات حياتي العملية، على الرغم مما في صحبة السلطان من متعة الكسب المادي الوفير، والنفوذ المحسود.

لكن الحق أقول، أنني في شهر مارس شعرت بأن هناك خسارة على قدر كبير من الأهمية تضيع عليّ، لا تتمثل في مال أو نفوذ، وإنما في افتقاد الكثير من المعلومات والحقائق الخاصة بحركة الواقع التعليمي، حيث أتيحت لي لأول مرة منذ سنوات، أن أُطل على بعض ما يجري في واقع التعليم.

إنها حقا مشكلة بالنسبة لمثلي، فالاشتغال بشئون الفكر والرأي، مهما كانت أهميتها، بحاجة مستمرة إلى أن تتغذى على ما يبثه الواقع من معلومات وحقائق، لأن وظيفة الفكر، إذ تتبدى في نقد الواقع، وحسن توجيهه، فمعنى هذا أن يكون الناقد، والموجه، على دراية بأبعاد هذا الواقع . لكننا في مصر مع الأسف الشديد نجد مؤسسات العمل والممارسة تخاصم أمثالنا، ولا تهتم أبدا بإطلاعهم على ما يجري، لأنهم يعرفون سلفا أننا سنقول كلمة الحق والصدق، مهما كانت مؤلمة، ولأننا لا نطمع في " كرسي "، ولا في " مال .وفي الدول المتقدمة، ليس من الضروري القرب من السلطان حتى يكون الإنسان على دراية من حركة الواقع، فالغطاء هناك مكشوف، والحقائق متاحة، بغير تزييف، ولا تزيين وتجميل، وهي حق لكل مواطن.

وكان مجرى الأحداث التعليمية، يثير مناقشات ومجادلات بين قوى مجتمعية متعددة، فكان يحدث أن يتصل بي صحفيون يسألونني في هذا وذاك، لحسن ظنهم بشخصي، وما تصوروه لي من مقام عال في الفكر التربوي، فيكون ردي هو

الاعتذار، لأن حدود معلوماتى عما حدث ويحدث، هى ما ينشر فى الصحف، التى لا أضمن أن ما نشرته محيط ودقيق.

ولا أخفى على القارئ أننى – بينى وبين نفسى– كثيرا ما كنت أتعجب: كيف لا يهتم أمراء التعليم، بأن يرسلوا لنا، نحن الذين نُعَلِّم آلاف المعلمين، ولنا عشرات الكتب التى تناقش قضايا مختلفة فى التعليم، منذ عشرات السنين، " نسخة " من هذا المشروع أو ذاك، من هذا التقرير أو ذاك، من هذا القانون أو ذاك؛ كى ندلى فيه برأينا ؟ هل لابد أن نكون من الواقفين على أبواب الأمير، وحراسه، وضاربى الدفوف، وترزية التعليم ؟!

ربما الفترة الوحيدة التى اقتربنا فيها من سلطة التعليم، عندما توزر الدكتور أحمد جمال الدين، سنة ٢٠٠٤، حيث نفذ اقتراحا تضمنه مقال كانت جريدة الوفد قد نشرته لى، بأن تكون هناك لجنة حكماء من كبار العلماء والمفكرين، يجتمع معها الوزير من حين لآخر، للتشاور فى أحوال التعليم، لكن، لأن الرجل كان نظيفا، لم يستمر فى وزارة " نظيف" ! أكثر من عام، حتى لقد اتخذت لنفسى قاعدة، تقول بأن الوزير الذى لا يستمر– فى عهد غير المأسوف عليه – فهذا مؤشر على عدم فساده، أما إذا طال توزره ، فهذا مؤشر على فساده، ما دامت المنظومة القائمة للحكم بمثل هذه الصورة التى تفوح روائحها الكريهة يوما بعد يوم.

ومنذ أسابيع قليلة، تلقيت دعوة تليفونية من مكتب وزير التربية بأن ألحق باجتماع دعا إليه مع عدد من معاونيه، وبعض أساتذة التربية وخبراء التعليم.

وعندما تلتقى بالدكتور أحمد جمال، فى أيامنا الحالية، وأستحضر هنا حواره مع" شريف عامر " على قناة الحياة منذ أسبوعين على وجه التقريب، لابد أن تهاجمك على الفور صورة الوزيره السابق أحمد زكى بدر، من فرط التناقض الصارخ بين الشخصيتين، فالدكتور أحمد جمال، هادئ هدوءا شديدا، والثانى، يعشق الجلبة والحركة المفرطة..الأول، يتكلم بصوت خفيض، هادئ، والثانى، عندما يتحدث ، يجعلك تتصور أن بينك وبينه ثأر، يريد أن يأخذ به..الأول، تشعر بأنك أمام " قاضى

"، يزن كل كلمة تخرج من فمه، ولا يزيد ولا ينقص، فيما يقال، والثانى، كأن فى فمه مدفع رشاش، يصوب كلماته، وكأنه فى معركة ملاكمة أو مصارعة..الأول لا ينطق بكلمة تخدش صورة أحد، ولا كرامته، والثانى، عندما يتحدث إليك أو إلى الناس، كأنك تخوض معركة معه، وهو لابد أن يخرج منتصرا، بالحق أو بالباطل!

فى هذا الاجتماع المشار إليه، شعرت بكم الغربة التى أعيشها عن " واقع " التعليم فى مصر، وبدا أن الوزير قد حرص على أن يعطى معاونوه صورة حقيقية عن الواقع، بعيدا عن التزييف والتجميل المعتاد فى المواقف الرسمية فى مصر، بل فى العالم العربى، وفى كل الدول المتخلفة بصفة عامة.

كان مما أفزعنى حقا، ما سمعته عن حال التعليم الفنى الذى كتبت عنه أكثر من مرة، فهو يضم ثلثى طلاب الثانوى فى مصر، ومع ذلك فهو على حال غاية فى السوء، فى الوقت الذى هو الأكثر اتصالا بحركة التنمية، اتصالا مباشرا..ومع كل هذا، لا يحظى باهتما يستحقه، سواء من الدولة، أو من الرأى العام، حيث يستأثر التعليم الثانوى العام بالاهتمام كله.

ويكفى، لتصوير هول الحال، أن يعرف القارئ أن التعليم الفنى – كما ذكر مسئول هذا التعليم أمام الجميع – يضم ما يقرب من مليونى طالب وأربعمائة ألف، وأن ١٠% من هؤلاء لا يعرفون القراءة والكتابة! لقد اختبرت أذنى فى صحة سمعها فورا فوجدتها تسمع جيدا..عبرت عن فزعى فى كلمتى التى قلتها، مستخرجا حقائق أخرى مفزعة تتضمنها هذه الحقيقة، أن هناك أربعا وعشرين ألف تلميذ فى التعليم الثانوى لا يقرأون ولا يكتبون، وتساءلت: كيف قضوا ثلاث سنوات فى المدرسة الإعدادية، وامتحنوا كل عام، وخاصة فى الشهادة الإعدادية ونجحوا؟ وقل مثل هذا عما قبل ذلك: كيف قضوا ست سنوات فى المدرسة الابتدائية، ونجحوا فى امتحان شهادتها، وسنوات النقل فيها ؟

واحسب معى: كما أُنفق على كل طالب، فى فترة تسع سنوات تعليمية، وفق حال الله أعلم ، منذ متى وهذا الحال قائم، وانظر : كيف ضاعت على مصر ملايين

الجنيهات، دون أن نحصل على أى عائد منها، غير إضافة أعداد غفيرة إلى جيش الأميين!!

وإذا سمعت معى عن حال المبانى المدرسية، التى هى وعاء التعليم، ومأواه، كما أن بيوتنا هى مأوانا الذى يضمنا، نسمع أن ٣٥% من المدارس، تبلغ كثافة الفصل فيها أكثر من ٤٠ طالبا..وأن ٨٧٦ مبنى به أكثر من ٧٠ تلميذ..وأن نقول " أكثرمن " فالحدود مفتوحة، حتى لقد ذكر المذيع " شريف عامر " ، أثناء المقابلة المشار إليها مع وزير التربية أن معلومة وصلت إليه بأن هناك مدارس بالجيزة، وصل عدد طلاب الفصل الواحد فيها إلى أكثر من مائة!

تذكرت على الفور، وأنا فى زيارة لإحدى المدارس الإنجليزية ، عند زيارتى لبريطانيا عام ١٩٨٢، أن سألتنى مديرة مدرسة رياض أطفال، عن عدد الأطفال فى الفصل عندنا فى مصر، فلم أقل لها الحقيقة، وقلت: عشرين! ومع ذلك، فوجئت بوجه السيدة تبدو عليها علامات الفزع الشديد!!

وتتواصل الحقائق المُرة، فنجد أن ٣٥١٨ مبنى مدرسى، يعمل أكثر من فترة..

وأن ٧٤٨ نجعا، محروم من المدارس، وبكل نجع حوالى ٥٠٠ طفل فى سن التعليم ، مما يعنى اضطرارهم إلى الالتحاق بمدارس تبعد عن محل إقامتهم عدة كيلومترات، وهم بعد فى سن الطفولة المتوسطة.

أقول الحق، يومها خرجت، وأنا أحاول أن أراجع موقفى : كيف أكتب وأؤلف، وأُدَرِّس عن التعليم، وأنا بعيد عن حقائقه وواقعه؟ وفى الوقت نفسه، هناك تلك الحقيقة التى تؤكد أن القرب من الأمراء من شأنه أن يؤثر فى موضوعية ما نفكر فيه، ونكتب عنه؟

لكن ، فى الوقت نفسه، يفرض تساؤل آخر نفسه علىّ: وهل لا تتاح الحقائق إلا بالقرب من سلطة التعليم؟

هنا تبرز قيمة أخرى من قيم الحياة الديمقراطية، وهى ألا احتكار للحقيقة، التى يجب أن تكون متوافرة للجميع ،وخاصة ذوى الاختصاص والاهتمام والعلم..

ليست المسألة فقط مجرد الأرقام، إذ يمكن أن يردوا بأنها متوافرة، على موقع الوزارة فى الشبكة العنكبوتية، إذ المسألة تظل بحاجة إلى الكشف عن أبعاد أخرى، وتحليلات، ومؤشرات، ليست كلها متوافرة.

اكشفوا الغطاء، لا لمجرد خوف أن يحدث عفن فى خلايا الواقع، نتيجة الابتعاد عن الشمس والهواء، ولكن،حتى نستطيع أن نعينكم بالرأى والمشورة، لأن مثلنا، ممن يجلسون " على الرصيف" ، يتميزون بخلوهم من شبهة " الغرض"، حيث لم يبق لهم من العمر إلا ما يرجون فيه أن يلقوا المولى عز وجل، وهم غير آثمى القلوب، ذلك أنهم لم يكتموا الشهادة الحق.

- نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٤/١٣

قيم المواطنة
فى الكتب الدراسية للغة العربية*

اللغة على وجه العموم هى أداة الاتصال بين الناس، وهى بهذا الاعتبار، تنقل من فرد إلى آخر ما يفكر فيه كل منهم، وما يشعر وما يتخيل، وما يعمل، أى كل ما يصدر عنه، من مفاهيم وقيم ومهارات واتجاهات ومعلومات وميول، وبالتالى، فهى أداة التكوين المشترك بين الناس، لا بصفة مطلقة، وإنما وفقا للدول والمجتمعات المختلفة، بحيث يكون لكل منطقة، أو دولة، أو مجموعة دول، لغتها الخاصة التى تميزها عن غيرها .

ومن هنا، فإن القول بأن اللغة " وعاء الفكر "، لا يعبر عن الحقيقة كلها، وإنما جزء منها، ذلك لأن اللغة، عند التحليل، تكاد أن تكون هى الفكر نفسه، أو منهج التفكير، ودليل ذلك أننا نلاحظ اختلاف طريقة التفكير بين المتحدثين بهذه اللغة أو تلك .

وبهذا الاعتبار توافق الجميع على النظر إلى اللغة باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الذاتية الثقافية، ومقوما رئيسيا من مقومات الهوية، بحيث يعد التفريط فيها تفريطا فى بناء الهوية . والاعتزاز باللغة القومية، إذ يؤكد الاعتزاز بالهوية الثقافية، فهو من ثم يرسى حجرا أساسيا فى سبيل النهضة، وآية ذلك أن من النادر أن نجد مجتمعا استطاع أن يصطف فى صفوف القوى المتقدمة، إلا وقد بنى تقدمه هذا على أساس التعبير باللغة القومية .

لكننا نأخذ على مجمل الكتب المقررة حاليا، وما تضمنته من مناهج، ما سبق أن أشرنا إليه فى مجال الدراسات الإنسانية، من حيث التطبيق الخاطئ لاتجاه " التكامل " فى فروع تعليم اللغة العربية، حيث كانت من قبل تتضمن : القراءة، والنحو والصرف، والتعبير، والخط، والأدب والنصوص، فإذا بالتطبيق يسفر عن مجرد

تجميع هذه الفروع، أو بعضها، بين دفتى كتاب واحد، مع الإبقاء على التمايز بينها، بينما فكرة التكامل كانت تقتضى – مثلا – أن يتم اختيار موضوع للقراءة، لأحد المفكرين البارزين، ومن خلاله، يتم بيان الجوانب البلاغية، والقواعد النحوية، وطلب كتابة موضوع للتعبير من وحى بعض أفكاره..وهكذا.

ولعل جوهرية اللغة فى التكوين العام للمواطن، تدفعنا إلى التفكير والنظر بعين البحث والتأمل والدرس، فيما نقدمه من كتب لتعليم اللغة العربية فى مراحل التعليم العام، بغية الكشف عن مدى ما تتضمنه من قيم أساسية تقوم عليها المواطنة، والتى من شأنها أن تكتل جهود الأمة، بكافة قواها، وأفرادها، وإمكاناتها، للنهوض القومى العام، وهو الأمر الذى نأمل التوصل إليه فيما يلى ..

القرآن الكريم واللغة العربية :

لعل هذه القضية بحاجة إلى أن نتحدث فيها بصراحة وبوضوح، مؤكدين سلفا أن ما سوف نسوقه من رأى هو يمثل اجدتهادنا فى الفهم والتناول، وبالتالى فمن حق غيرنا أن يختلف معنا فيه.

فكثيرا ما ثارت أحاديث تنظر بغير ارتياح إلى تضمين كتب اللغة العربية آيات من القرآن الكريم، على أساس أن فى هذا جبرا لغير المسلمين على دراسة القرآن، ونحن لا نتفق مع هذا التخوف، وذاك التحفظ، للأسباب التالية :

١- أن الاستعانة بآيات القرآن فى كتب اللغة العربية يقوم على أساس النظر إليه باعتباره نصا لغويا وليس نصا دينيا، ذلك أن القرآن هو " معيار " اللغة العربية الصحيحة، فهو بعيد كلية عن احتمال الخطأ والسهو والنسيان، بحيث يقاس عليه أى قول عربى لمعرفة مدى صحته لغويا. ولنا فى مسلك الزعيم المصرى القبطى الكبير مكرم عبيد خير مثال على ذلك، فقد حرص على حفظ القرآن بدافع أدبى، ولغوى، أفاده كثيرا كخطيب سياسى ممتاز، ومن طراز نادر، فضلا عن إفادته منه باعتباره محاميا يقوم بالترافع أمام المحاكم .

٢- منذ أن بدأ التعليم الحديث فى مصر، منذ أوائل القرن التاسع عشر، وحتى عقود قليلة من القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين، لم يثر ما يثار الآن، ولم ترتفع شكوى ما بهذا الخصوص، حيث ظل الجميع يتعاملون مع القرآن فى كتب اللغة العربية باعتباره نصا لغويا لا أكثر ولا أقل .

٣- أن النصوص القرآنية التى تمت الاستعانة بها، تخلو تماما من أى معانى ومفاهيم تتصل بالعقيدة الدينية، وإنما هى – كما سوف نرى – تدور حول قيم أخلاقية، وعلاقات إنسانية، ومبادئ وقواعد ترسخ للتضامن الاجتماعى والتآخى، والفضيلة، وهى بذلك، إذ تُعلم الطلاب لغة عربية صحيحة، تبث ذلك من خلال قيم وفضائل ومبادئ، لا يختص بها فريق من الوطن دون فريق، بل هى تهم جميع المواطنين، ولا قيام لمواطنة حقيقية دون سواها.

٤- ونسوق أمثلة – وهناك كثير غيرها –تؤكد كلها على بديع صنع الخالق، وبعض القيم الأساسية للحياة المشتركة، من ذلك ما ورد فى كتاب الصف الرابع، للفصل الثانى من آية تقول (**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** (١٣))، سورة الحجرات، فالمقصد من خلقنا هو " التعارف "، أى التعاون والعمل معا، ولا فرق بين إنسان وآخر إلا بمقدار ما يكون عليه من تقوى الله. ويستعين المؤلفون فى كتاب الصف الأول الإعدادى، لتأكيد أن الله لا يكلف نفسا إلا وفق قدراتها واستعداداتها، وضرورة أن ندعو المغفرة والعفو من الله، كما جاء فى سورة البقرة (**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ...**(٢٨٦)).

وعلى هذا المنوال سار ما تم الاستشهاد به من آيات القرآن الكريم.

قيم أساسية :

١- تأكيد الثقافة العلمية . صحيح أن هناك مقررات للعلوم الطبيعية تؤسس لذلك، وتدعمه، لكن تضمين كتب اللغة العربية ما يؤكد أهمية الثقافة العلمية، يساعد على ترسيخ جذورها، خاصة وأن التناول هنا يتسم بطابع أدبى، والاستناد إلى بعض الطرائف والتشويق التعبيرى، بعيدا عن لغة العلم التى قد تتسم بقدر من الجفاف، لا يتيح مثل هذه الثقافة، وما تحمله من قيم الموضوعية، وتأمل بديع صنع الله، وهذا ما نراه - على سبيل المثال فى كتاب اللغة العربية للصف الرابع الابتدائى - طبعة ٢٠١١/٢٠١٠، الفصل الأول، حيث يتناول موضوع (الماء سر الحياة)، وفى كتاب الفصل الدراسى الثانى(٢٠١٠/٢٠٠٩) يتناول موضوع (عجائب وغرائب) من عالم الطبيعة. وتستعين الكتب أيضا بالشعر تعزيزا لحب العلم وتقديره، كما فى كتاب الصف الثالث الإعدادى، فصل أول،وهى أبيات للشاعر الهراوى. وكذلك بحديث مطول لمحمد صلى الله عليه وسلم فى التحبيب فى طلب العلم، فى كتاب الصف الثالث الإعدادى، فصل أول. وأكد كتاب الصف الثانى الثانوى على أهمية العلم فى الإسلام، من خلال موضوع للقراءة كتبه أحد أعلام الفلسفة الراحلين، فى جامعة القاهرة، وهو الدكتور أبو الوفا التفتازانى. وفى الكتاب نفسه موضوع كتبه الراحل الدكتور أحمد مستجير، الذى كان من أبرز علماء البيولوجيا، عما يعرف فى علوم البيولوجيا " بالثورة اليوجينية "

٢- ويبرز التقدم التقنى: كأحد أبرز قيم التقدم المعاصر اللازم لتقدم الوطن، كما نرى فى موضوع (مخترعات حديثة)، و(وسائل المواصلات) فى كتاب الصف الثالث الابتدائى، الفصل الثانى. ويستثير كتاب الصف الثالث الإعدادى، فصل أول، حماس أبنائنا ببيان ما كان لآبائنا الأقدمين، زمن الحضارة العربية الإسلامية، من صور تقدم مذهلة فى مجالات العلم المختلفة،

لا لمجرد التغنى بها، بل لاتخاذها قدوة، يجب تكرارها، على أفضل ما يكون، بمعايير العصر الحاضر.

٣- تقدير المعرفة والسعى وراء مظانها: ومن ثم تجئ أهمية الشعر المدون فى كتاب الصف الثالث الإعدادى، فصل أول للشاعر أحمد شوقى عن (الكتاب) الذى كان – فى وقته المصدر الوحيد للمعرفة .

٤- الاعتزاز باللغة العربية: فهى، كما سبق أن أكدنا، مقوم رئيس للذاتية الحضارية، وكل ما جاء بكتب اللغة العربية ، فى مختلف الصفوف والمراحل، إذ يسعى إلى توضيح وتعليم قواعد اللغة العربية، وما تقوم عليه من أسس، والطريق الصحيح للتعبير السليم، يكسب اللغة ما يدعو إلى الاعتزاز بها، حيث لا يكون الاعتزاز عادة بأمر ساذج وهامشى، بل الاعتزاز، لابد أن يكون للأمر السليم، قوى البنيان، الذى يدعو للفخر والتقدير، وبهذا الاعتبار ننظر إلى موضوع (الخصائص الجمالية للغة العربية)، الذى ورد فى كتاب الصف الأول الثانوى.

٥- التجديد والتطوير والتحديث : فإذا كان هذا مما هو ملموس فى عالم التقنيات، وعموم عالم المادة، والنظم الاجتماعية، فقد حرص كتاب الصف الثانى الثانوى على إبراز القيم المبشرة بها، فى عدد من المجالات الأدبية، سواء فى الشعر أو النثر، فضلا عن إبراز الاهتمام بفن المسرح .

٦- التنويه بأهمية حب الوطن ، وضرورته :كما نرى فى كتاب الفصل الأول للصف الرابع، عند تناول موضوع عن السياحة فى مصر، وما يجذب السياح إليها .وكذلك شعر لمصطفى صادق الرافعى شهير بعنوان (اسلمى يا مصر)، وشعر كذلك للشاعر أحمد شوقى بعنوان (النيل هو الكوثر)، ونشيد (وطنى) للشاعر حسين أحمد إسماعيل فى كتاب الصف الثالث، الفصل الثانى ، وكذلك نشيد، بالعنوان نفسه فى كتاب الصف الأول الإعدادى، الفصل الأول: للشاعر أحمد صديق (فلسطينى). ثم لا يقف الأمر عند حد التغنى

بالوطن، بل يجاوز ذلك إلى الدعوة إلى صيانة المال العام، كما جاء فى كتاب الصف الأول الإعدادى، فصل أول. وتتعدد الموضوعات فيجئ موضوع (من أجل مصر)، فى كتاب الصف الثانى الإعدادى، فصل أول، وقصيدة للشاعر محمد عبد المطلب فى الكتاب نفسه بعنوان (كلانا أبوه النيل وأمه مصر). ومما يعزز من محبة الوطن، أن يشعر المواطن المصرى، كما جاء فى كتاب الصف الأول الثانوى، أن (مصر قلب العالم العربى)، فمثل هذا الموضوع يصب فى جانبين : أولهما، الاعتزاز بمصر، الوطن الأصلى، وكذلك بتقدير قيمة العروبة .

٧- الديموقراطية : وخاصة من حيث حق الإنسان فى اختيار من يمثله، وبالتالى التزام المختار برغبات من اختاروه ومصالحهم المشتركة، كما نرى فى الموضوع الخاص باختيار أمين الفصل، فى كتاب الصف الثالث، طبعة ٢٠١١/٢٠١، الفصل الدراسى الأول، وموضوع عن (الحرية) كتبه مصطفى لطفى المنفلوطى، فى كتاب الصف الأول الإعدادى، الفصل الأول. ومما يصب فى هذا أيضا ما جاء فى كتاب الصف الأول الثانوى عن خطبة أبى بكر الصديق، عندما تم اختياره خليفة، حيث أكد على أبرز قيم الديموقراطية " فإن أسأت فأعينونى، وإن أسأت فقومونى "، فهذا نموذج للمساءلة والمحاسبة من قبل المحكومين للحاكم . وتضمن كتاب الصف الثالث الثانوى نصا على درجة عالية من الأهمية والعمق لابن خلدون، وهو ما كتبه فى مقدمته مؤكدا " أن الشدة بالمتعلمين مضرة بهم "، وقد برهن على ذلك بجملة من السلبيات الخطيرة التى يمكن أن تصيب التكوين الشخصى والاجتماعى نتيجة القهر والاستبداد.

٨- ضرورة الصحة الجسمية السليمة: كما نرى فى كتاب الصف الثالث، بعنوان (الطعام المفيد)، الفصل الأول .

٩- حيوية العمل : فالمواطن الذى يتسم بالنشاط ويحرص على العمل وإتقانه، هو عامل نهضة، وقوة تقدم، حيث أن العمل بهذا يشكل ركنا أساسيا فى قيم المواطنة، ومن هنا يجئ موضوع (العمل حياة) فى كتاب الصف الأول الإعدادى، الفصل الأول، مستشهدا هنا بعدد من آيات القرآن الكريم التى تؤكد على أن الأنبياء كانوا يكسبون قوتهم بأيديهم، عن طريق العمل، ففى سورة سبأ (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ (١٠) أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (١١) وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ (١٢) يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ (١٣)).

١٠- التحاب بين الناس والتواد : فهذا مما يشد من أزر لبنات المجتمع بعضها بعضا، ويبث الدفء فى مشاعر المواطنين، وفى هذا يجئ مغزى قصيدة (الحب عطاء) للشاعر صالح الهوارى، فى كتاب الصف الأول الإعدادى، فصل أول . وكذلك يجئ شعر إليا أبو ماضى بعنوان (كن بلسما)، فى كتاب الصف الأول الإعدادى، فصل ثان، مؤديا الغرض نفسه، وقصيدة أخرى للشاعر نفسه، فى كتاب الصف الثالث الإعدادى، فصل أول بعنوان (كن جميلا)، وكذلك تجئ أبيات لمحمود سامى البارودى، فى كتاب الصف الأول الإعدادى، فصل ثان، حاثة على التعامل باللين، ومعاملة الفقراء بدفء العاطفة ، ونبذ الذل.

١١- العمل الخيرى : وهو العامود الفقرى للنشاط الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى، وفى مقدمتها الجمعيات الأهلية، وفى ضوء هذا نرى أهمية الموضوع الخاص عن (أعمال البر) فى كتاب الصف الأول الإعدادى،

فصل ثان، وتبرز هنا كلمات رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم "كل سلام من الناس عليه صدقة. كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة، وتعين الرجل فى دابته فتحمله عليها صدقة، أو ترفع له عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وبكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة "، متفق عليه .

١٢- حق الآخر : وهنا يجئ مثال آخر على المواضع الأخلاقية التى تم فيها الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، فمن ذلك ما تؤكده آيات سورة الحجرات من حقوق الآخر، تقول (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (١١) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ (١٢)).

١٣- الاستقامة الأخلاقية : وهو ما عبرت عنه الآيات الخاصة بنصائح لقمان، إلى ابنه، الواردة فى كتاب الصف الثانى الإعدادى، فصل أول، كما أشارت إلى ذلك آيات القرآن الكريم (يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ (١٦) يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (١٧) وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (١٨) وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ (١٩))، فها هنا تأكيد على تقوى الله، والاعتزاز بالكرامة وإباء الضيم، والحرص على محاربة ما هو ضار بالوطن والمواطنين، والدعوة إلى ما فيه الخير والنافع .

١٤- التنوع الثقافى : ذلك أن انغلاق ثقافة وطن على نوعية ثقافية بعينها، يُغلِّب نزعة التعصب، واللون الواحد، والانغلاق، ومن هنا نقدر ما لاحظناه على جملة كتب اللغة العربية من حرص على تنويع مصادرها، والاستعانة بشعراء وأدباء ومفكرين من جنسيات مختلفة، ومن عصور متعددة، واتجاهات متباينة، فهناك إشارات إلى الطهطاوى، وطه حسين، والبارودى، والمنفولوطى، وإليا أبو ماضى(لبنانى)، ونجيب محفوظ، وفاروق شوشة، وصلاح عبد الصبور، وديكارت، وفولتير، وتولستوى، وبعض الشعراء الفلسطينيين.

١٥- تقدير الخدمات العامة : وهى من مهام دوائر رسمية وخيرية معينة، لكنها، تقع ضمن مسئوليات المواطنين كافة، كذلك، ولهذا نقرأ فى كتاب الصف الثانى الإعدادى، فصل أول موضوعا بعنوان (لو أننى رئيس حى)، وموضوع (لو أننى ضابط شرطة)، إذ يكشف من خلال ذلك، مجمل الواجبات والمهام التى يمكن لهذا وذاك أن يقوم بها.

١٦- الاعتزاز بالتاريخ الوطنى : الذى يتمثل فى الآثار المصرية، فيجئ موضوع عن (الكنيسة المعلقة)، وآخر عن (قلعة قايتباى) فى كتاب الصف الثالث الإعدادى، فصلِ أول، وإشارة ذات مغزى إلى كاتدرائية نوتر دام بباريس، مع توضيح معنى الكلمة بأنها تعنى السيدة مريم عليها السلام .

١٧- حسن تقدير المرأة : بحيث تتمكن من القيام بدورها شريكة للرجل، فتتم الاستعانة بنص طويل للمفكر المعروف قاسم أمين، فى كتاب الصف الثالث الإعدادى، فصل أول. ثم يجئ فى الكتاب نفسه موضوع عن عالمة الذرة المصرية " سميرة موسى "، التى أثبتت تفوقا مذهلا علميا ،تأكيدا لقدرة المرأة على أن تصل إلى أعلى مرتبة علمية يمكن التفكير فيها .

١٨- العدل : وهو أمل كل إنسان، فى أى مكان، وفى أى عصر، ومن هنا تبرز أهمية موضوع (حكمة قاض) لتولستوى، فى كتاب الصف الثالث

الإعدادى، فصل أول. ونرى نموذجا لذلك أيضا فيما ورد بكتاب الصف الأول الثانوى عن رسالة عمر بن الخطاب، رضى الله عنه إلى واليه " أبى موسى الأشعرى "، حيث جاء فيه تذكير وتشديد على أن " القضاء فريضة محكمة "، وكذلك " آس بين الناس فى وجهك وعدلك ومجلسك "، وما سار فى هذا الاتجاه .

١٩- الإحساس بالجمال وتقديره : فمثل هذه القيمة " ترقق " مشاعر المواطنين ، وتنفي عنهم الغلظة فى القول والفعل، دون تهاون فى الاعتزاز بالذات، والحفاظ على الكرامة الوطنية والشخصية، وهى تدفع إلى الحرص على توافر عناصر الجمال فى البيئة المحيطة، بعدم تلويثها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وكذلك، النظافة، ومثل هذه القيمة يؤكد عليها ما يتصل بالبلاغة، كما وردت فى كتب المرحلة الثانوية. وقد أكد الكتاب أيضا على عدد من الأساليب البلاغية التى تكسب الكلام والكتابة حسنا وبهاء وجمالا، مثل التشبيه، والمجاز، والاستعارة، والكناية، والتمثيل .

٢٠- العقلانية : ومن أبرز أسسها ما يتعارف بتسميته بالشك المنهجى، أى اصطناعه بهدف التيقن مما توافر من معلومات وفروض وأفكار، وهذا ما ورد فى كتاب الصف الأول الثانوى، ضاربا أمثلة لذلك مما كتبه الفيلسوف الفرنسى " ديكارت "، وما كتبه الدكتور طه حسين فى الشعر الجاهلى .

وفى النهاية، نؤكد أن المسألة لا يمكن أن تقف عند حد ما هو مكتوب فى الكتب، ومقرر فى المناهج، مهما بلغ عمقه، ومهما وصل إليه صدقه، مع أهمية هذا بالتأكيد ،بل فى توافر " بيئة " تقدم نماذج تطبيقية، تغرس وتؤسس، و" قدوة " من القيادات التربوية، تتمثل إن لم يكن " كل "، فعلى الأقل، معظم ما يتم تعليمه، وترشد إلى سبل الامتثال له، والسير على نهجه ومنواله.

- نهضة مصر، والمصريون، فى ١٣، ٢٠١١/٧/٢٠

قيم المواطنة فى كتب التربية الدينية
المقررة على طلاب التعليم العام*

منذ آلاف السنين، وفى فجر التاريخ ،عرف المصرى أن هذا الوجود، بكل ما فيه، لا يمكن إلا أن يكون من صنع قوة إلهية، فكان حقا أن شكّل الوعى الدينى لدى المصرى، ما أسماه عالم المصريات المعروف " برستيد" بحق: " فجر الضمير ".

من هنا أصبح الدين، منذ هذه العصور المبكرة من التاريخ ، ركنا أساسيا فى شخصية المواطن المصرى، أيا كانت العقيدة التى يؤمن بها، وأيا كان العصر الذى يمر به، وقَسمة مهمة من قسمات هذا الوطن :

فقد رأيناها فى العصور القديمة، متمثلة فى الأفكار الدينية المتعددة التى حفل بها تاريخ مصر فى هذه الفترة، والتى وصلت فى فترة من الفترات إلى فكرة " التوحيد ، أرقى ما يمكن أن يصل إليه التفكير الدينى...

ورأيناها، عندما أنزل الله عز وجل رسالته على نبى الله موسى. وإذا كان موسى عليه السلام قد " حورب "، فقد كان ذلك من قِبَل فرعون مصر، الحاكم، ولم يكن من قبل أهل مصر أنفسهم وجموع الناس ..

ولمسناها عندما هُرع كثير من المصريين إلى الإيمان بدعوة نبى الله عيسى عليه السلام، وتحملوا فى سبيل ذلك صورا من الاضطهاد، مما قد لا يتصوره أحد.

ورأيناها، عندما استظلت مصر بسماء الإسلام، منذ القرن السابع الميلادى، وحتى الآن، وإلى ما شاء الله..

وإذ يتبين لنا من هذا أن العقيدة الدينية مقوم أساسى من مقومات الشخصية المصرية، يصبح من المنطقى أن يسعى نظام التعليم إلى تشريب أجياله الجديد أساسيات العقيدة الدينية لكل مواطنيه، بحيث لا يكتمل عقد المواطنة، إلا بوجود هذا الركن الرئيسى.

لكن، ليس معنى هذا بطبيعة الحال أن يتم تعليم الدين، وفقا لأى موضوعات، وبأى طريقة، وفى أى اتجاه، إذ لابد أن تتسق الوسائل مع غاياتها، كما هى القاعدة المنطقية المتعارف عليها.

ومرادنا حاليا أن نتوقف بعض الشيء أمام مفردات منهج التربية الدينية، كما يتمثل فى الكتب المقررة فى مراحل التعليم العام، لمعرفة إلى أى حد، وعلى أى وجه، تمثلت هذه الكتب، ما نبتغيه من قيم تؤسس للمواطنة التى هى قوام التكوين المصرى فى عصرنا الراهن.

قضيتان مهمتان :

وقبل أن نتناول مفردات المقررات، يهمنا هنا أن نوضح ما يلى :

١- فالبعض - بحسن نية بطبيعة الحال - يرى أن الأفضل ألا تكون هناك " تربية دينية إسلامية "، و" تربية دينية مسيحية "، تلافيا لما يتصوروه من أن هذا ربما يغرس بذور " طائفية " لدى الأبناء، وشقاقا، وبدلا من ذلك، يتم تعليم القدر المشترك بين الديانتين. وفى رأينا أن هذا تخوف فى غير محله، فالمسلم سيظل بطبيعة الحال مسلما، مهما كان، وسوف يظل المسيحى مسيحيا، إلا ما ندر من حالات لا يقاس عليها من الانتقل بين الديانتين. وفضلا عن ذلك، فإذا كان هناك قدر مشترك، لا يستطيع أحد إنكاره، إلا أن هناك موضوعات تتصل بأساسيات وعبادات كل عقيدة من العقيدتين، وهى جوهر مهم فى التربية الدينية، وهذه الأساسيات العقيدية مختلفة، لا يستطيع أحد إنكار ذلك. وقد يرى البعض أنه يمكن تعليم هذه الأساسيات فى كل من المسجد، والكنيسة، وفى هذا خلط بين وظيفة دور العبادة ودور التعليم، على الرغم من التسليم بتآخيهما وتعاونهما، فأسلوب الدعوة له طرقه وأساليبه، وأسلوب التعليم، له أيضا طرقه وأساليبه، خاصة وأن كلا من المسجد والكنيسة، مفتوحان لعموم الناس، أيا كان مستواهم الثقافى، بينما هناك " تدريج " و" تراتبية " فى المؤسسة التعليمية .

٢- الجانب الآخر، هو ما ينتقده البعض من خروج الطلاب الأقباط من الفصل، عند حلول حصة التربية الدينية، وتصوير ذلك بأن فيه إشعارا للطلاب الأقباط بالإحراج، ووجه اللبس هنا أن المسألة لا ينبغى أن تؤخذ بهذا المحمل، فحفيدتى، على سبيل المثال، تدرس منذ ما قبل التعليم الابتدائى، وحتى الآن، وهى فى الثانوية العامة فى مدرسة، يشكل عدد الأقباط فيها نسبة أكبر، ومن هنا، يُطلب من الطالبات المسلمات الخروج وقت الحصة الدينية، لأن المسألة مسألة " اختلاف فى المقرر "، فلابد أن يخرج العدد الأقل، ليتلقى مقرره فى مكان أصغر مساحة. وعندما كنا طلابا فى آداب القاهرة فى الخمسينيات، توزعنا بين اللغتين الفرنسية، والإنجليزية، ولما كان عدد الذين اختاروا الفرنسية قليلا، وكنت منهم، كنا نخرج لنبحث عن مكان آخر، دون ما شعور بالتمييز، وهى القاعدة نفسها عندما تتنوع الاختيارات فى الجدول المدرسى، بل كان هذا يحدث أيضا لنا فى كلية الآداب حيث كانت هناك علوم مشتركة بيننا، نحن طلاب الفلسفة، وبين طلاب قسم الاجتماع، نتلقاها سويا فى أحد المدرجين الشهيرين : ٧٤ أو ٧٨، حيث يتسع كل منهما لعدة مئات، فإذا ما جاء وقت تلقينا مقررا فلسفيا، وكنا أقل عددا من طلاب الاجتماع، كنا أيضا نخرج لنجتمع فى مكان أصغر مساحة يتسع لبضع عشرات ... وهكذا .

ولعلنا نستطيع الآن أن ننتقل إلى ما سجلناه من ملاحظات على اطلاعنا على الكتب المقررة:

الوضع الخاص بقيم المواطنة :

١- فى كتاب الصف الثالث الابتدائى، فصل أول، نجد الكتاب يتضمن موضوعا ذا صلة وثيقة بالمواطنة، ألا وهو ما تؤكده الوحدة الثانية من (الإسلام دين الرحمة)، فبث مشاعر التراحم بين المواطنين أمر يعزز من التضامن الاجتماعى، وإن كنا نرى أن تعاد صياغة العنوان لتكون (الإسلام دين

رحمة)، ذلك أن القول بأن الاسلام " دين الرحمة " قد يعنى حصرا للرحمة فى الإسلام وحده، مما قد يستغله بعض ضيقى الأفق، فى الزعم بأن هذا ربما يعنى أن غيره ليس دين رحمة، فضلا عن أن القول بأن الإسلام دين " رحمة " لا ينزع عنه ولا يقلل أبدا من المقصود الحقيقى.

٢- وحسنا فعل كتاب الصف الرابع الابتدائى، فصل أول من حيث تضمنه لموضوع عن " إتقان العمل "، وآخر عن " الكلمة الطيبة "، ذلك أن إتقان العمل من القيم المشتركة بين جميع أفراد الوطن، فضلا عما يؤدى إليه من تعزيز القدرات الوطنية، والدفع بعجلة التنمية إلى مزيد من الثمرات التى تعود بطبيعة الحال على الوطن كله. أما " الكلمة الطيبة "، فهى حاجة أساسية فى المعاملات العادية بين المواطنين، وهى ركيزة أساسية للحوار، فمهما كانت الاختلافات والتباينات بين هذا وذاك، إلا أن الجدال بالتى هى أحسن، يمكن أن يخفف من أية توترات قد تنشأ نشأة طبيعية من خلال التفاعلات الاجتماعية واحتكاكات الحياة اليومية، والمناقشات التى تتناول موضوعات خلافية واضحة . وفى كتاب الصف الأول ثانوى، نجد تركيزا، ودعوة إلى مجموعة أخرى من الخصال والقيم المؤسسة للتحاب والفضيلة، مثل :

الصدق طريق الجنة – صفات لا يتصف بها المؤمن – البر بالأقارب – التحذير من المجاهرة بالذنب – الأخوة بين الناس – التنفير من خصال المنافقين.

وكذلك حذر من مجموعة من الآفات الاجتماعية التى تلحق الأذى بكل المواطنين، مثل : التدخين – الخمر – المخدرات – الانحراف والحرابة. وفى كتاب المرحلة الأولى من الثانوية العامة، نجد مجموعة أخرى من القيم الأخلاقية المُجَمِّعة لمواطنى الدولة، مثل : التحلى بآداب الزيارة – آداب الطريق – الاعتماد على النفس– صون اللسان واليد. ويصل الأمر إلى إحدى ذُرى الأخلاق الإنسانية العامة، بشرح

حديث نبوى، لا يخص التعامل بين المسلمين وحدهم، بل التعامل مع كل الناس، حيث يقول صلى الله عليه وسلم " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيرا أو ليصمت"، رواه البخارى .أما كتاب المرحلة الثانية للثانوية العامة، فقد جمع قدرا كبيرا من القيم الأخلاقية والاقتصادية، ولعل هذا الجمع يبرز العروة الوثقى بين الفئتين، مثل : التمتع بالطيبات من غير إسراف – النهى عن الحسد– الحياء – العفو عند المقدرة – وقف تجريف الأرض الزراعية – الحث على مشاركة المرأة فى العمل – تقدير قيمة الوقت – السخرية من التمائم والشعوذة– القدوة – الأمانة ..إلى غير هذا وذاك من قيم مهمنة فى تكوين المواطن .

٣– ومن الملاحظ على الكثرة الغالبة من كتب التربية الدينية الإسلامية، المقررة على صفوف مختلفة، تناولها للغزوات والحروب المختلف، ومع إقرارنا بأن هذه أحداث كانت لها دواعيها، وكان لها دورها المعزز للتمكين من العقيدة ونشرها، والدفاع عنها، إلا أننا نرى أن هذا مما قد يتصوره بعض المراقبين من أنه تعبير عن نزعة العنف واستخدام القوة فى نشر العقيدة والرأى والفكرة، ومن ثم يصبح من الأفضل أن يكون ذلك مكانه مادة التاريخ، وبدلا من ذلك أن يتم اختيار مواقف – وهى كثيرة – فى سنوات الإسلام الأولى، مما يؤكد على العدل، والسعى إلى طلب المعرفة، وضرورة التكافل والتآزر.

٤– وفى كتاب الصف الرابع، فصل ثان، تبرز ثلاث قيم على درجة عالية من الأهمية، ألا وهى " عدم الغش ونفى الخداع "، والثانية " الوفاء بالعهد "، أما الثالثة فهى " عدم السرقة فى الكيل والميزان "، فمثل هذه القيم مما يتخلل السلوكيات اليومية، وغيابها يؤدى إلى وقوع نزاعات بين المواطنين، كما يمكن أن يتطور نقيضها إلى ما لا يحمد عقباه، فتوافرها إذن هو مما يُجَمع،

وغيابها، مما يفرق. لكن الغريب أن الحديث عن هذه القيم يأتى فى وحدة دراسية بعنوان (رمضان والعيد)، مما يوحى بعدم الاتساق بين العنوان وما تحته. كذلك فإن الصياغة بأن " المسلم يفى بالعهد "، وما شابه ذلك من صياغات، ربما يكون أوفق أن تصاغ بحيث تشير إلى أن الوفاء بالعهد، مما هو مطلوب من المسلم، ذلك أن الصياغة القائمة توحى وكأن هذه الصفة، صفة لصيقة، ومن طبيعة المسلم، بينما هى مما يُكتسب، وهناك من لا يتصفون بها، فى كل قوم، وفى كل ملة. ولا يجب أن يُرد على ذلك بأن المقصود " المسلم الحقيقى "، ذلك لأن الفهم العام يتعامل وفق الصفة القانونية.

٥- و " الإحساس بالجمال "، وتقديره، وتذوقه، من القيم الأساسية التى يؤمل أن يغرسها موضوع تناوله كتاب الصف الأول الإعدادى، فصل أول عن (جمال صنع الله)، فالحث الدائم، فى بعض آيات القرآن، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك، هو مما يؤسس لشخصية ذات ذوق رفيع، إذا تأملت فى كثير من مظاهر الكون، تستطيع أن تلمس مظاهر جمال واسعة، متعددة فيه، فيزداد صاحبها عبادة وتقديرا لله، وفى الوقت نفسه، تشيع فى قلبه أذواق جمالية مهمة فى تكوين المواطن .

٦- ويؤكد الموضوع الخاص بالاقتداء برسل الله جميعا، وحدة الصف الوطنى، بل والإنسانى، كما نرى فى كتاب الصف الأول الإعدادى، فصل ثان. وبهذه المناسبة، لا أدرى حقا لم تحاشى الحديث عن عيسى عليه السلام، فى أى موضوع من موضوعات التربية الدينية، ولربما كان هذا تحاشيا لذكر جوانب فى طبيعة السيد المسيح، يختلف حولها أهل الإسلام عن أهل المسيحية. ومع ذلك، فإن هذا الاحتمال لا ينفى وجوب ورود بعض ما يتصل بنبى الله عيسى، مما يتفق عليه أهل الديانتين، وهو غير قليل .

٧- كذلك فإن دراسة علاقة الإنسان بالماء، وبالهواء، وبالنبات، فى الكتاب نفسه، فيه حث على أمرين: أولهما دراسة مظاهر الطبيعة، مما يثرى المعرفة العلمية، وبالتالى يؤسس لنهضة علمية وحضارية وطنية، ثانيهما، مزيد من التقدير والعبادة لله، خالق كل هذا. وقد تكرر الأمر نفسه، فى كتاب الصف الثانى الإعدادى، فصل ثان، حيث عرج على موضوعات أخرى، تصب فى الاتجاه نفسه، مثل : الإنسان والفضاء، والإنسان والأرض، والإنسان والحيوان، لكننا كنا نود أن يتم تناول ما تشير إليه الآية القرآنية " وفى أنفسكم، أفلا تبصرون "، ففى هذا تأكيد على أن يحتل " الإنسان "، مطلق الإنسان، بؤرة الاهتمام، بالبحث، والدرس، والتكوين، والتأسيس للعبادة.

٨- وقد ربط كتاب الصف الثانى الإعدادى، فصل أول ربطا ذكيا، بين " التوحيد " لله عز وجل وحده، وبين " الحرية "، تلك القيمة التى تهفو إليها قلوب البشر جميعا، على أساس أن الإيمان بأن الله هو سيد الكون وخالقه وحده، يشير للإنسان بألا يذل نفسه لأحد صاحب قوة، إلا بالحق، ووفقا للقانون. كذلك، فإن المخلص لله، ومن استقامت عقيدته، واستقامت حياته، فسوف يتحرر من الكثير مما يدفع بعض الناس إلى الخنوع للآخرين، وبالتالى تخلص العبودية لله وحده، وتسقط العبودية للعباد !!

٩- ويرتبط بهذا ما أبرزه كتاب الصف الثالث الإعادى، فصل أول عن " الحرية الدينية "، والتى تعنى حرية القيدة، مستشهدا بذلك بقوله تعالى فى سورة البقرة (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢٥٦)).

١٠- ويسير فى اتجاه قيمة الحرية والديمقراطية، كما جاء فى كتاب الصف الثالث الإعدادى، فصل أول التأكيد على : حرية الفكر والتعبير، وحرية الرأى، والحرية المدنية، مستشهدا بقول عمر بن الخطاب " متى

استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" التى وجهها لابن حاكم مصر، عمرو بن العاص، والذى اعتدى على مواطن مصرى غير مسلم، وكذلك الحرية العلمية .

١١- والعدل، قيمة مركزية لكل إنسان، وفى كل زمان، مما أكد عليه كتاب الصف الثالث، فصل أول ،مستشهدا بقوله تعالى فى سورة المائدة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (٨)). والعدل له صوره المختلفة التى أشار إليها الكتاب، حتى بالنسبة للتعامل بين الأطفال، وهو الأمر المراد بشدة من حيث التعامل بين الطلاب فى مؤسسات التعليم المختلفة .

١٢- ويظن بعض الناس، مع الأسف الشديد أن التدين يعنى " الدروشة "، بمعنى الانصراف عن هموم الدنيا ومشكلات الناس، فيجئ كتاب الصف الثانى، الإعدادى، فصل ثان، ليبدد هذا الوهم، بما يؤكدعليه من قيم مجتمعية، على أعلى درجة من درجات الأهمية، ففضلا عن عمومها لكل المواطنين، فهى تصب فى اتجاه النهوض المجتمعى العام، مثل " استخلاف الله للإنسان على الأرض "، و" عمارة الأرض "، و" تنمية المجتمع ". ومن هنا أيضا يؤكد كتاب الصف الثالث الإعدادى، فصل أول على العروة الوثقى بين الإسلام، وبين مشاركة كل من المجتمع، على قاعدة حديث نبى الإسلام صلى الله عليه وسلم " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته "، والنظام السياسى، من حيث التأكيد على أن الأمة مصدر السلطات، وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه، فضلا عن القاعدة الذهبية؛ ألا وهى " الشورى "، وكذلك كفالة حقوق الإنسان، والعدالة، والنظام الاقتصادى، من حيث إقامة الزكاة، وحرية المرأة فى التصرف فى أموالها، وتحريم كل أنواع الغش، والدعوة إلى الاستثمار

وكذلك مؤازرته للثقافة والفنون، فيورد حديثين نبويين يدعوان إلى تحليل الغناء، ما دام كلامه غير مبتذل، ويكون فى موقف فرح عائلى، مثلا، وما سار على هذا الدرب، والأمر نفسه بالنسبة لفن الرسم والتصوير، وإن وقف موقفا منافيا لصناعة التماثيل .

١٣- ويركز كتاب الصف الأول للمرحلة الثانوية على قيم التنمية الاقتصادية، حيث أن التنافس اليوم على مقدار ما تملكه الجماعة الوطنية من قدرات اقتصادية، ومن هذه القيم : الاعتماد على النفس، مما يدفع إلى البحث عن أفضل السبل لنفض غبار الذيلية القائم . وكذلك التأكيد، مرة أخرى على العمل، والتشديد على نبذ الاحتكار، والذى يعرف أهل الاختصاص أنه يبذر بذور ظلم، ومحاباة، وتغليب للأقوى. أما الادخار، فهو معروف بدوره فى تجميع القدرات المالية التى يكون الاقتصاد بحاجة مؤكدة إليها.

١٤- واحتلت قيمة الأمن مركزا مهما، إلى درجة إفراد كتاب خاص بها، للصف الثانى ثانوى، حيث يمتد الأمن إلى مجالات متعددة، مثل أمن النفس البشرية، وحرمة الأموال، وحرمة الأعراض، وعناية الإسلام بحقوق الإنسان، وكيف أن الأمن يؤدى إلى إثراء العمل الوطنى .

١٥- وإذا كان كل ما تمت الإشارة إليه من قيم يصب فى مهمة العلم وقيمته، من حيث وجوب أن يجئ الحديث عن قيم المواطنة، بناء على درس وبحث، وتفكير، وعلم، إلا أن كتاب (معجزة القرآن) للشيخ متولى الشعراوى جاء بفصل كامل عن تقدير العلم، والحث على طلبه، وتقدير حملته من العلماء، وسعى إلى توسيع آفاقه، بحيث يتناول كل ما يمكن أن يصل إليه عقل الإنسان .

١٦- وهل يستطيع إنسان أن يغفل قيمة الحوار فى توثيق الروابط بين بنى البشر، على وجه العموم، وفى الوطن الواحد على وجه الخصوص ؟ من هنا يجئ تخصيص كتاب كامل، بعنوان (أدب الحوار فى الإسلام) لشيخ

الأزهر السابق، الراحل الدكتور محمد سيد طنطاوى، كاشفا عن الأساس الذى تقوم عليه قيمة الحوار، ألا وهى سنة الاختلاف بين البشر، حتى يحتاج بعضهم بعضهم، فيكون تعاون، ويكون تآلف. وفى سبيل ذلك بيّن فضيلة الدكتور، الأسس التى يجب أن يقوم عليها الحوار، وما ينبغى أن يتحلى به المتحاورون من آداب، مستعينا فى كل هذا وذاك بأمثلة من مجالات الحوار التى أشار إليها القرآن، ونماذج من حوارات قامت بالفعل.

وأخيرا، نكرر ما نؤكد عليه دائما، أنه على الرغم من أهمية ما يكتب، وما يقال فى القيم المؤلفة بين قلوب أبناء الوطن، وما تؤكده النصوص الدينية، إلا أن الأمر يتجاوز كل هذا، إلى " الممارسة "، والفعل، ولا يتهيأ المرء لهذا أو ذاك، إلا بقدر ما يوفره المناخ القائم من سبل وعى، ومن مظاهر مؤازرة، وأشكال قدوة، وقواعد مساءلة ومحاسبة، وهذه ليست مهمة المدرسة وحدها، وإنما، يتشارك فيها كل المواطنين، وهيئات الوطن ومؤسساته، وقبل كل هذا : النظام القائم .

- نهضة مصر والمصريون فى ٦/٢٩، و٢٠١١/٧/٦

هلال وبدر ؛

اسمان على غير مسمى*!

اللهم لا شماتة ..

فالحمد لله أن هناك عشرات المقالات التى كتبناها عبر السنوات الماضية، نقدا وتعرية لسياسات كل من هانى هلال، وأحمد زكى بدر، عندما كانا على سدة السلطة، يفسدان فى التعليم، ويخربان عقول ملايين من أطفال مصر وشبابها، دون أن نخشى بطش هذا أو ذاك منهما، على الرغم من أنهما كانا فى موقع يمكن لهما أن يؤذيانى، وهى نقطة لابد أن أعترف بها، حيث لم يحصل هذا الإيذاء، على الناحية المادية ، وإن حدث على المستوى المعنوى، من حيث إشاعة صورة غير حقيقية عن شخصى، تماما كما فعل حسين بهاء الدين من قبل، من حيث الترويج لدى سلطات الدولة بأنى من الإخوان المسلمين، وهو الأمر الذى نفيته مرارا، لا تقليلا من شرف الانتساب إليهم، ولكن لأن هذه هى الحقيقة.

وهذه المقالات المشار إليها، كلها مطبوعة ومنشورة، على صفحات جريدة نهضة مصر وموقع المصريون، أولا، ثم جمعت فى كتب، وجميعها تندد وتفضح السياسات والتصرفات المخربة لحركة التعليم فى مصر، على هذا المستوى العالى – من حيث القيادة – مما كان سبيلا شيطانيا لأن ينخر السوس فى جسم التعليم، والذى هو قوام حركة نهوض وتقدم أى مجتمع، وخاصة فى عصرنا الراهن.

كان هلال مثيرا لغضب وسخط المجتمع الجامعى، يتعامل مع الكثرة الغالبة من منطلق التعالى، بغير سند منطقى أو علمى من تفوق وشهرة وآثار سُجلت له، فقد كان طوال عمره شخصا عاديا، لم يعمل كثيرا فى سلك التدريس، بحيث يعيش بين الطلاب، ويتنفس المناخ الجامعى، ويكتوى ببعض مشكلاته .

وهو فى تكبره وتعاليه لم يكن يستند إلا على الكرسى الذى كان متربعا عليه، ناسيا أن هذه الآلاف من أعضاء هيئة التدريس هم زملاؤه، وكثير منهم فى مقام

أساتذته، مفروض أن يتعامل معهم بكل تقدير واحترام، خاصة وأن كثيرا من المطالب التى كانوا يجأرون بها كل يوم، هى من حقوقهم، حيث لم يكن معقولا أبدا أن يستمر – مثلا- كادر الأعضاء الذى صدر عام ١٩٧٢، كما هو، بعد أن أصبحت الدنيا كلها مختلفة اختلافا جذريا، إلا من بعض تعديلات، تضيف جنيها هنا وجنيهات هناك، يمنحونها على سبيل " المنة "، وبالقطارة، وكأن أساتذة الجامعات يمدون أيديهم يشحذون من جيب أحد !

ولعب هذا الوزير السابق دورا مخزيا، يكمل به دور أمن الدولة، تجاه هذين المنفذين اللذين يمكن لأعضاء المجتمع الجامعى أن يتنفسوا ويقولوا ما يجيش بصدورهم من أفكار وآراء داخلهما، ألا وهما اتحادات الطلاب، ونوادى أعضاء هيئة التدريس. وإن أنسى فلا أنسى إجابة مخزية له على سؤال طُرح عليه مرة فى أحد الحوارات التلفزيونية عن تحكم أمن الدولة فى اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس، حيث كانت الإجابة، إما أنها تعكس مستوى متدنيا من التفكير، أو تعكس كذبا فاقعا، إذ قال أن الأمر هنا مثله مثل من يجئ- مثلا – يطلب يد ابنة لنا للزواج، إذ لابد من السؤال والتحرى عنه حتى نضمن أن يكون الشخص جيدا ومناسبا !

وجه الخزى هنا هو فساد القياس، فنحن نسأل بالفعل عن " العريس "، من حيث أخلاقه، ومستواه الاقتصادى، وسمعته، وعلاقاته، وتدينه، لكن أمن الدولة لا يهتم فقط إلا بمدى توافق رأى العضو مع رأى النظام القائم، والذى لا تمر ساعة منذ ٢٥ يناير إلا وتتكشف سوأة من سوآته، حتى امتلأت الجامعات المصرية بقيادات فاسدة، مع معرفتنا، بحكم تركيب المجتمع المصرى، وموروثه الثقافى، كيف أن فساد القيادة، غالبا ما يُشع فسادا أفدح بين أرجاء المكان الذى يتولون قيادته، حيث كان أمن الدولة يقصى المخالف، حتى ولو كان على درجة عالية من الكفاءة، ويقرب المساير، حتى ولو كان على درجة دنيا من الكفاءة .

صحيح أن هلال لم يخترع هذا الوضع، فهو قائم منذ عدة عقود، ونحن نعرف أن لم يكن له حول ولا قوة فى هذا، لكن، كان المأمول ألا يتحول إلى " مبرراتى "،

حيث أن هذا يحوله إلى ما يسمى " بمحامى الشيطان "، ومن مأثوراتنا الرائعة النصح للإنسان إذا أراد أن يتحدث، فليقل خيرا أو ليصمت، فضلا عن التحذير الإلهى المعروف بألا نكتم الشهادة الصادقة .

ولعب هلال دورا مؤسفا فى " اختراع " هذا النظام الخاص بربط الأجر بالأداء، حيث لعب هنا أيضا دورا مؤسفا يستند فى الأصل إلى مبدأ سليم، لكن يستند إلى قياس فاسد، فلا نقاش فى أن ربط الأجر بالأداء مبدأ سليم، لكن ما لا يقل عن ذلك سلامة، الاستناد إلى مبدأ آخر ذى صلة وثيقة، ألا وهو أن الأداء السليم لا تقتصر مسئوليته فقط على عضو هيئة التدريس، وإنما هو مطلوب أيضا من " الإدارة "، بتوفير الحد الأدنى الذى يعين على الأداء السليم، وهذا ما فصلناه فى مقال لنا حمل عنوان (يا وزير التعليم العالى: لا تعايرنى ولا أعايرك)، وهو المقال الذى – كالعادة – لم يجد أذنا صاغية !!

ولا زالت الذاكرة تحتفظ بحديث مخز للرجل مع المذيع محمود سعد حول الموقف مما قام به الرجل العظيم، الدكتور عبد الجليل مصطفى، عندما دخل جامعة عين شمس لتوزيع حكم المحكمة بإبطال الحرس الجامعى، ولما دافع المذيع عن الدكتور عبد الجليل، إذا بوزيرنا يقول للمذيع : "هوه انت مع المعارضة ؟"، والحمد لله أن عاش الوزير إلى أن رأى أن مصر كلها، منذ ٢٥ يناير هى " معارضة " للفساد والقهر، اللذين كان يدافع عنهما .

أما فتح هلال أبواب التعليم الجامعى للنصائح الأجنبية المرافقة للمعونات والقروض والمنح، والاستشارات، فحدث عنها ولا حرج !

فإذا ما جئنا " لبدر البدور "، الذى تربى فى مناخ بوليسى معروف، فقد نسى أن مهمته مختلفة عن هذا المناخ، هى مهمة بناء وتكوين وتربية وتنشئة، وفق أصول وقواعد تقوم على الخبرة والعلمية والمنطق، لكن، صدق من قال : فاقد الشىء لا يعطيه !!

لم نبدأه بالنقد أبدا، بل على العكس من ذلك، كتبنا فى البداية ستة مقالات، على ألسنة أطراف مختلفة من المتعاملين مع التعليم، نكشف عن احتياجات وسلبيات، ونلمح إلى ما يجب فى مثل هذه الأحوال، لكنه سد أذنيه عن كل هذا، وراح يمسك سيفا، لم ينتبه إلى أنه من خشب، يضرب هنا وهناك، صائحا مثلما سمعنا فى أوبريت " الليلة الكبيرة ": أنا شجيع السيما..!مما جعلنا نطلق عليه وصف " شرطى التعليم " فى عدة مقالات .

ومن نكد الدنيا على مصر حقا، أن اختيار بدر وزيرا للتربية، كان أظهر علامة على افتقاد الحكمة والبصيرة لدى النظام القائم فى اختيار الوزراء، فهذا الرجل كان يجاهر بأنه لا يثق فى التربية ولا فى التربويين، ومعروف أنه هو الذى بدأ بإلغاء كليات التربية النوعية، وهو الذى ألغى برنامج إعداد المعلم الجامعى فى جامعة عين شمس، عندما ابتليت برئاسته، وهو الذى ألغى مركز تطوير تدريس العلوم الذى كان إحدى منارات جامعة عين شمس، فإذا بهذا الذى يجاهر بالسخرية من التربية والتربويين ، يصبح مسئولا عن وزارة اسمها وزارة " التربية " !!

وبلغ من سوء أدب الرجل مع من فى مستوى أساتذته، كما كتبت فى مقال سابق بعنوان (درس فى الشك نهديه وزير التربية) أن يتصل بى تليفونيا لينطلق فيما يشبه السباب، لأنى علقت سلبيا فى برنامج تلفزيونى على نتائج الثانوية العامة الماضية، بدلا من أن يستخدم عقله، فيدعو إلى المناقشة الحرة العلنية، ووصل به مستواه إلى ألا ينتظر ردى على ما قال من كلمات انطلقت كالمدفع الرشاش، فأنهى المكالمة فور انتهائه هو، خاصة وقد كان الهاتف الذى يكلمنى منه بغير رقم، فما كان منى إلا أن كتبت ما كتبت، وإن كنت أشك فى أنه قرأه، وإن كان قد قرأه، فأشك أن يكون قد فهمه حق الفهم !!

واندفع بدر يطيح بالكثيرين من قيادات الوزارة، منذ أيامه الأولى، من غير أن يعلن للرأى العام مبرراته، فما دام يقيل هذا وذاك، فلابد أن يكون هناك انحراف، مما كان يقتضى تحقيقا، لكن الإطاحة كانت عاجلة، وفق منطق التجهيل. وعندما كنا

نتابع اختياراته، كنا نلمس كيف أنها اختيارات من يريد أتباعا يسمعون فيمتثلون، دون أن يناقشوا، إلا ما رحم ربى!

وأصاب الرجل ملايين التلاميذ، ومعهم بالطبع أسرهم، بكرب شديد نتيجة الكتاب الخارجى، حيث كان بالإمكان أن نكون فى صفه، لو تناولها فى الوقت المناسب، وبالمنهج السليم، لكنها تصرفات هوجاء ، تربك وتفسد، أكثر منها تعدل وتصلح.

..حتى هذا الرجل الذى كان ركنا من أركان النظام الفاسد، زكريا عزمى، عندما سمع، وهو فى مجدلس الشعب عن اعتصامات لموظفى التربية والتعليم، عبّر عن هذا باستنكار قائلا : "هوه احنا ناقصين اعتصمات ؟"، دون أن يعنى هذا فخرا لشرطى التعليم، باعتبار أن نقده كان من قِبل رمز من رموز النظام الفاسد، فهو من اختيار هذا النظام، لكن الوزير أراد أن يكون ملكيا أكثر من الملكيين، وصدق رئيس الوزراء الحالى عندما وصفه بأنه " تصادمى "، وأنه لو اضطر لإعادة اختياره وزيرا، فسوف يقوم بتدريبه، و" تظبيته "، ولا أدرى كيف تحملت كرامة الوزير السابق هذا الكلام؟! الإجابة تكمن فى القول الشهير: أسد علىّ، وفى الحروب نعامة!!

- نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٣/٢

مبارك والتعليم..
وحملة المباخر التربوية*!

فى صيف عام ١٩٩٤، دعتنى - كجرى عادتها من قبل – الجمعية المصرية للمناهج للمشاركة فى مؤتمرها السنوى، وكان ذلك فى قرية سياحية بالإسماعيلية، وذلك من خلال ندوة مع بعض الزملاء..

ثم جاء دورى فى الحديث، حيث كنت قد جهزت نفسى بمجموعة من التقارير الرسمية الخاصة بتطوير التعليم فى مصر، منذ زمن على مبارك، فى عهد الخديوى إسماعيل، بحكم ما لى من معرفة وخبرة بالتأريخ للتعليم فى مصر، ووفقا للتخصص المهنى والأكاديمى.

وأمسكت بكل تقرير سابق، مبينا للجمهور أن المسئول المختص بالتعليم، كان يركز حديثه فى " الموضوع "، وأن التعليم أمر يتصل بمصر ومستقبلها، ثم أمسكت بآخر تقرير، حيث كان حسين بهاء الدين هو الوزير المختص وقتها، لافتا الأنظار إلى أن عنوانه كان(مبارك والتعليم)، وأن هذه أول مرة فى تاريخ التعليم فى مصر يحمل تقرير رسمى فيها اسم رئيس الدولة.

ولم يكن الأمر مقتصرا على ذلك، بل أشرت إلى بعض الجمل، وكيف أنها تشير إلى أن الفكرة التربوية كذا إنما هى من إلهام السيد الرئيس، والفكرة كذا من بنات أفكارالسيد الرئيس..وهكذا، وقلت أن رئيس الدولة ليس شرطا أن يكون عالما فى الفيزياء أو الاقتصاد أو التربية، فالمفروض أنه مظلة الوطن كله، وأن نسْب الرأى لرئيس الدولة يكبل القارئ فيتحرج أن يقول أن هذا خطأ، وذاك رأى تافه، وأن هذا هو النهج نفسه الذى يتبعه " المتطرفون " الذين ينهجون نهج العنف، وكان العنف المسلح حتى ذلك الوقت، منتشرا، إذ كانوا ينسبون كل فكرة لهم بالقول أن الإسلام يرى كذا وكذا، بحيث يُعتبر كل من رأى رأيا مغايرا، فى عداد الكفرة، وأن الصحيح

أن ينسبوا رأيهم إلى اجتهادهم هم فى فهم الإسلام، وبالتالى يسهل على هذا وذاك أن يعبر عن فهمه هو، فيصح الحوار ويثرى عالم الفكر والمعرفة.

وعندما هبطت من على المنصة، لا زلت أذكر بعضا من تلاميذى، الذين تلقفونى مهنئين مباركين هذه الكلمة التى وصفوها بالشجاعة، مؤكدين أن لا يستطيع أن يقول هذا إلا " أستاذنا "!

لم يكن " أمن الدولة " وحده هو الذى يتعقب الناس و" يسجل " لهم، وإنما – كذلك – بعض التربويين ممن حملوا – ظلما – شهادة دكتوراه، وأصبحوا أعضاء هيئة تدريس يُعَلمون المعلمين، الذين يُعلمون – بدورهم مئات الألوف من أولادنا !

ويبدو أن ما ذهب به " وسواس خناس " إلى الوزير، قد صادف هوى فى نفسه، حيث كانت تعاملاتى السابقة معه، منذ أن توزر، لا تريحه، حيث كانت تقوم على احترامى لذاتى، والاستمرار فى الكتابة النقدية لما يجرى على الساحة التعليمية، ولا يتسع المقام لذكر بعض الوقائع التى تبرهن على ذلك.

ثم إذا بحملة مسعورة، استمرت سنوات طويلة على كاتب هذه السطور، حيث روّج الوزير الأسبق تهمة أننى هاجمت رئيس الدولة فى مؤتمر عام، حتى استقرت هذه المقولة فى الوعى العام للسلطات الرسمية والإعلامية، فإذا بسعيد إسماعيل يصبح إنسانا يُخشى الاقتراب منه!

وليت الأمر اقتصر على ذلك ، فهو شرف لا أدعيه وتهمة لا أنكرها...

وإنما، كما حدث لكثيرين تحت ظلال النظم القهرية، التى تُفَرّخ قيم نفاق وتملق، استهدفت الحملة الشعواء الظالمة تشويه صورتى، بكل الوسائل والأشكال، وكان من المشاركين فيها هؤلاء الذين أشرت إليهم، الذين هنأونى عقب انتهاء كلمتى مباركين فخورين..وغيرهم من طلاب السلطة، والمغرمين بالوقوف على أبوابها، والذين لا يجدون الدفء إلا على حجرها!

إنها عادة النظم السياسية الفاسدة، لا يواجهون الرأى بالرأى، والفكرة بأخرى، ولا يبادرون فيعتقلون ويسجنون، حتى لا تبدو " شهيد فكر "، وإنما لابد من تلطيخ

الصورة، وتلبيسك من التهم ما لا يخطر على البال..هل تذكر نائب مهاتير محمد ؟ كان مهاتير رجلا عظيما، لكنه خاف من منافسة النائب (إبراهيم)، فلُفقت للرجل تهمة شذوذ جنسى!

وكان الراحل العظيم المشير أبو غزالة عسكريا تفخر به مصر، حتى لقد خاف مبارك من الهالة الرائعة التى أحاطت بالمشير، ثم إذا بزبانية جهنم، ينتهزون فرصة قضية " لوسى أرتين " ليزجوا باسم الرجل فيها، فتكون فرصة للتلويث، والإبعاد!

كان كاتب هذه السطور حتى عام ١٩٩٥ ملء السمع والبصر، لا فى مصر وحدها، وإنما فى الوطن العربى كله، رغم حرصى الشديد على " الطلاق البائن " لأى موقع تنفيذى مهما علا، لأكون حرا طليقا، وفقا للقاعدة المعروفة التى تؤكد أن " الاستغناء " هو الطريق إلى " الغنى " الحقيقى، حتى ولو فرغت اليدان من النفوذ السلطوى، والمال! ولم أكن أدرى وقتها أن هناك قلوبا يأكلها الغل والحقد، فإذا بعدد من الأيدى المعاونة فى الحملة تقذف بحمم بترولية لتزداد النيران اشتعالا على كاتب هذه السطور...ورغم كل ذلك، أسرّ بعض المعارف أن بالإمكان بكلمة اعتذار واحدة، أن يرضى الوزير عنى وتتوقف الحملة ..وكان ردى أن ما قلته هو ما أومن به ، فكيف أعتذر عنه؟ وأقسمت أن قامتى ستظل مرفوعة، ولن تطأطئ لمخلوق.

وبدأ حملة المباخر يواصلون حملتهم، خاصة وقد وزعت عليهم المكافآت : هذا وذاك عميد كلية، وسفريات، وجواز رسمية، وتلميع إعلامى، وأنهر من المال أخذت تتدفق، فإذا بكثيرين يخافون الاقتراب منى، علنا، ثم يحادثوننى سرا بالاعتذار، معلنين تقديرهم، والوعى بما يجرى من سوء سلوك، وأنهم مضطرون لذلك، وإذا بكل المؤتمرات والندوات التربوية يتحاشى مسئولوها دعوتى بعد أن كانوا يتلهفون على ذلك، بل إن بعض الذين ظلوا على صلة بى، جاءوا ينشدون منى الاعتذار بنفسى عن المشاركة فى مؤتمر كانت جامعتهم تنوى عقده حيث كنت من الذين نوت الجامعة تكريمهم، لأن معالى الوزير هدد بأننى لو شاركت فسوف ينسف المؤتمر

كلية..وكنت من حسن الحظ مدعوا فى الوقت نفسه إلى مؤتمر فى جامعة الإمارات، فتنفس الناس الصعداء !!

وكان للراحل الدكتور العظيم فؤاد أبو حطب فضل بدء كسر الحصار، حيث دعانى إلى ندوة بمؤتمر علم النفس بالسويس عام ٢٠٠٠، والغريب أننى كتبت مقالا عن هذا المؤتمر محييا الجهد المبذول، فإذا بالراحل أبو حطب، يحادثنى فى الأسبوع التالى، بصوت عال غاضب، متعجبا، مشيرا إلى مقال نُشر ينتقدنى، بمناسبة تحيتى لمؤتمر علم النفس، مما دفع الراحل العظيم أن يقول بتعليق لا أستطيع التصريح به، ما دام الرجل فى ذمة الله، ولم يصرح لى بنشره.

ثم إذا بتحول آخر، فبعد أن كانت أية صحيفة ترحب بسرعة وشدة أن أكتب فيها، ثم إذا بمقالاتى لا تنشر هنا وهناك، ولما شكوت لأحد المعارف فى دار صحفية، رد قائلا أن الدار لا يمكن أن تضحى بخمسين مليونا من الجنيهات من أجل سعيد إسماعيل، حتى ولو كان نجيب محفوظ نفسه! وكانت وزارة التربية تغذى دور الصحف بملايين من الجنيهات، لطباعة ملايين النسخ من الكتب المدرسية، فكأن الوزير– كما يقولون – يمسك الدور الصحفية من اليد التى تؤلمها!

ولما ضاقت بى السبل، حيث لا أطيق ألا أكتب مقالا وأكثر حول قضايا التعليم والسياسة، وجدت جريدة ذات طابع " إخوانى " ترحب بالنشر لى (آفاق عربية)، فلمّا بدأت أكتب على صفحاتها، إذا بها فرصة لمزيد من الدس والهجوم، فيشيع فريق السلطة أن سعيد إسماعيل من الإخوان المسلمين، وما أدراك ماذا يكون موقف إنسان فى ذلك الوقت يُتهم بأنه من الجماعة المحظورة، بل وكتب صحفى كبير فى جريدة الأخبار (رحمه الله) يغمز ويلمز بما زعمه من صلة لى بالإخوان، حتى لقد ترسخ هذا الفهم لدى كثير من الدوائر الثقافية والإعلامية، دون أن يتنبه أحد أننى سبق أن كتبت فى (الأهالى) الماركسية، و(الوفد)، و(العربى) الناصرية، فهل كان هذا يعنى أنى ماركسى أو وفدى أو ناصرى؟

كانت الحملات تتوالى هجوما، باعتبارى التربوى الوحيد الفاسد من بين عدة آلاف من التربويين، ويسألنى بعض ذوى النوايا الطيبة بالرد، فأعزف عن هذا، لأنى أعرف الأسباب والدوافع، فضلا عن أنى لم أكن أحفل بمثل هذا، فالجميع، من التربويين، يعرفون من هو كاتب هذه السطور حق المعرفة، وامتثالا كذلك لنصيحة الشاعر أحمد شوقى عندما شكى إليه محمد عبد الوهاب من بعض المقالات التى كانت تتهمه بكذا وكذا، فإذا بشوقى يطلب من عبد الوهاب أن يأتى بهذه الصحف والمجلات التى نشرت الهجوم، ورصها أمامه، بعضها فوق بعض، وطلب منه أن يقف فوقها، قائلا لعبد الوهاب أنه بهذا ترتفع قامته، أكثر وأكثر.

فلما كان الخامس والعشرون من يناير ٢٠١١، وبدأت الأحذية تهوى على سيرة مبارك وصوره، لم يكن أمامى إلا أن أرفع يداى حمدا لله أن أرانى هذا اليوم، بعد أن سعيت إلى إزاحة اسم الرجل وهو على سدة الحكم...ولم أكتب اليوم للتظاهر بالبطولة، كما هو جرى عادة كثيرين فى مثل هذه الظروف، فقد كتبت مضمون المقال الحالى على سبع عشرة حلقة فى جريدة آفاق عربية، بعنوان (فرعون التعليم فى مصر)، وكان بهاء الدين ما زال أيضا وزيرا..إنها شهادة ينذرنا المولى عز وجل بأن من يكتمها ، فإنه " آثم قلبه "...

---

* نهضة مصر، والمصريون فى ٢٠١١/٥/٤

التعليم والحِراك الطبَقى*

لعلماء الاجتماع والاقتصاد والتربية أحاديث طويلة ونظريات متعددة، تحاول أن تفسر تلك العلاقة التفاعلية بين كل من التعليم وما يحدث للطبقات الاجتماعية من حِراك، اتساعا وضيقا، نزولا وهبوطا، تداخلا وافتراقا، لا نريد أن نُدخل القارئ فى أتونها، فهذا موضعه الكتب والبحوث والنظريات، وإنما نحن نقدم للقارئ أمرين، أولهما: " حكاية "، ربما تكشف عن هذه العلاقة، وثانيهما: عملية استقراء كلية، سريعة، لما جرى فى بر مصر فى العقود القليلة الماضية، لعل هذا وذاك يكشف، ولو بشكل ما، عن جوهر هذه العلاقة.

هذا المنطق من التفكير، نلح عليه، فى مواجهة منطق آخر، يُقَلب المراجع، ويستقرئ النظريات التى قال بها علماء اقتصاد واجتماع وتربية، على البر الغربى، ثم يقيس عليها ما حصل فى البر المصرى، فيفسر هذا وذاك، ويربط بين هذه وتلك، ويحكم على كذا بأنه سليم، وكذا بأنه على العكس من ذلك...وليس هذا هو الطريق إلى إثراء المعرفة التربوية الوطنية، فهى تثرى، عندما نغوص فى ترابها الوطنى، نستنشق رائحته، ونستقرئ طبيعته. ذلك أن النظريات والفلسفات التى قال بها أهل البر الغربى، وصلوا إليها باستقراء ظروف مجتمعاتهم هم، وبتجارب ثقافتهم هم، وفى ضوء مصالحهم، ولا بأس، بعد استقراء التجارب الوطنية، من الوقوف على ما قاله غيرنا، للمقارنة، والبحث ربما، عن أوجه تشابه أو افتراق، وإمكانات استفادة.

إن ما يقول به المخترع فلان أو فلان، فى التقنيات الحديثة، لابد أن يلتزم به سكان أى مجتمع يريد أن يستخدم تقنية ما، لكن الأمر فى المشكلات المجتمعية والثقافية، لابد أن يكون مختلفا...

فى الأربعينيات من القرن الماضى، كان هناك صبى، يبلغ من العمر عشر سنوات، التحق بالصف الأول الابتدائى، وكان حاله مما يرثى له، من حيث التواضع

الاجتماعى، لأنه أتى من قاع المجتمع، حتى أنه كان لا يعرف كيف يدارى شأنه وقميصه وبنطلونه، ليبدو كل منهما وكأنه " مكوى " بوضعهما تحت " المرتبة "، حيث لم يكن يعرف الطريق إلى " المكوجي"، باعتبار ذلك ترف لا يستطيعه. وفضلا عن ذلك، فقد كانت آثار البعوض والبراغيث ظاهرة على وجهه وذراعيه.

كان جالسا مرة فى فناء المدرسة مع جمع من زملائه، وهو يكاد يتوارى خجلا من تواضع حاله، ولأمر ما وجد واحدا من الزملاء، ممن كان حاله على عكس صاحبنا تماما، يُخرِج من جيب بنطلونه " كبشة " مَن المال، ويشير بها نحو صاحبنا متسائلا فى استعلاء وتفاخر: " معاك فلوس أدى"؟

فوجئ صاحبنا بهذه الحركة، وتمنى ساعتها أن يغوص فى باطن الأرض لتبتلعه، فجيبه لم يكن بها إلا " قرش صاغ" واحد، وشعر وكأن طعنة نجلاء قد اخترقت قلب كرامته وكيانه وشخصه، لكن صدق المولى العظيم الذى قال: " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو كُره لكم"، فقد شكّلت هذه العبارة المسمومة نقطة انطلاق لصاحبنا، كان لها فضل انطلاق لم يخطر له على بال.

لم يكن صاحبنا يعرف نظرية فيلسوف التاريخى البريطانى " أرنولد توينبى " فى تفسير حركة التطور التاريخى وفقا لمنطق "-التحدى والاستجابة "، ولكنه – عمليا – وجد نفسه يتطور وفقا لها، كيف؟

فإذا كان صديقه قد امتلك المال الذى يفاخر به ويعايره على افتقاده إياه، فقد وجد أنه يمتلك عقلا، صدق فيلسوف فرنسا " ديكارت" فى وصفه للعقل بأنه أعدل الأشياء قسمة بين الناس، وأن عقله هذا يمكن الاعتماد عليه فى التحصيل والتعلم بحيث يثبت لا لهذا الطالب الثرى المتحدى وحده، وإنما للجميع، أنه يمكن أن يكون أفضل منهم جميعا، لا بمال وجاه، وإنما بعرق وجهد...

كانت الخدمة التعليمية فى هذه الفترة، ما زالت تُؤَدى كما يجب أن تكون، فالمدرسون لا يتركون صغيرة ولا كبيرة فى المقرر إلا وشرحوها شرحا وافيا مستفيضا، وكانت الكتب المدرسية تضم مفردات المقرر، واضحة لكل ذى عقل

مجتهد، وجهد مبذول، فأخذ صاحبنا يصل ليله بنهاره، حتى أُعلنت نتيجة الصف الأول بالمدرسة، فإذا به يحتل الترتيب الأول على فصول المدرسة كلها، وتبدأ مسيرة حياته لتتخذ شكلا آخر..

بدأ المدرسون يهتمون بصاحبنا فيُسمعونه مدحا وتقريظا، وبدأ زملاؤه ينظرون إليه نظرة احترام وتقدير، وشكّل هذا وذاك مزيد من الدافعية، حتى وصل إلى نهاية مراحل تعليميه، عندما تخرج من الجامعة، وهو يحتل أيضا المرتبة الأولى على زملائه فى شهادة الليسانس.

ومكّنه هذا أن ينتقل تدريجيا من مستوى اقتصادى واجتماعى مباين كلية لما كان عليه، وإن لم يعن هذا أنه أصبح من الميسورين، وفهم من هذا أنه ما حصد ما حصد من " حراك اجتماعى " إلا – بعد الله سبحانه وتعالى – بمقدار ما أجاد وحصّل من تعليم، وهو ما فهمه فيما بعد– نظريا – من أن التعليم بالفعل هو " مصعد اجتماعى"، يمكن أن يصعد بصاحبه إلى أعلى، والعكس صحيح.

لكن صاحبنا هذا، عندما يقف ليلقى نظرة على المسيرة الاجتماعية لوطنه مصر بعد ذلك، وجد ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر...

بدأت الدولة تتخلى عن دورها، ولِمَ لا؟ وقد شعر الحاكم أن المواطنين لم يأتوا به إلى سُدة الحكم، وبالتالى تتبدى القاعدة الشهيرة فى الإدارة العليا : الولاء لمن ولّى !!

وهكذا بدأت يد الدولة تنسحب تدريجيا من خدمة المواطنين، وعلى العكس من ذلك، تفتح الأبواب على مصراعيها لعمليات نهب وتهليب ونصب وغش وخداع وسرقة، لتتكون شريحة اجتماعية أعلى البنيان الاجتماعى، تستأثر بخير الوطن، ولكى تُؤَمّن نفسها، حرصت على التزاوج مع السلطة، وحرصت السلطة نفسها على أن تتزاوج مع رأس المال، لتجد فيه ومنه سندا لها، حيث لا تستند إلى جموع المواطنين، كما أن هذا رأس المال، بحكم عدم مشروعيته، وجد الدفء والحماية يكمنان فى ارتباطه بقوى الهيمنة فى المنطقة..

وعلى طريق هذا الصراع الوحشى، بدأت شرائح دنيا لا تستطيع أن تفوز فى السباق، فزادت حالها سوءا، وبدأت شرائح وسطى متعددة تنقسم إلى فريقين، فريق عرف قواعد اللعبة وأصولها، فإذا به يكسب مالا وفيرا، ربما جاء بعضه حلالا؛ بالعمل في دول النفط سنوات طويلة، أو بمشروعات اقتصادية، وربما جاء بعضه بتجارة عملة، وربما ..وربما..

لكن الكثرة الغالبة من هذه الشرائح المتوسطة، إذ غابت الدولة عن القيام بالتزاماتها المجتمعية، وجدوا أنفسهم يسقطون على طريق السباق، فيتراجع مستواهم، وتتراجع مكانتهم الاجتماعية، بل ويسقطون فى جُب الشرائح الأدنى...

وهكذا فُرغت الطبقة الوسطى من كثير من تلك القوى التى كانت تحصل على قوتها وتعليمها بالجهد والعرق الشريفين، وبالتالى كانت تفرز إلى المجتمع تراحما وتماسكا وتوادا، فضلا عن " حزمة " من القيم والعادات والتقاليد التى توصف " بالمحترمة"، لتحل محلها قيم تناسب أساليب الغش والنصب والخداع، وسياسة " اخطف واجرى"! و " اللى تغلب به، العب به "!

حتى الفن، بعد أن كان يعرف من يغنى الكرنك، والجندول ، وكليوبترا، وولد الهدى، وسلوا قلبى، ، أصبح لا يجد أمامه إلا " كوز المحبة اتخرم إديله بنطة لحام "، و " أنا مش خرونج أنا كينج كونج"!!

هنا، وجد الرأسماليون الجدد أنهم فى الوقت الذى استطاعوا فيه أن يُوجدوا لأنفسهم وذويهم مناطق سكنية خاصة بهم فاخرة، تبعدهم عن الدهماء، فى قصور وفيلات، ومنتزهات، أن أولادهم لابد أن يحصلوا على التعليم فى بيئات مغايرة لمدارس الدهماء، فبدأت تظهر أوعية تعليمية لاستيعاب أبناء هؤلاء، بدأت متواضعة فى بداية الأمر، مدارس لغات، ثم مدارس دولية وأخرى أجنبية، وفى الجامعات، تعليم خاص وبرامج مميزة، وكل هذا وذاك لا يُؤَدَّى إلا بعشرات الألوف من الجنيهات.

وبدأت مدارس الدولة تتراجع بسرعة فى مستوياتها، حتى أصبحت مجرد أماكن للإيواء، لا للتعليم، وبدأ الناس يبحثون عن الخدمة التعليمية فى السوق السوداء، عن طريق الدروس الخصوصية، بأسعار تزداد التهابا عاما بعد آخر، يعجز الفقراء عن التعامل معها.

وهكذا وجدنا " المال "، الممتزج بالسلطة، يُفقد التعليم قوة تحريكه الطبقى، ليمارس دورا آخر، هو قدرة التثبيت الطبقى، ليظل أبناء الفقراء فقراء، ويظل أبناء الأغنياء أغنياء.

وزاد الطين بلة، أن من " يفلت " فى السباق من أبناء الفقراء، ويستطيع أن يُكمل تعليمه، يجد الباب مسدودا فى العمل، وإن حصل عليه، يكون بقروش لا تكاد تسد الرمق، فيعجز عن أن يحصل على سكن، يمكن أن يضمه مع من يختارها شريكة حياته مكونا أسرة، كما هو مأمول كل شاب وشابة.

وعلى العكس من ذلك، وقبل أن يتخرج أبناء الرأسماليون الجدد، ومن يشبههم، يجدون عملا ينتظرهم ، يحصلون منه على دخل يكاد يكون أضعاف أضعاف ما يحصل عليه عموم الناس.

وعندما يعود صاحبنا إلى المجتمع الجامعى الذى أصبح فردا من أفراده، يجد أنه لم يكن بدعا فى سيرته، فالكثرة الغالبة من جيله، فما قبل، كانوا، فى الغالب والأعم، إن لم يكونوا أبناء قاع المجتمع، فقد كانوا من فقرائه ومساكينه، لكن اجتهادهم العلمى، أوصلهم إلى قمة المجتمع، لا قمة مال وسلطة، بقدر ما هى قمة أداء ورفعة شأن.

ثم ينظر حوله فى العقود الأخيرة، فإذا بمن بدأوا يملأون الساحة الجامعية، تحكم وصولهم إلى ما وصلوا إليه : علاقات قرابة وسلطة ونفوذ..فهذه زوجة ضابط فى أمن الدولة، لابد أن تصبح عضو هيئة تدريس، وتلك زوجة العضو فلان أو ابنته أو ابنه أو أخيه أو أخته..وهكذا..

ولم تنفرد الجامعة بهذه السوأة الاجتماعية، بل تجلت كذلك فى الكثرة الغالبة من مجالات العمل، فى الإعلام، وفى البنوك، والشركات،..وغير هذا وذاك من المواقع المرموقة.

وهكذا تغيرت قواعد اللعبة، ولم يعد التعليم مصعدا اجتماعيا، بقدر ما أصبح أداة " تثبيت " اجتماعى، ليظل المحروم محروما، ويظل صاحب الحظوة صاحب حظوة.

هنا تتكشف لنا سبل الطريق الصحيح، إلى العودة إلى أن تكون المعرفة، والجهد المضنى المرافق، والمناخ الموضوعى، لا ننتظرها من مؤسسات التعليم بقدر ما ننتظرها من تبدل واسع النطاق فى السياسات المجتمعية، تقوم على الممارسات الديمقراطية، فهى وحدها، إذا عرفت طريقها الصحيح إلى التشخص العملى، التى يمكن أن تفتح الأبواب إلى عودة المثل الشهير " من طلب المعالى سهر الليالى "!!

---

* نهضة مصر والمصريون فى ٢٠٠١/٥/١٨

فى بيتنا ثانوية عامة*..؟!

فى العام ١٩٥٥/٥٤ كنت فى الثانوية العامة التى كانت تسمى فى ذلك الوقت " التوجيهية"، حيث كانت الأيام تمضى بالكثرة الغالبة منا، بصورة عادية، فلا توتر، ولا تساؤل عن حال المذاكرة، ولا سعى بطبيعة الحال – مثل كثيرين فى ذالك الوقت – للدروس الخصوصية، فلم يكن أحد داخل الأسرة يسألنى عن أى أمر يتصل من قريب أو من بعيد بهذه السنة الدراسية الحاسمة، بتعبير أيامنا الحالية.

لكن الأمر اليوم تغير مائة وثمانين درجة، فحفيدتى والحمد لله هى الآن تخوض معركة حربية اسمها الثانوية العامة، ألم تعلن قوات الجيش والشرطة، أنها سوف تشارك بقوة وحسم فى المعركة ؟

وعندما تجتمع الأسرة– كجرى العادة – يوم الجمعة من كل أسبوع فى منزلى، كثيرا ما أجد ابنتى غائبة، وعندما أسأل، تكون الإجابة أن الحفيدة، إما عندها "درس فى المنزل "، أو أنها سوف تمر بامتحان يعقده مركز الدروس الخصوصية فى ذات اليوم، أو أن هناك واجبات مهمة مطلوبة منها!

وأحيانا ما أرفع سماعة الهاتف سائلا عن ابنتى، فأجد قلقا واضحا، يمزقنى أنا، وتوترا، وانشغالا عن أى أمر ما فى الدنيا، غير الثانوية العامة، إلى درجة أن هذه الأجواء نفسها قد انتقلت إلىّ أنا الآخر، رغم مرور ست وستين عاما على انتهائى من الثانوية العامة، وإلى زوجتى، وأصبحنا نحدد مواقيتنا وأعمالنا وانتقالاتنا وفقا لجدول" نور"، الحفيدة، وأحوالها، وكأننا جميعا أصبحنا طلابا فى الثانوية العامة، ينتابنا القلق، وتعلو وجوهنا سحب التوتر، وتتحول أحداث حرائق أمريكا، ومذابح اليمن وسوريا، ودمار ليبيا، وبلطجية بعض شوارعنا واعتداءاتهم، إلى أحداث ثانوية، قد تلفت انتباهنا لحظة، لكن، سرعان ما تمضى على الفور لتحل حالة

معركة" نور " الكبرى، ولم لا ؟ أليست تخوض غمار معركتنا الكبرى التاريخية، الثانوية العامة؟

كل ذلك ربما يهون، إذا لم نضف إلى القارئ معلومة محزنة تقول بأن الجد، كاتب هذه السطور، والجدة كذلك، هما من أقدم أساتذة أصول التربية فى مصر، راجيا ألا يسارع قارئ بالتمتمة بالعبارة الشهيرة " باب النجار مخلع؟"، أو " جبتك يا عبد المعين ، تعيننى ، لقيتك يا عبد المعين تنعان"! ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

لا أقول أن أجيالنا السابقة كانت أجيالا عبقرية، فهذا ضد قواعد وقوانين التطور الحضارى، وإنما أشير بإصبع الاتهام إلى مجموعة من السياقات المجتمعية، ربما كان لها هذا التأثير المؤسف، بحيث تتحول أجواء الثانوية العامة إلى مثل هذه الأجواء التى تظلل مصر كلها:

١- لعل أبرز الأسباب حقا، أن المقاعد المتوافرة فى الجامعات، تقل كثيرا عن المتوقع تخريجهم فى الثانوية العامة، ومن ثم يبرز " تسابق"، ويكون معيار الفوز فى هذا التسابق، هو مجموع الدرجات، فكيف يمكن لأبنى ولإبنتى أن يحصلا على أعلى الدرجات لضمان فوزهم بالمقعد المأمول؟ هنا تبرز " المنشطات " التى يسعى المتسابقون لتعاطيها لضمان الفوز، تلك المنشطات التى تقدمها صيدليات(مراكز) الدروس الخصوصية. ولأن الفوز غير مضمون مائة بالمائة، يكون القلق، ويظهر التوتر، وتسود أجواء الهمّ!

٢- لو أن أحدا تمكن من رصد وتحليل عناصر المنظومة الثانوية فى التعليم، لوجدها كلها تدور حول " الإعداد للالتحاق بالجامعة"، ومن ثم فإن غير الملتحق بالجامعة ننظر إليه باعتباره "فاشلا"، لأن الفشل والنجاح يرتبطان بالضرورة بمدى تحقيق الهدف المراد، ولو كانت منظومة التعليم الثانوية قد صممت على أساس " الإعداد للحياة "، والتى يكون الالتحاق بالجامعة أحد عناصرها، لا كل عناصرها، فسوف يهون الأمر على المتسابق، ولا " تتهد "

الدنيا فوق رأسه إذا لم يحصل على مجموع مرتفع، ويمكن أن يجد سبلا مختلفة فى الحياة يمكن أن يقتحمها.

٣- ولقد أورثنا النظام الإدارى والثقافى فى بلادنا ربطا مؤسفا بين " الشهادة " و"الوظيفة"، هذا الربط الذى قد يكون مفهوما فى بعض المجالات (مثل الطب، والكليات العسكرية، وما شابه)، لكن مفروض أن يكون الربط الحقيقى هو بين الوظيفة، ومجموعة من المتطلبات والمهارات والقدرات التى لابد منها لحسن القيام بالوظيفة، وبالتالى إمكان شغل الوظيفة دون حتمية الحصول على هذه الشهادة وتلك، ومن هنا شاع القول الشهير " بلد شهادات " .

٤- من أكثر عجائب التعليم فى مصر أن يضم التعليم الفنى أكثر من ٦٠% من طلاب التعليم الثانوى، ومع ذلك ننظر إلى هذا التعليم بغير اكتراث، وتمر امتحاناته بغير ضجة إعلامية، ولا توتر، فكأنه تعليم " ولاد الجارية " ، بينما تعليم الثانوى العام، تعليم "ولاد الحرة"، مع أن قيمة التعليم الفنى فى التنمية الوطنية، أعلى كثيرا من قيمة الثانوى العام، ولو حصل التعليم الفنى على ما يستحقه من إمكانات، واهتمام، وفتح فرص مواصلة الدراسة العالية، لسحب جزءا كبيرا من الاهتمام بالثانوية العامة، وبالتالى خفف من التوتر المصاحب والقلق المواكب.

٥- ومن المتغيرات المهمة أيضا اعتماد تعليم الثانوى العام على القطاع المعرفى، والذى تغلب عليه الجوانب النظرية البحتة، والقطاع المعرفى بطبيعته، بطئ الولوج إلى الذاكرة، لكنه فى الوقت نفسه، سريع الخروج منها، بفعل عوامل النسيان، وهذا بدوره ، يدفع إلى اللجوء إلى " المنشطات "، إياها- الدروس-، وقلق مصاحب خوفا من النسيان، إن لم يكن للموضوع كله، فبعض عناصره، وهو الأمر المغاير لو كان مضمون التعليم يدور حول مهارات وقيم واتجاهات، واتصالا بحركة الواقع الحياتى للطلاب، فهنا يكون الفهم

أسرع وأوسع، واستبقاء فى الذاكرة أطول، وسهولة الاستدعاء، عندما يُطلب ذلك فى المواقف الامتحانية.

٦- ويرتبط العامل السادس بهذا العامل الخامس، عندما نكون فى موقف " التقييم " الذى نسميه " الامتحان "، فمضمون التعليم عندما يكون معرفيا بحتا، يفرض نوعية معينة من الأسئلة التى تعتمد على الحفظ والتذكر، وضعف الاهتمام بالتطبيق، وبالتالى يكون الفلاح والنجاح ذا فرص أقل، ومن ثم هبوط مستويات التوقع للدرجات العالية، فيهجم القلق، ويكتسح الخوف من القادم، ومن ثم ينتشر التوتر، ويعم الهمّ.

وقبل أن أترك القارئ، ارجو ألا يسارع إلى القول بأنه، وقد عرف حالة التشخيص بالتمام والكمال، إلى حد بعيد، ينتظر منى أن أقدم له روشتة العلاج، ذلك أننى، وأنا سوق الحديث عن كل عامل، حرصت على بيانه بحيث يحمل، مع التشخيص، سبيل العلاج، تماما مثلما لو كشف الطبيب لمريضه أنه غذاءه ينقصه أحد الفيتامينات، فيكون العلاج هو تناول هذا الفيتامين!

---

*اليوم السابع فى ٢٠١١/٦/١١

دستور التعليم.. أولا* !

يبدو أن النقاش المحتدم فى الأوساط االسياسية والثقافية المختلفة حول الدستور والانتخابات البرلمانية، وأيهما يسبق الآخر، يحكم قطاع التعليم كذلك، وإن كان لا يتبدى فى نقاش ظاهر علنى، وإنما يتحقق – فعلا – على أرض الواقع، وفقا لما قرره الإعلان الدستورى، فهل للتعليم دستور، كما لابد أن يكون لكل بلد فى الدنيا دستور؟!

منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر، على وجه التقريب، كان الدكتور أحمد جمال وزير التربية قد دعا إلى اجتماع للتفاكر حول عدد من هموم التعليم فى مصر، حضره مسئولو القطاعات المختلفة فى الوزارة، وكذلك بعض أساتذة التربية والمعنيين، الذين كان من بينهم الأستاذ خالد صلاح رئيس تحرير اليوم السابع، خاصة وأنه كان قد كتب فى اليوم نفسه مقالا مهما عن قضية تطوير التعليم وإصلاحه.

وطلب خالد الكلمة فى غير دوره، لاضطراره إلى الانصراف مبكرا، لأمر يخصه، ثم انصرف عقب إلقائه كلمته، مؤكدا ضرورة أن يكون للوزارة مشروعها الوطنى، أو رؤيتها الكلية لمستقبل التعليم فى مصر، وعقّب الوزير، مؤكدا أنه مع تقديره لهذا المطلب، لكن الوزارة فى الوقت الحالى تواجهها مهام عاجلة أشبه " بالحرائق "، بحاجة إلى مواجهات فورية، ومن ثم فإن ترف التنظير ربما لا يكون هذا وقته.

وعندما طلبتُ الكلمة، وجدت نفسي مؤيدا بقوة لمطلب رئيس تحرير اليوم السابع، الذى كان قد انصرف، حيث ذكّرت الوزير، الذى نعرف تخصصه فى القانون، بأن المسألة بالنسبة للتعليم مثلها مثل " الدستور " بالنسبة للأوطان، فهل يمكن لوطن أن يُحسن المسيرة المجتمعية دون أن يتوافر له دستور يحدد معالم

الطريق، وجملة المبادئ التى يهتدى بها فى تسيير العمل الوطنى، وعلاقة المنظمات المجتمعية بعضها ببعض، ومستويات القيادة ومهام كل منها..وهكذا؟

كذلك التعليم، لابد أن يكون له " دستور " يعدد المبادئ التربوية والمجتمعية الكلية العامة التى تُسَيّر العمل فى مختلف عناصر المنظومة التعليمية، من معلم، ومبانى مدرسية، ومناهج ، وكتب مدرسية، وامتحانات، وأنشطة، وإدارة ...وهكذا.

وكما أن الدستور يضبط العمل القومى العام، دون ارتباط برؤية وسياسة من يتولى الحكم، رئيسا للوزارة، أو للجمهورية، كذلك دستور التعليم، هو مُلزم لكل من يتولى الشأن التعليمى، مهما طالت أو قصرت مدة توزره، وهو الأمر الذى يفتقده قطاع التعليم بشدة، حيث تخضع سياسة التعليم لهوى القائم بالوزارة، حتى ولو برر ما يفعل بأنه قد سبق وعرض السياسة على مجلس الوزراء الذى أقرها .

وزدت فى كلمتى على ذلك بالقول بأن المشروع القومى للتعليم المنشود هو أشبه " بالتصميم " الذى يضعه خبراء الهندسة المتخصصون، والذى، بناء عليه، يقوم المقاول بتسيير العمل، فى كافة المجالات اللازمة لإتمام المشروع، سواء كان بناء جسر، أو مؤسسة، أو مشروع سكنى، وهكذا، وأن البدء بالبناء الفورى دون ضرورة توافر التصميم الهندسى، كان يلائم المبانى التى كنا نقوم بها بصورة بدائية لبناء مسكن بسيط، من الحجارة أو الطوب اللبن، مثلا، أو جسر خشبى فوق ترعة، أما فى عصرنا الراهن، حيث المنشآت العملاقة الضخمة، والتكاليف الباهظة، وصور التقدم العلمى والتقنى فى وسائل البناء ومواده، فلابد لها من " التصميم الهندسى" أولا .

والمسألة لا تخص وزارة التربية والتعليم وحدها، وإنما تخص كذلك وزارة التعليم العالى، والتعليم الأزهرى، ومن ثم فإن المشروع القومى للتعليم المنشود، أو ما يمكن أن نشبهه بالدستور التعليمى، لابد أن يمتد أفقه إلى كل مجالات التعليم فى مصر، حيث كان الخطأ الفاحش الذى يُرتكب هو أن يظهر مشروع رؤية كلية، أو سياسة تعليمية بعينها، لكنها، تخص ما يقع تحت مسئولية وزارة التربية وحدها، وهذا نظر

قاصر، فكل الجهود التى تبذلها كذلك وزارة التعليم العالى، والتعليم الأزهرى، تصب فى بنية شخصية المواطن المصرى.

إن الترابط والتكامل بين جوانب وقطاعت التعليم فى مصر، فريضة غائبة مع الأسف الشديد، يدفع ثمن هذا الغياب، أبناء الوطن كله، ولم تمتد النظرة المتكاملة إلى التعليمين العالى وما قبله إلا عندما يكون الوزير جامعا بين الوزارتين، وهو ما حدث بالنسبة للدكتور سرور، ومن قبله -لفترة قصيرة- مصطفى كمال حلمى.

ونحن نسلم بأن للتعليم الأزهرى طبيعته الخاصة، لكن هذا لا ينبغى أبدا أن يبرر استمرار مسيرته مستقلا، بغض النظر عن رؤى وخطط التعليم فى القطاعات المدنية.

وقد حدث من قبل أن وضع بعض وزراء التربية رؤى كلية عامة لمسيرة التعليم بالفعل، مثلما فعل الراحل دكتور مصطفى كمال حلمى فيما عرف فى أواخر السبعينيات "بورقة تطوير التعليم فى مصر"، عام ١٩٧٩، وكذلك " السياسة التعليمية فى مصر "، فى وزارة دكتور عبد السلام عبد الغفار، عام ١٩٨٥ و(استراتيجية تطوير التعليم فى مصر) التى كان لى شرف وضع معظمها، زمن توزر "دكتور فتحى سرور" للتعليم، عام ١٩٨٧.

أما فى عهد الدكتور حسين كامل بهاء الدين، فلم يكن يضع " رؤية استراتيجية "، وإنما كان يضع تقريرا سنويا بعنوان (مبارك والتعليم)، لينفرد بين جميع وزراء التربية فى تاريخ مصر، منذ عهد محمد على، بالربط بين مشروع التعليم وبين رئيس الدولة، كصورة من صور النفاق الفج، فضلا عن التركيز على ما كان يسميه " الإنجازات "، تلميعا لصورته كوزير، دون تركيز على الرؤى المستقبلية .

لكن المصيبة الكبرى، أن ما كان يضعه كل وزير من استراتيجية أو سياسة، كان يتم التغاضى عنها بعدما يترك الوزارة، ويجئ غيره ليحدث معه الشىء نفسه، وآخر مظاهر هذا المرض القومى، ما عرف بالخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم فى مصر، عام ٢٠٠٧، وزمن الدكتور يسرى الجمل، حيث أدار من جاء بعده (أحمد

زكى بدر) ظهره لها ، بعدما صُرف عليها مبالغ طائلة، وإن اتسق هذا مع شخصية بدر " الأمنية "، حيث كان يعكس، فى كل تصريحاته وأفعاله، عن كفره بالتربية، مع أنه أُختير وزيرا للتربية، وتلك كانت عجيبة من عجائب العهد المباركى غير المأسوف عليه.

وهكذا لابد، أن يتوافر للتعليم المصرى " دستور "، فى صورة استراتيجية تطوير مستقبلى، يمكن البدء برسم معالمها، دون أن يعيقنا هذا عن القيام بالمهمة الإسعافية لإطفاء حرائق التعليم المشتعلة هنا وهناك، بحكم السيولة المذهلة فى تداعى الأحداث، بفعل شهود مصر ثورة، لم تشهد مثلها فى تاريخها الحديث، من بعد ثورة ١٩١٩ .

• اليوم السابع فى ٢٠١١/٦/١٤

خارطة طريق
إلى تحرير التعليم المصرى*

إذا كانت حركة الشباب المصرى قد قامت بثورة اتسمت بالبعد السياسى، بالدرجة الأولى، فإن من أبرز تداعياتها أنها قد كشفت عن حاجتنا إلى أن تتحول إلى حركة نهوض مجتمعى شامل، تشارك فيها الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، فى كافة جوانب المجتمع المصرى، حتى تعاود مصر المساهمة فى حركة التقدم الحضارى التى أصبحت حركة " ركض " تؤكد أن " الإنسان " هو الوسيلة، وهو الغاية .

وإذا كانت الثورة قد ارتبطت بالميدان الشهير " التحرير "، مما كان اقترانا ذا دلالة يشير إلى ترافق بين المكان، والهدف، يصبح " التحرير " حركة لابد أن تسرى " كهرباؤها " فى " السلوك " الاجتماعى المصرى، لتضئ لكافة الأجيال، الحالية والمقبلة الطريق إلى التقدم، وبالتالى تصبح حركة " نهوض تربوى " يتسق مع حركة نهوض مجتمعى عامة.

من أجل هذا فإن الجماعة التربوية فى مصر مُطالبة بأن تطرح عددا من المبادئ التى تتصور أنها تشكل تصورا للنهوض التربوى، آملين أن يدور حولها حوار متعمق، بما يؤدى إليه هذا الحوار من إثراء لجملة الأفكار المطروحة، والتى يمكن أن نبادر بتقديم تصور مبدئى، يمكن أن تتلخص خطوطه العريضة فيما يلى :

١- إذا كانت التربية هى عملية تشكيل شامل، متكامل لشخصية المواطن، فإن هذه العملية تحتاج إلى " خريطة فكرية " تعبر عن جملة الثوابت المُشَكِّلة للهوية القومية، والشخصية الوطنية فى مصر، تماما كما هو الشأن بالنسبة لمن يريد بناءً، حيث يحتاج دائما إلى " تصميم " يحدد له المسارات والغايات والوسائل والوظائف.

٢- ومن هنا فلابد أن ينتهى الوضع القائم، الذى يشهد تعددا مؤسفا فى أنواع وأهداف وأشكال التعليم فى مرحلة " التأسيس "، فى مراحل العمر الأولى، ما

بين حكومى، وتجريبى، وخاص عربى، وخاص لغات، وأزهرى، وأجنبى، ليكون تعليم مرحلة التعليم الأساسى موحدا فى نظامه، ولغته، وبرامجه، حتى نضمن، إلى حد كبير، وحدة " الجذر " لتكوين الشخصية الوطنية .

٣- الدعوة إلى ضرورة وجود استراتيجية قومية للنهوض التربوى، تتناول كل ما يتصل بالتعليم، فلسفة، ونظاما، وعمليات، وإدارة، ومعلما، وتقويما، مما يوجب حوارا قوميا حول أفضل السبل لتحقيق هذا.

٤- شاع كثيرا ، وطوال حقب تاريخية مختلفة ، أن التعليم هو الوسيلة الأساسية للانتقال بالمجتمع من طور التخلف إلى طور التقدم، ومع استمرار صحة هذه المقولة، لكن الظرف الخاص الذى مرت به مصر، وتمر به الآن، يتطلب الانتقال من القول " بالثورة بالتعليم "، إلى القول" بالثورة على التعليم "، بحكم الكثير من صور " العَوار " الذى أصاب التعليم منذ سنوات غير قليلة، كشفت عنه الأحداث، كى يشهد تغييرا شاملا، يُفَعِّل قدراته ويثرى إسهاماته فى النهوض المجتمعى .

٥- وإذا كانت التربية قوة نهوض حضارى، فلابد من التأكيد على أنها جزء من المنظومة المجتمعية الكبرى، مما يوجب التنسيق والتآزر بينها وبين قوى تشكيل الشخصية القومية، ونخص بالذكر هنا : أجهزة الإعلام، والدعوة، والثقافة .

٦- لم يعد مفهوم الأمن القومى مقتصرا على جوانبه العسكرية والشُرطية فقط، وإنما أصبح يتسع ليشمل مجالات عدة، من شأنها بث دماء القوة الحضارية فى عروق المجتمع ،ومن ثم يجب أن تتصدر قضية " الأمن التربوى " غيرها من مجالات الأمن، حيث أنها هى التى تعد القوى البشرية اللازمة لكافة مجالات الأمن المجتمعى .

٧- يترتب على هذا، حتمية أن يحتل التعليم منزلة أولية فى سلم أولويات الإنفاق القومى العام، حيث أن نسبة الإنفاق على التعليم مؤشر مهم، وجاد، على مدى

ما يُوليه المجتمع من أهمية للتعليم، والتأمل البسيط فى نسبة الإنفاق على التعليم فى الوقت الحاضر لا تعكس أولوية له مع الأسف الشديد.

٨- ضرورة وجود ما يمكن أن نسميه " مجلس وطنى للتطوير التربوى "، يكون مستقلا عن أية وزارة، ويتبع الهيئة التشريعية، يجمع عددا من أساتذة التربية ،والاجتماع، والسياسة، وعددا من المفكرين، وبعض القيادات التنفيذية ؛ يختص برسم سياسات التعليم فى مصر، ويكون ما يصل إليه مُلزما لجهات التنفيذ، حتى تختفى تلك الظاهرة المؤسفة المتبدية فى تغير سياسة التعليم بتغير وزارئه، مما تسبب فى هدر الكثير من الإنفاق على التعليم، فضلا عما يصعب حسابه من هدر الإمكانات البشرية .

٩- أثبتت الأعوام السابقة، وأحداث الثورة الشعبية، أن مصر قد استقطبت اهتمام العالم كله، على اعتبار أنها بالفعل " قلب العروبة النابض"، حقيقة لا شعارا، فعلا لا قولا، عندما تضعف، يضعف الوطن العربى كله، والعكس صحيح، وأن جزءا من قوة مصر، يرتبط بمدى ريادتها فى دول المحيط العربى، مما يستوجب أن تقوم جسور قوية، ممتدة، بين مؤسسات التعليم فى مصر وغيرها فى الدول العربية ، وتفعيل ما هو قائم .

١٠- أثبتت ثورة الشباب حتمية محورة التعليم فى كافة مراحله على " التربية الديمقراطية "، بكل ما تعنيه من مقومات، فى إدارة التعليم، وطرقه، ونظمه، والمناخ التعليمى السائد فى مؤسساته .

١١- وتأكيدا على التربية الديمقراطية، لابد من إعادة النظر فى كل ما يتصل باتحادات الطلاب، ونوادى أعضاء هيئات التدريس، لتكون بالفعل تنظيمات ديمقراطية، تعبر تعبيرا حقيقيا عن اختيارات أعضائها، وقنوات شرعية تمكن هؤلاء الأعضاء من اختيار للتعبير الحر عن آرائهم .

١٢- ويتصل بهذا أيضا ضرورة أن يكون اختيار القيادات الجامعية، بمختلف مستوياتها، من رئيس القسم، إلى رئيس الجامعة ، بالانتخاب من قِبل كافة أعضاء كل مستوى، لكن بنسب متفاوتة، وفقا للمرتبة الجامعية.

١٣- كذلك من المحتم أن يتحقق مبدأ " استقلال الجامعة "، وفق ما يحدده مجتمعها من مظاهر الاستقلال، ولا يُحتج بالتمويل الحكومى للجامعات، فالقضاء – مثلا – يتمول من قبل الدولة، ومع ذلك فاستقلاله مبدأ أساسى، وكذلك أعضاء مجلسى الشعب والشورى كانا يتمولان من الدولة، ومع ذلك فالدستور يؤكد على استقلالهما.

١٤- كل حركة تقدم ونهوض ، تقتضى الاعتماد على المنهج العلمى، وهذا النهج بدوره يعتمد على المعرفة والمعلومات، مما يوجب الإسراع بتكوين " مركز معلومات تربوية " لكل ما يتصل بالتعليم من تجميع لخبرات التطوير التربوى، وما صدر ويصدر من تشريعات وإحصاءات، وما تم تحصيله من رسائل علمية، وما جرى ويجرى من كتابات فى قضايا التعليم .

١٥- هناك حاجة ملحة للتواصل المتعمق بحركة التطور التربوى فى العالم، وخاصة الدول المتقدمة، مما يوجب التعاون مع المركز القومى للترجمة؛ لترجمة أبرز وأهم الكتابات التربوية باللغات الأجنبية إلى اللغة العربية .

١٦- لا أمل فى تحقيق تطوير تعليمى، ما لم يرتكز هذا التطوير على إعادة النظر فى تطوير كليات التربية، حيث هى المختصة بإعداد المعلم، بعد ما عبثت بها حركة تطوير سابقة مزعومة، ومن ثم فإن أمر كليات التربية وتطويرها، يجب أن يبدأ وينتهى فى كليات التربية نفسها، مع الاستفادة بجهود وآراء بعض القوى الفكرية والثقافية والعلمية ذات الاتصال، والاهتمام.

١٧- ألا تكون كليات التربية فقط لإعداد المعلمين، بل : بيت خبرة تربوية تقوم بالبحث العلمى التربوى، وتقديم المشورة، وبرامج التدريب، لكافة المؤسسات التى تعد كوادر للتثقيف، والإعلام، والدعوة، والأسرة، ومؤسسات الإعداد والتعليم الشُرطى والعسكرى .

١٨- ومن المهم تدارس تجربة ما حدث تحت مظلة " أكاديمية المعلمين "، فى سعى لتطبيق كادر خاص للمعلمين يضمن لهم ترقيا مهنيا وعلميا، ومستوى ماديا لائقا، وتشخيص ما شابه هذه التجربة من سلبيات، وكيفية تفعيل أهدافها.

١٩- من حق أعضاء هيئات التدريس فى كليات التربية تكوين نقابة خاصة بهم، ترقى بالمهنة، وترعى مصالح الأعضاء، وتشكل ساحة للمشاركة المجتمعية فى قضايا الوطن، حيث أثبت الواقع الفعلى لنقابة المعلمين بمصر أنها تعبر عن معلمى التعليم قبل الجامعى .

٢٠- التأكيد على حرية تكوين الجمعيات العلمية التربوية، وأن تكون تبعيتها لوزارة البحث العلمى أو الثقافة، حيث يجب الفصل بين تبعية تحتمها طبيعة جمعيات خيرية لدفن الموتى وتعمير المساجد -مثلا- مما يعد نشاطا اجتماعيا، وبين جمعيات ذات أنشطة علمية وثقافية.

٢١- ضرورة الوعى بأن العصر إذا كان قد أكد على التخصص والتفريع، فإنه فى الوقت نفسه أكد على " وحدة المعرفة "، مما يوجب على الجمعيات التربوية أن تفكر فى تشكيل ما يمكن أن يكون اتحادا عاما للجمعيات التربوية، يبحث ويناقش القضايا القومية العامة العابرة للتخصصات التربوية والنفسية المنفردة .

والله من وراء القصد...

جريدة الأهرام فى ٢٠١١/٦/١٥

يا وزيرى : التربية والتعليم العالى:
اسمعونا قبل أن تقرروا مصيرنا*

فى مدارس مصر المحروسة، ما يقرب من ماليون ومائتى ألف معلم، مفروض أن يكون إعدادهم وتكوينهم قد تم فى كليات التربية المنتشرة فى مختلف المحافظات، تماما كما هو المفروض بداهة أن يتم إعداد الأطباء فى كليات الطب، والمهندسين فى كليات الهندسة، وهلم جرا..

لكن هذا الذى يعد بديهيا فى مختلف المهن، لا يعد كذلك فى مهنة التعليم، إذ من الممكن أن يتم تعين من لم يتأهل لهذه المهنة، ويعتبر مؤقتا حتى يحصل- لاحظ بعد أن يبدأ بممارسة المهنة- على مؤهل تربوى بعد ذلك، ثم نشكو، وننتقد أحوال المعلمين.

ومن المتوقع أن نسمع من أولى الأمر، أن كليات التربية لا تقوم بمهمة التكوين والإعداد، على سنة الله ورسوله، ونحن مع التسليم بذلك، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ما يلى :

أولا- أن " القماش " الذى نتلقاه فى صورة مخرجات من التعليم العام، يجئ فى حال لا يسر عدو ولا حبيب، بحيث، يقفز المثل الشهير:" إيش تعمل الماشطة فى الوش العكر"؟!!

ثانيا – وهو ما يتصل بأولا، هو أنك لو سألت القائمين بأمر كليات الطب: هل ضميركم راض عن حال التعليم الطبى؟ وتكرر السؤال للقائمين بأمر التعليم بكليات التجارة ..وهكذا، عدة كليات، فسوف تجد أن الضعف، يتخلل المنظومة الجامعية كلها، فتكون مثل الأوانى المستطرقة، من الظلم أن تخص نوعية معينة من الكليات، لتتهمها بالضعف، ولا ترى لاشيء نفسه فى بقية المنظومة.

ربما تختص كليات التربية بخاصية غير موجود فى كليات الإعداد المهنى الأخرى، فهناك نظام واحد فى كليات الطب لإعداد الطبيب، ومثل ذلك فى كليات

الهندسة، وكليات الحقوق ..وهكذا، بينما فىَ كليات التربية، تجد نظامين: نظام يستقبل خريجى التعليم الثانوى العام، حيث يدرس مواد التخصص التى يُعد لتعليمها بعد التخرج، بالإضافة إلى مجموعة من العلوم التربوية والنفسية، ويسمون هذا النظام بالتكاملى، والثانى، تستقبل فيه كليات التربية خريجى الكليات الجامعية المتخصصة ممن يريدون العمل بالتدريس، ليتفرغوا مدة عام لدراسة العلوم التربوية والنفسية، وهو ما يسمى بالنظام التتابعى.

وشهد تاريخ التعليم فى مصر صراعا طويلا بين النظامين، حتى أُلغى ما كان يسمى يسمى " بمدرسة المعلمين العليا، بدءا من عام ١٩٢٩، ليقتصر الإعداد على خريجى الجامعات، الملتحقين بمعهد التربية العالى للمعلمين، لمدة عام، والذى أصبح كلية وحيدة للتربية بجامعة عين شمس، حتى عام ١٩٥٢، عندما تم إحياء النظام الآخر مرة أخرى، فى صورة كليات للمعلمين، تستقبل طلاب الثانويةِ العامة، وكانت هذه الكليات خارج الجامعات.

ولما ضمت كليات المعلمين للجامعات بدءا من عام ١٩٦٥، بدأ الصراع يعود مرة أخرى بين النظامين، إلى أن حُلت المشكلة بشكل بسيط للغاية: فإذا كان لكل نظام مميزاته وعيوبه، فلم لا نجمع بينهما ؟ وتم هذا عام ١٩٧١، لنستريح من صراع طويل استمر سنوات عدة، وأصبحت كليات التربية تستقبل طلاب الثانوية العامة وفق النظام التكاملى، وكليات الجامعة الأخرى وفقا للنظام التتابعى.

لكن، أشقاؤنا فى مواقع أخرى، يأبون إلا أن يثيروا الغبار، من حين لآخر، بترديد تلك الاسطوانة المشروخة، الخاصة بضعف الإعداد فى كليات التربية، وهو الأمر الذى يمكن أن نقول فيه لمن يرددون هذا : لا تعايرنى ولا أعايرك، الهم طايلنى وطايلك. ولو كان هناك نظر ثورى حقيقى لحلت المشكلة بأن تكون مدة الدراسة بكليات التربية خمس سنوات، حتى يحصل طلابها القادمون من التعليم الثانوى على إعداد فى مواد التخصص يساوى ما يستغرقه زملاؤهم فى كليات

الآداب والعلوم، بالإضافة إلى التأهيل التربوى والنفسى، لكن المسئولين يدفعون بأن التكلفة تنوء بها ميزانية الجامعات.

بيد أننا نسأل على الفور: ألا تستحق عملية تكوين وإعداد من يُنَشِّئون ملايين من أبناء هذا الوطن، هذه التكلفة؟ هل يجوز أن يطالب أحد بإنقاص سنوات الدراسة فى كليات الطب بحجة خفض التكلفة؟ كلا، فلماذا يحدث هذا فى تكوين المعلمين وإعدادهم، ثم نزعم ضعف كليات التربية، ونعيد تلك الإسطوانة المشروخة، وتلك المناقشات العقيمة التى تتردد منذ أكثر من ثمانين عاما، والمفروض أننا انتهينا منها عام ١٩٧١؟

ويا ليت الأمر يقتصر على ذلك، بل يستمر البحث والدرس، من خلال من لم يختصوا أصلا بكليات التربية، وإذا تمت الاستعانة بالبعض، رأينا الوجوه القديمة المتكررة نفسها التى احترفت مهمة " ترزية التعليم" ، فى عهود مختلفة ، لتُفَصّل الأمر على ما يريده مسئولون!

إننا ندعو إلى مؤتمر عاجل من أساتذة كليات التربية، مع مسئولى وزارتى التربية والتعليم، لا تكون القيادة فيه بالضرورة للقيادات التنفيذية، وخاصة الماضية، والحالية، فنحن نعرف، كيف كان يتم اختيارهم عن طريق أمن الدولة، بمواصفاتها المعروفة والمقززة، إلا من رحم ربى، بحيث لابد من تطبيق القاعدة نفسها السياسية، ألا وهى تجنب " فلول النظام البائد"، علما بأنهم خبراء فى التلون، مثل الحرباء، لكن مجتمع التربويين يعرفهم معرفة جيدة!

• اليوم السابع، فى ٢٠١١/٧/٦

الوزارة التى لا لزوم لها* ؟!

فى كثير من دول العالم التمقدم، نلاحظ أن عدد الوزارات، غالبا، ما قد يصل إلى نصف عددهم فى بعض الدول المتخلفة، لماذا ؟

لأن " المؤسسية " التى تغلب على المجتمعات المتقدمة، تجعل من المؤسسات قُوى تملك من السلطة والقدرة والآليات ما يتيح لها الفرصة أن تدرس وتقرر وتدير وتوجه.

لكن فى المجتمعات المتخلفة، حيث " شخصنة " الأمور، فيتعلق الأمر بقائد زعيم، على المستويات المختلفة كافة، وكأن هناك نسخا " من الفرعون الكبير، لابد أن تجثم على صدر كل جهة، وإلا فإن الأمور لا تسير وفق ما يحقق المصالح الوطنية العامة.

خذ عندك على سبيل المثال، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، فهو عندما أنشأه محمد حسنين هيكل وقت أن كان وزيرا للإعلام فى أواخر الستينيات من القرن الماضى، كان يهدف منه أن يحل محل الوزارة، وهو الأمر الذى لاحت بشائر تنفيذه، بعد قيام ثورة يناير، بعد أن " غار " غير المأسوف عليه، أنس الفقى، لكن يبدو أن الأمر لم ينجح، فكلمة " وزير" ذات رنين وسطوة، ومن هنا كانت العودة إلى تعيين وزير...نقول هذا مع تقديرنا البالغ للأستاذ أسامة هيكل، ذى الشخصية المتزنة الخلوقة.

أما فى مجال التعليم، فإن الوزارة التى نقصدها، فهى وزارة التعليم العالى..

وليست هذه هى المرة الأولى التى نطالب فيها بإلغاء هذه الوزارة، لكن هذه الدعوة تشتد فى الفترة الحالية، بعد أن انزاح كابوس القهر والاستبداد، على المستوى القومى، بسقوط النظام الفاسد، وعلى المستوى الجامعى، بالإقرار بحرية إرادة أعضاء المجتمع الجامعى فى اختيار قياداتهم، وبدأ طوفان الديمقراطية يهب على

الجامعة، مطالبا باستقلالها، ذلك المبدأ الذى يمكن القول بأنه يحظى بالإقرار والتسليم، فى كل أنحاء الدنيا، طبعا باستثناء العالم العربى، ولعلك تجد علاقة ارتباطية بين كل من التخلف والتبعية والقهر، وبين الديمقراطية واستقلال الجامعات، إذا تأملت جيدا، بنظرة مقارنة، فى الجداول الإحصائية الخاصة بمعدلات هذا وذاك.

بل إن قانون الجامعات الحالى يقوم على هذا المبدأ، لكنها حال الدول المتخلفة المقهورة دائما، حيث الحياة تبدو وكأنها على المسرح، تجرى على خشبته وقائع مسرحية، يمثل فيها القوم مسرحية ينطق كل عنصر من عناصر ديكورها بشىء، مخالف تماما للحقيقة، فيمكن أن تجد انتخابات وبرلمان وأحزاب، ودستور يقر بالحريات والديمقراطية، أما واقع الناس، فهو على غير هذا وذاك.

فإذا كانت مختلف الجامعات المصرية سوف تدير أمرها بنفسها، وتختار كل قياداتها، فما لزوم وزارة التعليم العالى؟

بالنسبة للتنسيق وتكافؤ الفرص فى ظروف الجامعات، وضبط معايير التعليم والإدارة، فإن المجلس الأعلى للجامعات يمكن أن يقوم بهذا الدور، الذى لابد أن يكون مختلفا، فى ظل اختفاء الوزارة ووزيرها، الذى كان " يحكم " الجامعات فى حقيقة الأمر، كما كنا نرى ونلمس فى عهد ذلك البغيض، منتفخ الأوداج، على غير شيء يستحق، هانى هلال الوزير السابق، حتى أنه كان يبدو وكأنه هو الآمر الناهى لألوف من كبار الأساتذة والعلماء، الذين أوقعهم حظهم العاثر أن يعملوا تحت إمرة هذا الوزير غير المأسوف على رحيله.

وفى الوضع المقترح، لابد أن يقتصر دور المجلس الأعلى للجامعات على التخطيط ورسم السياسات والتوافق على المعايير، ويبتعد تماما عن التدخل فى تفاصيل الحياة الجامعية. وعندئذ يمكن أن تكون رئاسة المجلس الأعلى، دورية، لمختلف رؤساء الجامعات القائمين بالأمر، بحيث لا تزيد مدة كل منهم فى رئاسة المجلس عن عام، حيث سوف تكون رئاسة شرفية رمزية.

إن استقلال الجامعات سوف يتيح الفرصة لكل جامعة أن تكون لها شخصيتها التى تميزها عن غيرها من الجامعات، بدلا من هذا الوضع المزرى الذى نرى فيه الجامعات نسخا متكررة، بحجة تكافؤ الفرص، فها هى جامعات الدول المتقدمة لكل منها شخصيتها المستقلة، ومع ذلك لم نسمع أن هناك إهدارا لتكافؤ الفرص، بل إننا نكاد أن نذهب إلى أن تكافؤ الفرص الذى قام عندنا هو تكافؤ فى الروتينية، والإهمال، والشكلية، والسطحية، والخضوع للسلطة، وما سار على هذا الدرب المخرب للحياة الجامعية، الوائد لفرص الابتكار والإبداع.

وإذا قيل : وماذا بشأن المعاهد العالية، فالحق أنه يمكن تحويلها إلى جامعة تكنولوجية، خاصة وأن الحدود بين " الجامعة " و " المعهد " فى مصر لم تعد قائمة مع الأسف الشديد، على أن تكون جامعة تكنولوجية حقا، ولا نكرر التجربة المريرة السابقة، حيث خطط الراحل الدكتور عبد الرازق عبد الفتاح، لتجميع عدد من المعاهد العليا الفنية، لإنشاء جامعة تكنولوجية، فإذا بها تتحول تدريجيا إلى جامعة عادية، صورة طبق الأصل، بالكربون من بقية الجامعات، تحت اسم جامعة حلوان !!

وإذا أردنا أن نحافظ حقيقة على مفهوم " المعهد " ووظيفته، فبالإمكان لبعض الجامعات أن تنشئ داخلها معهدا أو أكثر، وفقا للوظيفة المنشود القيام بها، القوى العاملة المتوافرة.

أما القطاع الخاص بالبعثات، فهو : إما أن يُلحق بوزارة البحث العلمى، التى يجب أن تستقل بذاتها، ويزداد الاهتمام بها، وتتزايد مهامها، أو بوزارة التعاون الدولى..

إن ما ننادى به ليس بدعا، فقد حدث فى بعض الأوقات بالفعل أن اختفت وزارة التعليم العالى، كما رأينا فى السبعينيات مع الدكتور مصطفى كمال حلمى، وكذلك فى النصف الثانى من الثمانينيات، حيث كان الدكتور سرور، وكذلك شطرا من فترة توزر الدكتور حسين بهاء الدين، فكان كل منهما يسمى " وزير التعليم ".

لكن هذا الذى كان حادثا فى بعض الفترات، كان مجرد جمع بين وزارتى التربية، والتعليم العالى، فى يد شخص واحد، لكن إدارات الوزارة وقطاعاتها، كانت تستمر على حالها، وليس هذا هو المراد مما نطالب به اليوم ونلح عليه.

ولا شك أن وجود ما يسمى بلجان القطاعات المختلفة للتعليم الجامعى، التابعة للمجلس الأعلى للجامعات، فكرة جيدة، للتنسيق ورسم السياسات الخاصة بكل قطاع، كقطاع كليات الطب، وكليات الهندسة، وكليات التربية، وهكذا، مع ضرورة ألا يكون هذا مؤديا لتكرار نسخ الكليات المتخصصة، فالتنميط كثيرا ما يقتل الإبداع والابتكار، ويعوق التجديد والتطوير، بينما " التفريد " يطلق طاقات كل من التجديد والتطوير، وبالتالى يفتح الآفاق للإبداع، وتصبح الجامعات المصرية بالفعل" قاطرة النهوض الحضارى " لمصر، لا مجرد عبارة ذات رنين لفظى تستعذبه الآذان، ومعان حلوة ، تستعذبها القلوب، لكن حركة الواقع لا تسمع عن هذا وذاك شيئا ولا ترى له أثرا.

---

*اليوم السابع فى ٢٠١١/٧/١٣

خصخصة كليات التربية وتخريبها*..!

يبدو أن ما حدث لقطاعات اقتصادية مهمة فى مصر، من حيث تعمد عدم تطويرها، وتركها نهبا للإهمال، حتى يمكن الدفاع عن بيعها، " بتراب الفلوس" ، يطبق – منذ سنوات – بصورة أو بأخرى، على كليات التربية، والتى من المفروض أن تعد آلافا من المعلمين، الذين يكونون مسئولين عن تعليم مئات الألوف من أبنائنا، عاما وراء عام، أؤكد على هذا حتى لا يذهب سوء التقدير بالبعض أننا نثير هنا قضية " فئوية"، إذ هى قضية تهم كل المصريين، ومن ثم كيف نترك مستقبل أجيالنا الجديدة، عاما بعد عام، يعيشون هذا المسار المؤسف حقا ؟!!

فوفقا للقواعد العامة الرسمية، فإن من يريد الالتحاق بإحدى كليات التربية، يدفع بضعة مئات من الجنيهات، هذا فى الوقت الذى نصت فيه القوانين والدساتير على " مجانية التعليم" ، بجميع مراحله.

لكن هناك بابا آخر للالتحاق بكليات التربية أمكن منه أن تدور مصروفات الطالب حول الألف جنيه، ذلك هو الباب الخاص بخريجى الجامعات الذين يلتحقون بما يسمى الدبلوم العام لمدة عام، ولكل جامعة أن تبرر رفع المصروفات كما تريد، بإدعاء أن الدبلوم العام " دراسات عليا "، المباح فيها زيادة المصروفات!!

حتى جامعة الأزهر، لا أقول التى فاقت كل مؤسسات التعليم فى العالم، فى تقديم التعليم " مجانا "، بل كانت تقدم لطلابها " معونة " مالية، ...هذه الجامعة، أخذت تسابق الجامعات المدنية، فى " نزف " جيوب طلاب التربية بها.

وهكذا، عندما يتحتم على الملتحق بكليات التربية أن يدفع ما يقرب من الألف جنيه، وما قد يزيد، هذا غير الكتب التى تبلغ تكلفة شرائها عدة مئات أخرى، فإن هذا، قياسا إلى المقدرة الاقتصادية لهذه الفئة من طلاب العلم، وهذا النوع من التعليم، فإننا نكون أمام " خصخصة " لكليات التربية.

ومما يكمل الصورة، أن الدولة قد أخذت تنهج سياسة التقليل من أعداد المقبولين في كليات التربية من حملة الثانوية، الذين يطالبون بدفع عشرات الجنيهات، والزيادة المستمرة في قبول خريجي الجامعات الذين يدفعون مئات من الجنيهات، حتى أن بعض الملتحقين في بعض الكليات يصل عددهم إلى ثمانية آلاف، وأحيانا أكثر!!ولأن مثل هذا الوضع يشكل مصدر ثروة تغرى البعض، لم يلتفت التربويون إلى خطورته على المرسسة الأكاديمية التربوية.

ولعلم القارئ، فإن هذا " الدبلوم التربوى " الذى يحصل عليه خريجو الجامعات، منه ما هو " صباحى " لمدة عام، للمتفرغين للدراسة، و" مسائى " لمدة عامين، لمن يعملون بالتدريس، ولابد أن نتوقع أن يلتحق المدرسون غير التربويين بنظام العامين، لكن الواقع يقول بغير ذلك، فهناك أعداد غير قليلة، يلتحقون – وهم يعملون بالتدريس – بنظام العام، الخاص بالمتفرغين !!

لكن السؤال الذى يكمل الصورة، هو أن وزارة التربية، وهى الراعية – هكذا المفروض – للمعلمين، مع الأسف الشديد تسهم فى هذا الوضع المأساوى " اللغز"، ربما بغير قصد ، كيف؟

إن الذى يجبر خريجى الجامعات على دفع هذا المبلغ الطائل، هو أن أغلب الملتحقين، هم من المتعاقدين على العمل كمدرسين؛ بملغ " رمزى " يصل إلى مائة جنيه، ولا يستطيع هذا المدرس المتعاقد أن " يثبت " فى الوظيفة، فينتقل نقلة نوعية من حيث المرتب، إلا إذا حصل على " مؤهل تربوى"، حسب قواعد وقانون ما عُرف " بالكادر" ، وهو الأمر الجيد فى حد ذاته، فما المشكلة ؟

المشكلة تكمن فى أن الوزارة هى كمن يبحث ويعلن عن حاجته لشخص بعينه، دون أن تلتفت إلى أنه بالفعل موجود على كتفيها..

بصريح العبارة، الوزارة تخلت عن الالتزام بتشغيل خريجى كليات التربية، منذ عام ١٩٩٤، الذين ينفق على تأهيلهم مدة أربع سنوات، ملايين من الجنيهات، لتعين من لم يُعَد للتدريس، ومن ثم تطالبه بالحصول على مؤهل تربوى، فيضطر المسكين

إلى دفع مبلغ ضخم للحصول على مؤهل تربوى..فكأننا دخلنا فى ساقية جحا..نترك من تم إعداده فى أربع سنوات، فى الكليات الجامعية المتخصصة لإعداد المعلمين، ونبحث عن خريج لم يُعَد أصلا للتدريس، ونطلب منه أن يتأهل فى عام...فزورة، لكنها ليست لتنشيط التفكير وتنمية العقل، وإنما لتشريد آلاف من خريجى كليات التربية، الذين التحقوا بها بالثانوية العامة ودرسوا مدة أربع سنوات، وتنمية جيوب بعض الكبار، وملء خزائن الجامعات بموارد مالية من هذه الفئة المضطرة المنكسرة!

---

*اليوم السابع فى ٢٠/٧/٢٠١١

مجلس وطنى لسياسات التعليم*

من المقولات المتداولة على الألسن، أننا – فى مصر – ورثنا، منذ آلاف السنين، حيث عهد الفراعنة، نهجا شهيرا، يقوم على أن من يتولى أمرا أو شأنا من شئون الدولة، يسعى إلى محو أى أثر لمن سبقه، ليبدأ هو من جديد، هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن " النهج العلمى " هو بطبيعته نهج " تراكمى "، يقوم فيه اللاحق بوضع حجر فوق ما وضعه سابقوه، فإذا بالبناء يرتفع، شيئا فشيئا، بحكم الطبيعة الرأسية للنهج، بينما النهج " الشخصى "، يقوم فيه اللاحق، إن لم يكن بإزاحة الحجر الذى وضعه سابقه، ففى أحسن الأحوال، وضعه بجواره، فتمر السنون والأعوام، ولا يرتفع البناء، بحكم الطبيعة الأفقية للنهج !

ولقد سبق أن ناقشنا الدكتور أحمد جمال فى هذا الأمر، لكنه أنكر حدوث هذا، على أساس أن الأمر أمر توالى حوادث، وتطور أوضاع، ربما لم تتشابه مع سوابقها، فيلزم اتخاذ مواقف جديدة تناسبها، فهكذا الدنيا، لا يأتى اليوم متشابها بالضرورة مع أمس، وبالتالى فليس هناك من ضرورة أن يكون رد فعل اليوم هو ما كان بالأمس.

ومع إقرارنا بأن ما يجئ به اليوم قد يكون مغايرا لما كان به الأمس، لكن لابد من الإقرار أيضا بأن هناك " سننا " كلية، ومسارات أساسية تسير وفقا لها، الأحداث والوقائع، ومن ثم يمكن أن تتبدل الحوادث والوقائع، لكن، وفق " سنن " لا تبديل لها.

خذ عندك على سبيل المثال، هذه القضية التعليمية، بل والمجتمعية المزمنة، قضية الثانوية العامة، تتغير فيها أعداد الطلاب، وأحوالهم، وربما يلحق بالمناهج والمقررات تغير، إن لم يكن كل عام، فكل بضعة أعوام قليلة، ويتغير القائمون بالأمر، وأسئلة الامتحانات..وهكذا، لكنك لو سألت سؤالا محوريا يتعلق بوظيفة المدرسة الثانوية، وهل هى للإعداد للجامعة، أم للحياة، أم للأمرين معا؟ هنا لابد أن يكون لنا " موقف " ثابت، وهذا الموقف الثابت هو ما نقصده بسياسة التعليم، وكأنها

تعبر عن جملة التوجهات العامة، والمبادئ الكلية التى تحكم حركة الواقع التعليمى، فها هنا لابد من قدر من الثبات، مثله مثل " الدستور "، تصدر القوانين المفسرة والمنفذة لبعض مبادئه، وتكون مساحة التغيير فيها أوسع، لكن مواد الدستور، لابد أن نوفر لها قدرا من الثبات النسبى.

وهنا – بالنسبة لسياستنا تجاه التعليم الثانوى – نجد أنها أصيبت بالآفة نفسها التى بدأنا بها المقال، ففى أخريات توزر الدكتور أحمد جمال، الأول، عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بدأ تحرك نحو ما سمى تطوير الثانوية العامة، ثم أخذ زخما ملحوظا فى الوزارة التالية، التى تولاها الدكتور يسرى الجمل، إلى درجة أن عقدت مؤتمرات، وصدرت تقارير، وفاضت أنهر الصحف، وقنوات التليفزيون بالحديث عن نظام جديد، بل ووصل الأمر إلى إقرار مجلس الوزراء للنظام المقترح.وتم ربطه " بتوقيتات" محددة، ثم إذا بالدكتور أحمد زكى بدر، يهيل التراب على المشروع، أو يدخله الثلاجة، حيث تساق عبارات دبلوماسية، تزعم أن المشروع سوف يتم تأجيل تطبيقه، بعض الشيء، وتدريجيا ينساه الناس، ويعيش صمتا كأنه صمت القبور!

والمثير للدهشة حقا، وربما إن شئنا الصراحة " الغيظ "، أننا عرفنا منذ عام ١٩٧٤ صرحا عظيما مثل " المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا"، على أساس أنه غير مرتبط بوزير، ولا بوزارة، وإنما برئاسة الدولة، ويقوم أعضاؤه بدراسة قضايا التعليم ومشكلاته، واقتراح الحلول اللازمة لها. وقضت قواعد المجلس أن تمثل بعض الشخصيات بحكم وظيفتها، فيكون– مثلا – عميد تربية عين شمس– أيا كان اسمه – عضوا، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد من رؤساء الجامعات..وهكذا، ويدعى وزيرا التربية والتعليم العالى إلى الجلسة العامة التى يُناقش فيها تقرير يخص وزارته، كل هذا من أجل ضمان أن تتم " الطبخة " بالاشتراك بين رجال الفكر والعلم، ورجال التنفيذ.

لكن المشكلة، أن التقارير التى كان المجلس القومى للتعليم ينتهى إليها " استشارية "، وثقافتنا، مع الأسف الشديد، تكاد ترادف بين الرأى الاستشارى، وبين عدم الالتزام

بالتنفيذ، فإذا بكثير من الآراء والتقارير" تُجمد" فى ثلاجة المجالس القومية، وهو وصف أعلناه منذ سنوات طويلة فى مقال تم نشره.

وفضلا عن ذلك، فإن تقارير المجلس يغلب عليها الطابع " المكتبى"، حيث غير مطلوب، ولا متاح، أن نشهد دراسة فريق ينزل إلى الميدان..ومن هنا جاء وقت علينا – فى المجلس – نحتار فى اختيار موضوعات للعام الجديد، لا لشىء إلا لأن كل، أو معظم، القضايا تمت دراستها، لكن لأن الواقع لم " يتحرك " وفق ما تم اقتراحه، فماذا سوف تقول غدا وبعد غد؟

وصحيح أنه يوجد بوزارة التربية ما يسمى بمجلس التعليم قبل الجامعى، حيث يقوم بما يشبه رسم السياسة التعليمية، لكن تجربته، عبر سنوات عديدة، تشير إلى ضعف أثره، فهو تابع لوزير التربية، وهو الذى يختار أعضاءه، وغالبا ما يؤدى هذا إلى أن يشعر المراقب وكأنه فى مكتبة، بها نسخ متعددة من كتاب واحد، وليس عددا متنوعا من كتب مختلفة، أو ما يصدق عليه وصف سعد زغلول، بمحادثات عدلى يكن مع الإنجليز عقب ثورة ١٩١٩" جورج الخامس يفاوض جورج الخامس"!

من هنا فإننا نلح على ضرورة أن يتم إنشاء مجلس وطنى يختص بتقرير سياسات التعليم، لا يكون خاصا بوزارة التربية وحدها، وإنما كذلك بوزارة التعليم العالى، بل والتعليم الأزهرى، فقد تختلف المناطق والمجالات، لكن لابد أن يحكم الحركة الكلية للتعليم ما يشبه "النوتة الموسيقية"، حيث قد يختلف العازفون، وتتنوع آلاتهم، لكن تظل " النوتة " هى الحاكمة والموجهة للحركة الكلية، ويكون هذا المجلس مسئولا عن رسم هذه " النوتة ".

وأبرز ما لابد من الحرص عليه، أن يكون المجلس المقترح، مستقلا عن وزارتى التربية والتعليم العالى، وإن قضت الضرورة بإشتراك وزيريهما، مع الأزهر، أو من يمثلهم، ويكون تابعا لرئاسة الجمهورية، ويصدر قرار بتشكيله من رئيس الدولة، بحيث تقتصر مدة العضوية على عدد محدود من السنوات يقل عن أصابع اليدين، ولا يكون العضو قابلا للعزل، إلا إذا تعرض لحكم قضائى.

ولما كان التعليم أخطر من أن يُترك للتربويين وحدهم، فلابد لمثل هذا المجلس أن يشارك فيه أعضاء يمثلون مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والدين والثقافة، من الخبراء والمتخصصين والعلماء.

كذلك فإن " زبائن التعليم "، إذا صح هذا التعبير، لابد لهم من المشاركة، ويمثلهم هنا بعض أولياء الأمور، أو ممثلو الطلاب الذين يتولون أمر الاتحادات الخاصة به في المدارس والجامعات، التي نأمل في استواء تشكيلاتها في العام الدراسي المقبل.

ومن المفضل أن تكون رئاسة المجلس، بانتخاب الأعضاء، ولا تزيد عن أربع سنوات أو أقل أو أكثر قليلاً.

ولا ينبغي أن يكون عدد أعضاء المجلس كثيرا، حتى يتم التركيز في التفكير والحوار والدراسة، بحيث يكون عدد الأعضاء من عشرين إلى ثلاثين عضوا.

كذلك لابد من تشكيل لجان فرعية داخلية تمثل قطاعات التعليم المختلفة، يتولى المجلس اختيار أعضائها، كل وفق المشكلة أو القضية التي تُختار لبحثها، تكون لهم صلاحية الحصول على المعلومات التي يحتاجها البحث المطلوب.

ومن الضروري أن ترصد ميزانية خاصة مستقلة، تتسم بقدر من الوفرة اللازمة، لرسم سياسات التعليم التي تكون "مُلزمة " للوزارات والهيئات المسئولة عن التعليم.

وحتى يكون الرأي العام، والمتخصصون على دراية بما يقوم به المجلس ، فإننا نقترح أن يصدر المجلس تقريرا سنويا بعنوان (حال التعليم في مصر، في عام...)، وكنا قد قطعنا شوطا طويلا في تنفيذ فكرة مثل هذا التقرير عن طريق الهيئة القومية لجودة التعليم، لكن " عفريتا من الجن " عصف به بعد أن وصلنا إلى آخر صفحاته!!

تلك بعض الأفكار نطرحها للنقاش حول كيفية التوصل إلى أفضل سبيل لرسم سياسة مستقرة (نوعا) للتعليم في مصر.

• الأهرام في ٢٠/٧/٢٠١١

الاستقلال المغشوش*؟!

على أرض السياسة الدولية ، كثيرا ما نرى دولا، هى بحكم القانون الدولى دول مستقلة، لكنها فى واقع الأمر ليست كذلك، حيث تعارف علماء السياسة على أن الاستقلال الحقيقى هو " استقلال الإرادة الوطنية "، وأشد ما كان يؤلم المصريين فى ظل النظام السابق – ضمن أمور أخرى– هو شعورهم، الذى يكاد أن يكون يقينا، أن الإرادة المصرية لم تكن حرة، يمتلكها المصريون بأنفسهم، بل ارتُهنت لمصالح قوى دولية وإقليمية، مما كان عاملا رئيسيا فى " تقزيم" مكانة مصر وريادتها التاريخية، وهو ما كان له أثره فى الإضرار بمصالح حيوية، أبرزها ما يتصل بشريان الحياة المصرية، نهر النيل.

شىء مثل هذا ، بالنسبة للجامعة المصرية، على عمومها...

فقانون الجامعات، الذى طال به العهد منذ ١٩٧٢، يقر باستقلال الجامعات...

وأهم من قانون الجامعات، دستور ١٩٧١، الذى سقط فى بعض بنوده المتعلقة بالسلطة السياسية، لكن كثيرا من مبادئه المتعلقة بالحريات، لم ولن تسقط بسقوطه بالضرورة، حيث أنها ركن أساسى من أركان حقوق الإنسان.

ومع ذلك، فلم تكن الجامعة فى مصر، طوال عشرات السنين الماضية، " مستقلة "، وبالتالى، فالاستقلال الموجود على صفحات الورق، إنما هو استقلال كاذب، واستقلال مغشوش:

فبضع عشرات من أساتذة الجامعات المصرية تم فصلهم عام ١٩٥٤، رغما عن المجتمع الجامعى، ولم يستطع أحد، بكل الأسف، حتى أن يحتج، فتم بذلك وضع أول مسمار فى فقدان الجامعة لاستقلالها..

وتكرر الشىء نفسه فى مذبحة السادات الشهيرة فى سبتمبر عام ١٩٨١ . وتفريغا لشحنة غضب مكتوم كانت لدىّ، مثل كثير من المصريين، عندما سقط عهد السادات،

وتم تصحيح الوضع، كنت أشرف على رسالة دكتوراه عن الحرية الأكاديمية، خاصة بمن أصبح أستاذا الآن بتربية الفيوم " د.محمد سكران"، فتعمدت أن أختار لجنة المناقشة ممن أُضيروا فى حركة السادات، فكان المناقشان هما الدكتور مراد وهبة، والدكتور يحيى الجمل !!

ونحن جميعا نعلم أنه منذ عام ١٩٩٤، وفق تعديل غير المأسوف عليه، حسين بهاء الدين، لم يعد أعضاء هيئة التدريس بأى كلية لهم حق اختيار عميد كليتهم!

حتى قبل ذلك، عندما كان من حق أعضاء هيئة التدريس أن يختاروا " ثلاثة "، لتختار السلطة التنفيذية واحدا منهم، كان هذا نفسه انتقاصا من استقلال الجامعة، إذ لِمَ لا نكون صريحين ويقضى القانون بتولى صاحب أعلى الأصوات؟

كان السبب واضحا، هو أن يكون لأمن الدولة، القول الفصل، فيمن يتم اختياره وليس أهل الدار، إذ قد يكون صاحب الأعلى أصواتا، ممن لا يرضى عنهم النظام القائم، وبالتالى كان المتحكم الحقيقى هو مصلحة النظام السياسى، وليس مصلحة أعضاء هيئة التدريس!

وليس فى قدرة أعضاء هيئة التدريس بأى جامعة أن يختاروا رئيس جامعتهم...وهكذا. بل كان من المعروف أن ضباط أمن الدولة هم الذين يختارون ، بناء على ما يضعونه من تقارير، الله وحده هو الأعلم بما فيها من كذب وتلفيق، وفى سبيل ذلك وجدنا بعض رؤساء الجامعات، الذين من المفترض أن يكونوا قادة الفكر ورواد العلم وحاملى مشعل الثقافة، يتزلفون، لضباط أمن دولة، وحتى من ذوى الرتب الصغيرة، ممن هم فى عمر أولادهم وتلاميذهم، سواء قبل التعيين، طمعا فيه، أو بعد التعيين ، طمعا فى التجديد

بل إن رئيس كل جامعة، ليس حر التصرف فى كثير من أمور الجامعة، إلا ما هو أشبه " بالتسيير الذاتى " فى الأمور الداخلية والتنفيذية.

وعندما نعلم أن المجلس الأعلى للجامعات هو الذى يضع الخطوط الأساسية لكثير من جوانب الحياة الجامعية، وأن وزير التعليم العالى هو الذى يرأس هذا المجلس،

وبالتالى يكون هو صاحب الأمر والنهى فى الحقيقة، تعلم علم اليقين، أن الجامعة المصرية ليست " فاعلا " فى الحياة العلمية والثقافية، يملك قراره، بقدر ما هى " مفعول " بها، عليها أن تؤمر فتطيع!!

إننا نقولها بأعلى صوت :

لا أمل فى نهوض وطنى، إذا لم يقم الوطن على أكتاف مواطنين- وخاصة من العلماء والمفكرين والمثقفين- يشعرون بحرية إرادتهم فى تسيير العمل المنوط بهم، ولن يتحقق هذا إلا بجامعة تملك أمر نفسها، اختيارا لقادتها، وحرية فى تسيير أمورها، ووضع نظام التعليم فيها..

إن الوطن الحر، لا يقوم إلا بمواطن حر، وفى المقدمة الجامعة، فهى رأس الحكمة، وقمة المعرفة فى أى وطن.

---

*الوفد فى ٢٠١١/٧/٢٦

د.مصطفى رجب..

قائدا لمعركة الأمية وتعليم الكبار*!

لعلها المرة الأولى، منذ أن بدأت الكتابة العامة عام ١٩٦٦" يضبطني" فيها القارئ، مرحبا بتعيين إنسان لموقع تنفيذى كبير، وقد تعود مني أن أكون ناقدا دائما، أكشف عن الخلل، وأحارب كل " وسواس خناس" يشيع فى الأرض فسادا.

والأمر هنا كان لابد أن يختلف، فنحن أمام قضية ذات شقين : أولهما، أنها تتعلق بمسألة تدخل فى باب " العار القومى"، حيث يصل عدد من لا يعرفون القراءة والكتابة فى مصر إلى ما لا يقل عن خمس وعشرين مليونا، فى عصر يوصف بأنه " عصر التفجر المعرفى "، الأمر الثانى، أن الهيئة المسئولة عن هذه القضية، منذ أن أنشئت منذ عدة عقود، وهى تكاد أن تكون حكرا على العسكريين، دون أن ندرى العلاقة بين قضية الأمية وبين أن يكون المسئول لواء سابقا فى الجيش، ودون أن يتضمن هذا تقليلا لقيمة ضباطنا، إذ أن ما كان يحدث عبر عقود كان يكشف عن " هزل " الدولة فى مواجهة هذا العار القومى" الأمية"، حيث تجد فى الهيئة التى أنشئت بغرض القضاء عليها، وكأنها تحولت إلى " مقهى معاشات " للعسكريين.

وأن " يجرؤ " وزير التربية على ترشيح أستاذ جامعى متخصص، بدلا من قائد عسكرى، فتلك خطوة شجاعة حقا، لكن الحق الذى يجب أن يشار إليه أيضا، أن هذا يتم فى فترة يسيطر فيها على البلاد " مجلس عسكرى"، فهذه شهادة لهم .

والدكتور مصطفى ينفرد بيننا بحصوله على درجتى دكتوراه، أولاهما فى التربية ، وثانيتهما فى الدراسات الإسلامية، فضلا عن أنه " أديب" من طراز متميز، يبدع شعرا، وخاصة فيما عرف بين الأدباء بالشعر" الحلمنتيشى " الذى تتوافر فيها القواعد الفنية للشعر، لكنه يستخدم بعض الكلمات العامية، وينزع إلى الفكاهة وخفة الظل.

حتى فى المقالات المفروض أنها جادة، تجد نزعة الفكاهة والسخرية، مما يذكرنا بعدد من أدبائنا ممن عرفوا بمثل هذه النزعة مثل عبد العزيز البشرى، ومحمود

السعدنى، فهذا، على سبيل المثال، كتاب جمع فيه عددا من مقالاته فى الصحف، فيسميه " فى بلاد همبكستان "، حيث تجد عناوين بعض المقالات :" هيئة (النشل) العام"، و" اشتر صحتك "، و" ودع تليفزيون الحكومة "، و" إيضاح العلل، للهلال والجمل"– وزيرا التعليم السابقين..وهكذا!

وإلى جانب هذه الروح الساخرة، نجد الدكتور مصطفى يثرى الفكر فى مصر بعدد من الدراسات الجادة عن بعض مفكرى التربية فى موروثنا الثقافى، مثل " فكر ابن الأكفانى التربوى "، و" الفكر التربوى عند الشيخ الجيطالى "، وكذلك عند " السمعانى" ، فى كتابه(أدب الإملاء والاستملاء)...وهكذا.

لكن المسألة الأكثر أهمية ، هى أننا نعلق على دكتورنا الهمام مهمة تكاد أن تدخل ضمن الفئة التى أشار إليها سبحانه وتعالى بأنها " أمانة " عُرضت على السموات والأرض والجبال، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها "، خاصة عندما يعلم الدكتور مصطفى أن مسيرة محو الأمية فى مصر بدأت منذ عام ١٨٦٦، أى منذ مائة وخمس وأربعين عاما ! إلى الدرجة التى يمكن أن تدفع بعض خائرى العزم أن يتساءلوا فى سخرية: وهل يستطيع صاحبك هذا أن ينجح فى ما فشل فيه طابور طويل من المسئولين عبر هذا التاريخ ؟

وأنا أؤكد لدكتورنا الهمام، أن تصور أن يقضى على هذا العار القومى، فهذا من الأحلام، ذلك أننا بذلك نظلمه، كما ظلمنا بعض من قبله، لأن القضية مفروض أن تكون " قومية "؛ لا تتحملها هيئة بمفردها تحت مظلة وزارة التربية، بل يتحملها المجتمع كله، من خلال وزاراته وهيئاته، وإذا استطاع دكتورنا أن يحاكى مشروع القراءة للجميع، من حيث السعى لمشاركة عدة وزارات وهيئات، حكومية وأهلية، فلربما يكون قد وضع قدميه على أول درجات سلم التوفيق الذى نتمناه له، ولمصر.

فتحية، لمصطفى بموقعه الجديد، وتحية للهيئة، لتبوؤ العالم الأديب موقع قيادتها.

- اليوم السابع فى٢٧/٧/٢٠١١

يا خـــراشى*..؟!!

فى ثقافتنا الشعبية نردد أحيانا كلمات، دون أن نتوقف لنتساءل عن المعنى الحقيقى للكلمة، وهكذا ألفنا – مثلا- أن نسمع بعض العوام ينطق بهذه الكلمة " يا خراشى " تعبيرا عن الدهشة المصحوبة بالاستنكار، وكان الفضل لتلميذتى الأدبية " أمينة التيتون " فى التنقيب عن أصل الكلمة، فإذا بما عثرت عليه يلتقى تماما مع قضية شغلت فكرى طويلا، وأصبحت فى الوقت الحالى أشد إلحاحا بحكم أجواء الثورة التى تفرض تغييرا فى الكثير من أمور حياتنا، وفى مقدمتها التعليم على وجه العموم والتعليم الأزهرى على وجه الخصوص، فما الحاكاية.؟

فقد ظل الأزهر منذ أن أُنشىء فى عهد الفاطميين، وخاصة على يد جوهر الصقلى، فى القرن العاشر الميلادى، مسجدا يقوم بوظيفتى التعليم والتعبد، حيث كان بسيطا فى مهامه، إلى أن تكاثر الطلاب، وتعددت المهام وتنوعت المسئوليات، فرُؤى ضرورة أن يكون هناك مسئول عنه " شيخا للأزهر"، وكان أول من تولى هذه المشيخة هو الإمام محمد الخراشى، شيخ المالكية، الذى انتقل إلى رحمة الله عام ١١٠١هجرية الموافق عام ١٦٩٠م.

وكان الرجل من " أبو خراش "، مركز شبراخيت بمحافظة البحيرة...

كان حكام مصر فى هذه الفترة يمارسون ظلما وقهرا على جموع الناس، يستنزفون مواردهم، ويسدون أمامهم النوافذ حتى لا يستنشقوا نسائم حق من حقوق الإنسان الأولية البسيطة..

هنا كان المصريون ينظرون إلى " علماء " الأزهر، باعتبارهم قمة العلوم الدينية، يعرفون ربهم ويخشونه، وبالتالى لا يرضون السكوت على ظالم، وهذه نقطة فارقة لا ينتبه إليها كثيرون فى التفرقة بين ما حدث فى أوربا تحت المظلة الدينية وما حدث فى مصر فى هذه القرون السوداء.

ففى مصر وقف علماء الدين بجانب الجماهير، وإن لم يكن هذا فى كل الفترات، فصور الانحراف والسلبية، لا يخلو منها تجمع بشرى، وهكذا ظل الأزهر، عن طريق عدد من أبرز وأكرم علمائه حصنا للمظلومين، وذلك فى مواجهة عدد من الحكام الطغاة، وفى كتابنا (دور الأزهر فى السياسة المصرية) الذى نشر فى سلسلة كتاب الهلال عام ١٩٨٦، أمثلة عديدة، وصفحات متعددة، تؤكد ذلك بالبرهان والدليل التاريخى.

هنا، عندما كان المصريون يشعرون بظلم شديد، يتجهون إلى شيخ الأزهر الأول، صائحين : يا خراشى..!! طلبنا لنصرة الأزهر على الظالمين، وصارت مثلا للاحتجاج!!

وبلغ الأزهر قمة المسئولية الوطنية السياسية، أثناء الحملة الفرنسية على مصر، أواخر القرن ١٨، وأوائل القرن ١٩، ثم دوره الحاسم فى تولية محمد على، على مصر.

ولإحساس محمد على بالقوة الشعبية للأزهر ومكانته، بدأ يحرص على " تقليم " أظافره، وسحب البساط من تحت أقدامه، بسلسلة من الأعمال أبرزها، البدء فى الاستيلاء على بعض أوقاف الأزهر، التى كانت تمثل " السند " الأساسى فى قوة الأزهر، بحكم استقلاله المالى.

ثم أخذ هذا الاستقلال المالى يتلاشى تدريجيا إلى أن أصبح تمويل الأزهر من الدولة، ومن ثم كان هذا سندا لخضوعه لسلطتها، وضياع فرصة أن يستمر ضميرا للجماهير، فى مواجهة الحكام الطغاة، إلا فيما ندر، وبصور فردية موقفية.

ولعل هذا ما يدفعنا اليوم إلى ضرورة البحث عن السبل التى تكفل للأزهر استقلاله المالى، بإعادة أوقافه إليه، بحيث يكون هذا سندا لاستقلاله على وجه العموم عن سلطة الدولة، ويكون اختيار شيخه بالانتخاب عن طريق مجمع البحوث الإسلامية، وفق ضوابط يُتفق عليها.

إن الذين لم يدركوا الفروق الأساسية بين ما حدث فى أوربا فى العصور الوسطى، وفى مصر، قد لا يعرفون أن لا " رجال دين " فى الإسلام، وإنما هم " علماء دين "، وبالتالى فالسلطة هنا تكون سلطة " علم "، وليست سلطة مؤسسة دينية، ومن هنا كان القاهرون من الحكام يخشون الأزهر كسلطة " علمية "، وليست سياسية، وبالتالى، فإن من أشكال اكتمال صورة " تثوير مصر " أن يعود للأزهر استقلاله، لتعود هيبته وسلطته فى أن يكون حارسا على حقوق الناس فى مواجهة سلطة المستبدين.

---

*اليوم السابع، فى ٢٠١١/٨/٣

...كلّف ..يا سيدى*!!

مثل شعبى شهير: " اطبخى يا جارية، كلِّف ياسيدى"، يحمل مفتاح الحل للمعضلة الأساسية فى أى تطوير للتعليم، ألا وهو مسألة " التمويل "، التى تزداد خطورة فى عصرنا الحاضر، مع التقدم المذهل فى التقنيات والنظم الإدارية، وطرق التعليم، والمبانى المدرسية.

ولنعلنها بصراحة شديدة، أن الجهود المخطط لها، والتى يأخذ بعضها طريقه إلى حيز التنفيذ والتطبيق، لن تؤتى أُكلها الحقيقية، ما لم نعترف بأنها بحاجة إلى ما يبث الدماء فى عروقها، ألا وهو " المال"... حيث لم يعد الأمر يحتمل أكثر من ذلك، أقصد أن يتحمل تطوير التعليم، ما تحمله منذ عام ١٨٨٠، عام وضع أول مشروع قومى لتطوير التعليم والنهوض به، وها نحن، وقد أوشكنا ندخل العام الثانى من العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، وما زال كل منا يطأطئ رأسه خجلا من تدهور أوضاع التعليم، وتخلفه.

ولنتكلم بصراحة، ونسوق مثالا يشكل نقطة مركزية للنهوض بالتعليم....

إن كل فصل من فصول مدارسنا يضم من التلاميذ ضعف العدد المفروض أن يضمه، كى نضمن تعليما حقيقيا، وأستطيع أن استرسل فى مقال مستقل عن جملة الأضرار والسلبيات التى تنتج عن هذا، وهذا الوضع يؤثر بالسلب على كل ما نتخذه من خطوات لتطوير التعليم، وبالتالى فإننا، إذا أردنا أن نكون جادين، فنحن بحاجة إلى مضاعفة أعداد الفصول المدرسية، وهذا بدوره يعنى مضاعفة أعداد المبانى المدرسية، وكذلك أعداد المعلمين، وما يستتبع هذا وذاك من إداريين، وفنيين، وأجهزة معامل، وأنشطة، ومستلزمات التعلم والتعليم..إلخ.

بل لابد أن نواجه تساؤلا محزنا أوليا، ألا وهو : هل يوجد شبر أرض فى مدينة مثل القاهرة، كى تنشئ عليها مدرسة جديدة؟ الإجابة بالنفى قطعا، فإذا فكرت فى خارج القاهرة، واجهتك مشكلة أن الكثافة الحقيقية للسكان، هى " داخل " القاهرة، مما

يستلزم توفير " الحافلات "، بالمئات، كى تنقل التلاميذ من مقار سكنهم إلى المدارس الجديدة التى نفترض إنشاءها خارج القاهرة، وهذا بحاجة إلى ملايين الجنيهات.

وإذا توافر لك هذا، فإن مضاعفة أعداد المدارس، أو حتى ربع العدد القائم يحتاج إلى ما لا يقل عن مائة ألف معلم، ولو تصورت أن كلا منهم لا ينبغى أن يقل مرتبه عن ثلاثمائة جنيه شهريا، فمعنى هذا أنك بحاجة إلى ثلاثين مليون جنيه شهريا، مع ملاحظة أن الحقيقة تتطلب أضعاف هذا وذاك!!

هل معنى هذا أن نقول " مفيش فايدة" ؟ كلا، وإنما – أيضا– يعنى أن نواجه المشكلة بصراحة، ولابد أن نرفع شعار شكسبير :" نكون أن لا نكون"، كيف ؟

هنا أيضا لابد من أن يشاركنا رجال المال والاقتصاد فى الخروج من هذا المأزق، بل وعلماء الدين، وخاصة دار الإفتاء، بحيث نوجه إليها سؤالا صريحا عن جواز أن تخصيص جزء من الزكاة لتعليم الناس، ففتوى مثل هذه، يمكن أن تفتح الباب واسعا أمام تدفق الكثير من المال. وقبل هذا يمكن التفكير فى إنشاء " صندوق لتطوير التعليم "، تتجمع فيها التبرعات المأخوذة من الزكاة. وفضلا عن ذلك، ففى أوائل ثورة يوليو ٥٢، قالوا بفكرة ما سمى " بمعونة الشتاء "، جزء يسير من المال، يفرض على كل تذكرة قطار درجة أولى، وكل تذكرة سينما، وكل إعلان ، ..وهكذا، بحيث يكون هذا مصدرا آخر. ولتشجيع أصحاب رؤوس المال على التبرع، يحذف الجزء المتبرع به من جملة الأرباح المستحق عليها ضرائب دخل وكسب. كذلك، نقترح تسمية أى مدرسة أو قاعى محاضرات يتبرع ببنائها متبرع، باسمه.

إنها مجرد أفكار ، ندق من خلالها جرسين: أولهما ينبه إلى ضرورة التيقن من أن تطوير مصر الثورة لن يُتأتى إلا بتطوير التعليم، وأن التطوير الحقيقى للتعليم بحاجة إلى مليارات الجنيهات، أما الجرس الثانى، فهو أن الجهد القومى لتمويل التعليم ليس مستحيلا، إذا كنا جادين على طريق الثورة ، ثورة صناعة المواطن المنشود!

- اليوم السابع فى ٢٠١١/٨/١٠

طريق الديمقراطية الحقيقى*..؟!

حتى القرن الثامن عشر على وجه التقريب، كان الأوربيون يعرفون من نظم التعليم، نظامين، أولهما لإعداد رجل الدين المسيحى، والآخر لتعليم أبناء الشرائح الاجتماعية الأرستقراطية، والتى كان من ضمنها تربية الفرسان، أما عموم الناس، فهذه قضية لم تطف على السطح، ولا شكلت اهتماما عاما، إلا فيما ندر.

فلما اشتد ساعد التيار الديمقراطى، والدعوة إلى تحرير العقل، برزت فكرة البرلمان، والتمثيل النيابى، وأصبحت ركنا أساسيا من أركان الحياة الأوربية، وإن لم تقتنع بها كل الدول فى البداية، حيث جنحت بعض النظم إلى الديكتاتورية، لكن نشير بصفة خاصة إلى بريطانيا، حيث وجد أولو الأمر أن حسن التمثيل النيابى، يقتضى قدرة لدى الناخب أن " يختار " ممثله.

وحتى يستطيع المواطن أن يختار، فلا بد أن يتوافر لديه أمران، أولهما : قدر من المعرفة، به يمكن أن يزن المرشحين بناء على " معلومات "، لا مجرد انطباعات وعلاقات قرابية وعرقية وشخصية، الأمر الثانى، أن تتوافر لديه مهارة تفكير يحتاج إليها للمقارنة والموازنة بين برامج المرشحين، ويستنبط من أقوالهم ومواقفهم ما يشير إلى مدى الصلاحية للتمثيل النيابى، ثم يمكن له، بعد أن ينجح من اختارهم، أن يزن ويقدر كم ونوعية خدمتهم للمواطنين.

هنا بدأت فكرة " التعليم العام " تظهر على السطح، والمقصود بها تعليم المواطنين كافة، ومن ثم ضرورة فتح أبواب المدارس لعموم الناس، ومن هنا أيضا برزت فكرة مجانية التعليم، وفكرة تكافؤ الفرص التعليمية.

ولما كانت الجسور قد امتدت وكثرت بين مصر وأوربا، خاصة فى عهد الخديوين، سعيد، وإسماعيل، وظهر مجلس نيابى لأول مرة فى عهد إسماعيل عام

١٨٦٦، حيث قضت لائحته بتوقيتات معينة لابد بعدها أن تتوافر شروط معرفة القراءة والكتابة فى العضو المنتخب.

هنا وقف أحد النواب البارزين فى هذه الفترة " أتربى بك أبو العز" فى قاعة المجلس لينبه الأعضاء بأن ما تشترطه اللائحة يوجب أن تبدأ مصر " من الآن" – أى عام ١٨٦٦– خطة لنشر التعليم بين ربوع البلاد، قُدر لها أن تستغرق من الزمن مدة عشرين عاما، من المنطلق نفسه، حتى يُحسن النائب تمثيل الأمة، ويُحسن الناخب ، اختيار من ينوب عنه.

وأقر النواب ما اقترحه أتربى أبو العز، وتم تكليف " على مبارك" – أبو التعليم المصرى الحديث – بأن يضع مثل هذا المشروع، وانتهى منه بالفعل، حيث عُرف فى تاريخ التعليم المصرى ،"بلائحة رجب" ، لصدورها فى شهر رجب.

وتكرر هذا " العزم"، وظهرت هذه " النية " عدة مرات بعد ذلك، أبرزها مشروع " عدلى يكن " سنة ١٩١٧، والشيخ عبد العزيز جاويش سنة ١٩٢٥، وهلم جرا..

تخيل عزيزى القارئ، أننا الآن، ونحن نقترب من انتهاء العام الأول من القرن الحادى والعشرين، كم " عشرون عاما " مرت، منذ عام ١٨٦٦ إلى عام ٢٠١١ (= مدة ١٤٥ عاما)، أى، أكثر من سبعين فترة، كل منها :عشرين عاما، وما زالت الأمية منتشرة فى مصر، بل، ومن حيث العدد الخام، وصل عددهم الآن إلى ضعف مجموع سكان مصر جميعا، فى العام الذى بدأت فيه الدعوة إلى القضاء على الأمية!

لا تتصور أنى أبالغ، ففى أحسن الأحوال، ستجد أن نسبة الأمية الآن لا تقل عن ثلاثين بالمائة، وإذا تذكرت أن عدد السكان الآن لا يقل عن ٨٥ مليون نسمة، فمعنى ذلك أن بمصر خمس وعشرون مليون مواطن لا يعرفون القراءة والكتابة، فى الوقت الذى تجاوز فيه العالم فكرة أمية القراءة والكتابة، وبدأ ينتقل إلى صور أخرى من الأمية، مثل الأمية " الكومبيوترية "، مثلا، وما تردد، حتى فى بلادنا منذ عدة عقود، ما يسمى بالأمية الحضارية وهكذا!

وإذا تنبهت عزيزى القارئ إلى أن قاعدة احتساب المواطن من الأميين تقوم على من يزيد عمره على ١٥ عاما، حتى الأربعين، أو الخمس وأربعين من العمر، ولا يستطيع قراءة صحيفة يومية، فسوف تجد بالإمكان أن نضيف إلى النسبة الرسمية، وبالتالى إلى عدد الأميين الخام، ملايين أخرى بكل أسف!!

قد يقول البعض أن " القراءة والكتابة " لم يعودا الآن هما السبيل الوحيد للحصول على المعرفة، فهناك مئات القنوات التليفزيونية، تبث كما ضخما من المادة الإعلامية التى يمكن أن يتلقاها المشاهد دون معرفة بالقراءة والكتابة، وهذا غير صحيح، لأن الكثرة من القنوات التليفزيونية، لا تهتم كثيرا بالبرامج الثقافية، حيث تغلب برامج التسلية والترفيه، إذا استثنينا برامج " التوك شو" والتى يغلب عليها المناقشات السياسية، وإن كان كثير منها يصل الأمر به إلى حد المناقشات البيزنطية، مثلما رأينا : بين فريقين: نعم أو لا على التعديلات الدستورية، ثم : الدستور أولا أو الانتخابات.

هنا نجد أن ملايين المشاهدين الأميين، يمكن أن يقعوا فى شَرَك هذا وذاك من ذوى المهارة الكلامية، التى لا تساوى دائما المهارة الفكرية، ومن يمكن أن يكتشف هذا ويميز الخبيث من الطيب، هو المتعلم الحقيقى.

ولابد هنا أن نُذَكر بأن المحرك الرئيسى للثورة كان من خلال شبكة التواصل الاجتماعى " الفيس بوك "،على " النت "، وما زالت، وسوف تظل، هذه الآلية، هى الباب الرئيسى لنشر المعلومات والمعرفة، والتواصل بين الملايين، ونشر الدعوات والمذاهب والآراء، وهى بالأساس كما هو معروف غير ممكنة الاستعمال بالنسبة للأمى.

إننى أتعجب كثيرا : كيف نفخر ونزهو بأننا قمنا بأروع ثورة، ثم لا ننتبه إلى أن ما قمنا به هو الشق الأول من الثورة، والذى لا يستغرق أكثر من أسابيع، أو شهور قليلة، ألا وهو الشق الخاص بهدم النظام السابق البالى، لكن الشق الثانى هو المترجم الحقيقى لمقومات الثورة، ألا وهو بناء نظام جديد، وتتنوع الآراء، وتتباين وجهات

النظر، وتزدحم الساحة بكم ضخم من المناقشات، لكنها جميعا تتصل بسلطة الحكم، أو " بالسياسة " كما نعبر ونقول!

وإذا كانت السلطة هى مربط فرس حقيقى فى بناء النظام الجديد، لكن النظام المنشود ليس نظاما سياسيا فحسب، وما لم نفكر فى الآن نفسه، فى: كيف يكون البناء الاجتماعى؟ وكيف يكون البناء الاقتصادى ؟ وكيف يكون البناء التعليمى ؟ فإن البناء السياسى، الذى يستأثر بكل اهتماماتنا الحالية، يمكن أن ينحرف إلى ما هو أسوأ.

إننى أصارح القارئ، بأننى لم أُضمَن المقال فى عنوانه، أو فى سطوره الأولى أنه يدور حول الأمية، لأننى " حدست " أن القارئ لو شعر بهذا من أول جملة، فسوف ينصرف عن قراءة المقال، فكثيرا ما سمع عن هذه القضية، سنوات طويلة، حتى ملّ الكلام والحديث فيها، بل وكان هذا أيضا موقف أبيه، وكذلك – دون مبالغة – جده، وجد جده، إذ لا جديد هنا، فما لزوم القراءة والاهتمام ؟!

لقد سعدنا منذ عدة عقود بإنشاء ما عرف بالهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، لكن من أبرز ما عانته من صور تعثر، وأخشى أن أقول " الفشل"، أن السلطة نظرت إليا وكأنها " مقهى معاشات " لضباط القوات المسلحة، نقول هذا، وبصراحة شديدة، فى وسط أجواء الحب والتقدير الذين يملآن قلوب المصريين الآن، للموقف المشرف، النادر، للقوات المسلحة من الانحياز للثورة الشعبية، لكن الحق أحق أن يقال، بغير سوء فهم، وإساءة ظن، فمهمة الهيئة لها رجالها وعلماؤها المتخصصون الأقدر علي أدائها، دون أن يمثل هذا أدنى مساس بضباطنا الأجلاء، تماما مثلما نقول أن أعظم عالم فى الزراعة أو الحقوق أو علم النفس، أو غير هذا وذاك غالبا ما لا يصلح للكثير من المهام التى تتضمنها مهام القوات المسلحة، والحمد لله أن تقلد أمر الهيئة حاليا أستاذ أكاديمى تربوى هو الدكتور مصطفى رجب، لأول مرة منذ إنشاء الهيئة، ومما له دلالة طيبة حقا أن هذه الخطوة غير المسبوقة قد تمت، فى فترة يتولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة فى البلاد، وهذا مما يحسب له.

وبطبيعة الحال فليس هذا هو السبيل الوحيد، ولكن، ما لا يقل عن ذلك أهمية هو أن الجرس – إداريا – لا ينبغى أن يعلق فى رقبة وزارة التربية والتعليم وحدها..إن الأمر هنا مثله مثل أن تبتلى – لا قدر الله – بلادنا باحتلال أجنبى، صحيح أن من يجب عليه التصدى لدحر الاحتلال هو القوات المسلحة، لكن تصور أنها وحدها تتحمل المسئولية كلها، فهذا خطأ، فالقطاع الاقتصادى يسارع بأن يكون اقتصاد حرب، والنظام السياسى لابد أن يكون على أعلى درجات الوطنية والقدرة على تقدير المواقف وإصدار الأحكام، ورسم السياسات، وآلاف العاملين فى مواقع مختلفة يتركون أعمالهم لينضموا إلى صفوف القوات المسلحة، والدعاة، والإعلام ..وهكذا.

الأمر نفسه كذلك بالنسبة لقضية الأمية، فلِم لا تكون القضية مثلا مثل مشروع القراءة للجميع، حيث تضافرت هيئات متعددة فى التمويل، مما أعان الهيئة العامة للكتاب أن توفر ملايين الكتب لملايين المصريين بقروش زهيدة ؟

بل إن هناك صور معاونة لا حصر لها بالنسبة للقوات المسلحة نفسها، التى تستقبل آلاف المجندين سنويا، ومنهم أميين كُثْر، يمكن أن يكون جزءا من تعليمهم العسكرى، تعليمهم القراءة والكتابة، خاصة وأن القيادة العسكرية المصرية أدركت، منذ أن بدأت تستعد لإزالة آثار هزيمة ١٩٦٧، أن لابد أن تعتمد على " المتعلمين: ، بل لا أى متعلمين، وإنما "المؤهلات العليا"، وكان هذا انقلابا رائعا فى التفكير العسكرى المصرى لصالح الوطن والمواطنين، قاده الراحل العظيم، الفريق فوزى.

أكرر مرة أخرى..إذا كان جوهر الثورة هو " الديمقراطية "، فإن هذه الديمقراطية، لا يحميها إلا رشد ممارستها، ولن تستقيم هذه الممارسة إلا إذا تخلصنا من هذا " الإيدز " الثقافى، الذى يُفقد المواطن القدرة على مقاومة الجهل والخرافة، وسوء الظن وتقدير الأمور، والقدرة على حسن الاختيار بين البدائل المطروحة.

- الوفد فى ٢٠١١/٨/١٦

يا دكتور بيبلاوى..
نوصيك بالتعليم خيرا*؟!

كنتُ أحد الذين سعدوا للغاية عندما تولى الدكتور حازم الببلاوى، موقعه الحالى فى الوزارة، وكانت بداية إعجابى وتقديرى للرجل، إشادة بعقليته الاقتصادية ، قرأتها على صفحات مجلة العربى الكويتية بقلم المبدع الراحل أحمد بهاء الدين، فى الثمانينيات على وجه التقريب، ثم زاد إعجابى الشديد بما طرحه من حل لمشكلة المجانية فى التعليم أمام مؤتمر منتدى الفكر العربى بعمان عام ١٩٩٠ لإعلان وثيقة مستقبل التعليم فى مصر، مما دفعنى لدعوته إلى إحدى الندوات التى كنت أنظمها تحت مظلة رابطة التربية الحديثة أوائل التسعينيات، وقت أن كان مديرا لبنك تنمية الصادرات، حيث تلخصت فكرته، بأن هناك ثلاثة أنواع من السلع، سلعة عائدها يعود على الوطن بالدرجة الأولى، فيجب أن يدفع هو تكلفتها، مثل الخدمة العسكرية، والسلع الخاصة باحتياجاتنا الشخصية مثل المأكل والملبس والمسكن، حيث يعود عائدها على كل منا، فيجب أن يدفع المواطن تكلفتها، أما التعليم، فهو سلعة يعود نفعها على صاحبها بالترقى فكريا، واجتماعيا ووظيفيا، لكنها فى الجملة تعود على مجمل الوقى الذاتية للوطن، مما يوجب أن يشارك المجتمع، كوحدة كلية قومية، مع الفرد فى دفع تكلفتها.

من هنا فإننى أتوجه إلى عالمنا الكبير، مُذَكّرا بما يعلمه جيدا، وربما أكثر منى، من أن علماء الاقتصاد قد كشفوا منذ نصف قرن على الأقل، عن أن التعليم ليس" خدمة " تنفق عليها، بغير عائد، ولكنه" استثمار" طويل الأجل، كل ما يُنفَق عليه يعود مرة أخرى أضعافا مضاعفة، ومع ذلك، فإننا نشهد أمرين متناقضين فى حياتنا المصرية:

أولهما: أننا منذ عشرات السنين، ونحن نحرق البخور، وندق الطبول، ونكتب مئات البحوث والمقالات، ونعقد عشرات المؤتمرات، ويخطب مسئولونا عشرات

المرات، اهتماما بالتعليم، وتقديرا له، ووعيا بأنه لا قيام للنهضة الوطنية إلا بنهضة تعليمية. بل إننا نؤكد وعينا وإدراكنا بالتذكير بخبرات بعض الدول، مثل اليابان، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، برهنة على عظمة فعل التعليم فى نهضتها ورقيها، فضلا عما يصعب حصره من الأمثلة التى يتضمنها التاريخ الحضارى لمختلف الأمم.

ثانيهما، أن واقعنا الاقتصادى والثقافى والسياسى، لا يتسق أبدا مع هذه المكانة التى نوليها – قولا– وخطبا – للتعليم، ويمكن أن نسوق أدلة متعددة، ولكننا نكتفى هنا بدليل واحد، وبرهان مؤكد يعرفه القاصى قبل الدانى، ألا وهو سوء حال التعليم، وتراجع مركزه، حتى أننا نكاد نقول كلما جاء وزير جديد للتعليم – شفقة عليه–: " إيش تعمل الماشطة فى الوش العكر"؟!

ومع ذلك، فإن الأجواء التى تعيشها مصر منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، تحتم ألا نستسلم لليأس، فالشعب الذى استطاع أن يحطم أغلال نظام جثم على صدورنا ثلاثين عاما، بل والذى فتح الأبواب على مصاريعها كى لا تتكرر أخطاء العهد الملكى، وأخطاء ثورة يوليو ١٩٥٢، جدير بأن نفكر له، ومعه فى تعليم، يكون جديرا بالفعل أن يكون"زناد" نهضة، فأنهُر الأحاديث التى نغرق فيها منذ يناير وحتى الآن عن الحرية والديمقراطية والكرامة والعدل، يمكن أن تصبح نقشا على الماء إذا لم يواكبها عمل دؤوب، وهذا لن يتحقق إلا بتحويل هذا الذى نقول ونتمنى إلى " سلوكيات" و " ممارسات"، و" عادات " و" تقاليد "، والطريق إلى هذا، لابد أن يكون القيام بعملية ثورية مماثلة على أرض التعليم، فى مدارسه ومعاهده وجامعاته ومراكز بحوثه، وطلابه ومعلميه ومسئوليه، فى مناهجه وكتبه ومعامله وقاعاته التدريسية.

صحيح أن أمر التطوير منوط بوزيرين للتربية والتعليم العالى، لكنهما يصبحان عاجزين، دون تمويل كاف لعمليات النهوض التعليمى. ومن هنا فإنى أعلق الجرس فى رقبة الدكتور الببلاوى..

صحيح أن كل فئة فى مصر، تتطلع إلى مزيد من التمويل، وكل قطاع، لكن عالمنا الكبير، لابد يعلم جيدا " منطق الأولويات "، الذى يفرض على كل عين بصيرة، وعقلية راجحة، ووطنية مستقبلية، أن تضع التعليم على رأس القائمة، بما هو معروف عنه من تشكيله " مفتاح " التقدم الحقيقى، ولا يكون كذلك إلا إذا كان:

أ- منتشرا لا يفلت منه مواطن.

ب- جيدا للغاية، كى ينتج ويثمر.

إننى أتطلع إلى دور تاريخى للدكتور ببيلاوى فى هذا الشأن، ولابد أن تتكاتف عقول ، وتتآزر إرادات، للتوصل إلى حل، لا يُلقى العبء كله على كاهل الدولة، بل يشارك فى ذلك المجتمع كله..

---

*اليوم السابع فى ٢٠١١/٨/١٧

فتنة فى الجامعة*

أعلم مقدما أن حديثى هذه المرة سوف يغضب زملاء أعتز بهم، ممن عُرفوا بأنشطتهم وكفاحهم على طريق التيار الديمقراطى للجامعة، لكنى أردد هنا مقولة أرسطو عندما عاب عليه البعض أن ينتقد أستاذه أفلاطون، قائلا أن أفلاطون بالفعل صديقه، لكن الحق أعز عنده من أفلاطون، فضلا عن ضرورة تَذَكُّر أن من واجبات الصداقة أن نخلص لمن نحب ونقدر، النصيحة، وقصد تصحيح المسار.

إن كثيرين ممن يتابعون كتاباتى، لابد أن يذكروا أن صاحب هذه السطور نذّر حياته سنوات طويلة للدفاع عن الممارسة الديمقراطية فى الجامعة، ويشهد بذلك كتاب جمع عشرات المقالات التى تتجه هذا الاتجاه بعنوان (جامعات تحت الحصار)، وسبقه كتاب مماثل بعنوان (شجون جامعية)، وغير هذا وذاك كثير.

وعندما دق الدكتور حسين بهاء الدين عام ١٩٩٤ المسمار الأخير فى ديمقراطية الجامعة بإلغاء انتخابات العمادة، كنا أيضا منددين مهاجمين للرجل، وصمت مؤسف خيم على الجامعات وقتها، متحملين حربا غير نظيفة من الوزير، وهجوما من زملاء مهنة، على نفس الدرجة من البعد عن النظافة، وربما أكثر.

كذلك فقد حرصت حرصا خالصا على النأى بنفسى عن تولى أى موقع تنفيذى طوال حياتى الجامعية، ورفض الكثير من العروض، حيث كان الدافع الأساسى للابتعاد والرفض، هو علمى مسبقا بحتمية التعاون، من خلال الموقع المعروض، مع أمن الدولة، مما يشعرنى بأن هذا يعنى عدم احترامى لنفسى، وهذا بداية السقوط المروع.

أما الأمر الأكثر قوة حجة، وحكيته عدة مرات، فهو حثى لزوجتى الأستاذة ببنات عين شمس على رفض تولى عمادة إحدى كليات التربية، حيث أن العرض جاء عن طريق مباحث أمن الدولة فى لاظوغلى، وليس عن طريق رئيس الجامعة، ووافقتنى هى على ذلك دون أسف على الموقع.

وإنى إذ أعتذر عن كل هذه السطورَ التى يغلب عليها الحكْى عن الذات، فى صورة قد توحى بالعُجب بها، لكن كان لابد مما ليس منه بد، بسبب هذا الذى أطرحه اليوم مما قد يبدو مغايرا لمسيرتى، طوال عقود سابقة.

فالدعوة الملحة داخل الجامعات من قِبل جماهير غير قليلة، إلى ضرورة إقصاء" كل " القيادات الجامعية، على اعتبار أنها جميعا جاءت عن طريق أمن الدولة، فيها تعسف، وإفراط واضحين، ذلك لأن الرد البسيط الذى يقفز إلى الذهن هو: من فى قيادات الدولة كلها، لم يُعين بموافقة أمن الدولة؟! وإذا كان المنطق والعدل يقضيان بألا نقتصر تطبيق المعيار على الجامعة وحدها، يعنى المطالبة بإقالة كل القيادات فى كل المواقع، مما لابد أن يؤدى إلى انهيار للدولة.

إن القائمة يمكن أن تطول لو حاولنا أن نبرهن على ذلك بحالات الواقع وشخوصه، لكن يكفى الإشارة إلى أعضاء المجلس العسكرى الذى يحكم مصر الآن، صحيح أنه لا يخضع لأمن الدولة، لكن للمؤسسة العسكرية هى كذلك جهازها الأمنى المماثل لأمن الداخلية، حيث المعيار الأساسى هو: مدى الولاء للنظام الذى كان قائما.

وهناك ثلاثة وزراء : التعاون الدولى ، والبيئة ، والكهرباء، كانوا من اختيار أجهزة أمن النظام السابق، ما زالوا قائمين بمواقعهم القيادية، فلماذا لا يتحدث عنهم أحد؟

ولو فتشنا فى دور الصحف والإذاعة والتلفزيون، فلا بد من إقصاء عشرات، إن لم يكن مئات ومئات، لا ممن لم يتعاونوا فقط مع أمن الدولة، بل كانوا أبواقا للنظام بكل فجاجة، وأحيانا بكل وقاحة وبجاحة!!

وليتذكر القراء مجموعة " مثقفين "، من الكبار، هُرعوا إلى مقابلة الرئيس المخلوع، وانهالت الأحاديث وقتها معهم وعنهم، تشير إلى امتنان وتقدير للسيد الرئيس على أن تعطف فقابل هؤلاء، الذن ما زال بعضهم ملء السمع والبصر، ويتحدث بكل جرأة عن الثورة والثوار!!

ومثلهم مجموعة من الفنانين الذن نحبهم ونتهافت علىَ رؤية أعمالهم..

فهل نطيح بكل هؤلاء وهؤلاء؟

إن الله عز وجل نفسه فتح باب التوبة لمن ارتكب المعاصى التى نهى عنها..

لسنا بالضبط ننادى بمقولة "عفا الله عما سلف"، ولكننا نخشى من التعميم، والأحكام الكاسحة، التى لا تبقى ولا تذر..

والحل هو المحاسبة والمساءلة، فمن تثبت عليه تهمة، فلا مغفرة ولا رحمة فى توقيع العقاب المستحق!!

كذلك فإن أمن الدولة عندما كانت تختار فلم يكن اختيارها مبنيا دائما على فساد الشخص المختار، ولا يعنى هذا دائما أن القابل لتعيين أمن الدولة هو بالضرورة رجل فاسد، فنحن – مثلا– كنا نضطر إلى دفع بعض المال فى بعض الخطوات عند استخراج رخصة سيارة، وإلا لن نحصل عليها، مع علمنا بأن هذا لا يصح خلقيا، وهو الأمر الذى يشير بعض علماء الدين إليه بأنه يدخل فى حكم " الاضطرار" و " الإكراه " الذى لا يحاسب الإنسان عليه بالضرورة.

ومن هنا فإذا كان ما يزيد عن المائة من القيادات الجامعية قد انتهت مدة خدمتهم بالفعل، وهناك بعض المستقيلين، فلا بأس من الاكتفاء هذه المرة بمثل هذا العدد لإجراء انتخابات لاختيار من يخلفهم، ولا يُجدد لمن تنتهى مدته، ولو كانت مرة واحدة، إلا إذا جاءت به الانتخابات.

ونحن نؤيد بشدة إجراء الانتخابات لاختيار عمداء الكليات، وكذلك لاختيار رؤساء الجامعات، ولكننا نتحفظ كثيرا على أن يتم اختيار رؤساء الأقسام بالانتخابات، فرئاسة القسم ليست موقعا إداريا بحتا، بل هى بالدرجة الأولى موقع أكاديمى، وفى الوقت الذى يمكن أن يتم اختيار أحدث أستاذ لعمادة الكلية، فإن رئاسة القسم كانت دائما للأقدم.

ثم، كيف يشارك فى اختيار رئيس القسم أعضاء الهيئة المعاونة، وهم يخضعون للإشراف العلمى فى رسائلهم للماجستير والدكتوراه لمن يحق لهم أن يكونوا رؤساء أقسام ؟ إن هذا مما يدخل فى باب الهزل حقا.

نحن لا نتعالى على الهيئة المعاونة، ودون الدخول فى حديث شخصى، فكل هؤلاء – مثلا – فى القسم الذى أنتمى إليه، تربطنى بهم أوثق العلاقات، التى ربما لا تقتصر على الجوانب العلمية البحتة وحدها.

إن الجامعة تخضع بالضرورة لصورة من صور " التراتبية " الأكاديمية، التى يجب أن نميز بينها وبين الجوانب الإنسانية التى لابد أن يتساوى فيه الجميع.

إننا كثيرا ما نغبط المؤسسة العسكرية بحكم ما تتسم به من " انضباط "، له دوره الحاكم بالضرورة فى فاعلية المؤسسة العسكرية وجودة ما تعمل، وسر هذا الانضباط، غير لائحة الجزاءات الصارمة، هو ما تقوم عليه من " تراتبية " تتأسس على التقدير والاحترام بين " الرتب المختلفة "، وعدم تعدى رتبة أقل على الرتبة الأعلى، طبعا وفقا أصول وقواعد الجوانب الأخلاقية وحقوق الإنسان.

ومن هنا فإن الإنسان ليشعر بقدر من القلق على هذا الفيضان من المطالبات والاحتجاجات، الذى يجتاح الجامعات حاليا، شوقا إلى الممارسة الديمقراطية، حتى لقد بدأ البعض – من باب السخرية والنزعى الكاركاتورية– يتوقع أن يطلب الطلاب – تحت مظلة المطالبات بالديمقراطية– أن يطلعوا مقدما على أسئلة الامتحانات، وكذلك كراسات الإجابة، لأنها تخصهم، وقد لا يراعى الأستاذ الحق والموضوعية، فيظلم ويضطهد!!

إننا لا نبالغ عندما نصف بعض ما يحدث الآن بأنه يفتح الباب لفتنة داخل الجامعة، التى يجب أن نحرص جميعا على أن تتسم بما يجب أن تتسم به لحسن النهوض الحضارى بالمجتمع.

---

*نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/٩/٧

استقلال الجامعة ..عرض مستمر*!

مما يتم التأكيد عليه كثيرا، أن من يتعرض للكتابة العامة، لابد أن يُحَدث الناس عن " المستقبل " أكثر مما يحدثهم عن الماضى، وأن يطرق موضوعات جديدة، ويبتعد عن الحديث المكرر، فالعالم كله يركض من حولنا، ونحن مطالَبون، بكل خطوة يخطوها العالم، أن نخطوا إزاءها خطوتين، واحدة لتعويض ما فات، والثانية للمواكبة ...

أعلم هذا علم اليقين، وأومن به، لكن ماذا تفعل عزيزى القارئ، إذا وجدت الأعوام تمر، عقدا بعد عقد، والقضية موضوع الاهتمام والقلق على الحاضر، والطموح إلى المستقبل، ما زالت تراوح مكانها، مع خطورتها وأهميتها التى تزاد مع مرور هذه العقود؟

فى عام ١٩٣٠ كان إسماعيل صدقى، الوجه المستبد المكروه من رؤساء وزراء مصر فى العهد الملكى، قد كُلف برئاسة الوزارة، انقلابا على وزارة الشعب، الوفدية، وأراد أن " يصنع " بعد ذلك حزبا، سماه- وياللغرابة- حزب الشعب، تماما كما كانت النظم الشمولية تسمى نفسها " الجمهورية الشعبية الديمقراطية"!!

وحتى يكتمل " الديكور" طلب من الدكتور طه حسين، لؤلؤة الفكر العربى، على وجه العموم، والمصرى على وجه الخصوص، فى ذلك الزمان، وما بعده، أن يرأس تحرير جريدة حزب رئيس الوزراء، فإذا بالمفكر العظيم- على خلاف مفكرى ومثقفى عهد مبارك- يرفض، استجابة لضمير المفكر، ورسالة المثقف الحقيقى، فإذا بالمستبد ينتهز فرصة تحريض بعض النواب ضد بعض محاضرات طه حسين بالآداب، يحرض وزير المعارف(التربية الآن) على نقل طه حسين من مكانه كأستاذ، وعميد كلية الآداب بالجامعة إلى موظف بوزارة المعارف.

وعلى عكس ما حدث من مسئولى الجامعة المصرية، عدما فصلت ثورة يوليو ما يزيد على خمسين أستاذا عام ١٩٥٤، وما فعله السادات فى سبتمبر عام ١٩٨١، مع

بعض أساتذة الجامعات، حيث الاستسلام والرضوخ، ثار طلاب الآداب فى الثلاثينيات، حاملين طه حسين على أكتافهم هاتفين: لا عميد إلا طه حسين، وتقدم مدير الجامعة، أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد باستقالته، إذ كيف ينقل أستاذ، دون التشاور معه؟

من هنا ثارت قضية " استقلال الجامعة "، وإذا بجريدة السياسة (الأسبوعية)، جريدة حزب(الأحرار الدستوريين)، تكتب دفاعا عن استقلال الجامعة، كلاما ما زال تاريخ صلاحيته مستمرا حتى الآن، رغم أن تاريخ نشره هو ١٩٣٢/٣/١٩ .

وأستأذنك عزيزى القارئ أن أنقل إليك نص ما كتبته السياسة فى ذلك التاريخ، لا لأبث فى نفسك الحسرة على أن تمر عشرات السنين، وما زلنا " نحلم" بجامعة تتمتع بالاستقلال، ولكن لأبث فى قلبك الدافعية على أن تكون اليوم أفضل من أمس، وتقول : إذا كان أبناء مصر قد تظاهروا وكتبوا ينادون باستقلال الجامعة، منذ تسع وسبعين عاما، فيجب أن نتقدم عليهم خطوة، فلا تغمض لنا عين حتى يتم تنفيذ هذا بالفعل، لا قانونا فحسب، وإنما تنفيذا وممارسة، فعيب كبير علينا حقا، وكارثة وطنية بالفعل، أن نكون أسوأ خلف لخير سلف!

قالت " السياسة " : " الجامعة ليست إدارة حكومية، ولكنها هيئة مستقلة، أنشأتها الأمة المصرية منذ عام ١٩٠٨، من غير رأى الحكومة، بل على خلاف رأيها، لتعلم الناس على الطرائق العلمية الصحيحة، فلما أعلن استقلال مصر عام ١٩٢٢، رأى المسئولون عن مصير الجامعة أن يتفقوا مع الحكومة، تبعا لعقد خاص، وقعه لطفى السيد، تضم بموجبه مدارس الحقوق والطب إلى الجامعة لتصبح كل واحدة منهما كلية يطبق فيها النظام الجامعى، ولتنشأ كلية علوم فتنضوى تحت لواء الجامعة هى الأخرى، وفى هذا العقد تقررت للجامعة شخصيتها، وتقرر لها استقلالها على نظام الجامعات فى أوربا، ونظام الجامعات فى أوربا يقتضى أن لا تتدخل الحكومة فى شئون الجامعة، وأن يكون الأمر فيها لمجلس الجامعة، ولمجالس كلياتها، ولهيئات التدريس فيها، فالتصرف بنقل عميد كلية الآداب من غير رضاه، ولا رضا الجامعة

مخالف للتقاليد الجامعية، مخالف للتعاقد بين الجامعة والحكومة، وقد كان من أثر تصرف وزير المعارف أن امتنع الطلبة عن تلقى دروسهم، وإن حاول لطفى السيد مدير الجامعة تسوية المسألة بإعادة الدكتور طه، فلما لم يوفق لذلك، برغم اتفاق رئيس الوزارة وإياه، استقال من منصب مدير الجامعة، وإن احتج الأساتذة على تصرف وزارة المعارف احتجاجا اتفقت فيه هيئات التدريس فى الكليات الأربع".

وزادت الجريدة فكتبت " إن وزارة المعارف لا تفهم الفكرة الجامعية، وأنها تحسب أن لا فرق بين التعليم المدرسى والتعليم الجامعى، وأنها تتأثر بأن التعليم المدرسي ما يزال هو المتغلغل حتى اليوم فى مصر وفى العقلية المصرية، فلا يفهم أكثر الناس الفرق بين هذا التعليم والجامعة، حتى ليقول بعضهم : أليست الجامعة خاضعة لإدارة واحدة هى إدارة الجامعة بدل أن تكون خاضعة مباشرة لوزارة المعارف(التى تقوم مقامها الآن فى ذلك وزارة التعليم العالى)؟ وما دام وزير المعارف هو الرئيس الأعلى للجامعة، كما أنه وزير المعارف، فمن حقه أن يتصرف مع الأساتذة ومدرسيها كما يتصرف مع موظفى المدارس الابتدائية والثانوية بالنقل والتأديب، والترقية والفصل؟!"

ثم تؤكد أن " هذه فكرة خاطئة تماما الخطأ فى تصور المعنى الجامعى، لا يمكن معها فهم السبب الذى من أجله كفل للجامعات فى أنحاء العالم كله استقلالا صحيحا لكل شئونها، بحيث لا تزيد الصلة بينها وبين وزارة المعارف على أن تكون صلة رسمية تجعل وزير المعارف يوقع مع مدير الجامعة على شهاداتها، ويدافع فى البرلمان عن ميزانيتها، إذ هى فى حاجة إلى أموال الحكومة، فالجامعات ليست مدارس بالمعنى المفهوم من المدارس، وإنما هى معاهد بحث عن الحقيقة فى مختلف ميادين البحث، معاهد يشترك أساتذتها وطلابها فى بحوثهم، يرشد الأساتذة الطلاب، ويدلونهم على الطريق الذى يسلكون، ثم لا يكون لهم بعد ذلك سلطان عليهم ...".

وليلاحظ القارئ أن كاتب جريدة السياسة يعى تماما أن الجامعة تمول من الحكومة، ومع ذلك ، فهذا لا يسقط فريضة استقلال الجامعة.

كما لابد أن يتذكر القارئ أن هذا الكلام المنشور عام ١٩٣٢، كان فى ذروة عهد عُرف " بالليبرالية "، وليس فى العهد الاشتراكى .

إن البعض يحتج بالقول بأن الجامعة، طالما تمولها الحكومة، فلابد، بصورة أو بأخرى، ألا تفلت من قبضة يدها، وهذا كلام يرد عليه بالإشارة إلى نموذجين:

أولهما البرلمان، فهو من تمويل الدولة بالكامل، ومع ذلك فمن القواعد المقررة، استقلاله عن السلطة التنفيذية، بل له أن يسقط الحكومة، أو أى وزير فيها.

ثانيهما : القضاء، فمعظم إنفاقه يأتى من ميزانية الدولة، ومع ذلك فمن يمكن أن ينتقص من استقلاله الذى يعتبر علامة من علامات إقامة العدل والديمقراطية؟

وفضلا عن ذلك، فإن الجامعة، فى السنوات الأخيرة، أصبحت تملك كثيرا من الموارد الذاتية، التى تجلب لها ملايين، من خارج خزانة الدولة، تسهم فى كثير من أوجه الإنفاق، حتى، مصروفات الطلاب، أصبحت بمئات الجنيهات، ناهيك عن مسالك لا حصر لها : تعليم مفتوح، انتساب، برامج مميزة، تعليم بلغة أجنبية، الوحدات الخاصة، وهلم جرا...

وأخيرا، فإننا نؤكد أن الوطن الحر لا يمكن أن يستمر حرا إذا كانت منارته العلمية مكبلة بهذا أو ذاك مما ينقص من حرية حركتها ويُسلسل إرادتها...وإذا أردناها ثورة حقيقية تغزو أرجاء مصر، فلابد أن تحدث هذه الثورة أولا برأس المجتمع..الجامعة، وإلا لجاز أن نتصور نهضة إنسان وعقله مكبل بالخرافات وصور التخلف، ومشاعر القهر والذل!!

إن العبيد قد يستطيعون أن يرفعوا حجرا ضخما إلى أعلى وإلى أمام، لكنهم أبدا لا يستطيعون أن يدفعوا " خردلة " للنهوض الحضارى إلى أعلى أو إلى أمام..فقط الأحرار هم المؤهلون وحدهم لذلك!

---

*نهضة مصر، والمصريون فى ٢٠١١/٩/١٤

حتى أنت يا مُعلّم*؟!

منذ ما يقرب من(٥٢) عاما، بعد تخرجى من آداب القاهرة عام ١٩٥٩، وأنا أشرف بالانتساب إلى عالم التعلم والتعليم، مدرسا فى الإعدادى، ثم الثانوى، فعضو هيئة تدريس بتربية عين شمس منذ عام ١٩٦٢ حتى الآن.

أقول هذا، دون أن أُثقل على القارئ، لأبين أننى إذ أخاطب المعلمين اليوم، فلا أخاطبهم كواحد ممن يقفون خارج الدار، فمن غير مبالغة، علّمنا آلاف المعلمين المنتشرين فى ربوع مصر، وبعض البلدان العربية. وإذا قيل أن طلاب كليات التربية، هم تحت الإعداد لم يذوقوا ما يذوقه العاملون فى المدارس، أقول بأن تلاميذنا فى " الدبلوم الخاص"، والماجستير والدكتوراه، هم من العاملين فى المدارس بالفعل، فلسنا غرباء إذن عما يقاسيه المعلمون.

ومنذ وقت مبكر، عام ١٩٧٤، صدر لى كتاب (أوضاع المربين العرب)، كان يركز على الحالة المصرية، حيث فيه فضح أوضاع المعلم الاجتماعية والاقتصادية، إلى الحد الذى طالبنا فيه، فى مناسبات وفترات مختلفة، أن يقف المعلم على رأس القوى البشرية العاملة، أجرا وتكريما، إلى درجة المناداة بأن يتقدم المعلمُ القاضىَ وضابطَ الشرطة والجيش، لأن المعلم هو الذى يعلمهم ويؤسسهم من الصف الأول الابتدائى إلى أن يتخرجوا من الثانوى، فكيف يتفوق التلاميذ على أستاذهم اجتماعيا واقتصاديا وكرامة ومرتبة؟!

لقد ظُلم المعلمون طويلا، كما ظُلم ملايين من المصريين، عبر عقود، وما من طائفة إلا وهى ساخطة على وضعها..وبدون إذاعة أسرار، يكفى أن يعلم القارئ أن كاتب هذه السطور، الأستاذ الجامعى منذ خمسين عاما، مرتبه الآن لا يتجاوز الثلاثة آلاف وسبعمائة جنيه، لكن لا أفكر فى اعتصام وإضراب، لماذا؟ لا رضى بالحال،

وإنما لأننى أعلم ما عليه حال البلاد منذ يناير الماضى...تراجع شديد فى العمل والإنتاج، وتزايد مستمر فى الإنفاق والخسائر والتراجع المالى.

إن مثلنا مثل أب، لا يدخل له شهريا إلا ثلاثمائة جنيه، مثلا، فهل يجوز لأبنائه أن يطالبوه بكذا وكذا مما يفوق ما يدخل له؟!

ومن هنا فقد شعرت بأسف شديد أن يقوم أبنائى من المعلمين بالإضراب، ومتى ؟ فى أول العام الدراسى!!

فإذا كان المعلمون يشعرون بالغبن الذى وقع عليهم ويريدون رفعه، فمن يدفع الثمن؟

إن ملايين من أبنائنا، ومنهم الصغار الذين لم يبلغوا الحُلُم بعد، هم الذين دفعوا الثمن بالحرمان من التعلم؟ فهل نسعى إلى رفع ظلم، بأن نُوقع من لا ذنب لهم فى ظلم آخر؟.

أفليس هذا الإضراب أيضا فيه إيقاع الأذى بملايين من الآباء والأمهات الذين لا ذنب لهم؟ هل نستدعى إلى الذاكرة المثل الذى يقول " مقدرش على الحمار، اتشطر على البردعة " ؟!

وفى أى وقت؟ فى وقت تشتعل فيه الحرائق فى الوطن، حيث ما أن تطفىء الحكومة حريقا منها حتى تجد حريقا قد اندلع فى مكان آخر، فى حركة متتابعة ومستمرة، إلى الدرجة التى قد لا تسمح بتوفير وقت للتفكير فى الشأن العام، والهمّ الوطنى الكلى، ولا تسمح بالتفكير فى المستقبل والتخطيط له، وهو ما قد يتيح الفرصة لاحتمالات اتهام المضربين بأنهم " ينتهزون " الفرصة، وإدارة الدولة ضعيفة ، والوطن كله جريح، لإملاء المطالب الخاصة!!

كلنا مررنا من قبل بمرحلة التعلم صغارا، وكلنا يذكر كيف كنا ننتظر بداية العام الدراسى بقدر غير قليل من الفرحة أن سنتقابل مع أصدقاء وزملاء أعزاء أحببناهم وأحبونا، فكيف طاوعت قلوب المضربين أن يميتوا الفرحة السنوية المنتظرة فى قلوب الملايين، فلذات أكبادنا التى تمشى على الأرض؟

لكننى فى الوقت نفسه، لا أعفى الإدارة الحكومية من المسئولية، فقد كان من المهم أن يحدث اجتماع مبكر بين وزيرى التربية والمالية، ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، مع مجموعة من ممثلى المعلمين، ليضع وزير المالية الحقائق كاملة، بكل ما فيها من مرارة، ويضع هؤلاء الممثلين للمعلمين فى موقف يتخيلون فيه أنهم يمسكون بزمام المالية، فماذا يفعلون؟

ثم لا يقف الأمر عند هذا الحد من المكاشفة، وإنما لابد من اتفاق مشترك، على خطة الإصلاح والتغيير، مُجَدْولة زمنيا، حتى لو توصل المجتمعون إلى أن يحصل المعلم على أقل القليل، لكن – مرة أخرى – بالتدريج وبالتوالى عبر خطة زمنية، تعلن للجميع.

---

* اليوم السابع، فى ٢٠١١/٩/٢٨

عندما يصبح التعليم " محنة " وليس " منحة"* ؟!

هو أستاذ جامعى صديق قد طعن في السن مثلى، آنسُ إلى الجلوس إليه كثيرا، لكنى هذه المرة وجدته حزينا قلقا، كأنه يحمل جبلا فوق صدره، فحاولت أن أخفف عنه، فسألته عما يحزنه ويقلقه، وبعد تردد قال: إنك تعلم كيف أصبحت منذ عدة سنوات أتكفل بابنتى وولديها، لكن هذه المرة فوجئت بحفيدى يحتاج إلى مصاريف تزيد على السبعة آلاف جنيه، أى ضعف مرتب مثلنا الشهرى، حيث لم يصل، بعد ما يصل إلى خمسين عاما أستاذا فى التعليم الجامعى، أربعة آلاف جنيه، فى الوقت الذى أقرأ فيه عن أن مرتب مدرب كرة قدم "محلى" مائة وعشرين ألف جنيه شهريا!

فسألته: لكن يا صديقى: ما الذى دفعكم إلى إلحاق الحفيد بهذه المدرسة مرتفعة المصروفات، وهناك مدارس للدولة، لا تتطلب إلا مبلغا بسيطا للغاية؟ فقال: أنت تعلم أن مدارس الدولة مع الأسف الشديد قد أصبحت مجرد أماكن للإيواء، لا يتم فيها تعليم حقيقى، وإلا : قل لى بربك : كيف يعلم المعلم تلاميذ قد يزيد عددهم فى الفصل الواحد عن ستين تلميذا فى دقائق تزيد على نصف الساعة بدقائق جد محدودة؟

سألته، فهناك مدارس خاصة ربما تتقاضى نصف هذا المبلغ؟ قال جربناها، حيث قضى فيها الحفيد من الحضانة إلى الإعدادية، لكن كثافة الفصل فيها بدأت تزيد على الأربعين تلميذا فى الفصل الواحد، مما لابد أن تكون له آثاره السلبية على التعلم والتعليم ، فألحقناه بمدرسة تقع فى منطقة وسطى بين مدارس أخرى تتقاضى ضعف هذا المبلغ، وهذه السابقة التى تتقاضى ما يقرب من نصفه.

ثم استأنف صديقى، قائلا أن المسألة ليتها تقف عند حدود المصاريف السنوية، فقد لاحظ أن حفيده، لم يذهب فى أحد الأيام إلى المدرسة، فسأله عن هذا؟ أجاب الحفيد : أن لديه درسا خاصا فى مكان آخر يبدأ فى الثامنة صباحا! فحاول الصديق أن يحبس ضيقه عن حفيده، سائلا إياه: يا بنى:إذا كنا قد ضحينا بأموال تفوق طاقتنا لتتعلم فى

مدرسة قيل أنها متميزة، فكيف لا تذهب إليها، وبدلا من ذلك تتعاطى دروسا خصوصية، حيث المصروفات الشهرية، تتعدى الألف من الجنيهات؟

أجاب بأن التعليم فى المدرسة أفضل فعلا من سابقتها، لكن " الدروس " الآن ضرورية، فهى " الثانوية العامة " يا جدو، وما أدراك ما الثانوية العامة ؟ فأكمل الصديق بينه وبين نفسه: فعلا ! إنها الثانوية العامة :" يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى.."!!

كأننى، وأنا الذى تصورت أنى أسعى إلى التخفيف عن الصديق، أستاذ الجامعة الطاعن فى السن، وينتظر لقاء ربه بين لحظة وأخرى، قد فتحت" دملا " كان متورما، محتقنا، يمتلىء بالصديد المخيف! انطلق وكأنه يكاد يصرخ:

يا عزيزى، لقد كان من أكبر نعم الله على الإنسان أن خصه بالقدرة على التعلم والتعليم، هذه النعمة التى تفتح من الآفاق والمجالات لصور تقدم ونهوض إلى ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فأصبح التعليم " **نعمة** " تؤدى بالإنسان إلى الخير العظيم، حتى أن رسول الله ، بدلا من أن يتسلم مالا ومادة نظير الإفراج عن الأسير، بعد غزوة بدر، يطلب أن يُعلم الأسيرُ المتعلم، مسلما، ومن هنا حق لأستاذ فى علم النفس كبير(الدكتور سيد عثمان) أن يؤلف كتابا عنوانه (بهجة التعلم)، معتبرا التعلم وكأنه سبيل إلى الاستمتاع بكل نعم الله الكونية البشرية...وها هو الآن يصبح " **محنة** " للأسرة المصرية...

وتصور يا سيدى، أن المصريين الذين أذهلوا العالم بثورتهم فى يناير الماضى، لم يقربوا حتى الآن، وقد مر على اندلاع الثورة ما يصل إلى تسعة شهور، من التعليم ليعودوا به " **منحة**" و " **نعمة**" إلهية تُسعد الناس وتبهجهم وليس " **محنة**" و " **نقمة**" ، تمتص دماءهم وعرقهم وتدفعهم إلى القلق والاضطراب، مع أن هذا هو التعبير الصحيح عن الثورة، إذا كان أصحابها يريدون أن تكون ثورة حقيقية!!

---

*اليوم السابع فى ٢٠١١/١٠/٥

لا وطن حر، بتعليم مقهورين*!!

فى الثالث والعشرين من يناير عام ١٩٥٣، شهد ميدان التحرير بالقاهرة احتفال قادة ثورة يوليو بمرور ستة شهور على قيامها، وكان من فاعلياتها استعراض عسكرى لأعضاء منظمة كانت تدعى " منظمة الشباب "، وهى غير المنظمة التى عرفت بعد ذلك فى الاتحاد الاشتراكى فى الستينيات من القرن الماضى، وكان من حظى أن أشارك فى هذا الاستعراض العسكرى، حيث كنت طالبا بالصف الأول ثانوى (قديم = الآن الصف الثانى الإعدادى) .

كنا نقوم قبل الاستعراض بمجموعة تدريبات متعددة، وكنت أتصور أن ستكون لنا مهمة محددة بعد الاستعراض، تقوم على صورة من صور التربية العسكرية التى تصورنا أن هذه المنظمة، ووفقا لما تدربنا عليه بعض الشىء، فإذا بالأمر، وكأنه قد انتهى بانتهاء الاستعراض، مما استفزنى، خاصة وقد كنا مشحونين بآمال عريضة، وروح متدفقة، غرستها فينا ثورة يوليو خلال ما مضى من شهور ست، فانتهزت فرصة إخراجى للعدد الأول من مجلة حائط علقتها فى فناء المدرسة، وانتقدت هذا الموقف بشدة، وكان عنوان المقال (عرائس المولد)، حيث اتهمت المنظمة بأنها تعاملت معنا وكأننا " عرائس مولد "، لا تظهر إلا فى الاحتفالات !

وفى يوم، كنا ننتظر مدرس الرسم، فى الحصة المقررة، وكان هو نفسه المسئول عن المنظمة فى المدرسة، فلما حضر سأل بصوت زاعق ساخط عن المدعو " سعيد إسماعيل "، فلما وقفت، إذا به يهجم علىّ، وينهال على وجهى صفعا بالكف مرات عديدة، وبالشلاليت مرة أخرى، ثم لا يكتفى بذلك، بل يشدنى عنوة إلى فناء المدرسة، ممزقا لمجلة الحائط، قاذفا بأشلائها على الأرض، داهسا لها بأقدامه، مع سيل لا ينتهى من التقريع لشخصى، والسب الجارح، مؤكدا أننى " ولد بايظ"، لأننى كتبت ما كتبت، ناقدا وضع المنظمة !

كان هذا درسا ما زال عالقا بذاكرتى رغم مرور عشرات السنين عليه، يُعلمنى قيمة ممارسة الديمقراطية فى مدارسنا، ومتى؟ حيث كنا نعيش حدثا ثوريا تاريخيا غيّر الكثير لا فى المجتمع المصرى وحده، بل فى المنطقة العربية بأسرها.

مفروض، نتيجة لهذا، أن أستوعب الدرس، فلا أنطق بحقيقة ما أعتقد، لكن ما حدث هو العكس، فرب ضارة نافعة : غرس هذا فى قلبى وعقلى إيمانا لا يتزعزع بقيمة الديمقراطية، لأنى افتقدتها، وإيمانى الذى لا يتزعزع، بضرورتها لحسن التكوين والتنشئة، لأنى حُرمت منها، وأنها لا تكون مجرد " ديكور "، بل حقيقة مجسدة فى الواقع، تتبدى فى ممارسات، وتعبيرات، وتنظيمات، وقواعد، وحقوق وواجبات، ونتائج.

وتصادف بعدها بعام واحد أن بدأ التصادم بين رجال ثورة يوليو والإخوان المسلمين، حيث كان أصدقائى الحميمين، طلابا فى الجماعة. ورغم محاولاتهم ضمى إليهم، فقد اعتذرت دائما، لكننى فى الوقت نفسه كنت مقدرا ومعجبا ومحبا لهذه المجموعة من أصدقائى الطلاب، حيث كانوا على قدر عال من الأخلاق الفاضلة، والجدية، والاجتهاد الدراسى. ومن هنا فقد تأذيت إلى حد كبير وأنا أرى وأسمع وأشاهد ما حدث لهؤلاء الأصدقاء الطلاب من تنكيل وتعذيب وسجن وأسر وتشتيت، نتيجة ذنب لم يرتكبوه، بل وتظل اللعنة وراءهم، سنين عددا !

ومن المفارقات حقا، أن ثورة يوليو، استطاعت بالفعل أن تحرر الوطن من الكثير مما كان يكبل حركته، بل واستطاعت مثل هذا أيضا، بالنسبة لأقطار عربية متعددة. وجه المفارقة أن الحرية الفردية غابت عن الثوار، على أساس أن " المصلحة العامة " تجُبّ المصلحة الخاصة، دون وعى أن الديمقراطية هنا لابد أن يكون لها منطق مختلف، حيث لا تتجزأ بين فرد ووطن، **فلا حرية لوطن، مواطنه مقهور، ولا حرية لمواطن وطنه مقهور.**

ولعل هذا كان هو مكمن الخلل الكبير فى ثورة يوليو، مع الإقرار بما يصعب حصره من مفاخرها وجليل إنجازاتها.

وكأن " تأميما " للعقول قد حدث، وتسليما للعقل الوطنى إلى الزعيم، ليفكر بدلا منا، ويقلب الأمور بدلا منا، ويختار من البدائل بدلا منا ..وهكذا، دون أن نحتج، ثقة فى وطنيته، وإيمانا بإخلاصه، فضلا عن خوف من بطش أجهزته الأمنية، فلما اختاره ربه لجواره، شعرنا جميعا، شعور أطفال، تركتهم أمهم فجأة، فاسودت الدنيا فى وجوههم، ولم يدروا ماذا يفعلون، حيث مات الذى كان يفكر لهم، ويتخذ لهم القرارات ولم يملكوا إلا البكاء!

وكانت مصر قد شهدت تجربة مماثلة فى أول القرن التاسع عشر فى عهد محمد على، حيث استطاع، ولأول مرة فى التاريخ المصرى الحديث أن ينقل تعليم المصريين من غيابات جُبّ عصور التخلف إلى الحداثة والتقدمية والنهضة.

لكنه وقع فى الفخ نفسه: المهم: مصلحة مصر، وهى مقولة صحيحة، من غير شك، لكنه، مرة أخرى، تصور تناقضا بين حرية المواطن، وحرية الوطن، فضحى بالأولى فى سبيل الثانية، حتى أنه، عندما كان يريد فتح مدرسة، كان يرسل إلى مسئولى الأقاليم " بالقبض " على عدد كذا من الأطفال" لزوم المدرسة"، وأحيانا ما كانوا يُربَطون بالسلاسل أو الحبال حتى لا يهربوا، لأن أحدا من أهاليهم ، أحيانا، لم يكونوا يدرون: إلى أين سيذهب أبناؤهم، ولا يدرى أحد متى يعودون؟

ومن هنا، عندما سقط الوطن تحت أقدام قوى الهيمنة الكبرى الخارجية، لم يجد "مواطنين أحرارا " يمكن أن يواصلوا مسيرة النهوض.

وتتأكد الحقيقة التى نؤمن بها: **لا وطن حر بدون مواطن حر..كما أن لا مواطن حر فى وطن مقهور...**

وهكذا، يمكن أن نطرح جانبا الكثير مما قيل وكتب، تفريقا بين الإنسان وغيره من الكائنات الحية الأخرى، لنؤكد أن الإنسان هو الكائن الحى، الحر حرية مسئولة، نقول "مسئولة"، لأن البعض قد يتصور أن الحيوانات، إذ لا تحمل همّ المبيت، ولا الحصول على المأوى، وتستطيع أن تنام وقتما تريد، فى أى مكان تريد..وهكذا، فهى تتمتع بالحرية بقدر أكثر من الإنسان ! لكن، ليست هذه هى الحرية الحقيقية، إن

الحرية الحقيقية تقوم على إعمال العقل، والتحسب، والتخطيط، وطرح البدائل، والاستعداد لتحمل المسئولية التى تترتب على ما يتم من اختيارات.

ومن أقيم ما قرأت حقا للدكتورة عائشة عبد الرحمن، تفسيرا لقول المولى عز وجل فى سورة الأحزاب : (**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا** (٧٢)) ، بأن الأمانة التى لم تستطع هذه المخلوقات الهائلة، الضخمة، من جبال، وسموات، بكل ما فيها، والأرض، بكل ما فيها، إنما هى " حرية الإرادة "، ليصبح الإنسان هو الكائن الوحيد الذى يتحمل تبعات ما يختار، مما استتبع أن يوهب العقل، ومن ثم أصبحت الحرية لديه هى " الحرية المسئولة"، ومن ثم أيضا أصبح هو الكائن الوحيد الذى يتعرض للمساءلة والمحاسبة من قبل الخالق.

والمسلم عندما يهتف قائلا " لا إله إلا الله "، مروض أن يكون هذا إعلانا بالتحرر؛ حيث لا سيد إلا الله، وبالتالى فإن كل مستوى من البشر، مهما علت مرتبته، لا يحق له أن يمارس علينا تسلطا، إنما الخضوع والطاعة للقواعد المنظمة، والمبادئ المؤسِّسة، والقيم الهادية، ولعل هذا هو المغزى الحقيقى للمبدأ الإسلامى الرائع الذى يقضى بأن لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى، حيث المقارنة هنا ليست فقط بين العربى والأعجمى، كما قد يوحى ظاهر النص، وإنما بين كل أشكال وصور التمييز، بغير حق. والتقوى هنا ليست كما يتصور البعض مجرد تدين شكلى، بل هى قيمة جامعة، تعنى كل ما يقى الإنسان من غضب الله، وبالتالى فإن إيقاع الظلم بالآخرين، وممارسة القهر عليهم، يأتى بالضرورة فى مقدمة ما يُغضب الله، لأن من يمارس هذا فكأنه يسعى إلى مشاركة الله فى شأن مهم من شئونه، حيث العلم بالنوايا، والمحاسبة عليها وتوقيع العقاب.

ومن هنا فقد كان من أولى القضايا التى اهتممت بها، عندما بدأت أُدرِّس التربية الإسلامية بتربية الأزهر فى أول السبعينيات أن أنجزت دراسة بعنوان (الاتجاه الديمقراطى فى التربية الإسلامية)، والتى ظهرت بعد ذلك فى كتاب بعنوان (

ديمقراطية التربية الإسلامية) سعياً منى لإزالة هذا الوهم الذى يُشاع عن الدين الإسلامى بأنه يفرض حجرا على العقول، ويُعلى من الطاعة، ويتم التحذير دائما من أن النظام ذى المرجعية الإسلامية خطر على الديمقراطية، وهو الأمر المجافى تماما للحقيقة.

وتتعد نصوص القرآن الكريم، مؤسسة للحرية، ومحاربة للقهر والطغيان، مما يجعل مقاومة الطغيان، والتأسيس للحرية فريضة دينية:

- فقد أكد سبحانه وتعالى على ضزورة مقاومة الطغيان، وضرب لنا مثلا بذلك أمره لموسى عليه السلام وأخيه هارون بأن يسعيا إلى نهى فرعون مصر عن طغيانه، فقال فى سورة طه : (**اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى** (٤٣)).
- وأنذر الطغاة، الغارقين فى الملاذ الدنيوية بالويل والثبور وعظائم الأمور، فقال فى سورة النازعات: (**فَأَمَّا مَنْ طَغَى** (٣٧) **وَآَثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا** (٣٨) **فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى** (٣٩)).
- وقرن سبحانه وتعالى بين الطغيان والفساد، ويتأكد لنا هذا الاقتران فى قوله عز وجل فى سورة الفجر: (**الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ** (١١) **فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ** (١٢) **فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ** (١٣)).
- وأعلنها صريحة مدوية بأن من يطغى، فإنه سيغضب الخالق جل وعلا ، فقال فى سورة طه: (...**وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى** (٨١))، وقال سبحانه وتعالى فى سورة ص: (**هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآَبٍ** (٥٥) **جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ** (٥٦)).

أما " الظلم"، فقد خصه سبحانه وتعالى بعشرات الآيات التى تناولته من جوانب شتى، ووفق معانى متعددة، والأبرز فيها أنها تعتبر الظلم محرما، وأنه قرين الفساد، ويستحق غضب الله، ولابد من عدم الخنوع له، ولوأردنا تفصيل ذلك لاحتاج الأمر إلى دراسة مستقلة، ويكفى هنا إيراد نماذج من هذه الآيات :

- فقال تعالى فى سورة الأعراف: (...وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ (١٦٥)).
- وفى سورة هود: (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ (١١٣)).
- وفى سورة المؤمنون: (...وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ (٢٧)).

لكن، يخطئ من يتصور أن جوهر الديمقراطية، وهو الحرية، ينحصر فى مطلق حرية التفكير والتعبير..ذلك أن هناك " بنية أساسية " لابد من توافرها لضمان ممارسة الديمقراطية والحرية، وهو ما يتصل بالشروط المجتمعية من تشريعات ونظم اقتصادية وسياسية واجتماعية، وأوضاع طبقية تقوم كلها على العدل، الذى نعتبره قرين الديمقراطية، ولعل هذا ما أثبتته وقائع الثورة المصرية الأخيرة، عندما كشفت عن تبايانات طبقية حادة، نتجت عن ثراء فاحش، يتغطى بالسلطة السياسية، مما أدى إلى عملية نهب تاريخية فاقت التصور، حتى لم يبق للجماهير المصرية إلا الفتات، مما أدى بهم إلى أن يعيشوا صور حرمان، أضعف إرادة كثيرين، وبث اليأس فى قلوبهم، حتى أتت الخطوة الأولى فى نزع فتيل الطغيان من الشباب أنفسهم، الذين لم يحملوا قدر ما حمله آباؤهم وأجدادهم من حرمان ويأس وخوف ورعب.

وفى وسط هذا كله، كانت مؤسسة التعليم الأولى " المدرسة " تقف مرآة عاكسة للظلم القائم، والطغيان السارى..

وأصبح من أكثر ما نتمنى ونحلم به أن تكون المدرسة بيئة تبرأ، ولو إلى حد ما، من موبقات القهر الخارجى فتبذر بذور حرية وديمقراطية، بحيث تعين على تنشئة أجيال ترفض الظلم، مستعدة لأن تدافع عن حريتها.

وغرقنا فى جدل أشبه بالمناقشات السوفسطائية:

- فبعضنا قال أنه من غير الممكن تصور مدرسة ديمقراطية، فى وسط مجتمع يعيش قهرا ويتنفس فسادا.
- وبعضنا الآخر قال، بأنه من الصعب رفض الطغيان وكشفه، إلا عن طريق من يعرفون قيمة الحرية والديمقراطية، ويقدرون ضرورة التضحية فى سبيلها، مما هو واجب أن تبث بذوره المدرسة.

ثم إذا بالمفاجأة الكبرى والصيحة المدوية، فكاتب هذه السطور الذى جعل قضية الديمقراطية عموما، وفى التعليم خصوصا شغله الشاغل، تكتحل عيناه بمرأى جمع الشعب تهدر بطلب الديمقراطية، وإذا بأذنيه تكاد ترقص طربا بصيحات الملايين من الشعب المصرى تغنيا بالحرية، فى ثورة تاريخية، زلزلت أركان القهر والاستبداد، ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، وإذا بهبات شعبية عارمة فى أنحاء مختلفة من الوطن العربى تسرى مسرى النار فى الهشيم، تنشد التحرر، وتحطم الأغلال .

وإذا بأنهر من الكتابات، وشلالات بشرية تهدر فى الشوارع والمحافل تطلب أن تظلل ألوية الديمقراطية، كل ما نعيشه من نظم ومؤسسات مجتمعية، وبالتالى تعلن مقدار الشوق إلى التمتع بالديمقراطية، على مختلف الأصعدة، ويتكشف للجميع أن ما عانوه من فقر وسوء حال، وسوء تعليم، وأداء اقتصادى ضعيف، وشروخ فى جدار القيم، كل هذا إنما هو بعض من كل، بعض من مناخ القهر والاستبداد، وأن لا خلاص من الكثير من صور القصور والضعف والخلل إلا بأن تطلق طاقات المواطنين، ليفكروا، كما تصل إليه عقولهم هم لا عقول الآخرين، ممن يتربعون على الكراسى العالية.

وفاضت صفحات رسالة ماجستير، بلغت الثلاثمائة صفحة على وجه التقريب، كتبتها باحثة نادرة المثال، دقة وعمقا وإحاطة (أمينة التيتون)،أشرفت عليها مع ابنى وزميلى الدكتور مصطفى عبد القادر، بالكثير من المظاهر والآيات والمواصفات التى يجب أن تتوافر فى المدرسة حتى يمكن أن نصفها بأنها

ديمقراطية، ونثق أنها يمكن بالفعل أن تنشئ طلابا ديمقراطيين، يخرجون، بعد مرحلة التعلم المدرسى، إلى المجتمع، فيبثون قيما ديمقراطية، ويدربون غيرهم على الممارسة الديمقراطية، ويشيعون ثقافة الديمقراطية، ومن ثم تسرى فى عروق المجتمع دماء صحة وعافية، تمكنه من أن يصعد بالأمة إلى آفاق التقدم والنهوض الحضارى.

ولعل من المفيد أن نشير إلى النذر اليسير مما لابد أن تتسم به المدرسة الديمقراطية، كما أشارت إليها " أمينة " فى صفحات عملها العلمى المتميز:

- فمن ذلك أن تقوم المدرسة على التوجه الذاتى، حيث ينبنى هذا الأساس على افتراض الثقة فى طبيعة الإنسان . ويجرى التعليم هنا عن طريق الاستكشاف، والإبداع، والبحث عن المعنى، من خلال تنظيم ذاتى، والانغماس بشغف فى العمل ومتابعته فى اللحظة الراهنة. أما العلاقات السائدة، فتغلب عليها الأفقية والمساواة.
- ومن ذلك أيضا، التأكيد على التربية النقدية، حيث يقوم هذا على مبدأ أن هدف التعليم لا ينبغى أن يكون نقل المعرفة، والمحافظة على التقاليد الاجتماعية، بل تحويل المجتمع، من خلال مساعدة الطلاب على تنمية تشكيل رؤى وتنمية وعى بالظروف المحيطة بثقافاتهم، ولا يتأتى الاهتمام بالحرية والتحرر من منظور فردى، وإنما من منظور اجتماعى، يستهدف التغيير الثقافى واقتصادى والسياسى.
- والمدرسة الديمقراطية مدرسة تعتبر المجتمع امتدادا لفصولها، حيث لا يقتصر التعليم على الفصل التقليدى، بل تتم الاستفادة من موارد المجتمع البشرية والمادية، من خلال زيارة المتاحف والحدائق والمكتبات فى الأنشطة اليومية، أو دعوة خبراء لمحاضرة الطلاب والعمل معهم من أجل تلقيح الأفكار.

- كما لابد أن تخلو المدرسة الديمقراطية من العنف، ومن هنا ضرورة الالتزام بميثاق وضعه مختصون يؤكد على أن لجميع أعضاء مجتمع المدرسة الحق فى مدرسة آمنة، يسودها السلام. وعلى كل فرد مسئولية يتحملها فى المشاركة فى خلق بيئة إيجابية وملهمة للتعلم والنمو الشخصى.
- ومن المؤكد أن دور المدرس هنا جوهرى، على الرغم مما توحى به الصفة الديمقراطية من التركيز على الطالب، لا المعلم، فدوره هنا حيوى؛ من حيث قدرته على توفير بيئة يستطيع الطلاب التعلم فيها، ويهتم بالطلاب، ويرعاهم، ويكون صبورا عليهم، لا سيما بالنسبة للطلاب الذين فشلوا فى التأقلم مع التعليم التقليدى، وصار لديهم قصور فى الثقة بأنفسهم، وبالكبار، ومن ثم يكون دور المعلم هنا أن يعيد إليهم شعورهم بالثقة وبالانتماء.

ويطول بنا المقام لو حاولنا أن نسوق، ولو أمثلة ونماذج. فضلا عن أن القراءة المستفيضة التفصيلية لمثل هذا العمل العلمى، نادر الجهد والمحتوى وأسلوب التناول، هى عملية ممتعة فى حد ذاتها، بحيث تستحق أن نقرن بها قول الشاعر بأنه: لا يدرك الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيها.

- نهضة مصر والمصريون، فى ٩/٢٨، و٢٠١١/١٠/٥

أركان ثلاثة للنهوض التعليمى*

على الرغم من أننا نعى أن تحديد "قبلة" النهوض التعليمى لابد أن يكون عملا قوميا جماعيا، إلا أنه ؛ مع التسليم بذلك، لا ينبغى أن يصادر حق أى أحد فى أن يحدد ما يمليه عقله واجتهاده في هذا الشأن، كل ما هنالك التأكيد على أن ليس من حق فرد، أيا كان، أن يفرض رؤيته الخاصة على الوطن كله، وعلى أجيال مصر.

وهنا نجد الهوية التى يجب أن تُشكل " قبلة " التعليم فى مصر، تقوم على أركان ثلاثة، على الرغم من وعينا بأن هناك من المفكرين من اقتصر على واحد منها، فى الغالب الأعم، أو ربما ثنتين . ونحن هنا لا نقوم بعملية " توفيق "، وإنما نصدر فى رؤيتنا عن رفض للنظرة الأُحادية ، حيث الحياة نفسها، سواء على المستوى الإنسانى، أو المستوى " الكونى "، تقوم على التنوع، والتعدد، والتكامل، ويظلم الإنسان نفسه، عندما يصر على العكس من ذلك، بل ويتهم ذوى الرؤى متعددة الزوايا بأنهم يقومون بعملية " تلفيق "، وإيهام الناس بأنها عملية " توفيق " .

إن هذه الأركان الثلاثة، يحسها كل إنسان فى مصر على المستوى الفردى :

فما من ابن من أبناء مصر، إلا ويعتز بمصريته ...

وهو فى اعتزازه بمصريته يعلم علم اليقين أن لغته القومية هى العربية، وأن المسألة ليست مجرد لغة، فاللغة وعاء لتراث غزير طويل العمر، يمتد عبر قرون طويلة، معبرا عن " عروبة " ثقافة، لا عروبة "عرق" .

والكثرة الغالبة من المصريين، حتى قبل أن تظهر الأديان الإلهية، تلفهم نزعة تدين واضحة، لا تخطئها عين مراقب .

هذا، وقد كانت العادة قد جرت فى وطننا العربى فى السنوات الأخيرة على اتهام كل من يؤكد على خصائص خاصة ببلده، والإشادة بها بصفة مستمرة، واتخاذها محورا للحديث والدراسة، على أنه من دعاة الإقليمية ! وهى تهمة نبرأ منها ، كما سوف يتضح فيما بعد، وبناء على هذا، فقد يرى البعض أننا إذ نؤكد على " مصر "

ونشيد بحضاراتها السابقة، فمعناه أننا نتابع فى ذلك ما كان قد نادى به أحمد لطفى السيد، وسلامة موسى، وغيرهما، من حيث مفارقة العروبة، وإحلال الإقليمية محلها.

ونحن نؤكد بادئ ذى بدء أن هناك فارقا كبيرا بين الدعوتين؛ فالدعوة إلى " المصرية "، كما عرفتها ثقافتنا فى مطلع القرن العشرين قد ارتبطت " بالفرعونية" فى أغلب الأحوال، ولم تكن تضع فى حسبانها بالفعل :الشأن العروبى، أما نحن، فعندما نؤكد على الاعتزاز بشخصية مصر، واعتباره الركن الأساسى الأول، فإن هذا معناه بالضرورة أننا نعتز بكل مكونات هذه الشخصية وتطلعاتها :

- ولهذا فنحن نفخر بالثقافة الفرعونية، لأنها كانت البداية الأولى فى تكوين هذه الشخصية، واستطاعت عن طريقها أن تبنى حضارة تفيض مختلف الكتابات فى الشرق والغرب على السواء، بالإشادة بها، والإشارة إلى دورها المذهل فى وضع الإنسان على طريق التقدم والتحضر .
- ونعتز بالثقافة المسيحية، لأنها كانت أول صوت ينادى بالحب والأخوة بين البشر، ويطرح جانبا كافة الفروق الجنسية والاجتماعية والاقتصادية التى يمكن أن ترفع إنسانا فوق إنسان بغير حق، ويحل محلها " التقوى " والفضيلة والطهر، معيارا للمفاضلة بين الناس، وكانت أرض مصر من أولى البقاع التى احتضنتها، وازدهرت فيها وأينعت، واستطاعت أن تترك بصمات لها بارزة على الشخصية المصرية.
- ونباهى بالثقافة العربية الإسلامية، حيث تمكنت من التغلغل فى شخصيتنا، وأصبحت الآن هى المَعْلم الأساسى فى ثقافتنا، وروحها تسرى فى كل ما نفكر فيه الآن ونقوله ونأمله ونتناوله . ومصر هى التى استطاعت أن تحمى هذه الثقافة من أن تندثر وتصبح أثرا بعد عين على أيدى التتار، و" الفرنجة "، فيما عرف بالحروب الصليبية، والصليب منها براء . وبأزهرها الشامخ حافظت على أصولها وقواعدها، ومثلت عنصر جذب شد إليها المسلمين من كافة الأقطار، ينهلون من الثقافة العربية الإسلامية .

- ونحنى رؤوسنا إعجابا بالثقافة الغربية الحديثة، لأن الشخصية المصرية عندما بدأت التعرف عليها، والأخذ بأسبابها، وخاصة منذ أوائل القرن التاسع عشر، استطاعت أن تقف على قدميها؛ وتنفض عنها غبار عصـور جمـدت فيهـا وتوقفت، بل إن مزيدا من امتصاص أصولها وإنجازاتها الحضارية المتقدمة، يتيح لهذه الشخصية مزيدا من التقدم والكثير من التطور .

وهكذا تكون " مصرية " غير متعصبة، بمثل ما تعرف ما كان لها مـن فضـل على الآخرين، تعرف فضل هؤلاء الآخرين عليها، فتقرأ ما كان لها مـن ثقافـات، وتقرأ ما كان ويكون لهم هم أيضا من ثقافات، إيمانا بأنها ليست نبتا نما وظهر بعيدا عن المؤثرات العالمية، وإنما هى ثمرة ساهمت فى صنعها وتطويرها كل الثقافـات الأخرى .

ومن ناحية أخرى، فإن الاعتزاز بالشخصية المصرية ليس بالضرورة نقيضـا للشخصية القومية العربية، بل إننا لنرى العكس من ذلك، نراه تأكيدا لها وتـدعيما، لأن الفهم الصحيح للشخصية المصرية يبين ارتباطها بسائر شعوب المنطقة العربية، والإدراك لآمالها يظهر ضرورة هذا الارتباط وحتميته، ولا نظن أننا نذهب بعيدا إذا قلنا إن هذا الاعتزاز والتأكيد، يعطى لكل وحدة من وحدات البناء العربى قوة بحيث يكون هذا البناء العام قويا متينا، ثابت الأركان، بشرط ألا يكون هناك ما يمكـن أن ينقض الروابط التى بين أجزاء البنيان وتناسقها وتكاملها وتآلفها .

والحق أن مصر فى واقع الأمر تحتل مركزا فريدا لم يتـوافر لأى بلـد آخـر ..مركز البلد الذى استطاع أن يصنع حضارة تغذت عليها سائر الحضارات الأخرى، ثم شاءت له الظروف بعد ذلك أن يكون بمثابة " المكتبة المركزية "، التى وضـعت فيها كل حضارة تالية، نسخة من ثقافتها، وبمعنى آخر فالارتكان علـى الشخصـية المصرية، يوفر فرص التعرف بالضرورة على أصـول الحضـارات والثقافـات الأخرى، لأنها ، فى معظمها، جاءت إلى أرض مصر وتركت آثارا واضحة عليها .

وليست " العقيدة الدينية " أمرا يمكن أن يخضع لهوى هذا أو ذاك، من حيث الاهتمام والارتكاز والتوجيه، ذلك لأن الحديث يمكن أن يطول، لو أننا حاولنا أن نبرهن على رسوخ النزعة الدينية فى الشخصية المصرية، فيكفى نظرة كلية شاملة لعينة من آثار الحضارة المصرية القديمة، التى استمرت آلافا من السنين، لتؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أن البعد الدينى ضارب بجذوره فى أعماق شخصيتنا، قبل أن يعرف الإنسان الأديان السماوية الثلاث، وهذا من شأنه أن ينبهنا إلى أن نقف موقفا حذرا من بعض الدعوات التى تروج لها قوى كبرى، مريدة بها إضعاف الشأن الدينى فى بلادنا بهذا الربط التعسفى بين الدين والإرهاب، فالعديد من القرون التى مرت بنا بينت وأكدت كيف أن هذه النزعة الدينية كانت طاقة نهوض وعمل وإنتاج حضارى، على عكس ما كان الأمر فى أوربا، بفعل مطامع سياسية ومصالح شخصية، ألبسوها لباس الدين .

إنها أوهام وأكاذيب، تروجها قوى كبرى لنزع طاقة روحية لا مثيل لها لدى شعوبنا، وإذا كان بعض الأبناء فى بلداننا قد جنحوا بالفعل إلى العنف، فلأسباب أخرى، ليس من بينها ما تضمه الكتب المساوية من قيم ومبادئ وأخلاقيات؛ تؤكد على التراحم والتسامح والتعارف، والسياحة فى ربوع الأرض، بل والكون، نبتغى استثمار ما سخره المولى عز وجل للإنسان على وجه العموم، كى ينهض ويتقدم، فالله يؤكد دائما أنه " غنى عن العالمين "، ومن ثم فكل ما فى الكون، وكل ما نفعل، ونقول، ونحلم، لابد أن يكون فى صالح الإنسان، خليفة الله على الأرض .

إن قوى الاستغلال العالمية الكبرى تعلم علم اليقين أن النزعة الدينية فى بلادنا عندما تسيدت حياتنا، وفق الأصول الصحيحة، فاضت بالخير على البشر، وأضاءت أركان الدنيا بالعلوم والمعارف، وفاضت على الجميع بخيرات التنمية والنهضة، ومن هنا فهى إذ تريد لنا الوقوف الدائم موقف الضعف والاستكانة، حتى تستمر فى الاستغلال، وتأمن المنافسة والمغالبة، تبذل ما تبذل الآن حتى تحيل تصوراتنا عن العقيدة الدينية وكأنها منبع شر، وبداية عنف، ومشتل تعصب، ولو قام نفر من

الباحثين المخلصين بالتحقيق فى هذه الدعاوى ،لوجدوا أن مـا نالنـا مـن عنف واستغلال وإرهاب على يد هذه القوى الكبرى الاستغلالية، هو أضعاف أضعاف مـا يسعون لبث تصور أننا المصدر، من خلال عقيدتنا .

ومن هنا فإننا لا ينبغى أن ننساق هكذا وراء عمليات التخويـف مـن النزعـة الدينية، فنحاصرها فى المجالات التعليمية، وإنما لابد من العمل عكس ذلـك، وفقـا لأصول النظر الموضوعى القائم على النهج العلمى، ورحابة الأفق، والتأكيد على أن أحدا لا يملك الحقيقة وحده سوى المولى عز وجل، مما لابد أن ينعكس على تغليب نهج الحوار والتفاعل وتبادل المنافع والأفكار .

كذلك، فعلى الرغم من أن المشهد القائم فى عموم الوطن العربى، يشير إلى تفكك، وانكفاء على الذات، وفشل بعض المشروعات التى أُريدَ بها تنسيقا وتعاونا، إلا أننـا لا ينبغى أن نقع فى وهم أن هذا هو " الأصل "، بل هو أمر عارض، نتج عن سوء تقدير، وتغليب المصالح الخاصة بهذا الحاكم العربى أو ذاك، وكذلك، بعض الخبرات السياسية السلبية، التى لا ينبغى أن تنقض المبدأ، بقدر ما تظهـر سـوء التقـدير، وضعف رشد التصرف من قيادات سياسية كانت قائمة.

كذلك من المهم التنبه إلى أننا نعيش فى عالم التكتلات الكبرى، إذ كيـف تسـعى الدول الأوربية المتباينة لغة، ومصالح، وقامت بينها حروب ضارية فترات طويلـة، إلى التعاون والتكتل والاتحاد، بينما نحن نسعى إلى العكس من ذلك، فى الوقت الذى تربطنا فيه لغة واحدة، وتعيش فى قلوبنا ديانتان تتعايشان معا بيسر وتفاهم ؟!

ونحن إذ نؤكد على هذه الأركان الثلاثة التى تقوم عليهـا هويتنـا : المصـرية، والدينية، والعروبة، نقر فى الوقت نفسه بأنها ليست، فى جميـع الأحـوال، بنسـب متساوية، وأقدار متماثلة، فالأمر لابد أن يخضع، فى كل موقف، وإزاء كل قضـية، لموازنات وحسن تقدير، وبعد نظر.

• نهضة مصر والمصريون، فى ٢٠١١/١٠/١٢

في النقد التربوى*

بسم الله الرحمن الرحيم، قال تعالى فى سورة الشعراء: (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ (٦٩) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ (٧٠) قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ (٧١) قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (٧٢) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ (٧٣) قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ (٧٤) قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ (٧٥) أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ (٧٦) فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ (٧٧) الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ (٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ (٨١) وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ (٨٢)).

فى هذه الآيات الكريمة يعرض لنا المولى سبحانه وتعالى موقف طرفين فى "نُهج" التفكير؛ طرف يركن إلى الإلف والعادة والتقليد، وطرف آخر، يُعمل عقله، فيجد أن ما كان يعبده قومه من أصنام، لا تملك لهم ضرا ولا نفعا، بل هم الذين صنعوها، فكيف يعبد الصانع مصنوعه، والمفروض أن يحدث العكس؟

ومن إعمال إبراهيم عليه السلام عقله، وجد أن المنطق يحتم عليه أن الذى خلقه، والذى يُنبت له الزرع الذى يأكل منه فيستطيع أن يستمر فى الحياة، والذى وفّر له سنن الشفاء والمرض، والذى بيده وحده الإماتة والإحياء، هو الأحق بالعبادة والسمع والطاعة .

إنه موقف نقدى من طراز فريد حقا، يكاد يفقأ عين هؤلاء الذين يتهمون الدين ظلما بأنه يُعَوّد أتباعه على مجرد السمع والطاعة، بغير تفكير، فإبراهيم عليه السلام، لم يسر وراء عشيرته مغمض العينين، يسلك وفق ما يسلكون، ويفكر كما يفكرون، بل أخضع ما عايشه للنقد، فوجد أنه لا يصمد أمام البراهين العقلية والأدلة المنطقية، ولم يخش فى الحق لومة لائم، وأعرض عما يقولون ويسلكون، ولم يكتف بهذا، بل أرشدهم إلى الطريق المستقيم.

وهو موقف مشابه- إلى حد ما، وبوجه من الوجوه- لما شهده التاريخ على البر الغربى، فى أوربا، عندما وجد " جاليليو " قومه يسيرون وراء أفكار فيلسوف الإغريق " أرسطو "، حذو النعل بالنعل، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، باعتباره عملاق الفكر الأكبر حتى ذلك الوقت، ونسوا أنه إنسان يمكن أن يخطئ كما يمكن أن يصيب، لكن جاليليو، عندما قرأ وعرف رأى أرسطو بصدد سقوط كرتين، مختلفى الحجم والوزن، من أعلى، تساءل السؤال المنطقى، الذى ينبغى أن يسأله كل إنسان عاقل إزاء ما يرى ويشاهد ويسمع ويقرأ : هل هذا صحيح؟ فلكى يجد الإجابة، كان لابد أن يُجرب ويفكر، فوجد أن رأى أرسطو خطأ، مما جعل موقفه هذا علامة فارقة فى التاريخ الفكرى فى أوربا. ولم تكن مكانة جاليليو فى تطور الفكر تحكمها مثل هذه التجربة البسيطة فى حد ذاتها، وإنما فى دلالتها، ووجوب أن يتخذ الإنسان مثل هذا الموقف النقدى.

من أجل هذا تنادى مفكرو التربية، مثل ما تنادى كثير من المفكرين فى قطاعات مختلفة، بضرورة الدعوة إلى التربية النقدية، وممارسة التفكير النقدى، بل وأصبح النقد عنوانا لمدرسة اجتماعية تربوية شهيرة، عرفت بالمدرسة النقدية.

إن الميزة الكبرى للنقد أنه " مجمع " للعديد من المهارات والقدرات والتدريبات، إذ لا يستطيع الإنسان أن يمارس النقد فى مجاله إلا إذا كان على علم واسع بأبرز القضايا التى تضمه، وأن يكون على اطلاع بآخر ما استجد فيه، حتى لا يكرر ما سوف يكتبه أو يقوله. كذلك لابد أن يكون ماهرا فى " المقارنة "، حتى يمكن أن يميز الخبيث من الطيب، بحيث يعى ممزات هذا وعيوبه، وكذلك بالنسبة للأطراف الأخرى الخاضعة للمقارنة.

ولابد للناقد أن يكون على دراية وتدريب على التحليل، بحيث يضع يده على الأهم، فالمهم، فالأقل أهمية، ويحسن البصر بالعلاقات بين العناصر المختلفة المكونة للموضوع، ويكون ماهرا فى استخلاص الدلالات، والبصر بالمضامين والمعانى.

مهارات وتدريبات كثيرة مما يقع فى دائرة التفكير المنطقى السليم، لابد من توافرها فى الذيى مارس النقد، ومن ثم احتل التفكير النقدى مكانة عالية فى التربية المنشودة.

ومن هنا دعونا، منذ سنوات بعيدة، عندما بدأنا نُصدر مجلة دراسات تربوية التربويين إلى ممارسة النقد التربوى عمليا بأن يتناولوا ما يصدر من كتابات تناولا نقديا، وعينى على ما يشهده المجالين الأدبى والفنى بصفة خاصة من صور نقد متعددة، وكيف أن هذا له دور ملحوظ فى ما قد شهده، ويشهده المجالان من تقدم ونهوض.

ويبدو أن دعوتى منذ ربع قرن لم تجد أذنا واعية، وتفهمت الأسباب والعلل الثقافية التى تحيط بتكويننا العقلى والثقافى والاجتماعى..

ذلك أن هناك توحيدا مؤسفا بين الذات والموضوع، وهى عادة، كثيرا ما تكون من صور التخلف الثقافى، بحيث إذا نقدت بحثا أو كتاب لهذا أو ذاك، اعتبر ذلك إهانة شخصية له، ووجه الخطأ هنا، أولا: أنه ينسى أن الفطرة الإنسانية قد جُبلت على إمكان الخطأ، ولذلك نردد كثيرا " جل من لا يسهو "، فالله وحده، هو الذى لا يخطئ.

والجانب الآخر، أن النقد يتناول " عملا " بعينه، وبالتالى، فإذا كان العمل ليس على قدر ملحوظ من الجودة، فإن هذا لا ينسحب على صاحبه، لأن هناك أعمالا أخرى، وفرصا متعددة يصيب فيها ويحسن، أما الحكم على إنسان بأنه " سيء "، فهذا يعنى أن كل ما يأتى به لابد أن يكون سيئا، وهذا أمر غير وارد فى النقد، إلا فى أحوال غير مطروحة أصلا، كأن يرتاد ناقد ، مثلا " مجالا، لا علم له واف به.

ولأن الإنسان بطبيعته أحيانا، وربما كثيرا، ما يقع فى الخطأ، فإن ممارسة النقد لما فعل، فرصة لأن يبصر ما لم يبصره، ويفهم ما أخطأ فى فهمه، فيسعى إلى أن يُصَوب مساره، فيجئ يومه أفضل من أمسه، ويجئ غده أفضل من يومه، فيرتقى إلى أعلى، وهو الأمر المحتمل حدوث عكسه، لو أصم أذنيه عن النقد، فنظر إليه على أنه تعبير عن حقد شخصى، وغيرة، ومن ثم لا ينبغى أخذه على محمل الجد!

لكن، لابد من الاعتراف أيضا بأن الفهم السيء للنقد قد لا يقع من المنقود وحده، إذ أحيانا ما يكمن كذلك فى النقاد، حيث بالفعل، ربما تدفع هذا وذاك أحقاد شخصية، وغيرة، وربما أسباب مذهبية وفكرية، ولعل أشهر ما يمكن الإشارة إليه هنا صور النقد التى نجدها فى كتابات بعض المعادين للمرجعية الدينية، إلى الدرجة التى يمكن عندها أن تذكر المثل الشعبى الشهير: " ما لقوش فى الورد عيب قالوا : يا أحمر الخدين "!!

ومن هنا فقد سعدت كثيرا عندما جاء إلىّ ابنى العزيز الدكتور محمد درويش بأصول كتابه عن الأخطاء الشائعة فى رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث وجدت أن العمل مما يدخل فى باب النقد التربوى المنشود.

إن الميزة الأساسية فى هذا العمل، أنه لم يسر تماما على النهج نفسه الذى سار عليه مئات من الباحثين الذين كتبوا الكثير، إرشادا للباحثين، وتوجيها لهم إلى استقامة الطريق، ووجه الاختلاف، أن من سبقوه نهجوا نهجا معياريا، فكتبوا عما ينبغى على الباحث أن يفعله فى كذا وكذا من الموضوعات، وهو أمر مهم بطبيعة الحال ولابد منه. أما الدكتور محمد، فقد آثر أن يبدأ من عملية استقراء للواقع..واقع الأخطاء ، ومن خلالها، أمكن له أن يرشد إلى ما يصح، وإلى ما يجب أن يكون..مثله فى ذلك ، مثل الطبيب؛ يذهب إليه المريض شاكيا من أعراض هنا وهناك، فيصف الطبيب له العلاج، ويُتبعه دائما بما يجب عليه أن يفعل حتى لا يقع فى هذا المرض مرة أخرى.

أمر مهم نصحت به الباحث المجتهد: محمد درويش، رغم إقرارى أنه ليس مخطئا، لكن مراعاة للسياق الثقافى والمجتمعى والعلمى الذى نعيش فيه، خاصة وأننا لم نبلغ بعد درجة مطمئنة من النضج الفكرى والعلمى فى وسطنا التربوى، بألا يشير إلى اسم صاحب الرسالة التى يستشهد بها فى الكشف عن هذا الخطأ أو ذاك فى هامش الصفحة نفسها، ويكتفى بإيراد بيانات الرسالة المرجع فى القائمة النهائية للمراجع، ذلك أن المهم عندنا هنا هو التنبيه على الخطأ نفسه: لغويا، أو كتابيا، أو

علميا، أو دينيا، أما أن صاحبه اسمه على، أو فوزى، أو آمال، أو غير هذا وذاك من الباحثين، فهو ليس المهم.

أما الأمر الآخر ، فقد لاحظت أن باحثنا النابه، قد ذكرنى كثيرا بالخير الفكرى والبحثى، بين ثنايا بحثه، وبحكم الضعف الإنسانى، فلا شك أن هذا مما يسعد الإنسان، لكن، عندما أفكر بعقلى، أجد أنه أسرف فى هذا، فنصحت بأن يخفف منه بقدر الطاقة، رغم ثقتى بأن ما كتبه، لم يبتغى مأربا ما منى، ذلك أننى لا أشكل له الآن مصدر منفعة، ولا مصدر إضرار.

وأخيرا فأرجو من قارئ الكتاب أن يجد فيه ما وجدته أنا من دقة وتعمق، ورغبة فى الإرشاد والتوجيه لسلوك الباحثين الطريق المستقيم فى البحث العلمى..وفق الله الدكتور محمد درويش إلى المزيد من الجهود الجيدة، والجادة، والجديدة، على طريق البحث العلمى، وسدد الله خطاه، وخطانا، على طريق الحق..إنه نعم المولى ونعم النصير.

- مقدمة لكتاب الدكتور محمد محمد درويش، مدرس أصول التربية بكلية التربية بالسويس عن الأخطاء الشائعة فى رسائل الماجستير والدكتوراه.

للمؤلــف

١. الفلسفة ، للصف الثالث الثانوى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٦٨
٢. المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢
٣. دراسات فى التربية والفلسفة ، عالم الكتب ، القاهرة ،١٩٧٢
٤. تدريس المواد الفلسفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢
٥. التربية اليهودية الصهيونية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤
٦. قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤
٧. الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، وصدر فى طبعة أخرى فى سلسلة كتاب الهلال ، دار الهلال ، ١٩٨٦ بعنوان : (دور الأزهر فى السياسة المصرية) ، مع بعض التعديلات .
٨. أصول التربية الإسلامية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، وأعيد طبعه ، مع بعض التغييرات ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣
٩. التصور النبوى للشخصية السوية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩
١٠. أوضاع المربين العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩
١١. التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩
١٢. دراسات عن التعليم فى المملكة العربية السعودية (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠
١٣. دراسات فى اجتماعيات التربية ، (بالاشتراك مع د. زينب حسن حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، وكان قد صدر (بالاشتراك مع آخرين) بعنوان : التربية ومشكلات المجتمع عام ١٩٧٣ ، الأنجلو المصرية
١٤. دراسات فى فلسفة التربية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١
١٥. المدخل إلى العلوم التربوية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١

١٦. ديموقراطية التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ (وكانت الطبعة الأولى منه وقد صدرت عام ١٩٧٤ ، عن دار نشر الثقافة ، القاهرة).
١٧. دراسات فى التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢
١٨. تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ (بالاشتراك مع د. زينب حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣
١٩. الأصول السياسية للتربية (بالاشتراك مع د. فاروق اللقانى) ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة منفردة مع تغييرات جذرية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧
٢٠. النبات والفلاحة والرى عند العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيدة ومنقحة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦
٢١. تطور إعداد معلم المرحلة الأولى فى مصر (بالاشتراك مع د. زينب حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣
٢٢. محنة التعليم فى مصر ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٤
٢٣. إنهم يخربون التعليم ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٦
٢٤. الفكر التربوى العربى الحديث ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيدة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦
٢٥. بحوث فى التربية الإسلامية ، مركز تنمية الموارد البشرية ، القاهرة ، ١٩٨٧
٢٦. تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٩
٢٧. الأمن التربوى العربى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩

٢٨. هموم التعليم المصرى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩
٢٩. هوامش فى السياسة المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٠
٣٠. تعميم التعليم الابتدائى فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣١. محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣٢. الأصول الإسلامية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٣. دراسات فلسفية (بالاشتراك) ، للصف الثالث الثانوى (المستوى الرفيع) ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٤. نظرات فى الفكر التربوى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٥. رؤية إسلامية لقضايا تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣
٣٦. التربية والحضارة فى بلاد الشرق القديم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ثم صدرت طبعة أخرى منه موسعة ، الناشر نفسه ، ١٩٩٩
٣٧. مقدمة فى التأريخ للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ثم أعيد طبعه موسعا عام ١٩٩٩ ، الناشر نفسه
٣٨. التربية فى الحضارة اليونانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥
٣٩. سقوط تربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥
٤٠. فلسفات تربوية معاصرة ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٥
٤١. التربية علم له أصول ، دار أخبار اليوم ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، القاهرة ، ١٩٩٥
٤٢. التعليم فى مصر (العنوان الأصلى : قصة تطوير التعليم فى مصر) دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، نوفمبر ١٩٩٥
٤٣. التربية فى الحضارة المصرية القديمة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦

٤٤. سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦
٤٥. التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦
٤٦. – التربية عند بنى إسرائيل ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧
٤٧. التربية التحليلية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧
٤٨. البناء القيمى فى مجتمع الكويت (تحرير) ، الديوان الأميرى ، مكتب الإنماء الاجتماعى ، الكويت ، ١٩٩٧
٤٩. التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨
٥٠. التربية (بالاشتراك) لمعلمى التعليم الفنى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨
٥١. عرب فى قاع الزمن عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٢. شجون جامعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٣. رؤية سياسية للتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٤. نظرات فى التربية الإسلامية ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٥. دفتر أحوال التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٦. مستقبل التعليم قبل الجامعى فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، سلسلة كراسات استراتيجية (٨٣) ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٧. الأصول الفلسفية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٥٨. القرآن الكريم ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٥٩. فقه التربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠١
٦٠. السنة النبوية ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦١. تراث طه حسين فى التعليم (دراسة وتحرير) ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٢. نشأة الفكر التربوى وتطوره ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢

٦٣. ثقافة البعد الواحد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٤. التعليم والتنشئة السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٥. مماليك هذا الزمان ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٦. تجريف العقول ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٤
٦٧. التربية الإسلامية (بالاشتراك) ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٤
٦٨. التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٦٩. التعليم والهوية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٠. الخطاب التربوى الإسلامى ، الدوحة سلسلة كتاب الأمة (١٠٠) ، ٢٠٠٥
٧١. تجديد العقل التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٢. العدل التربوى وتعليم الكبار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٣. تعليمنا بين الأمس والغد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٤. الحركة الفكرية فى التربية الحديثة (ج. نيللر)، مترجم ، بالاشتراك مع د. بدر جويعد العتيبى ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٥
٧٥. أصول التربية الإسلامية ، القاهرة ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ودار السلام ، ٢٠٠٥
٧٦. هاؤم اقرءوا كتابيه (قصة حياة أستاذ جامعى) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٧٧. أصول التربية العامة ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٧٨. أصول التربية الإسلامية ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٧٩. التربية الوالدية ، رؤية إسلامية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ، ٢٠٠٦
٨٠. التطور الحضارى للتربية ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٦
٨١. التربية الإسلامية وتحديات المستقبل ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٦

٨٢. النزعة العقلية فى الفكر التربوى الإسلامى ، القاهرة ،عالم الكتب، ٢٠٠٦
٨٣. نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى ، القاهرة ، الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ٢٠٠٧
٨٤. عسكرة التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٥. ثقافة الإصلاح التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٦. التخطيط للكتب المدرسية (دوجلاس بيرس) ترجمة بالاشتراك مع محمد الألفى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٧. الإسلام والغرب ، تعايش أم صراع ؟ القاهرة ، عالم الكتب ، دار الفكر العربى ٢٠٠٧ (حصل على جائزة مبارك للدراسات الإسلامية ، وزارة الأوقاف)
٨٨. اجتماعية المعرفة في الفكر التربوى الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٩. الحوار ، ثقافة ومنهجا ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧
٩٠. التربية السياسية للأطفال ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧
٩١. كيف نربى أبناءنا ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، أخبار اليوم ، ٢٠٠٧ القاهرة .
٩٢. اختراق العقل الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٣. الفساد في التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٤. جامعات تحت الحصار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٥. واتعليماه ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٦. التربية الإسلامية والنهوض بالأمة، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٨
٩٧. ثقافة المقهورين ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨
٩٨. ثقافة المقاومة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

٩٩. غروب الضمير ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

١٠٠. أعلام تربية فى الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار السلام، ٢٠٠٨

١٠١. من هنا يبدأ تطوير التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩

١٠٢. ما الذى جرى للتعليم فى مصر ؟ القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩

١٠٣. فلسفة التربية ، رؤية تحليلية ومنظور إسلامى (بالاشتراك مع الدكتور هانى عبد الستار) ، القاهرة ، داز الفكر العربى ، ٢٠٠٩

١٠٤. مستقبل تَعليم الأمة العربية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٩

١٠٥. هموم أمة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩

١٠٦. التربية الإسلامية فى العصر الحاضر ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ٢٠٠٩

١٠٧. تعليم الدرجة الثالثة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩

١٠٨. التربية العربية قبل الإسلام .

١٠٩. نشأة التربية العربية .

١١٠. معاهد التعليم الإسلامى .

١١١. مؤسسات التربية الإسلامية ..

١١٢. اتجاهات الفكر التربوى الإسلامى .

(وهذه الكتب الخمسة الأخيرة صدرت جميعها بعنوان: موسوعة التطور الحضارى للتربية الإسلامية، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٠)

١١٣. شروخ فى جدار التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٠

١١٤. المعرفة التربوية ، الحاضر والمستقبل، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١

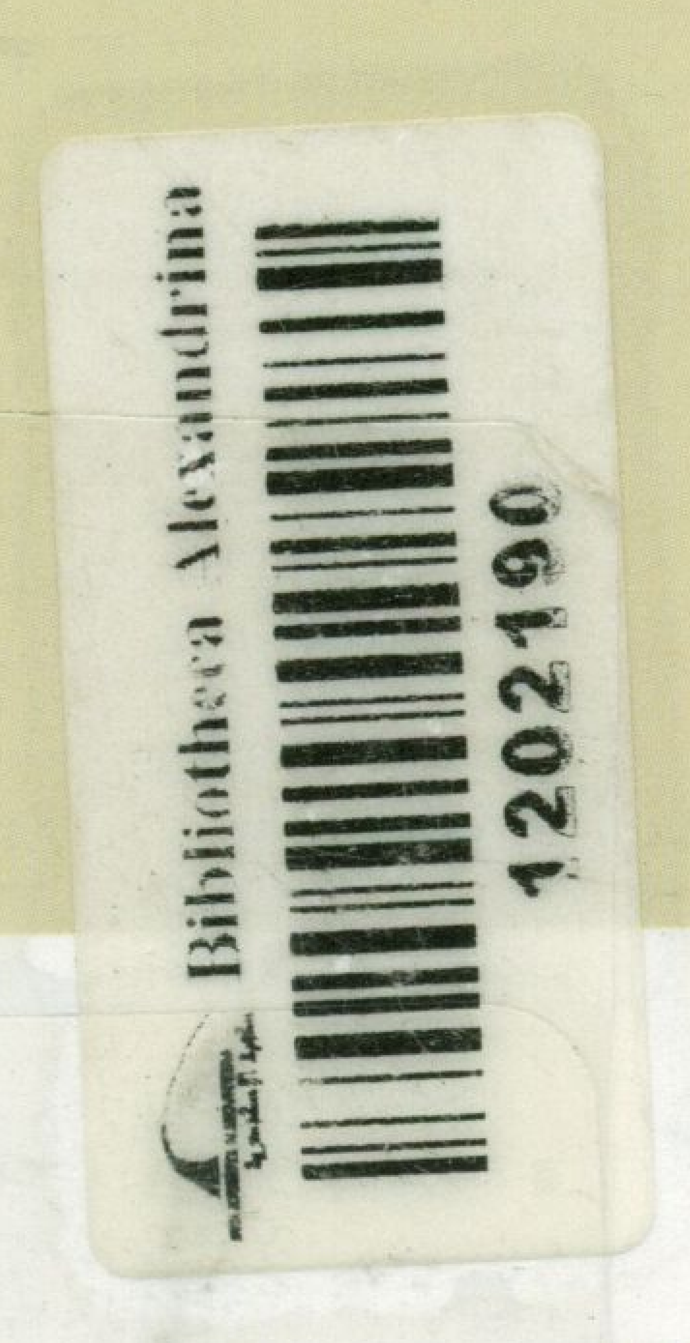
١١٥. أمية المتعلمين، عالم الكتب، القاهرة ، ٢٠١١

١١٦. العقل التربوى العربى، ، دار السلام، القاهرة، ٢٠١١

١١٧. المواطنة فى الإسلام، دار السلام ، القاهرة ، ٢٠١١

فهرست







ISBN 977-232-848-8
9 789772 328482

www.alamalkotob.com